

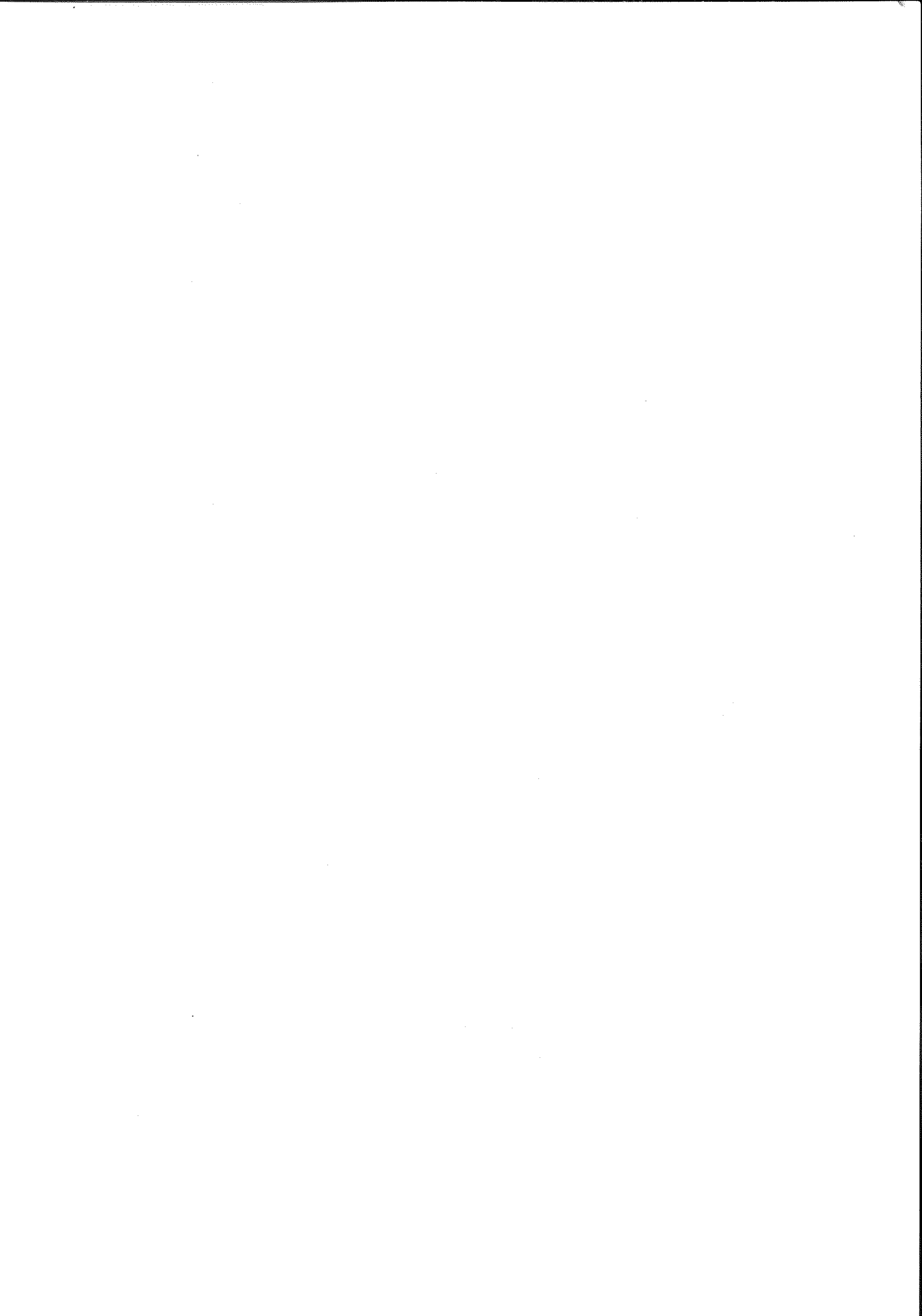
عَلَى

الفَرائِدِ الْجَدِيدَةِ

للإمام عبدالرحمن جلال الدين السيوطي

إعداد و تقديم

الملا مهدى الچورى





حاشية الچورى

على

الفرائد الجديدة (الفريدة)

سرشناسه : چوری، حسن بن عبدالقادر، ۱۲۴۶ ـ ۱۳۲۲ ق.
عنوان قراردادی : الفریده. شرح.
عنوان و نام پدید آور : حاشیه چوری علی الفرائد الجدیده للإمام عبدالرحمن جلال الدین السیوطی: [عبدالرحمن جلال الدین سیوطی]. [حسن الچوری]. اعداد و تقدیم: مهدی چوری.
مشخصات نشر : سنندج انتشارات کردستان، ۱۳۸۶.
مشخصات ظاهری : ۳۱۷ ص.
وضعیت فهرستنویسی : فیپا
یادداشت :عربی
یادداشت : این کتاب حاشیه‌ای بر "الفریده" اثر عبدالرحمن بن ابی‌بکز سیوطی است.
موضوع : سیوطی، عبدالرحمن بن ابی‌بکر، ۸۴۹ ـ ۹۱۱ ق. الفریده - نقد و تفسیر.
موضوع : زبان عربی ـ ـ نحو.
شناسه‌ی افزوده : چوری محمد مهدی، ۱۳۵۶ ـ
شناسه‌ی افزوده : سیوطی عبدالرحمن بن ابی‌بکر، ۸۴۹ ـ ۹۱۱ ق. الفریده، شرح.
رده‌بندی کنگره : ٤٠٣٧ ف٩س/PJ٦١٥١
رده‌بندی دیویی : ١١٤٥٢٣

حاشية الچورى

على

الفرائد الجديدة

للإمام عبدالرحمن جلال الدين السيوطي

إعداد و تقديم

الملا مهدي چوري



سنندج - ۱۳۸۶



سنندج - پاساژ عزتی - تلفن: ۲۲۶۵۳۸۲

حاشیة الچوری علی الفرائد الجدیده

✓ نام کتاب:	حاشیه الچوری علی الفرائد الجدیده
✓ المؤلف:	عبدالرحمن جلال الدین سیوطی
✓ المحشی:	سید حسن چوری
✓ اعداد و تقدیم:	محمد مهدی چوری
✓ التنضید:	رفیق رستمی
✓ نوبت چاپ:	اول: ۱۳۸۷
✓ تیراژ:	۲۰۰۰ جلد
✓ تعداد صفحه و قطع:	۳۲۰ صفحه‌ی وزیری
✓ ناشر:	انتشارات کردستان

قیمت:

شابک: ۴ـ۹۱ـ۷۶۳۸ـ۹۶۴
ISBN: 964 - 7638 - 91 - 4

ترجمة المحشي

هو السيد العلامة حسن بن السيد عبدالقادر بن إبراهيم بن عبدالرحمن بن إبراهيم المشهور بملا ميرزا بن عبدالغفار بن الملا عبدالكريم بن حسن المشهور بأبي‌بكر المصنف ـ رحمهم الله تعالى ـ

ولد صاحب الترجمة في سنة ألف و مأتين و ست و أربعين (١٢٤٦) في قرية «چور» قرب بلدة مريوان في نواحي الكردستان، و نشأ بها و تربى في بيته الكريم و بعد الرشد سافر لتحصيل العلم إلى القرى و القصبات و البلاد، و لم أطلع على كيفية تحصيله و مدته إلى أن ذهب إلى قصبة «ساوجبلاغ» و قرأ هنها كتاب عصام‌الدين في الآداب و الرسالة الحنفية فيه و خلاصة الحساب لبهاءالدين العاملي و تحفة الرئيس شرح إشكال التأسيس لقاضي‌زاده الرومي، و كان فراغه من قراءة هذه الكتب سنة ألف و مأتين و تسع و ستين كما يقول نفسه: قد استراح من تحصيل الكل قراءة و كتابة و تصحيحاً مالكه الحقير إلى الملك القدير حسن بن سيد عبدالقادر الچوري في قصبة «ساوجبلاغ» سنة (١٢٦٩)، و أخيراً سافر إلى العلامة العلامة المحقق المدقق ذي‌الفضل الجلي الأستاذ الملاعلي القزلجي المدرس في قرية «ترجان» من توابع بلدة «بوكان»، و بقي عنده أربع سنوات اشتغل بدارسة شرح الشمسية مع حاشية عبدالحكيم السيالكوتي الهندي في المنطق و ختمها عنده. و حين اشتغاله بالتحصيل عند القزلجي قرأ العلامة المحقق الملا عبدالرحمن البينجويني تلك الحاشية عنده أي عند السيد حسن، فلما أخذ السيد الإجازة عند أستاذه و رجع إلى مولده سنة ألف و مأتين و أربع و سبعين (١٢٧٤) بقي البينجويني عند القزلجي و أخذ الإجازة منه.

قال الأستاذ عبدالكريم المدرس في كتاب «علماؤنا في خدمة العلم والديـن» فـي ترجمة صاحب الترجمة: «و مما سمعنا أنه كان له في الأسبوع يومان أو ثلاثة أيام و تلك الأيام مختصة بدرسه، فيشرعان في الدرس من الوقت المعتاد إلى الظهر، فإن انتهى الدرس فذاك، و إلا يعودان بعد صلاة الظهر و الاستراحة يشتغلان به بين الظهر و العصر. و لما ختم الكتاب المذكور و حاشيته قال له الأستاذ: لا تقرأ بعد ذلك شيئاً من العلوم زيادة على ما درسته، لأننا في هذه المدة عالجنا مواضع كثيرة من شتى العلوم و لك بصيرة فيها، فلا تحتاج إلا إلى المطالعة و التدريس فأجازه إجازة عامة بالتدريس و الإفادة».

و بعد أخذ الإجازة من الأستاذ رجع إلى مولده (قرية چور) و أعاد لمدرستها مقامها و شأنها السابق، و اشتغل بالتدريس و اجتمع عنده الطلاب من الأماكن و النواحي المختلفة و درسهم تدريساً مفيداً، و مع اشتغاله بالتدريس ألف تآليف قيمة نافعة و التي اطلعت عليها هذه الكتب و الحواشي:

١) الرسالة الكلامية، و مشهور أنه ألفها تدريجاً في مدة أربع و عشرين سنة و شهد لهذا الكتاب العلماء الراسخون بعلو مكانته و رفعة شأنه.

٢) الرسالة الموضوعية.

٣) حاشية على موصل الطلاب إلى قواعد الإعراب، ألف هذه الحاشية حين اشتغاله بالتحصيل عند الأستاذ القزلجي سنة ألف و مأتين و واحد و سبعين (١٢٧١) كما يوجد بخطه.

٤) حاشية على حاشية يوسف القرباغي الواقعة على شرح حسام‌الدين الكاتي في المنطق.

٥) حاشية على منظومة الفريدة للإمام السيوطي، و هي التي بين يديك.

٦) حاشية على شرح التصريف للتفتازاني.

٧) حاشية على الفناري.

٨) ثلاث رسائل في الصرف إحداها باللغة الفارسية و الأخريان باللغة العربية.

٩) حواش على حاشية اللاري و الهندي على الجامي.

١٠) الرسالة المصنفة في موضوع العلوم.

١١) حاشية على شرح العقائد.

١٢) حاشية على گلنبوي برهان. قال الأستاذ عبدالكريم المدرس: «هي في غاية الدقة و اللطافة، و توجد نسخة منها عندي».

١٣) حاشية على حاشية السيالكوتي على شرح الشمسية في المنطق. قال الأستاذ المذكور: «لم يسبق بمثلها و لم ينسج على منوالها».

١٤) حاشية على تهذيب المنطق.

١٥) حاشية على شرح جلال‌الدين الدواني على تهذيب المنطق.

١٦) حاشية على تشريح الأفلاك للعاملي.

١٧) حاشية على رسالة الأسطرلاب للعاملي.

١٨) رسالة في الظرف.

١٩) حاشية على حاشية البناني الواقعة على شرح جلال‌الدين المحلي لجمع الجوامع في أصول الفقه، و هذه الحاشية غير موجودة في مكتبة چور.

و من آثاره أيضاً فتاوى فقهية كثيرة في بيان الأحكام.

و أقام مدة في قلعة «مريوان» تحت عنوان شيخ‌الإسلام يراجعه العلماء لحل مهمات الأحكام، و ليست مدة بقائه فيها معلومة لدينا. و حج هذا الفاضل الكريم في صحبة المرشد الجليل العزيز الحاج «شيخ أحمد» الملقب بشمس‌الدين الولد الصغير لحضرة «الشيخ عثمان» سراج‌الدين الطويلي، و تمسك الأستاذ به في المدينة المنورة و صار مريداً له، و بعد رجوعهما من هذا السفر المبارك رجع الأستاذ إلى قرية چور و استمر على خدماته الدينية إلى أن توفي سنة ألف و ثلاثمأة و اثنتين و عشرين (١٣٢٢) و دفن في غرفة متصلة بالمسجد، فرحمه اللّٰه تعالى و جزاه عن المسلمين و جعل الجنة مأواه.

و تولى التدريس بعده ابنه الفاضل السيد محمد و بعده ابن‌ابنه السيد زين العابدين و هو ابن‌السيد حسين ابن‌الأستاذ وبعده ابن‌السيد محمد السيد عطاءاللّٰه. و هذا الأستاذ المتخلق بالأخلاق الحميدة صار مدرساً في أواخر عمره في قرية «دگاشيخان» إلى أن

توفي في سنة ألف و ثلاثمأة و سبعين (١٣٧٠) الشمسية و دفن في مولده (قرية چور)، فجزاهم اللّه تعالى عن المسلمين و أرضاهم، و نسأل اللّه تعالى أن يوفقنا لنشر بقية آثار صاحب الترجمة، آمين.

و في الخاتمة أشكر أخي الأمجد السيد زين العابدين لتوليته مصرف طبع هذا الأثر، و أسأل اللّه أن يوفقه في أمور دينه و دنياه.

و أنا الحقير العامي المحرر و المتولي لإعداد هذا الكتاب على هذه الكيفية:

مهدي چوري

بِسْمِ اللهِ الرَّحْمٰنِ الرَّحِيمِ
وَ بِهِ نَسْتَعِينُ[١]

(١) أَقُـولُ بَـعْدَ الْـحَمْدِ[٢] وَالسَّـلامِ[٣]   عَـلَـى النَّـبِيِّ أَفْـصَحِ[٤] الْأَنـامِ

(٢) اَلنَّحْوُ[٥] خَيْرُ ما[٦] بِهِ الْمَرْءُ عُنِي   إِذْ لَـيْسَ عِـلْمٌ[٧] عَـنْهُ حَـقّاً[٨] يَـغْتَنِي[٩]

(٣) وَهٰـذِهِ أَلْـفِيَّةٌ[١٠] فِـيهِ حَـوَتْ   أُصُـولَهُ وَ نَـفْعَ طُـلّابٍ[١١] نَـوَتْ

---

(١) من ذاته الكريم على تحصيل الكتاب.

(٢) تأسّياً بالكتاب المجيد و أحاديثَ واردة في ابتداء كلِّ أمرٍ ذي بالٍ و بركةٍ بذلك و آثار السّلف الصّالحين.

(٣) وَالْبَسْمَلَةِ. تركه إخفاءً لما ظهر إذ كتبه. [وَ كتب أيضاً:] الملفوظَين الغير المكتوبين، و يمكن أن يكون المراد المنشأين بهذا الشّعر كُلِّه، لا بمجرّد «بعد»إه... لأنّ الإنشاء قسم من الكلام لا يكون بالمركّب النّاقص، و يمكن أنّ المراد بالحمد ما فُهِمَ مِن البسملة، فافهم كلَّ ذلك.   (٤) فيه نوع من براعة الاستهلال.

(٥) بمعنى مجموع عِلمَي الإعراب والتّصريف، لا بالمعنى الأخصّ الّذي هو الإعرابُ بخصوصه كما يظهر، للزوم أن يكونَ المباحث التّصريفيّةُ في الكتاب استطراداً كالخطّ، أو بمنزلة التّكميل والتّتمّة للنّحو بناءً على أنّ التّغييراتِ المبحوثَ عنها في الصّرف على فرض استعمال الألفاظ و تكرّرِها و حصول ثقلها على الألسِنِ و توهّم ذلك، فتكون بعد حدوثِ الإعراب والبناءِ في أوّل استعمالٍ، و يدلّ لهذا قولهم: بأنّ رتبةَ النّحو في التّحصيل والوَضع في الكتاب والتّأليف قبلَ الصّرف و كونَ محلّ التّغييرات الصّرفيّة ذواتِ الكلمات و محلِّ الإعراب والبناء المبحوث عنهما في علم الإعرابِ أواخرَ الكلمات، بل خروجُهُما عن الكلمات كما هو التّحقيق لا يلزمه كون النّحو بمنزلة التّتمّة للصّرفِ و تأخُّرُهُ عنه كما تُوُهِّمَ، فلا تَشتَبِه؛ و لا بالمعنى الأعمّ الّذي هو مطلق علم العربيّة أي مطلق ما موضوعه من اللّفظ العربيّ، و هو ظاهرٌ.

(٦) أي كلِّ علمٍ و عمَلٍ، إذ لا عملَ يغتني عن علمِهِ و لا عِلمَ يغتني عن النّحو، كما قاله المصنّف رحمه الله.

(٧) من العلوم الدّينيّة الواردة بلُغة العربيّة والعلومِ العربيّة الباحثة عنها و سائرِ العلوم المؤلّفة بها، بل مطلقاً؛ إذ ملكة النّحو تَزيدُ في التّدبّر والإمعان والتّعمُّق في التّراكيبِ العَجَميّة و استخراج المعاني الدّقيقة منها كما لا يخفى.

(٨) مفعولٌ مطلقٌ لفعلٍ محذوفٍ. [و كتب أيضاً:] جملةٌ اعترضَت بين معمولَي ليسَ.

(٩) أي و لو كان لبعضِ العلوم أدنى غناءٍ عنه، فافهم.

(١٠) أبياتٌ معدودةٌ بالألف، والنّسبة نسبة المعدود إلى العدد.

(١١) أي لا التّقرُّبَ إلى نحو الملوك و لا أخذَ المَنصَبِ والصّلةِ، و لا الاشتهارَ بين النّاس، و لا الافتخارَ بين الطّلَبةِ والعُلَماء، والمراد أنّ نيّتي مِن تأليف الألفيّة هذا النّفعُ.

(٤) فـائِقَةً أَلْـفِيَّةَ ابْـنِ مـالِكِ لِكَـوْنِها[١] واضِـحَةَ[٢] الْـمَسالِكِ

(٥) وَ جَمْعِها[٣] مِنَ الْأُصُولِ ما خَلَتْ عَـنْهُ وَ ضَـبْطِ مُـرْسَلاتٍ أُهْمِلَتْ

(٦) تَرْتِيبُها[٤] لَـمْ يَحْوِ غَـيْرِي صُنْعَهْ مُـقَدِّماتٌ ثُـمَّ كُـتُبٌ سَـبْعَهْ

(٧) وَ أَسْأَلُ اللهَ[٥] وَفـاءَ الْـمُلْتَزَمْ فِيها[٦] مَعَ النَّفْعِ[٧] وَ حُسْنِ الْـمُخْتَتَمْ[٨]

---

(١) علّله إذِ الظّاهر العكس، لِأنّ الفضلَ للسّابق.

(٢) كأنّ وضوحَ مسالك هذهِ نظراً لألفيّة ابن مالكٍ لما يُفهَمُ من العلّةِ الثّانية، أي تقييدِ ما أُطلِقَ في ألفيّة ابن مالكٍ، لا لِوُجود التّعقيداتِ والألفاظ الغريبة في ألفيّة ابن مالك.

(٣) و هذه الألفيّة لخّصْتُ فيها جميعَ ما في ألفيّة ابن مالك في ستّمأةِ بيتٍ، و زدتُها أربعمأةِ بيتٍ فيها من القواعد والفوائد والزّوائد ما لا يستغني طالب النّحو عنه. (شرح النّاظم)

(٤) مدحٌ خامسٌ لِألفيّتهِ، و قوله «فيه» أي في النّحو مدح أوّل.

(٥) يدلّ على أنّ الخطبةَ ابتدائيّة لا إلحاقيّة.

(٦) إشارة إلى كون هذين أهمَّ من الملتزمات كما يُقال: ركب الجُند مَع الأميرِ.

(٧) المنويّ المذكور؛ و ليس هذا تكراراً، لأنّ المذكور سابقاً نيّة النّفع و هذا فعله، فافهم.

(٨) فيه إشارة إلى أنّ بعد الكتُب خاتمةً.

الكَلامُ في المُقدّماتِ[١]

(٨) كَلامُنا[٢] قَولٌ مُفِيدٌ[٣] يُقصَدُ[٤] وَعِندَنا الكَلِمَةُ قَولٌ مُفرَدُ[٥]

(٩) فَإنْ عَلىٰ مَعْنًى بِها قَدْ دَلَّتِ واقْتَرَنَتْ بِأَحَدِ الأَزْمِنَةِ

(١٠) فِعْلٌ، وَ إلّا فَهِيَ إسْمٌ، وَالَّتِي بِغَيْرِها[٦] حَرْفٌ، وَسِمْ بِالفَضْلَةِ[٧]

---

(١) أي هذا الكلام من هنا إلى أوّل الكتاب الأوّل في شرح مقدّمات النّحو، إذ لكلّ علمٍ مقاصدُ و هيَ مسائله، و مقدّماتٌ و هيَ مَباديهِ التّصوّريّةُ والتّصديقيّةُ؛ الأولىٰ تعريفاتٌ و تقسيماتٌ تقع في العلمِ من تعريف موضوعه و تقسيمه و تعريفات أقسامه إلى تمام موضوعات مسائله و إصطلاحاته؛ والثّانيةُ دلائلُ إنّيّةٌ تُقام على المسائل. و مراد المصنّف بالمقدّمات المبادي التّصوّريّةُ، إذ التّصديقيّة هنا الاستقراءُ في كلّ مسألةٍ فلا تُذكَر في هذالكتاب؛ ثمّ هذا مقدّمات الشّعور أي شعور المقاصد؛ و أمّا تعريف العلم و بيانُ موضوعه و غايتِهِ إلى آخر الرّؤوس الثّمانية، فمقدّمات الشّعور و خارجة عن العلم، هذا.

(٢) أمّا لغةً فيطلق حقيقةً أو مجازاً على التّلفّظ بأيِّ لفظٍ كان، و على مطلق الملفوظ، و على الكلام المعقول النّفسيّ، و مجازاً على الخطّ، والإشارة المُفهِمةِ، و ما يُفهم من حال الشّيءِ نحو أمن أمّ أو في دِمنةٌ لم تَكلّم، كذا في شرحه.

(٣) بالفعل فخرج الجُمَلُ الغيرُ الكلاميّةِ الواقعةُ نحوَ خبرٍ. [و كتب أيضاً:] الإفادة إمّا بمعنى الدّلالة مطلقاً، و إمّا بمعنى الدّلالة على نسبةٍ تامّةٍ يكون من شأنها صحّةُ السّكوت عليها، و إمّا بمعنى الدّلالة على نسبةٍ تامّةٍ ليست بديهيّةً أوّليّةً نحو: السّماء فوقنا، و هنا بمعنى الدّلالة على نسبةٍ تامّةٍ قابلةٍ بالفعل لصحّة السّكوت خبريّةً أو إنشائيّةً.

(٤) أي يذكر بالاختيار فخرج ما يتكلّم به نحو النّائم.

(٥) لايدلّ جزء لفظه على جزء معناه. [و كتب أيضاً:] خرج المركّب أفاد أو لم يفد.

(٦) أي بسبب غيرها لا بسبب نفسها.

(٧) لكونه غيرَ ركن من الكلام دائماً بخلاف الاسم والفعل قد يقعان ركنين؛ ثمّ هذا بناءٌ على أنّ الحرف كما لا يقع مسنداً و لا مسنداً إليه لا يكون رابطةً أي دليلَ الإسناد المعقول خلافَ ما يُجعل في بعض كتُب الميزان، نحو هو و ليس هو و كان رابطةً و جزءاً و ركناً من الكلام الملفوظ الثّلاثيّ إلّا أن يقال: إنّ العمدة في الكلام الملفوظ عندالنّحاة هو الطّرفان فقط، فاعرف.

(١١) وَالْاِسْمَ سِمْ بِالْجَرِّ[1] وَالْإِسْنادِ لَـهُ وَ تَـعْرِيفٍ[2] وَ أَنْ تُـنادِي

ولو من غير تعريف

(١٢) وَالْفِعْلُ ما ضارَعَ بِالسِّينَ وَ لَمْ وَ تـاءِ أُنْـثىٰ سَكَـنَتْ ماضٍ كَـعَمّ

(١٣) وَالْأَمْرُ ما[3] يُـفْهَمُ مِنْهُ[4] الطَّلَبُ مَـعَ قَـبُولِ يـاءِ مَـنْ تُـخاطَبُ

(١٤) وَ مُشْبِهُ الثَّلاثِ ما هٰـذي حَـوىٰ كَـصَهْ سُـمىٰ فِـعْلٍ وَ شَـتّانَ وَ وا

أي اسم فعل

(١٥) وَ ما حَوىٰ ثَـلاثَةً[5] فَـهُوَ الْكَـلِمْ وَالْـجُمْلَةُ اثْـنَيْنِ[6] وَ قَـيْدُ مَـا الْـتُزِمْ[7]

(١) سواءٌ كان بحرف أو إضافة أو تبعيّةٍ على رأيٍ من يقول بها، و قدِ اجْتمعنَ في نحو «بسم الله الرّحمن الرّحيم»، أو بمجاورة نحو، هذا جُحر ضبٍّ خَرِبٍ، أو بتوهُّم نحو: «و إنّي لستُ مدركٍ ما مضى» بجرّ مدرك على توهّم دخول الباء عليه. «شرح النّاظم» (٢) أيَّ نوع كانَ من أنواعه أي التّعريفِ.

(٣) أي فعل، لأنّ ما في تعريف القسم عبارةٌ عن المقسِم فيخرج اسم الفعل من غير حاجة إلى المصرع الثّاني فزيادته تصريح. (٤) خرج النّهي والأمر باللّام.

(٥) من أفراد الأقسام الثّلاثة لا من اثنين أو واحد.

...و هل يشترط أن تكون الثّلاث من الأنواع الثلاث أو لا، فتكون من نوع أو نوعين. ذكر ابن النّحاس فيه خلافاً، والصّحيح عدم الاشتراط. والصّحيح أنّه اسم جنس للكلمة كتمر و تمرة، لا جمعَ كثرةٍ و لا قِلّةٍ، خلافاً لزاعمي ذلك، بدليل تذكيره في قوله تعالى: ﴿إِلَيْهِ يَصْعَدُ الْكَلِمُ الطَّيِّبُ﴾، و أنّه لم يتغيّر فيه نظم واحده... و في شرح التّسهيل لناظر الجيش: اختلف النّحاة في الكلم فذهب جماعة منهم الجرجانيّ إلى أنّه جمع للكلمة؛ و ذهب الفارسيّ و غيره من المحقّقين إلى أنّه اسم جنس لها، ثمّ اختلفوا على مذاهب: أحدها (و عليه الأكثر) أنّه لا يقع إلّا على ما فوق العشرة، و إذا قصد به مادونها جُمِعَ بألِفٍ و تاءٍ. والثاني: أنّه يقع على الكثير والقليل. والثّالث: أنّه لا يقع إلّا على أقلّ ما فوق العشرَة، و عليه ابن مالك. (همع الهوامع للسّيوطي)

(٦) فردين من قسمين لا من قسم واحدٍ، على ما يظهر.

(٧) أي بالفعل، أمّا صلوح الفيد فلَتزم. [و كتب أيضاً:] فالجملة أعمّ من الكلام، و قيل: إنّها مرادفةٌ له أي الجملة

(١٦) اِسْمِيَّةٌ[١] فِعْلِيَّةٌ ظَرْفِيَّه[٢] وَ ذاتُ وَجْهَيْنِ[٣] لَها مَزِيَّه

تقسيم للجملة

(١٧) وَ ما تَكُونُ خَبَراً فَصُغْرىٰ أَوْ جُمْلَةً خَبَرُها[٤] فَكُبْرىٰ

أي خبر فيها للجملة — لمبتدء — الجملة التي

☞

خاصّ كالكلام لا أنّ الكلام عامّ كالجملة، فالاختلاف في الجملة هل هى أعمّ من الكلام أو خاصّ مثله لا في الكلام هل هو عامٌّ كالجملة أو أخصّ منها للاتّفاق على اختصاصه بالمفيد بالفعل، و هذا هوالمفهوم من هذا المتن و شرحه عكسُ ما صرّح به في شرح الكافية و غيره من أنّه لا خلاف في الجملة اصطلاحاً تطلق على الجمل الواقعة خبراً أو حالاً أو صفةً أو صلةً لاسم أو حرفٍ أو مضافاً إليها أو شرطاً أو جزاءً على القول بأنّ الكلام هو المجموع لاالجزاء فقط أو قسماً لا جوابَه أو مقولاً أو منسوخاً إنّما الخلاف في الكلام هل هو أخصّ من الجملة ـ و هو الأصحّ ـ أو مرادفٌ لها.

و جملة الشّرط وحدها جملةٌ غيرُ كلام، والجزاء وحده جملة و كلام أيضاً، والشّرط قيدٌ للجزاء، و مجموع الشّرط والجزاء يسمّى جملةً و كلاماً كما يسمّى نحو: ضربت زيداً قائماً، المركّب من العمد والفضلات بذلك، لا بمعنى أنّ كلّاً من الشّرط والجزاء ركن من الكلام، فالشّرط داخل في الفعليّة، والجزاء فيها أو في الإسميّة، فلذا ترك المصنّف ذكر الشّرطيّة، و لكن هذا على رأي جمهور النّحاة؛ و أمّا التّحقيق أنّ الشّرطيّة بمنزلة المحكوم عليه والجزاء بمنزلة المحكوم به، والإسناد التّعليقيّ منعقدٌ بينهما، فكلٌّ منهما جملةٌ غير كلام، والمجموع جملة و كلام لا اسميّة و لا فعليّة، فالشّرطيّة قسم ثالث من الأقسام الحقيقيّة للجملة، هذا.

(١) أوّل أركانه اسمٌ، فنحو: كان زيد قائماً داخلٌ في الفعليّة كظننت زيداً قائماً على القول بأنّ في كان حدثاً و هو مسندٌ إلى الاسم، و لا ضيرَ في كونه مسنداً إليه له و للخبر كما في نحو: ظُنّ زيد قائماً، و داخل في الاسميّة على القول بتجريده عن الحدث أو كونه حرفاً.

(٢) مركّب من ظرفٍ حقيقيٍّ أو مجازيٍّ و فاعلٍ له مقدّرٍ بأنّه فاعلٌ لفعلٍ مقدّرٍ. [و كتب أيضاً:] اسمٌ اعتباريٌّ لدخولها في الفعليّة إلّا أنّ فعلها مقدّر، و كذا ذاتُ الوجهين لدخولها في الاسميّة.

(٣) فإن اتّحدت [الجملة] باعتبار الصّدر والعجز فذاتُ وجهٍ واحد، أو اختلف كاسميّة الصّدر و فعليّة العجز أو بالعكس فذات وجهين، و لها مزيّة على الأولى لإفادة فائدتين. (عبدالكريم المدرّس)

(٤) بدل عن اسم تكون فيُأوّل المعنى إلى و ما يكون خبرها جملةً فكبرى، و يجوز حمل «خبرها» مرفوعاً بجملةٍ باعتبار أنّها بمعنى مركّباً تامّاً أي تامّاً بالقوّة القريبة.

المُعْرَبُ وَالْمَبْنِيُّ[١]

(١٨) وَالْاِسْمُ[٢] فَابْنِهِ[٣] لِشِبْهِ الْحَرْفِ في وَضْعٍ[٤] وَالْاِسْتِعْمالِ[٥] وَالْـمَعْنىٰ[٦] تَـفِ

(١٩) وَفي افْتِقارِ جُمْلَةٍ[٧] إنْ أُصِّلا وَلَـفْظِهِ[٨] وَكَـوْنِهِ جـا مُـهْمَلا[٩]

(١) اللّفظ المعربُ المفرد واللّفظ المبنيّ المفرد، يعمّان الاسم و غيره.
(٢) الأصل فيه الإعراب لاعتوار المعاني أي الفاعليّة والمفعوليّة والكون مضافاً إليه عليه.
(٣) أي اعتقد بناءَهُ أو اقرأه مبنيّاً. [و كتب أيضاً:] وجوه الشّبه الباعثةُ للبناء ستّةٌ.
[و كتب أيضاً:] الغرض قسمة الاسم إلى المبنيّ والمعرب لا بيان البناء والإعراب، و إلّا لكان من المقاصد مذكوراً في الكتب لا في المقدّمات، و كذا في الفعل والحرف.
(٤) كأنّه هنا بمعنى الواحد من المقولات العشرة. [و كتب أيضاً:] بأن يكون الاسم موضوعاً على حرفٍ أو حرفين كما هو الأصل في وضع الحرف. (شرح النّاظم)
(٥) بأن ناب عن الفعل و لم يتأثّر، كأسماء الأفعال بناءً على عدم كونها مبتدءاتٍ.
(٦) كأسماء الإشارة والإستفهام والشّرط، و كـ«لَدُن» لوضعها للملاصقة و «لَهْيَ أبوك» أصله «لله أبوك»، حذف الجارُّ و آلة التّعريف فصار «لاهِ أبوك»، قُلِب العين إلى محلّ اللّام صار «لَهْا أبوك»، قُلِب الهمزة ياءً صار «لَهْي أبوك» فبُنِيَ على الفتح لتضمّنه معنى اللّام.

بأن يتضمّن الاسم معنًى من معاني الحروف الّتي لا تليق بغيرها سواء وضع لذلك المعنى حرفٌ أم لا، فالأوّل كأدوات الاستفهام والشّرط، والثّاني كأسماء الإشارة... (شرح النّاظم)

(٧) فإنّها (أي الحروف) لا تستعمل إلّا مع الجمل، بخلاف جمهور الأسماء فإنّها تُستعمل مع المفردات والجُملِ. (شرح النّاظم)

(٨) البناء للوجوه الخمسة، الأول عارضيّ و في اللّفظ والتّقدير، والمحلّ معرب؛ و أمّا البناء للإهمال فالظّاهر أنّه بكلّ وجه أي في اللّفظ والتّقدير والمحلّ، والظّاهر أنّه من الواسطة عنده الآتية، فاعرف.
(٩) لا عاملاً و لا معمولاً كفواتح السّور. الحرف المهمل كقد.

(٢٠) وَغَيْرُهُ أُعْرِبَ[1] وَالْماضي[2] بُني[3] وَالْأَمْــرُ،[4] وَالثّــالِثُ مُــعْرَبٌ إنِ...

(٢١) يَعْرَ مِـنَ الإنـاثِ وَالتَّـوْكِـيدِ إِنْ بـــاشَرَهُ،[5] وَالْـحَرْفُ بِـالْبِنا قَـمِنْ[6]

(٢٢) وَاخْتَرْتُ[7] في ما قَبْلَ أَنْ يُرَكَّبا واسِـــطَةً لا تَـــبْنِهِ أَوْ تُـــعْرِبا[8]

(٢٣) وَالْأَصْلُ[9] في الْمَبْنِيِّ تَسْكِينٌ كَكَمْ وَهُـوَ بِـقُمْتُ[10] وَ يَـرُعْنَ[11] مُـلْتَزَمْ

---

(١) لفظاً أو تقديراً على الانفصال الحقيقيّ. فيه أنّه قد يعرب محلّاً نحو: لا رجلَ في الدّار، فإنّ محلّ الاسم القريب نَصبٌ والبعيدَ رَفعٌ. تأمّل.

(٢) الفعل باعتبار البناء والإعراب قسمان. [و كتب أيضاً:] الأصل في الفعل ـ كالاسم ـ الإعراب عند الكوفية لما يعتور عليه من معانٍ فإنّ في «لا تأكل السّمكةَ و تشرَبُ اللّبنَ» إن قصدتَ الاستيناف رفعتَ تشربُ، أو النّهي عن الجمع نصبتَه، أو عن المجموع جزمتَه؛ والبناء عند البصريّة إذ لا يعتور عليه المعاني بمعنى الفاعليّة والمفعوليّة والكون مضافاً إليه.

(٣) لفظاً و تقديراً، و أمّا المحلّ فقد يعرب كإن ضرب.

(٤) متقطّع عن المضارع عند الكوفيين، و أصل برأسه عند البصريين. [و كتب أيضاً:] بني بكلّ وجه، فالخبر في نحو: زيد اضربْه إن صحّ بلا تأويل بمقول في حقّه الجملةُ، [و كتب أيضاً:] خبره محذوفٌ، و ليس عطفاً على ضمير بني لعدم التّأكيد والفصل.

(٥) أي لم ينفصل بألف التّثنية أو واو الجمع أو ياء المخاطبة.

(٦) إجماعاً بكلّ وجه.

(٧) نصّ بعضٌ على أنّ المضارع قبل التّركيب أيضاً معرب. [و كتب أيضاً:] في قوّة الاستثناء من قوله «والاسم فابنه» و قولِهِ «و غيره أعرب»، أو المراد تقسيم الاسم قسمةً مثلّثةً، و يمكن إخراج هذا عن حدّ الاسم لأنّه قسم من الكلمة المحدودة بالمفرد، والإفراد والتّركيب فرع الاستعمال على ما قاله بعض.

(٨) ابن مالك و ابن حاجب على البناء، والزّمخشري على الإعراب، و أبوحيّان على رأي النّاظم.

(٩) أبواب المبنيّ سبعة واحد أصلٌ و ستّة فروع. أبواب النّيابة فيه ثلاثة و أبواب المنوب فيه أربعة واحد أصل و ثلاثة فروع.

(١٠) أي بالماضي المتّصل به ضمير مرفوع متحرّك.

(١١) أي المضارع المتّصل به نون الإناث.

(٢٤) أَوْ هُـوَ أَوْ نـائِبُهُ[1] فـي الأَمْرِ نَحْوُ اضْرِبِ اضْرِبَا اضْرِبُوا وَاخْشَ ادْرِ

(٢٥) وَاطَّرَدَ الْفَتْحُ بِماضٍ جُرِّدا[2] وَ قُدِّرَ الْفَتْحَةُ فـي نَـحْوِ غَـدا

(٢٦) وَ فـي لَيُسْجَنَنَّ،[3] وَالَّـذي بَـدا مُـرَكَّـباً حـالاً[4] وَ ظَـرْفاً[5] عَـدَدا

(٢٧) وَالزَّمَـنِ[6] الْمُبْهَمِ إِنْ أُضِيفا[7] لِـجُمْلَةٍ[8] أَوْ ذي بِـنا[9] تَـعْرِيفا[10]

(٢٨) وَ جازَ أَنْ تُـعْرِبَهُ[11] وَ إِنْ وَضَـحْ مِـنْ قَبْلِ مُعْرَبٍ[12] فَإِعْرابٌ رَجَحْ

---

(١) من حذف النّون و حذف حرف العلّة. [و كتب أيضاً:] يصحّ عطفه على نائب فاعل ملتزم.

(٢) من الضّمير المرفوع المتحرّك. (٣) المضارع المباشر لنون التّأكيد.

(٤) [نحو هو] جاري بيت بيت. (٥) [مثل: فلان] يأتي صباح مساءَ.

(٦) كالحين والوقت والسّاعة والزّمان. (٧) و هذه الإضافة غير متأصّلة لاتوجب البناء.

(٨) [نحو:] ﴿هذا يوم ينفع الصّادقين صدقهم﴾؛ البصريّة تقدّر هذه الفتحة إعراباً مثلها في صمت يوم الخميس.

(٩) و إذا كان الإضافة إلى ذي البناء يعمّ المضاف المبهم من اسم الزّمان و غيره، والمراد بالمبهم ما لا يتّضح معناه إلّا بما يضاف إليه كمثل و دون و بين و نحوها ممّا هو شديد الإبهام.

(١٠) أي كتعريف، أي كما يَكتسب المضاف من المضاف إليه المفرد التّعريفَ فكذلك قد يكتسب من المضاف إليه المفرد البناءَ. [و كتب أيضاً:] أي والمبهم المضاف إلى مبنيّ ولو لم يكن هذا المبهم اسم زمان كمثل و دون و بين.

(١١) لعدم أصالة الافتقار. (١٢) فعلٍ أو اسمٍ نحو: ﴿يوم ينفع﴾.

(٢٩) أَوْ هُوَ أَوْ نـائِبُهُ وَ هُـوَ[١] اسْـمُ لا نـــافِيَةً لِــلْجِنْسِ فَــرْداً[٢] أَوْ تَــلا[٣]

(٣٠) نَعْتاً[٤] وَ تَوْكِـيداً وَ عَـطْفاً كُـرِّرا لا فِــيهِ،وَالنَّــصْبُ وَ رَفْــعُهُ[٥] عَـرىٰ

(٣١) وَالْكَسْرُ[٦] في كَسِيبَوَيْهِ الْـمُخْتَتَمْ وَ أَمْسِ[٧] أَوْ فَــعالِ أَمْــراً[٨] أَوْ عَـلَمْ[٩]

(٣٢) أَوْ سَبِّ الأُنْثىٰ[١٠] ثُمَّ ضَمٌّ[١١] اطَّرَدْ فــي مَّا نَـوىٰ إِضـافَةً لَـفْظاً فَـقَدْ[١٢]

(١) أي ما اطّرد والتزم فيه الفتح أو نائبه من المبنيّ.
(٢) ليس بمضاف أو شبيه به و لو كان مثنّىً أو مجموعاً.
(٣) أي و اسم تلا اسمَ لا المبنيَّ و كان التّالي نعتاً. إه (٤) بشرط إفراده و إفراد منعوته.
(٥) أي رفع التّالي من النّعت والتّوكيد والمعطوف المذكورات. (٦) بابه الخامس خمسة أنواع.
(٧) إذا أردت به معيّناً و هو اليوم الّذى قبل يومك. [و كتب أيضاً:] ظرفاً أو غير ظرف، و نُقل عن تميم إعرابه في حالة الرّفع إعراب ما لا ينصرف إذا كان غير ظرف، أمّا في حالتيَ النّصب والجرّ فيبنونه أيضاً.
(٨) كنزالِ و دراكِ و حذارِ.
(٩) مؤنّث على رأيِ الحجازيّين كقطام و خدام و رقاش. أو جنس معنىً كفجار علم جنس الفجرة.
(١٠) و لا يستعمل هذا النوّع إلّا في النّداء. (١١) بابه السّادس أربعة أنواع.
(١٢) أي كان لفظ المضاف إليه منسيّاً و معناه منويّاً.

(٣٣) مِنَ الظُّروفِ مِثْلُ قَبْلُ[١] أَوَّلُ   وَ بَعْدُ وَالْجِهاتِ غَيْرُ وَعَلُ[٢]

(٣٤) وَ أَيٍّ[٣] إنْ يُحْذَفْ ضَمِيرُ الصِّلَةِ   وَ أَتْبَعُ الْأَخْفَشَ في إعْرابِ تِي

(٣٥) كَما إذا مُضافُ كُلٍّ ذُكِرا[٤]   أَوْ صَدْرُ[٥] أيٍّ أَوْ سِواها نُكِّرا[٦]

---

(١) كقوله تعالى: ﴿لِلَّهِ الْأَمْرُ مِنْ قَبْلُ وَ مِنْ بَعْدُ﴾ أي من قبل الغلب و من بعده. فحذف المضاف إليه لفظاً و نوي معناه... و قرئ: «للّه الأمر من قبلٍ و من بعدٍ» بالخفض والتّنوين على إرادة التّنكير و قطع النّظر عن المضاف إليه؛ و كذا إذا حذف المضاف إليه و نويَ لفظه دون معناه، فإنّه أيضاً يكون معرباً، و قد قرئ: «للّه الأمر من قبلِ و من بعدِ» بالجرّ من غير تنوين على إرادة المضاف إليه و تقدير وجوده، فإن صُرِّح بالمضاف إليه فلا إشكال في الإعراب أيضاً، فالأحوال حينئذٍ أربعة. (شرح النّاظم)

(٢) المراد به معيّن كقولك: «أخذت الشّيء الفلانيّ من أسفل الدّار والشّيءَ الفلانيّ من علُ» أي من فوق الدّار... فإن أريد بعلُ علوٌّ مجهولٌ غير معروفٍ تعيّن الإعراب كقول امرئ القيس:

«مِكَرٍّ مِفَرٍّ مُقْبِلٍ مُدْبِرٍ مَعاً   كَجُلْمُودِ صَخْرٍ حَطَّه السّيلُ من علٍ»

أي من مكان عالٍ، و لا تستعمل على مضافة أصلاً. (شرح النّاظم)

(١٧) اعلم أنّ أيّاً الموصولة لها أربعة أحوال: الحال الأوّل أن يذكر مضافها و صدر صلتها. الثّاني أن يحذفا معاً. الثّالث أن يحذف المضاف إليه دون صدر الصّلة، و هي في هذه الأحوال الثّلاثة معربة بالإجماع. الرّابع أن يحذف صدر الصّلة دون المضاف إليه. (شرح النّاظم)

(٤) و كان الصّدر في أيٍّ مذكوراً أو متروكاً.

الأولى ترك قوله «أو متروكاً» لأنّه إن ذكر المضاف إليه و ترك ضمير الصّدر كان عبارة عن الحالة المتقدّمة الّتي في مصرع: «و أيّ إن يحذف ضمير الصّلة» (المحرّر مهدي چوري)

(٥) والمضاف إليه ترك أو ذكر. الأولى ترك قوله «أو ذكر»، لأنّه إن ذكر ضمير الصّدر والمضاف إليه كان عبارة عن الحالة السّابقة فيالمصرع الأوّل. (المحرّر مهدى چورى)

و أمّا الحالة الأخرى لإعرابها أعني حال حذف صدر الصّلة مع حذف المضاف إليه فتفهم من الشّعر السّابق المقيّد للبناء بحال حذف الصّدر فقط أي لا مع حذف شيء آخر، لا أي لا مع ذكر شيء آخر، و إلّا فسد الكلام بذكر المضاف إليه مع حذف الصّدر في حال البناء.

و يمكن أخذ الأحوال الأربعة بوجه آخر: بأن يراد من قوله «تي» فيالمصرع الثّاني الإشارة إلى كلمة أيّ المذكورة المقيّدة بحذف ضمير الصّلة، سواء حذف المضاف إليه لها أيضاً (لكن يكون فيه استخدام إذ ليس المراد من المشار إليه خصوصَ ما أريد سابقاً)، و ليس مراداً فيالمصرع الأول، لأنّه لبيان حال بنائها عند النّحاة، أو ذكر المضاف إليه كما هو المراد هناك، فتحصل حالتا حذف الضّمير و حذف المضاف إليه معاً و حذف الضّمير مع ذكر المضاف إليه... (عبدالكريم المريواني)

(٦) أي ترك المضاف إليه و لم يُنوَ فنسي اللّفظ والمعنى؛ و كذا إذا نُوِيَ لفظ المضاف إليه المتروك دون معناه أي دون معناه فقط، فافهم، فالأحوال للظّروف أربعة.

(٣٦) أَوْ هُوَ[١] أَوْ نائِبُهُ في ذي النِّدا   مُفْرَداً[٢] إمّا عَلَماً أَوْ قُصِدا

(٣٧) وَ قَدِّرَنْ ضَمَّ الَّذي قَبْلُ بُني   وَ في جَميلِ الْوَجْهِ ضَمّاً وَهُنِ[٣]

(٣٨) وَ غَيْرُ مُخْتَصٍّ[٤] كَهَلْ وَ ثُمّا   وَ جَيْرِ مُنْذُ وَ بَواقي[٥] الأَسْما

(٣٩) مِنَ الإِشاراتِ[٦] وَ أَسْمَا الْفِعْلِ[٧]   وَالشَّرْطِ[٨] وَالضَّميرِ[٩] أَوْ ذِي الْوَصْلِ[١٠]

---

(١) بابه السّابع نوع واحد.   (٢) ليس بمضاف و لا مشبهاً به.

(٣) جوازه، لأنّ الإضافة لفظيّة. [و كتب أيضاً:] لأنّ البناء ناش عن شبه الضّمير والمضاف عادم له.

(٤) بنوع من البناء و ذلك نوعان: الحرف والاسم الغير المتمكّن.

(٥) سوى ما ذكر سابقاً [و هي] ستّة أنواع.

(٦) فالمبنيّ منها على السّكون «ذا» و «ذي»، و على الفتح «ثمَّ» و على الكسر «هؤلاءِ» و على الضّمّ «هؤلاءُ» في لغة حكاها قطرب. (شرح النّاظم)

(٧) فالمبنيّ منها على السّكون «صَه» و «مَه»، و على الفتح «آمينَ» و على الكسر «إيه» و على الضّمّ «هيتُ» في لغة. (شرح النّاظم)

(٨) فالمبنيّ منها على السّكون «مَن» و «ما»، و على الفتح «أينَ» و «أيّان» و ليس فيها ما يبنىٰ على كسر و لا ضمّ. (شرح النّاظم)

(٩) فالمبنيّ منها على السّكون «ياء المتكلّم» و «ياء المخاطبة» و «ألف الاثنين» و «واو الجمع»، و على الفتح «تاء المخاطب» و «نون الإناث» و على الكسر «تاء المخاطبة» و على الضّمّ «تاء المتكلّم» و «نحن». (شرح النّاظم)

(١٠) فالمبنيّ منها على السّكون «الّذي» و «الّتي» و «من» و «ما» و «أل»، و على الفتح «الّذين» و على الكسر «أولاء» بالمدلغة في «الأولى» بمعنى الّذين و على الضّمّ «ذاتُ» بمعنى الّتي في لغة بعض طيّ. (شرح النّاظم)

فَصْلٌ

(٤٠) رَفْعٌ وَ نَصْبٌ لِذي الإِعْرابِ حُتِمْ ... وَالْاِسْمُ يَنْجَرُّ، وَ فِعْلٌ يَنْجَزِمْ

(٤١) فَارْفَعْ بِضَمٍّ، وَانْصِبَنْ فَتْحاً، وَجُرّ ... كَسْراً، وَ سَكِّنْ جازِماً كَلِمْ يَزُرْ

(٤٢) وَ غَيْرُ ذا يَنُوبُ[1] فَانْصِبْ بِالْأَلِفْ ... وَارْفَعْ بِواوٍ وَ بِيَا اجْرُرْ ما أَصِفْ

(٤٣) أَباً أَخاً حَماً هَناً، وَالنَّقْصُ[2] جَلّ ... في ذا وَ قَلّ[3] دُونَ قَصْرٍ[4] في الْأُوَلْ

(٤٤) وَ ذا[5] لِصُحْبَةٍ فَما إِنْ تَحْذِفِ ... آخِرَهُ، وَكُلُّها إِنْ تُضَفِ

---

(١) في اتّخاذ أنواع الإعراب الأربعة. [و كتب أيضاً:] ينوب عن الضّمّة الواو والألف والنّون، و عن الفتحة الألف والياء والكسرة و حذف النّون، و عن الكسرة الياء والفتحة، و عن السّكون حذف الحرف. (شرح النّاظم)

(٢) و هو الإعراب بالحركات و حذف حرف العلّة.

(٣) نظراً للقصر والإتمام و إن كان الإتمام أشهر من النّقص والقصر.

(٤) و هو التزام الألف مطلقاً و جعل الإعراب بالحركات المقدّرة فيها. (شرح النّاظم)

(٥) ذو، أصله ذوو بواوين.

(٤٥) لِغَيْرِ ياءٍ مُفْرَداً مُكَبَّرا   وَ صَحَّحُوا إعْرابَها مُقَدَّرا[١]

(٤٦) بِالْأَلِفِ ارْفَعْ، وَانْصِبَنْ وَاجْرُرْ بِيا   اِثْنَيْنِ وَاثْنَتَيْنِ مَعْ ما ثُنِّيا

(٤٧) وَ إنْ تُضِفْ لِمُضْمَرٍ[٢] كِلْتا كِلا[٣]   وَالْقَمَرَيْنِ بَعْدَ فَتْحِ ما تَلا

(٤٨) وَارْفَعْ بِواوٍ وَ بِيَا اجْرُرْ وَانْصِبا   سالِمَ جَمْعٍ بِشُرُوطٍ[٤] تُجْتَبى

(٤٩) مِنْ عَلَمٍ[٥] أَوْ صِفَةِ الْمُذَكَّرِ   ذي الْعَقْلِ مِنْ تاءٍ وَ تَرْكِيبٍ عَري[٦]

---

(١) يريد ذهب بعض النّحويّين إلى أنّ الصّحيح كون إعرابها في حالة الإتمام كالقصر بتمام الحركات التّقديريّة.

فإذا قلت: قام أبو زيد فأصله قام أبو زيدٍ، ثمّ اتّبعت حركة الباء لحركة الواو، و استثقلت الضّمّة على الواو فحذفت. و إذا قلت: رأيت زيداً فأصله أبو زيدٍ، فقلبت ألفاً. و إذا قلت: مررت بأبي زيد فأصله أبو زيدٍ، اتّبعت حركة الباء لحركة الواو، فاستثقلت الكسرة على الواو فحذفت، ثمّ قلبت الواو ياءً لسكونها بعد الكسرة. (شرح النّاظم)

(٢) و إنّما اعتبر هذا القيد لأنّ «كِلا» باعتبار لفظه مفرد و باعتبار معناه مثنّىً، فلفظه يقتضي الإعراب بالحركات و معناه يقتضي الإعراب بالحروف، فروعي فيه كلا الطّرفين، فإذا أضيف إلى المظهر روعي جانب اللّفظ لكون الأصل بالأصل، و إذا أضيف إلى المضمر روعي جانب المعنى لكون الفرع بالفرع. (شرح عوامل البركوى)

(٣) فإن أضيفا لمظهر أعربا إعراب المفرد المقصور من لزوم الألف و تقدير الحركات عليها. (شرح النّاظم)

(٤) يمكن أن يكون مراده اشتراط هذا الإعراب أي و إن لم يكن الشّروط فالجمع السّالم يعرب بالحركات لأنّه جمع حينئذ بالألف والتّاء، فاعرف.

(٥) كلّ علم لمذكّر عاقل خال من تاء التّأنيث، قيل و من التّركيب، و كلّ صفة كذلك. (البهجة المرضيّة)   (٦) في الاسم و في الصّفة.

(٥٠) لَيسَتْ كَأَحْمَرَ[1] وَ لا سَكْرانا[2] — وَ لا صَبُورٍ وَ جَرِيحٍ بانا

(٥١) وَ أُلْحِقَ[3] الْعِشْرُونَ وَالسِّنُونا — وَ بابُ ذَيْنِ[4] وَ كَذَا الْأَهْلُونا[5]

(٥٢) أُولُو وَ عالَمُونَ عِلِّيُّونا — وَ أَرَضُونَ[6] شَذَّ عانِسُونا[7]

(٥٣) وَ كَسْرُ نُونِ لِمُثَنًّى اتُّبِعْ — وَ قَلَّ فَتْحٌ بِخِلافِ ما جُمِعْ

(٥٤) بِالْكَسْرِ نَصْبُ جَمْعِ تاءٍ وَ أَلِفْ — مَزِيدَتَيْنِ[8] وَ أُولاتُ[9] قَدْ أُلِفْ

---

(١) أفعل فعلاء، للفرق بينه و بين أفعل فعلى. (٢) فعلان فعلى، للفرق بينه و بين فعلان فعلانة.

(٣) الفاظ لم تجمع فيها الشّروط.

(٤) باب سنين كلّ اسم ثلاثيّ حذف لامه و عوّض عنه تاء التّأنيث و لم يكسر، كقلين و عزين و عضين.

قوله «و لم يكسّر» أي لم يأت على صيغة من صيَغ جموع التّكسير المعروفة في بابه نحو شفة، فإنّه جاء على شفاه على وزن فعال و هو من صيَغ جموع التّكسير. (حكيم على البهجة المرضيّة)

(٥) مفرده أهل اسم جنس ليس بعلم و لا صفة.

(٦) وجه شذوذه أمران: كونه جمع تكسير، فإنّ راءه مفتوحة في الجمع ساكنة في المفرد، و كون مفرده مؤنّثاً. (شرح النّاظم)

(٧) للّذي (مذكراً أو مؤنّثاً) لم يتزوّج حتّى خرج من عداد الأبكار. [و كتب أيضاً:] عانس من الصّفات المشتركة الّتي لاتقبل التّاء.

(٨) فإن كانت الألف أصليّة نحو قضاة أو التّاء أصليّة نحو أبيات لم ينصب بالكسرة. (شرح النّاظم)

و ما سمّي به من هذا الجمع فصار علماً مفرداً كأذرعات اسم لبلد، أصله جمع أذرعة جمع ذراع، فالأشهر بقاؤه على حاله الكائن قبل التّسمية من النّصب بالكسرة منوّناً. [و] إذا سمّي بالمثنّى والجمع فهو باق على ما كان عليه قبل التّسمية من الإعراب بالألف والواو والياء، كالبحرين، أصله بحر، ثمّ جعل علماً لبلد... و كذا صريفون و صفون و نصيبون و... كلّها أعلامُ أماكنَ منقولة من الجمع، فترفع بالواو و تنصب و تجرّ بالياء. (همع الهوامع للسّيوطي)

(٩) اسم جمع لا واحد له من لفظه.

(٥٥) وَما بِهِ سُمِّيَ مِنْ ذا وَالَّذي قَبْلُ[١] عَلىٰ ما كانَ قَبْلُ يَحْتَذي

(٥٦) بِالْفَتْحِ جَرُّ الاِسْمِ غَيْرِ الْمُنْصَرِفْ فَإِنْ يُضَفْ أَوْ يَتِلُ أَلْ[٢] أَوْ أَمْ صُرِفْ[٣]

(١) الجمع بالألف والتّاء و بالواو والنّون والمثنّى و ملحقاتها المذكورات. (٢) معرّفة أو موصولة أو زائدة.

(٣) و قيل: لا يصرف حينئذ أيضاً لكنّه يجرّ بالكسرة لأمن دخول التّنوين فيه.

وَ جُرَّ بِالْفَتْحَةِ ما لا يَنْصَرِف ما لَمْ يُضَفْ أَوْ يَكُ بَعْدَ أَل رَدِف

و ظاهر عبارة المصنّف أنّه حينئذ باق على منع صرفه مطلقاً، و به صرّح في شرح التّسهيل، و ذهب السّيرافيّ والمبرّد و جماعة إلى أنّه منصرف مطلقاً، واختار النّاظم في نكته على مقدّمة ابن الحاجب أنّه إن زالت منه علّة فمنصرف و إن بقيت العلّتان فلا، و مشى عليه ابن الخبّاز والسّيّد ركن الدّين. (البهجة المرضيّة)

غير المنصرف

(٥٧) وَ يَمْنَعُ الصَّرْفَ بِإِطْلَاقٍ أَلِفْ[١] أُنْثَى وَ وَزْنِ مُنْتَهَى[٢] الْجَمْعِ، عُرِفْ

(٥٨) وَ هُوَ مَفاعِلُ مَفاعِيلُ وَ ما أَشْبَهَهُ[٣] وَ لَوْ يَصِيرُ عَلَما

(٥٩) وَ عَدْلُهُ[٤] وَ لَوْ مُسَمّىً[٥] مُعْتَبَرْ فِي الْوَصْفِ نَحْوُ أُخَرَ[٦] عَنِ[٧] الْأُخَرْ[٨]

---

(١) مقصوراً أو ممدوداً، في المفرد أو الجمع، في الاسم أو الصّفة، و في المعرفة أو النّكرة. و هي مستقلّة بمنع الصّرف مطلقاً، لأنّ مدخولها فرع من جهتين التّأنيث و لزومه. (شرح النّاظم)

(٢) و هذه العلّة مستقلّة أيضاً بمنع الصّرف إذ الاسم بها فرعٌ من جهة الجمعيّة و جهة عدم النّظير بخلاف سائر الجموع فإنّها قد يوجد لها نظير في الآحاد. (شرح النّاظم)

(٣) في الشّكل كدراهمَ و مساجِدَ و دنانيرَ و مصابيحَ و أحاسن و أفاضل و فواضل و دوابّ و شوابّ و لو جعل علماً، و كذا مفرد يكون في صورة هذا الجمع كسراويل.

اعلم أنّ أوزان صيغ الجموع سبعة: مفاعل و مفاعيل و فعالل و فعاليل و أفاعل و أفاعيل و فواعل، و سقط من قلم المحشّي وزن أفاعيل كأناعيم و أكاليب. (المحرّر مهدي چوري)

(٤) أي عدل الاسم و صرفه و تحريفه عن صورة تليق بالمسمّى إلى أخرى سواء عدل به عن ذلك المسمّى الأصليّ أيضاً كما في أُخَر أو لا كثُعار، و سواء جعل ذلك الاسم المعدول علماً أو لا، و إلى التّعميم الثّاني أو الأوّل يشير قوله «و لو مسمّى».

(٥) حال عن ضمير عدله أي سواء لم يجعل مسمّىً به أي لم يجعل علماً أو جُعِل لكن في فُعَلَ المؤكِّدِ المجعول علماً لشخص خلافاً لأخفش يصرفه. (٦) جمع أخرىٰ تأنيث آخَرَ أفعلِ التّفضيل المجموعِ على آخرين.

(٧) إذ لا يجمع أفعل التّفضيل إلّا مقروناً بأل.

(٨) معدول عنه لفظاً بترك اللّام و معنىً بالإجراء على النّكرة.

و قياس اسم التّفضيل أن تستعمل باللّام أو الإضافة أو كلمة من و حيث لم يستعمل بواحد منها، عَلم أنّه معدول عن أحدها، فقال بعضهم: إنّه معدول عمّا فيه اللّام أي عن الأُخر، و قال بعضهم: إنّه معدول عمّا ذكر معه من أي عن آخر من؛ و إنّما لم يذهبا إلى تقدير الإضافة لأنّها توجب التّنوين أو البناء أو إضافة أُخرى مثلها، نحو: حينئذ و قبل و يا تيم تيم عديّ، و ليس في أُخر شيءٌ من ذلك، فتعيّن أن يكون معدولاً عن الأخريين. (جامي)

(٦٠) وَ وَزْنِ[١] مَفْعَلَ فُعالَ مِنْ عَشَرْ فَدُونَها ما بَيْنَ قَيْسٍ[٢] وَ أَثَرْ[٣]

(٦١) وَ عَلَمٍ كَفُعَلَ مُؤَكِّدا[٤] أَوْ أَصْلُهُ فاعِلٌ أَوْ خُصَّ النِّدا[٥]

(٦٢) وَ سَحَرَ مُعَيَّناً وَ في عَلَمْ[٦] أُنْثىٰ فَعالِ ذَا تَميمُ الْتَزَمْ

(٦٣) وَ وَصْفِ فَعْلانَ لَهُ فَعْلىٰ تَفي وَ قيلَ إنْ فَعْلانَةٌ مِنْهُ نُفي

---

(١) ولو سمّي بهذ القسم فهو باقٍ على منع صرفه.

(٢) كأنّه يريد بيان ما دون العشر أي الكلمات الّتي هي بين القياس والسّماع، أي بعضها قياسي مجرّد لاسماع لها و هي تساع و ثمان و سباع و سداس و مَفعلها، و بعضها الباقي ورد به السّماع.

(٣) معشر و مخمس إلى الآخر.

(٤) علم لمعنى الإحاطة عند بعض كابن‌الحاجب، و تعريف هذه الكلمات بنيّة الإضافة على اختيار ابن‌مالك، فإن سمّي بهذا النّوع أعني فعل المؤكِّد به فمذهب سيبويه بقاؤه على المنع و عن الأخفش صرفه. [و كتب أيضاً:]كجُمع و كُتع و بُصع و بُتع عن فُعل بضمّ فسكون عند بعض كالأخفش، إذ عليه يجمع أفعل و فعلاء كأحمر و حمراء، أو عن فعالى لانّ فعلاء الاسم عليه يجمع كصحراء على صحارىٰ، أو عن فعلاوات على اختيار ابن‌مالك، لأنّ أجمع المذكّر يجمع بالواو والنّون، أو عن الجُمَع على اختيار أبي‌حيّان.

أي عن ما فيه الألف واللّام فجمع معدول عن الجمع و كُتع عن الكُتَع، و كذا الباقيان. (المحرّر مهدي چوري)

(٥) كفسق و غدر و خبث و لكع فإنّها معدولة عن فاسق و غادر و خبيث و ألكع، فإذا سمّي بها امتنع صرفها للعلميّة و مراعاة اللّفظ المعدول فإن نكرت زال المنع. (شرح النّاظم)

(٦) أي‌العدل معتبر في باب فَعالِ إذا كان علماً للأمور المؤنّثة سواء كان ذات راء كسفارِ أو لا كقطامِ، و كلّ مبنيّ في‌الحجاز على الكسر و معرب غير منصرف في بعض تميم، و أكثر تميم يجعل الأوّل مبنيّاً والثّاني معرباً غير منصرف، فتقدير العدل في‌الكلّ لتحصيل سبب البناء و هو هنا اجتماع ثلاث من علل عدم الصّرف أو في غير ذات راء للحمل عليها، فمنع الصّرف للتّأنيث والعلميّة لا للعدل، و تقدير العدل ليس لتحصيل سبب عدم الصّرف، فلو كان الكلّ معرباً غير منصرفٍ، كما على القول الثّاني، لم يحتج إلى اعتبار عدل أصلاً، هذا.

(٦٤) وَالْوَزْنِ خُصَّ الْفِعْلَ أَوْ قَدْ غَلَبا[1] فــي عَــلَمٍ أَوْ وَصْـفٍ التّــاءَ أَبــىٰ

(٦٥) لا عــارِضٍ[2] وَ غَـيْرُ لازِمٍ وَ مـا آلَ لِشِـــبْهِ الْاِسْــمِ،[3] ثُــمَّ رُبَّــما

(٦٦) يُـلْمَحُ[4] في كَأَجْدَلٍ وَ أَخْيَلِ وَ أَجْـدِرِ هٰــذا[5] عِــلَّةً بِأَفْـعَلِ

(٦٧) وَالْـعَلَمُ الْـمَمْزُوجُ أَوْ ذا أَلِـفِ وَ نُــونِ فُـعْلانَ أَوِ الْـها امْـنَعْ تَـفِ

---

(١) و أوّله زيادة من الزّيادات الّتي في أوّل المضارع. (شرح النّاظم)

(٢) كأنّه عطف على «خصّ» أو على «في علم» بحذف لا على غير بقرينة لاالسّابق إذ لا يعطف على عارض كما هو الظّاهر. [و كتب أيضاً:] نحو ابنم وامرءٍ على لغة الاتباع، فلا يمنع و إن جعل علماً.

فيه ركاكة فإنّه معطوف على عارض، فإن جعل عطف تفسير خلا عن الفائدة مع أنّه إن كانا قيدين للوصف فاتت الإشارة إلى اشتراط كون الوزن أصلياً ليخرج نحو امرئ، فإنّه لو سمّي به انصرف، لأنّه خالف الأفعال لعدم لزوم حركة واحدة لعينه. و إن كانا قيدين للوزن لم يفد اشتراط كون الوصف أصلياً، و إن جعل المعطوف قيداً للوزن والمعطوف عليه قيداً للوصف لم يصحّ التّركيب، فلو قال:

في علم أو وصف أصليّ أبى تــاء لتأنيث و كــان لازما

لا آيلاً لشبه اسم ربّما، لكان أحسن. (ابن القرداغي)

(٣) بسكون تخفيف فنحو رُدّ و قيل إذا سمّي بهما يصرفان إذ الإسكان أخرجهما إلى شبه الاسم فصارا نحو مُدّ و ديكٍ. (شرح النّاظم، بتغيير قليل)

(٤) أي يمنع من الصّرف للمح الوصف، و أكثر العرب يصرفه.

و ربّما تلمح الوصفية في أسماء ليست بأوصاف كأجدل للقصر و أخيل لطائر ذي خيلان و أفعى للحيّة، فأكثر العرب يصرفها لأنّها أسماء، و بعضهم يمنعها ملاحظة للوصفيّة، فلاحظ في أجدل معنى شديد، و أخيل من الخيلان، و أفعى بمعنى خبيث منكر. (شرح النّاظم)

(٥) أي وزن الفعل مع الوصفيّة.

(٦٨) وَامْنَعْ مُؤَنَّثاً بِغَيْرِ الْهَا اسْتَقَرّ   فَوْقَ ثَلاثٍ أَوْ كَجُورَ أَوْ سَقَرْ

(٦٩) أَوْ أَصْلُهُ مُذَكَّرٌ، وَ إِنْ فَقَدْ   هٰذا وَ عُجْمَةٌ فَمَنْعُهُ أَجَدْ

(٧٠) وَابْنِ الْقَبِيلَ وَالْبِلادَ وَالْكَلِمْ[1]   عَلَى الَّذي قَصَدْتَهُ[2] كَما رُسِمْ

(٧١) وَالْعَجَمِيِّ[3] الْوَضْعِ وَالتَّعْرِيفِ قَدْ   زادَ عَلىٰ ثَلاثَةٍ[4] فِي الْمُعْتَمَدْ

(٧٢) وَ تُعْرَفُ الْعُجْمَةُ بِالنَّقْلِ وَ أَنْ   يَخْرُجَ عَنْ وَزْنٍ بِهِ الْاِسْمُ اتَّزَنْ

(٧٣) وَ أَنْ تَلي فِي الْاِبْتِداءِ النُّونَ را   وَالدّالَ زاءٌ أَوْ رُباعِيٌّ عَرِىٰ

---

(١) نحو كتب زيداً فأجاده أي كتب لفظ زيد، أو فأجادها أي كلمة زيد.
و كذلك الأفعال و حروف الهجاء والسّور. (شرح النّاظم)

(٢) من المذكّر والمؤنّث، فإن أريد بعدّ الأب صرف أو القبيلة منع.

(٣) نقل أبوحيّان عن الجمهور أنّه لايجب أن يكون علماً في لسان العجم.

(٤) فإن كان ثلاثيّاً صرف سواء تحرّك ثانيه أم لا، و قيل يمنع المتحرّك. (شرح النّاظم)

(٧٤) عَنِ الذَّلاقَةِ[١] وَ ما ذا تَبِعا   والصّادَ أَوْ قافاً وَ جِيماً جَمَعا[٢]

(٧٥) وَ أَلِفِ الإِلْحاقِ[٣] ذاتَ الْقَصْرِ[٤]   في عَلَمٍ،[٥] وَ ذا خِتامُ الْأَمْرِ

(٧٦) وَ ما بِهِ التَّعْريفُ مانِعٌ صُرِفْ   مُنَكَّراً لا ما بِدُونِهِ أُلِفْ

(٧٧) وَ يُصْرَفُ الْمَمْنُوعُ إِنْ صُغِّرَ[٦] لا   مُؤَنَّثٌ،وَامْنَعْ بِهِ إِنْ أُكْمِلا[٧]

(١) و حروف الذّلاقة ستّة يجمعها قولك: «مر بنفل». (شرح النّاظم)

(٢) أو الجيم والكاف نحو: أسكرُجه لإناء صغير.

(٣) العاشر من أسباب منع الصّرف.

و معنى الإلحاق أن يبنى مثلاً من ذوات الثّلاثة كلمة على بناء يكون رباعيّ الأصول، فيجعل كلّ حرف مقابلَ حرف فتفنى أصول الثّلاثيّ، فيأتي بحرفٍ زائدٍ مقابلٍ للحرف الرّابع من الرّباعيّ الأصول، فيسمّى ذلك الحرف حرف الإلحاق. (شرح النّاظم)

و معنى الإلحاق أن يبنى مثلاً من ذوات الثّلاثة كلمةً على بناء يكون رباعيّ الأصول، فيجعل كلّ حرف متقابل حرف فتفنى أصول الثّلاثيّ، فيأتي بحرف زائد مقابل للحرف الرّابع من الرّباعيّ الأصول، فيسمّى ذلك الحرف حرف الالحاق. (شرح النّاظم)

(٤) لا ذات المد كعلباء فهو منصرف و لو جعل علماً.

(٥) منصرف إذا لم يكن علماً لأنّ ألفه للإلحاق لا للتّأنيث.

(٦) لزوال سبب المنع بالتّصغير كزوال العدل في عُمَير.. و يستثنى من ذلك المؤنّث والعجميّ والمركّب المزجيّ و شبه فعلان و هو باب سكران و شبه الفعل المضارع كتغلب و يشكر. (شرح النّاظم)

(٧) و قد يحدث المنع بالتّصغير بسبب حدوث سببه كتوسّط علماً، فإنّه مصروف و إذا صُغّر على تُوَيسِط مُنع لشبه الفعل، و نحو هند فإنّها إذا صغّرت دخلته التّاء فتمنع.

(٧٨) وَ ما سِوَى الْمَنْصُوبِ مِمّا خُتِما بِـالْيا تَـلا كَسْـراً فَـنَوِّنْ مُـعْدِما[1]

(٧٩) وَاصْرِفْ لِـلْاِضْطِرارِ وَالتَّـناسُبِ وَالْـمَنْعُ فـي غَـيْرِ ضَـرُورَةٍ أُبـي

(٨٠) وَ رَفْعُ[2] فِعْلٍ أَلِـفُ اثْـنَيْنِ أَحَـلّ أَوْ واوُ جَـمْعٍ أَوْ بِـيا أُنْـثىٰ وُصِـلْ

(٨١) بِالنُّونِ،[3] وَاحْذِفْ ناصِباً وَ مُنْجَزِمْ وَ لِـلْوِقايَةِ وَ فُكَّ وَادَّغِـمْ

(٨٢) وَالْـفِعْلُ إِنْ يُـخْتَمْ بِـواوٍ وَ أَلِـفْ وَالْـياءِ مُـعْتَلٌّ فَـفِي الْـجَزْمِ حُـذِفْ

---

(١) جمعاً كجوارٍ و غواشٍ و ليالٍ أو مصغّراً نحو أُعَيم أو فعلاً مسمّى به كيرم.

حاصل هذا الشّعر أنّ كلّ جمع (و مثله كلّ منقوص) في آخره ياء مكسور ماقبلها سواء كانت منقلبة عن واو كالدّواعي أو ياء كالجواري في حالتي الرّفع والجرّ كقاض في إدخال التّنوين و حذف الياء، لا فيالانصراف، و أمّا فيه فليطلب في «الفوائد الضّيائيّة»، و لا شكّ أنّه غير منصرف في حالة النّصب، فيظهر الفتحة و لا يدخله التّنوين، و إنّما لم تظهر الجرّ فيه مع أنّها فتحة في غير المنصرف، لأنّها لمّا نابت عنها فكانت مثلها فيالثّقالة فلا تقبلها الياء، و قد لا يحذف الياء بل تقلب ألفاً بعد إبدال الكسرة فتحة. (حفيد الجوري زين‌العابدين)

(٢) السّادس من أبواب النّيابة السّبعة.

(٣) مكسوراً بعد الألف و مفتوحاً بعد الواو والياء. احذف نون الإعراب كما عليه سيبويه، لا نون الوقاية كما زعم قوم، و مثل ما هنا ما إذا اجتمع نون الوقاية مع نون إنّ و أنّ و كأنّ و لكنّ أو مع ذلك نونُ الضّمير نحو إنّا أو نون الوقاية مع نون الإناث أو مع نون من و عن.

فَصْلٌ

في الْإعْرابِ الْمُقَدَّرِ

(٨٣) وَالْحَرَكاتُ[١] كُلُّها يُقَدَّرُ ... في ما يُضَفْ لِلْياءِ أَوْ ما يُقْصَرُ

(٨٤) وَالْفِعْلِ وَالْمُدْغَمِ وَالْمَحْكِيِّ،[٢] ثُمّْ ... مُقَدَّراً يُكْسَرُ مَنْقُوصٌ[٣] وَ ضُمّْ

(٨٥) وَالضَّمُّ في يَغْزُو وَ يَرْمي، وَ قُدِّرْ ... سُكُونُ ما لِساكِنَيْنِ قَدْ كُسِرْ

(٨٦) وَالْهَمْزِ إنْ أُبْدِلَ لِيناً، وَ سِوىٰ ... ما قُلْتُهُ فَهُوَ شُذُوذاً قَدْ حَوىٰ[٤]

---

(١) و كذا يقدّر الحرف الّذي هو النّون في المضارع المؤكّد بنون التّأكيد الملحَقِ به ألفُ الاثنين أو واو الجمع أو ياء المخاطبة، سواء ثبتت لفظاً أو حذفت للسّاكنين نحو: ﴿و لا يصدُّنّك﴾ في حال الرّفع، أمّا جزم ذلك المضارع و نصبه فلفظيان لا تقديريان، هذا. [و كتب أيضاً:] و كذا الحروف الثّلاثة في نحو هذا أبو القوم و رأيت أبا القوم و مررت بأبي القوم لحذفها بملاقاة السّاكن، والواو في حال رفع نحو مسلميّ على قولٍ.

قوله«لايصدّنّك»: هكذا أعربه المحشّي أي بفتح الدّال والظّاهر أنّه بضمّه. (المحرّر مهدي چوري)

(٢) نحو من زيدٌ لمن قال: قام زيد، و من زيداً لمن قال: ضربت زيداً، و من زيدٍ لمن قال: مررت بزيد، والأصحّ أنّ الضّمّة في حالة الرّفع إعراب. و قيل: المشغول بحال الحكاية مبنيّ فإعرابه محلّيّ.

(٣) و هو ما آخره ياء خفيفة لازمة تلو كسرة كالقاضي والدّاعي. (٤) نحو: ألم يأتيك والأنباء تنمي.

الْمَعْرِفَةُ وَالنَّكِرَةُ[1]

(٨٧) مَعارِفُ النَّحْوِ: ضَمِيرٌ، فَعَلَمْ[2]   فَذُو إشارَةٍ وَ نَحْوُ يا قُثَمْ

(٨٨) يَلِيهِ مَوْصُولٌ فَذُو أَلْ كَالْوَلَه   وَاجْعَلْ مُضافاً كَالَّذِي أُضِيفَ لَه

(٨٩) إلّا لِمُضْمَرٍ[3] فَساوَى الْعَلَما   وَ غَيْرُها نَكِرَةٌ كَمَنْ وَ ما

(٩٠) وَ صَحِّحِ التَّعْرِيفَ في ضَمِيرِ   نَكِرَةٍ لَوْ واجِبَ التَّنْكِيرِ[4]

(٩١) وَ مُفْهِمُ الْغَيْبَةِ وَالْحُضُورِ سِمْ   بِمُضْمَرٍ، وَ ذُو اتِّصالٍ مِنْهُ لَمْ

(٩٢) يَقَعْ في الِابْتِدا وَ تِلْوَ إلّا   كَتاءِ قُمْتُ قُمْتَ قُمْتِ، كُمِّلا

---

(١) لا يمكن تعريفهما بوجه لا يقدح فيه، فلذلك اكتفى عن الحدّ بعدّ أقسام المعرفة و قولِهِ: و ما عدا ذلك نكره.

(٢) إلّا علم الجلالة فإنّه أعرف كلّ المعارف.   (٣) فإنّه دون المضمر رتبة بل في رتبة العلم.

(٤) و قيل إنّه نكرة مطلقاً، و قيل: معرفة إن عاد إلى غير واجب التّنكير. [و كتب أيضاً:] فيه مذاهب ثلاثة، المذهب الثّالث يفرّق بين عائد واجب التّنكير و بين عائد غيره.

(٩٣) وَ نُـونِ نِسْـوَةٍ وَ واوٍ وَ أَلِفْ لِـلْغائِبِ وَ لِـلْمُخاطَبِ، عُـرِفْ

(٩٤) وَ ياءِ أُنْثیٰ خُوطِبَتْ، و كُلُّ ذي رَفْـعٌ، وَ نَـاءِ الْـمُتَكَلِّمِ خُـذِ

(٩٥) بِكُلِّ الْإِعْرابِ، وَ هاءَ الْغائِبِ وَ لِـلْخِطابِ الْكـافَ جُرَّ وَانْصِبِ

(٩٦) وَ يُـوصَلانِ مَـعَ تـا بِـالْأَلِفِ وَالْـمِيمِ فـي تَـثْنِيَةٍ وَ الْـمِيمِ فِـی...

(٩٧) جَمْعِ [١] وَ نُونٍ في الْإِنـاثِ شُدِّدا وَ أَلِـفٍ لِـلْغائِبِ الْأُنْـثیٰ بَـدا

(٩٨) وَ ذُو انْـفِصالٍ مِنْهُ لِلرَّفْعِ أَنـا وَ أَنْتَ وَ هُـوَ، وَالْـفُرُوعُ تُـجْتَنیٰ

---

(١) أي يوصل الهاء والكاف المجروران والمنصوبان و كذا التّاء المرفوع بالميم والألف فيالتّثنية، و بالميم فقط في جمع الذّكور، و بالنّون المشدّدة في جمع الإناث. مثالها: بهما، ضربهما، بكما، ضربكما، ضربتما و بهم، ضربهم، بكم، ضربكم، ضربتم، و بهنّ، ضربهنّ، بكنّ، ضربكنّ، ضربتنّ. (المحرّر مهدي چوري)

(٩٩) لِـلنَّصْبِ إِيّـا، بَعْدَهُ دَلِيلُ مـا   أُرِيـدَ[1] حَـرْفاً لا سُـمِيَ فِـى الْـمُعْتَمىٰ

(١٠٠) وَ سَـتْرُ[2] مَـرْفُوعٍ[3] بِأَمْـرٍ حُـتِما   وَ دُونَ يـا[4] مُـضارِعٍ[5] وَاسْـمِهِما

(١٠١) وَ فِـعْلِ الْاِسْتِثْناءِ وَالتَّـعَجُّبِ   وَ أَفْـعَلِ التَّـفْضِيلِ، فَـاحْفَظْ تُـصِبِ[6]

(١٠٢) وَلَمْ يَـجِئْ مُـنْفَصِلٌ إِنْ أَمْكَـنا   وَصْـــلٌ،[7] وَ بَـــعْدَ إِنَّـما تَـعَيَّنا

(١٠٣) وَ رَفْعِهِ بِمَصْدَرٍ لِـمَا انْـتَصِبْ   أُضِـيفَ أَوْ بِـصِفَةٍ[8] ذاتِ سَـبَبْ

---

(١) من متكلّم أو غائب أو مخاطب، إفراداً و تثنية و جمعاً، تذكيراً و تأنيثاً.

(٢) الضّمير الواجب الاستتار ما لا يخلفه ظاهر.

(٣) من الضّمير المرفوع ما يجب استتاره (و هو ما لا يخلفه ظاهر) و منه ما يجوز.

(٤) أراد بالياء علامة الغيبة ليخرج تنتصر مفرد الأنثى الغائبة.

(٥) خال عن ضمير بارز من ألف و واو و نون و ياء بأن يكون بالألف للمتكلّم وحده أو بالنّون مع غيره أو بالتّاء للمخاطب.

(٦) و ما عدا ذلك جائز الاستتار و هو المرفوع بالماضي كضرب و ضربَتْ و اسمُ فعله كهيهات، والمضارع للغائب كيضرب و تضرب، والوصف كضارب و مضروب، والظّرف كزيد عندك أو في الدّار. (شرح النّاظم)

(٧) لقصد الاختصار الموضوع لأجله الضّمير. (شرح النّاظم)

(٨) أن يرفع بصفة جرت على غير صاحبها كزيد هند ضاربها هو. (شرح النّاظم)

(١٠٤) أَوْ كانَ ما يَعْمَلُ فِيهِ مُضْمَرا[١] أَوِ ابْتِدا أَوْ نَفْياً أَوْ مُؤَخَّرا

(١٠٥) وَ تِلْوَ[٢] إمّا[٣] واوِ مَعْ[٤] وَالْفارِقَه[٥] أَوْ مُضْمَرٍ[٦] وَ رُتْبَةً قَدْ وافَقَهْ

(١٠٦) أَوْ دُونَهُ، فَإِنْ تَقَدَّمَ الْأَخَصّ[٧] أَجِزْ،[٨] وَ في كانَ وَ ظَنَّ الْفَصْلُ[٩] نَصّ

(١٠٧) وَالشَّرْطُ في الْغائِبِ[١٠] أَنْ يُقَدَّما مَرْجِعُهُ[١١] أَوْ ما لِهٰذا اسْتَلْزَما[١٢]

(١) نحو فإن أنت لم ينفعك علمك فانتسب. (شرح النّاظم)

(٢) و يجوز أن يكون التّلوُ بمعنى المتلوّ فيجيء عليه كان باسمه.

(٣) نحو: إمّا أنا و إمّا أنت. (شرح النّاظم) (٤) نحو: تكون و إيّاها بها مثلاً بعدي. (شرح النّاظم)

(٥) إن وجدتُ الصّديق حقّاً لإيّاك فمُرني فلن أزال مطيعاً

(شرح النّاظم)

(٦) أي أو وقع الضمير تلو ضمير، فإن كان المتقدّم موافقاً للمتأخّر أو دونه في الرّتبة تعيّن الانفصال لأنّه لو اتّصل لزم ترجيح المساوي أو المرجوح بلا مرجّح. (ابن القرداغي من مدوّنه)

(٧) فإن أخّر الأخصّ تعيّن الفصل نحو: الدّرهم أعطيته إيّاك. (شرح النّاظم)

(٨) و في نحو الدّرهم أعطيتكه أي في فعل يتعدّى لاثنين ثانيهما غير الأوّل و كانا ضميرين مختلفي الرّتبة الوصل والفصل، والوصل لازم عند سيبويه و أرجح عند ابن مالك و مرجوح عند الشّلوبين.

(٩) و قيل الوصل، و قيل الفصل في ظنّ والوصل في كان.

(١٠) أمّا تفسير المتكلّم والمخاطب فالمشاهدة.

(١١) مرجع الضّمير الغائب باعتبار التّقدّم والتّأخّر له أربعة أحوال: لأنّه إمّا متقدّم لفظاً و رتبةً نحو: ضرب زيدٌ غلامه، أو رتبة فقط (أي لا لفظاً) نحو: ضرب غلامَه زيدٌ، أو لفظاً فقط (أي لا رتبة) نحو: ضرب زيداً غلامُه، و تقدّم المرجع في هذه الأحوال الثّلاثة جائز؛ والحالة الرّابعة أن يكون المرجع متأخّراً عن الضّمير في اللّفظ والرّتبة و هذه الحالة غير جائزة سوى المواضع الّتي ذكرها النّاظم، و هي ستّة، و ذكر في «همع الهوامع» حالة أخرى و هي أن يُخبَر عن الضّمير المتقدّم بمفسِّره كقوله تعالى: ﴿إن هي إلاّ حياتنا الدّنيا﴾ فإنّ هذا الضّمير لا يعلم معناه إلّا بمفسّره التّالي و أصله إنّ الحياة إلّا حياتنا الدّنيا، ثمّ وضع الضّمير في موضع الحياة. (المحرّر مهدي چوري)

(١٢) كالحسّ نحو: ﴿هي راودتني عن نفسي﴾ والعلم [نحو:] ﴿إنّا أنزلناه في ليلة القدر﴾ و ذكر الجزء والكلّ [نحو:] ﴿اعدلوا هو أقرب للتّقوى﴾ (الچوري) أي العدل الّذي هو مدلول الفعل لأنّه يدلّ على الحدث والزّمان. (شرح النّاظم)

(١٠٨) وَ فـي تَـنازُعٍ[١] وَ نِـعْمَ أُخِّـرا وَ مُـبْدَلٍ مِـنْهُ الَّـذي قَـدْ فَسَّـرا

(١٠٩) وَ رُبَّهُ عَبْداً، وَ في مَا اتَّصَلا بِـفاعِلٍ مُـقَدَّمٍ قَـدْ نُـقِلا[٢]

(١١٠) وَ في ضَمِيرِ الشَّأْنِ[٣] حَتْماً يُفْرَدُ[٤] وَ الطِّـبْقُ[٥] فـي التَّأْنِـيثِ قـالُوا أَجْـوَدُ

(١١١) يُرَى[٦] اسْمُ ما وَ إِنَّ ظَنَّ مُبْتَدا وَ هُـوَ بِـبابَيْ كـانَ كـادَ مـا بَـدا

(١١٢) بِـجُمْلَةٍ مُـخْبِرَةٍ يُـفَسَّرُ مُـصَرَّحٍ بِكُـلِّها، تُـؤَخَّرُ[٧]

---

(١) أن يكون الضّمير مرفوعاً بأوّل الفعلين المتنازعين كقوله، جفوني و لم أجفُ الأخلّاء إنّني (شرح النّاظم)
حيث يعود واو جفوني إلى الأخلّاء و هو متأخّر لفظاً و كذا رتبة لأنّه في جملة المعطوف، و جملة المعطوف متأخّرة عن جملة المعطوف عليه. (المحرّر مهدي چوري)

(٢) ـ خلافاً للجمهور ـ جواز تأخير المرجع، لا وجوبه كما في السّابق واللّاحق، نحو: ضرَب غلامُه زيداً. بخلاف نحو: ضرب غلاما جارَ هند، فلا يجوز إجماعاً لعدم مشاركة الفاعل والمرجع في العامل، فاعرف.

(٣) و هو ضمير غائب يأتي صدر الجملة الخبريّة دالاً على قصد المتكلّم استعظام السّامع حديثه، و تسميه البصريّون ضمير الشّأن والحديث إذا كان مذكّراً و ضمير القصّة إذا كان مؤنّثاً... و لا يحتاج فيها إلى رابط به لأنّها نفس المبتدأ في المعنى. والفرق بينه و بين الضّمائر أنّه لا يعطف عليه، و لا يؤكّد، و لا يبدل منه، و لا يتقدّم خبره عليه، ولا يفسّر بمفرد. (شرح النّاظم)

(٤) لأنّه ضمير يفسّره مضمون الجملة، و مضمون الجملة شيء مفرد. (شرح النّاظم)

(٥) لمؤنّث حقيقيّ في الجملة المفسّرة نحو: هي هند جائتني

(٦) لا دخل للبصر في الألفاظ، و إنّما تدرك بالسّمع.

(٧) كما علم سابقاً من قوله و في ضمير الشّأن.

(۱۱۳) ثُمَّ ضَمِيرُ الْفَصْلِ[١] رَفْعٌ مُنْفَصِلْ مُطَابِقٌ[٢] مَعْرِفَةً قَبْلُ وُصِلْ

(۱۱٤) مُبْتَدءاً أَوْ كَانَهُ، ثُمَّ تَلا مَعْرِفَةٌ أَوْ ما لِأَلْ قَدْ حَظَلا[٣]

(۱۱٥) وَعُيِّنَ الْفَصْلُ[٤] إِذا نَصْبٌ يَلي[٥] تالِيَ مُظْهَرٍ وَأَنْ يَتَّصِلي

(۱۱٦) بِلامِ فَرْقٍ،[٦] وَوُجُوباً أُخِّرا وَلا مَحَلَّ،[٧] وَلِحَصْرٍ[٨] ذا يُرىٰ

(١) بين المبتدأ والخبر، و قيل: بين الخبر والنّعت، و قيل: بين الخبر والتّابع.

(٢) في الإفراد و أخويه والتّذكير والتّأنيث والتّكلّم والخطاب والغيبة.

(٣) كلفظ مثل إذا أضيف أو أفعل التّفضيل [نحو:] ﴿تجدوه عند الله هو خيراً و أعظم أجراً﴾

(٤) أي يتعيّن كون الضّمير ضمير فصل.

(٥) نحو: ظننت زيداً هوالقائمَ، لامتناع الإبتداء (لرفع مابعده) والبدليّة (لنصب ماقبله) والتّوكيدِ (إذ لا يؤكّد الظّاهر بالضّمير).

قوله «لرفع مابعده»: هكذا كتبه المحشّي والصّواب لنصب مابعده كما هو ظاهر. (المحرّر مهدي چوري)

(٦) [نحو:] إن كان زيد لهو الفاضلَ، لامتناع الابتداء والتّبعيّة لمنع اللّام، و في غير ذلك يحتمل أن يكون ضميرَ فصل و عماد و أن يكون ضميراً حقيقيّاً [أي] مبتدءاً أو بدلاً أو تأكيداً لكن إذا كان قبله ضمير.

(٧) يلغز بأنّه أيّ حرف يطابق ماقبله في الإفراد و أخويه والتّكلّم و أخويه والتّذكير والتّأنيث، و بأنّه أيّ اسم لايكون له بعد التّركيب أيضاً إعراب أصلاً لا لفظاً و لا تقديراً و لا محلاً.

(٨) للموضوع على المحمول.

هكذا كتب في نسخة العلّامة الچورى لكن لا بخطّه بل بخطّ كاتب آخر. و لكنّ الظّاهر أنّه ليس كذلك بل لحصر المحمول على الموضوع؛ ثمّ رأيت في نسخة الأستاذ «عبدالكريم المدرّس» الّتي فيها حاشية الچورى أنّه كتب في الحاشية المنسوبة إليه: أي للمحمول على الموضوع. (المحرّر مهدي چوري)

مَسْأَلَةٌ[1]

(١١٧) نُونُ الْوِقايَةِ[2] اخْتِياراً تُشْتَرَطْ   مِنْ قَبْلِ يَا النَّفْسِ مَعَ الْفَصْلِ وَ قَطْ

(١١٨) وَ قَدْ وَ مِنْ وَ عَنْ وَ لَيْتَ، وَ رَجَحْ   الْحَذْفُ مِنْ بَجَلْ وَ عَلَّ، وَلْيُبَحْ

(١١٩) في الْباقِياتِ وَ لَدُنْ، وَلْتُمْنَعا   فِي لَدْ، وَ فِي اسْمِ فاعِلٍ قَدْ سُمِعا

---

(١) متعلّقة بيا النّفس الّتي هي من الضّمير المتّصل المنصوب والمجرور.

(٢) إضافة السّبب إلى المسبّب أو المغيا إلى الغاية؛ و قالوا سمّيت بذلك لأنّها تقي الفعل من الكسر و يتّجه عليه أنّه منقوض بنحو: تضربين و قُل ادعوا ممّا لا يُحفظ عن الكسر، و بنحو دعا و رمىٰ ممّا لا يوجد فيه الكسر حتّى يحفظ، و أنّ هذا التّعليل غير جار في نون الوقاية اللّاحقة لغير الفعل، و يكمن الجواب عن الأوّلين بأنّ مرادهم بالكسر ما هو حاصل بسبب ياء المتكلّم فلا يلزم أن يحفظ عن كسرة ماقبل ياء المخاطبة و كسرة التّخلّص عن النقاء السّاكنين، و عن الثّاني بأنّ الكسرة أعمّ من التّحقيقيّ والتّقديريّ. (ابن القرداغي من مدوّنه)

الْعَلَمُ

(١٢٠) اَلْــعَلَمُ الْــمُعَيِّنُ الْــمُسَمّىٰ مِــنْ غَــيْرِ قَــيْدٍ لِذَوي إِلْـفٍ مّـا[1]

(١٢١) فَإِنْ[2] يَكُنْ ذِهْناً[3] فَلِلْجِنْسِ، جَرىٰ[4] لَـفْظاً وَ فـي الْـمَعْنىٰ كَما قَـدْ نُكِّـرا[5]

(١٢٢) أَوْ خارِجاً فَالشَّخْصُ، إِمّا مُفْرَدا أَوْ مَــزْجاً أَوْ مُــضافاً أَوْ مــا أُسْــنِدا

---

(١) كالخيل و البغال والحمير والإبل والغنم والكلاب والبلاد والكتب والكواكب والسّلاح، كلاحق و دلدل و يعفور و شدقم و هيلة و واشق و واسط و أيل والكامل و زحل و ذي‌الفقار. (شرح النّاظم)

(٢) تقسيم للعلَم إلى علم الجنس و علم الشّخص.

(٣) بأن كان الموضوع له أمراً معيّناً في‌الذّهن أي ملاحظ الوجود فيه كأسامة للماهيّة الحاضرة في‌الذّهن، أمّا اسم الجنس كأسد فوضعه للماهيّة من حيث هي، أي من غير أن يعيّن في‌الذّهن أو في‌الخارج. [و كتب أيضاً:] علم الجنس لا يثنّى و لا يجمع و كذا الكنايات عن الأعلام كفلان و فلانة، لأنّها لا تقبل التّنكير.

(٤) **فإنّ العرب أجرت علم الجنس مجرى علم الشّخص في امتناع دخول أل عليه و إضافته و منع الصّرف مع علّة أخرى و نعته بالمعرفة و مجيئه مبتدءاً و صاحب حال نحو: أسامةُ أجرأ من ثعالةَ، و هذا أسامة مقبلاً. و أجرت اسم الجنس كأسد مجرى النّكرات، و ذلك دليل على افتراق مدلوليهما، إذ لو اتّحدا معنىً لما افترقا لفظاً.** (شرح النّاظم)

(٥) لصدقه مثلها على كلّ فرد من أفراد الجنس، و لذا ذهب بعض إلى أنّهما مترادفان، و إطلاق المعرفة على علم الجنس مجاز. [و كتب أيضاً:] أسماء الكتب من أعلام الأشخاص، لا من أعلام الأجناس و لا من أسمائها، و أسماء العلوم من أسماء الأجناس لا من أعلامها و لا من أعلام الأشخاص. في شرح المنهاج للشّيخ ابن‌حجر: التّحقيق أنّ أسماء الكتب في حيّز علم الجنس لا اسمه و إن صحّ اعتباره و لا علم الشّخص خلافاً لمن زعمه، هذا؛ و أمّا أسماء العلوم المدوّنة ففيها أقوال ثلاثة: أسماء أجناس أو أعلامها أو أعلام أشخاص. قال الشّيخ المذكور: التّحقيق أنّها أعلام أشخاص، انتهى كلامه. و كأنّ هذا بناء على كون العلم الملكة أو الإدراك و على أنّ تعدّد العرض بتعدّد المحلّ غير معتبر كما ذهب إليه الأدباء خلافاً للحكماء، و أنّه لايلزم من مسمّى علم الشّخص أن يكون مبصراً كما زعم بعض ذلك اللّزوم، و لو قيل بكونها أعلام أشخاص مع القول بكونها عبارة عن المدركات فلا يستقيم إلّا على القول بتنزيل الوجود الذّهنيّ منزلة الخارجيّ و عدم اعتبار التّعدّد المذكور، و لو اعتبر كما هو رأي الحكيم فلابدّ من القول بكونها أسماء أجناس أو أعلامها، فتدبّر.

(١٢٣) اِسْمٌ[1] أَوِ الْكُنْيَةُ بِالْأُمِّ أَوْ أَبْ ... صُدِّرَ أَوْ لِلْمَدْحِ وَالذَّمِّ لَقَبْ

(١٢٤) وَغالِباً[2] لا يَسْبِقُ الْاِسْمُ وَ في ... ما أُفْرِدا حَتْماً بِلا أَلْ أَضِفْ

(١٢٥) وَمِنْهُ[3] مَنقُولٌ وَ ذُو ارْتِجالِ ... مَجْهُولُ أَصْلٍ أَوْ بِلَا اسْتِعْمالِ

(١٢٦) وَما بِأَلْ أَوْ بِإِضافَةٍ غَلَبْ ... واسِطَةٌ، وَحَذْفُ أَلْ مِنْ ذا وَجَبْ

(١٢٧) حالَ نِداءٍ وَ إِضافَةٍ، وَقَلّ ... دُونَهُما كَأَنْ تُقارِنْ مُرْتَجَلْ

(١٢٨) وَالنَّقْلَ،[4] أَمّا غَيْرُ ذا[5] فَلْيَدْخُلا ... إِنْ لُمِحَ الْأَصْلُ بِهِ أَوْ لا فَلا

---

(١) تقسيم ثان له [أي لعلم الشّخص] إلى ثلاثة، بل لمطلق العلم و لو علم الجنس.

(٢) و لا ترتيب بين الاسم والكنية و لا بين الكنية واللّقب. (٣) تقسيم أيضاً له أي للعلم إلى ثلاثة.

(٤) فحكم أل حينئذ حكم ما غلب بها من اللّزوم إلّا في النّداء والإضافة.

(٥) أي أل المقارِنِ وضعَ المنقول.

(١٢٩) وَ لا يَــزُوْلُ عَـلَمٌ إِنْ نُـودِيا[١] وَ لا إِذا صُـــغِّرَ بَـــلْ إِنْ ثُـــنِّيا

(١٣٠) وَ ما بِهِ سُمِّيَ مِـنْ ذي عَـمَلِ أَوْ مُسْـــنَدٍ أَوْ مُـــتْبَعٍ أَوْ مُـنْجَلي

(١٣١) حَرْفَيْنِ[٢] أَوْ حَرْفاً وَ غَيْرُهُ حُكي[٣] وَ لا تُـــضِفْ وَ لا تُـصَغِّرْ،[٤] وَاسْـلُكِ[٥]

(١٣٢) تَضْعِيفَ ثاني اثْنَيْنِ ليناً،[٦] وَارْدُدِ[٧] وَالْــــحَرْفُ[٨] إِنْ حُـــرِّكَ أَيّاً تَـــجِدِ[٩]

---

(١) فتعريفه بعد النّداء أيضاً بالعلميّة لا بالنّداء خلافاً لقوم.

(٢) أي من حروف المعاني، و ليس المراد حرفين بسيطين من حروف المباني.

(٣) كـ«شمّر» على نقله من الفعل وحده، و إلّا لدخل في قوله «مسند»، و كـ«إنّه» من الحرف والاسم، و «هلُمّ» من حرف و فعل، و «حبّذا» من فعل و اسم، أو هو داخل في قوله «مسند»، و «سيبويه» من اسم و صوت.

(٤) و لا ترخّم و لا تصغّر و لا تجمع ذلك المحكيّ. [و كتب أيضاً:] بل إذا أريد تثنيته و جمعه قيل مثلاً: جائني كلاهما قام زيد، و كلّهم قام زيد. (شرح النّاظم)

(٥) استثناء ممّا سبق أي لا تحك ما يأتي بعدُ إلى الآخر. [و كتب أيضاً:] إذا سمّيتَ بكلمة على حرفين ثانيهما لين كلَو و في و ما. (شرح النّاظم)

(٦) فيصير حروفه ثلاثة، فقل لوّ و فيّ و ماءٌ، ضعّف ألف ما فاجتمعت ألفان فقلبت الثّانية همزة.

(٧) أي اردد المحذوف إذا سمّيت بكلمة على حرفين، و قد حذف منها شيءٌ كيد و دم، فيتمّ الحروف ثلاثة؛ أمّا إذا كان المسمّى به حرفين و لم يكن الثّاني ليناً و لم يكن هناك حذف كما يقال «مِنْ حرفُ جَرٍّ» فباق في المستثنى منه و على حكمه من الحكاية.

(٨) البسيط إمّا متحرّك أو ساكن، و على كلّ فإمّا كلمة أو بعض كلمة، فأقسامه أربعة: المتحرّك الغير البعض، والسّاكن البعض، والمتحرّك البعض، والسّاكن الغير البعض، و حكم الأخيرين واحد، و لكلّ من الأوّلين حكم على حدة، فالأحكام ثلاثة: التّضعيف من جنس الحركة، و زيادة الهمزة، والتّضعيف من جنس الحرف. [و كتب أيضاً:] الواحد أي البسيط سواء كان من حروف المعاني أو من حروف المباني، فإنّه إذا كان بعضَ الكلمة كان من المباني.

(٩) أي أيّ حرف كان ذلك الحرف من الحروف، و ليس الوراد التّعميم من البعض و غير البعض كما ذكرتُ أوّلاً.

(۱۳۳) مِنْ جِنْسِ تَحْرِيكٍ،[1] وَإِنْ بَعْضاً سَكَنْ[2]

فَـــالْهَمْزَ، أَوْ لَاالْـــبَعْضَ،[3] مِـــنْهُ ضَـــعِّفَنْ[4]

مفعول ضعّفن

أي فزد الهمز

أي من جنسه لا من جنس حركة

(۱) أي إن لم يكن بعضَ الكلمة كلام الجرّ، فقل فيه علماً لِيٌّ.

(۲) كباء اضْرب أي كمّل بهمز الوصل، (و قيل للقطع) واجعله حرفين فقل إبٌ.

(۳) اللّام للإشارة إلى البعض السّاكن فالكلام يعمّ البعض المتحرّك كباء ضَرَب و غير البعض السّاكـنَ كـلام التّعريف على القول بأنّه وحده له؛ أمّا غير البعض المتحرّكُ فقد علم أوّلاً حكمه. و قوله «منه» أي من جنس ذلك الحرف ضعّفن، فقل في الأوّل «بَبٌّ» و في الثّاني «لَلٌّ» و كأنّ هذا مراده رحمه الله .

(٤) أي أفعل التّضعيفَ أي زد حرفين من جنس واحد هو جنس الحركة أو الحرف، فيصير الكلمة على ثلاثة حروف.

أَسْماءُ الْإِشارَةِ[١]

(١٣٤) أَشِرْ بِذا لِذَكَرٍ فَرْدٍ، وَ ذي   تي تا لِلْأُنْثىٰ، ذانِ تانِ لِلَّذي...

(١٣٥) ثُنِّي، وَ ذَيْنِ تَيْنِ غَيْرَ الرَّفْعِ   وَ بِأُولا لِمُطْلَقٍ مَنْ جَمْعِ

(١٣٦) وَالْمَدُّ أَوْلىٰ، وَ زِدِ الْكافَ[٢] إذا   يَبْعُدُ، وَاللّامَ إذا شِئْتَ خُذا[٣]

(١٣٧) إلَّا الْمُثَنّىٰ وَ أُولاءِ وَالَّذي   قارَنَ ها،[٤] وَ لِلْمَكانِ فَاحْتَذِ

(١٣٨) هُنا، وَ زِدْ لِلْبُعْدِ ما تَقَدَّما   لٰكِنْ بِهِ الْكافُ جُموداً لِزِما[٥]

(١٣٩) وَ فِيهِ هَنّا ثَمَّ هِنّا، وَ قِفِ   بِالْها، وَ فِي الزَّمانِ رُبَّما تَفي

---

(١) تحصر بالعدّ فلا تحتاج للحدّ.   (٢) يدلّ على حال المخاطب بما يدلّ عليه إذا كان اسماً.

(٣) و لا تفاوت بين نحو ذاك و ذلك في البعد. [و كتب أيضاً:] و لك أن تذكر قبل كلّ هاءَ التّنبيه. (شرح النّاظم)

(٤) أفاد بهذا حكمين: زيادتها قبل اسم الإشارة، و إذا زيد لا يزاد اللّام.

(٥) أفاد بهذا أيضاً حكمين: يتصرّف في الكاف اللّاحقة بأواخر أسماء الإشارة بالتّثنية والجمع والتّأنيث، و لا يتصرّف في كاف هناك.

الْمُعَرَّفُ بِالْأَداةِ

(١٤٠) أَلْ حَرْفُ تَعْرِيفٍ،[١] وَسِيبَوَيْهِ اللاَّمُ فَقَطْ، وَكُلُّهُمْ عَلَيْهِ[٢]

(١٤١) عَهْدِيَّةٌ مَصْحُوبُها ذُو خَبَرِ فِي الْحِسِّ[٣] أَوْ فِي الْعِلْمِ[٤] أَوْ فِي الذِّكْرِ[٥]

(١٤٢) وَغَيْرُها جِنْسِيَّةٌ إِنْ خَلَفَا كُلٌّ مَجازاً أَوْ حَقِيقَةً وَفا[٦]

(١٤٣) وَغَيْرُها[٧] عَرِّفْ بِهَا الْماهِيَّه[٨] وَعَنْ ضَمِيرٍ قَدْ أَنابُوا ذِيَّه[٩]

---

(١) عند الخليل و ابن كيسان و ابن مالك، ثمّ إنّ الهمزة أصليّة(×) أو زائدة، و ذلك أيضاً مذهبان. (×)للقطع عوملت غالباً معاملة الوصل لكثرة الاستعمال.

(٢) و عند المبرّد الهمز فقط، و أمّا اللّام فزيدت للفرق عن همزة الاستفهام.

(٣) البصر كقولك: القرطاس لمن سدّد سهماً.

(٤) ﴿إذ هما في الغار﴾، ﴿إذ يبايعونك تحت الشّجرة﴾، ﴿إذ ناداه ربّه بالواد المقدّس طوىً﴾. (شرح النّاظم) (٥) ﴿إنّا أرسلنا إلى فرعون رسولاً فعصى فرعون الرّسول﴾. (شرح النّاظم)

(٦) ﴿و خلق الإنسان ضعيفاً﴾، ﴿إنّ الإنسان لفي خسر، إلّا الّذين آمنوا...﴾، ﴿أو الطّفل الّذين لم يظهروا﴾، أهلك النّاس الدّينار الحمر والدّرهم البيض. (شرح النّاظم) [و كتب أيضاً:] الأوّل لاستغراق خصائص الأفراد مبالغة في المدح والذمّ، والثّاني لاستغراق الأفراد.

(٧) أل الّتي يخلفها كلّ حقيقة أو مجازاً.

(٨) من حيث هي لا من حيث إنّها في ضمن جميع الأفراد كما في الاستغراقيّة الحقيقيّة والمجازيّة [و نحو] ﴿و جعلنا من الماء كلّ شيء حيّ﴾، و مثل: والله لا أتزوّج النّساء و لا ألبس الثّياب.

(٩) الكوفيّون و بعض البصريّين و كثير من المتأخّرين و خرّجوا عليه ﴿فإنّ الجنّة هي المأوى﴾ و مررت برجل حسن الوجه.

(١٤٤) وَلازِماً تُزادُ في كَالْيَسَعِ[1]   وَفي الَّذي، وَمَا عَداهُ[2] فَاسْمَعِ

وتأتي أل زائدة وهي نوعان
نحو
و الآن

(١) في العلم المنقول والمرتجل إذا قارنَتْ وضعَها، و في العلم بالغلبة إذا كان باللّام دون الإضافة، و في الموصولات.
(٢) كما على الحال والتّمييز و بعض الأعلام [نحو:] بأعَدَ أمُّ العمر من أسيرها. والأحوال كقولهم: أدخلوا الأوّل فالأوّل، والتّمييز في قوله: و طبت النّفس يا قيس عن عمرو. (شرح النّاظم)

الْمَوْصُولُ (الاسْمِيُّ)[1]

(١٤٥) هُوَ الَّذِي[2] مَعَ الَّتي، الْمُثَنّىٰ   لَـهُ اللَّـذانِ وَ اللَّـتانِ عَـنّا

(١٤٦) وَجَمْعُهُ الَّـذِينَ خُـصَّ الْعُقَلا   وَلَـهُمُ وَ غَـيْرِهِمْ خُـذِ الْأُولىٰ

(١٤٧) وَاللّاتِ وَاللّاتي وَ شِبْهِ لِـلَّتي[3]   وَمَـنْ وَ ما وَ أَلْ تُساوي كُـلَّ تـي

(١٤٨) فَـمَنْ لِـعالِمٍ وَ شِـبْهِهِ[4] وَ مـا   أُدْرِجَ فِـيهِ، وَسِـوَى الْـعالِمِ مـا[5]

(١٤٩) وَ نَوْعِ عالِمٍ[6] وَ وَصْـفِهِ[7] وَ مـا   أُدْرِجَ فِـيهِ وَكَـذا مـا أُبْـهِما[8]

---

(١) محصور بالعدّ فلا يحتاج للحدّ. (شرح النّاظم)

(٢) للمفرد المذكّر عاقلاً كان أو غيره، والّتي للمفرد المؤنّث كذلك. (شرح النّاظم)

(٣) اللّاىْ واللّوائي واللّوات واللّواتي واللّا واللّوا واللّاءات.

(٤) ممّا نزّل منزلته [نحو:] أسِربَ القطا هل من يُعير جناحه.

(٥) إلّا ناداً [كقوله تعالى:] ﴿والسّماء و ما بناها﴾.

(٦) ﴿أو ما ملكت أيمانكم﴾، و يمكن أن يقال إنّ النّوع غير عالم.

(٧) أي للعالم إذا اعتبر مع وصفه [مثل:] ﴿فانكحوا ما طاب من النّساء﴾. [و كتب أيضاً:] و إنّما عبّر عنهنّ بما ذهاباً إلى الصّفة و إجراءً مُجرى غير العقلاء لنقصان عقلهنّ، و نظيره ﴿أو ما ملكت أيمانكم﴾ (بيضاوي في تفسير سورة النّساء).

(٨) انظر إلى ما ظهر إشارة إلى شبح يشكّ فيه هل هو إنسان؟.

(١٥٠) وَ ذُو بِطَيِّءٍ[1] وَ إِنْ لا تُلْغِ ذا[2] وَ لَمْ تُشِرْ وَ طَلَباً بِما خُذا[3]

(١٥١) أَوْ مَنْ، وَ أَيٌّ[4] وَ هِيَ مَعَ مَنْ ما تَرِدْ مُسْتَفْهَماً بِها وَ شَرْطاً، ثُمَّ زِدْ[5]

(١٥٢) نَكِرَةً مَوْصُوفَةً، وَلْيُوصَفِ بِغَيْرِ مَنْ، وَ ما وَ مَنْ قَدْ تَكْتَفي[6]

(١٥٣) وَ كُلُّ مَوْصُولٍ فَإِنَّهُ لِزَمْ إِيلائُهُ بِصِلَةٍ بِها يَتِمّْ

(١٥٤) مِنْ جُمْلَةٍ مَعْهُودَةِ الْمَعْنىٰ خَبَرْ وَ شِبْهِها مِنْ ظَرْفٍ أَوْ مِنْ حَرْفِ جَرّ

---

(١) للمفرد والتّثنية والجمع من المذكّر والمؤنّث كم و ما و أل. [و كتب أيضاً:] لا يستعمله موصولاً غيرهم. (شرح النّاظم)

(٢) يريد أنّ ذا من الموصولات بشروط ثلاثة: أن لا تكون ملغاة، والمراد بالإلغاء أن تركّب مع ما فتصيرا اسماً واحداً، و أن لا تكون للإشارة و أن تكون بعد استفهام بما أو من. (شرح النّاظم)

(٣) أي خذ ذا الموصول مع ما أو من لطلب. [و كتب أيضاً:] إذا ذكر بعد ما ذا فما إمّا للأستفهام و ذا إشارة أو موصول أو زائدة و ذا إشارة أو استفهام و ذا زائدة، أو المجموع كلمة واحدة مركّبة من كلمتين للاستفهام، أو اسم جنس بمعنى شيء، أو موصول بمعنى الّذي. (شرح النّاظم)

(٤) بشرط إضافتها إلى معرفة لفظاً أو نيّة.

(٥) أي قل يأتي أيّ و من و ما نكرة موصوفة.

(٦) أي تقعان نكرتين تامّتين بلا صلة أو صفة أو تضمين شرط أو استفهام [نحو:] دقّقته دقّاً نعمّا.

(١٥٥) مَعْ عائِدٍ، وَخالِصُ الْوَصْفِ[١] لِأَلْ أَوْ مُعْرَبُ الْفِعْلِ،[٢] وَشَذَّ بِالْجُمَلْ

(١٥٦) وَلا تُزِلْ عائِدَها، وَآخْذِفْهُ مِنْ سائِرِها إِنْ بَعْضَ مَعْمُولٍ يَبِنْ[٣]

(١٥٧) أَوْ كانَ مَنْصُوباً[٤] بِفِعْلٍ وُصِلا أَوْ وَصْفٍ،[٥] أَوْ جُرَّ بِوَصْفٍ عَمِلا[٦]

(١٥٨) أَوْ حَرْفِ الْمَوْصُولَ أَوْ ما وُصِفا قَدْ جَرَّ[٧] أَوْ مُبْتَدَءاً ما عُطِفا

(١٥٩) خالٍ عَنِ النَّفْيِ[٨] وَكانَ مُفْرَدا خَبَرُهُ وَ طالَ وَصْلٌ عُهِدا[٩]

---

(١) اسم الفاعل والمفعول و زيد الصّفة المشبّهة و جزم به ابن‌مالك. بخلاف غير المحضة كالّذي يوصف به و هو غير مشتقّ كأسد، و كالصّفة الّتي غلبت عليها الاسميّة كأبطح و أجزع و صاحب و راكب. (شرح النّاظم) (٢) عليه ابن‌مالك خلافاً للجمهور.

(٣) أين الرّجل الّذي قلت، تريد قلت أنّه يأتي أو نحوه.

(٤) متّصلاً [مثل:] ﴿أهذا الّذي بعث الله رسولاً﴾، أمّا المنفصل فلا يجوز حذفه [نحو] جاء الّذي إيّاه أكرمت، أو ما أكرمت إلّا إيّاه. (٥) ما الله موليك فضل فأحمدنه به، أمّا المنصوب بغيرهما فلا يجوز حذفه.

(٦) النّصب فيه تقديراً [كقوله تعالى:] ﴿فاقض ما أنت قاض﴾، و لا يجوز حذف المجرور بغير ذلك.

(٧) مررت بالّذي أو بالرّجل الّذي مررت أي به.

(٨) لم يكن بعد حروف النّفي، و لم يكن بعد أداة حصر [مثل:] جاء الّذي ما في الدّار إلّا هو.

(٩) و أن تطول الصّلة نحو: ﴿و هو الّذي في السّماء إله و في الأرض إله﴾ أي هو إله، بخلاف ما إذا لم تطل نحو: جاء الّذي هو فاضل. (شرح النّاظم)

فَصْلٌ

(١٦٠) مَوْصُولُنَا الْحَرْفِيُّ ما أُوِّلَ مَعْ   صِلَتِهِ بِمَصْدَرٍ كَيْفَ وَقَعْ

(١٦١) وَذاكَ أَنْ، وَالْوَصْلُ فِعْلٌ صُرِّفا[1]   وَكَيْ[2] بِما ضارَعَ لِلّامِ قَفا

(١٦٢) وَأَنَّ وَالْوَصْلُ ابْتِداءٌ وَالْخَبَرْ   وَما بِذي تَصَرُّفٍ[3] لا ما أُمِرْ

(١٦٣) وَلَوْ كَما بِتِلْوِ مُفْهِمِ تَمَنّ[4]   وَمَنْ يَزِدْ فِيهِ الَّذي فَما وَهَنْ[5]

---

(١) نحو: أعجبني أن قمت، و أريد أن أقوم، و كتبت إليه بأن قم. (شرح النّاظم)

(٢) و لكونها بمعنى التّعليق لزم اقترانها باللّام ظاهرة أو مقدّرة نحو: جئت لكي تكرمني أو كي تكرمني. (شرح النّاظم) (٣) نحو: ﴿بما رحُبت﴾، ﴿و لما تصف ألسنتهم الكذب﴾ أي لوصف. (شرح النّاظم)

(٤) نحو: ﴿يودّ أحدهم لو يعمّر ألف سنةٍ﴾. (شرح النّاظم)

(٥) و خرجوا عليه ﴿خُضتم كالّذي خاضوا﴾ أي كخوضهم. والجمهور منعوا ذلك و أوّلوا الآيـة أي كالجمع الّذي خاضوا. (شرح النّاظم)

خاتِمَةٌ[1]

(١٦٤) مـا[2] لِـلْمُنَكَّرِ احْكِـهِ بِأَيٍّ[3] إنْ   تَسْأَلْ بِها عَنْهُ، وَفـي الْـوَقْفِ بِـمَنْ[4]

(١٦٥) وَالنُّونَ[5] أَشْبِعْ، وَمَنانِ إنْ تُـثَنّ   مَـنَيْنِ مَـنْتَيْنِ، مِـنْهُ لِـلْفَرْدِ عَـنّ

(١٦٦) مَناتُ مَعْ مَنِينَ إنْ جَمْعٌ عُـني   مَـنُونَ، وَالنُّـونَ بِكُـلٍّ سَكِّـنِ

(١٦٧) وَإِنْ تَصِلْ فَلَفْظُ مَنْ لا يَخْتَلِفْ[6]   وَاحْكِ[7] بِهَا الْأَعْلامَ[8] إنْ لَـمْ تَـنْعَطِفْ[9]

---

(١) تتعلّق بأيٍّ و من و مَا الاستفهاميّات. [و كتب أيضاً:] في بحث حكاية المفرد (العلم والوصف) أو حاله في الإستفهام، و شذّت في غيره نحو ليس بقرشيّاً ردّاً على من قال إنّ في الدّار قرشيّاً. قوله: «حكاية المفرد» و هي إيراد لفظ المتكلّم من غير تغييره. قوله: «المفرد» أمّا حكاية الجملة فبعد القول.

(٢) من الإعراب الثّلاثة و علامة التّثنية والجمع والتّأنيث.

(٣) وصلاً و وقفاً و إفراداً و تثنيةً و جمعاً، كقولك لمن قال رأيت رجلاً وامرأة و غلامين و جاريتين و بنين و بنات: أيّاً، أيّةً، أيّين، أيّتين، أيّينَ، أيّاتٍ. (شرح النّاظم) قول الشّارح «وصلاً» لأيٍّ بلفظ آخر كقولك لمن قال رأيت رجلاً: أيّاً يا فتىً.

(٤) إن تسأل بها عنه، بشرط أن يكون عاقلاً. [و كتب أيضاً:] إعراب ما اشتغل بحال الحكاية كأيّ و من و زيد في: من زيد تقديريّ، صرّح به الشّارح مراراً، و قيل محلّيّ.

(٥) أي لكن مع إشباع، إه.. بخلاف حركة أيّ لا تشبع.

(٦) في الإفراد والتّثنية والجمع والتّذكير والتّأنيث.

(٧) لغة الحجاز، و أمّا غيرهم فيرفع العلم بعد مَن سبقت بعاطف أو لا.

(٨) أي نفسَ الأعلام مع إعرابها لا إعرابَها فقط، كقولك لمن قال جاء زيد، رأيت زيداً، مررت بزيد: من زيدٌ، من زيداً، من زيدٍ.

(٩) و إلّا تعيّن الرّفع كقولك لمن قال جاء زيد، رأيت زيداً، مررت بزيدٍ: و من زيدٌ؟.

(١٦٨) وَالْوَصْفَ[١] مَنْسُوباً مَعْ أَلْ[٢] وَالياءِ أَوْ قُـــلْ[٣] لِـغَيْرِ عـاقِلٍ كَـالْمائي

المعرّف / على رأي المبرّد / مفعول قل / أو الماوي

(١٦٩) وَالْعَلَمَ الْمُتْبَعُ لا يُحْكىٰ سِوىٰ مَـا ابْـناً مُـضافاً لِكَـمِثْلِهِ حَـوىٰ[٤]

لكن / بتابع من التوابع / علم / تابعاً له أي لذلك العلم

(١٧٠) ماذا لِتَمْيِيزٍ،[٥] وَ أَعْرِبْ وَاحْكِ إنْ حُكْماً إِلىٰ لَفْظٍ تُـضِفْ وَاسْـماً يَـعِنّ[٦]

أو / ذلك اللفظ / لا إلى معناه / ولو فعلاً أو حرفاً

---

(١) سواء كان للعاقل أو غيره خلافاً للمبرّد، [ف] إذا قيل جاء القرشيّ فيقال: المَنِيُّ.

(٢) أي احك الوصف مع أل و مع الياء.

(٣) أي احك الوصف المنسوب إذا كان لغير عاقل بما لا بمَن و أَلحِقْ بما حينئذ أل في الأوّل و ياءَ النّسبة في الآخر و كمّل ما أي اجعله ثلاثيّاً بزيادة الهمزة أو الواو.

(٤) [نحو:] من زيد بن عمرو لمن قال: مررت بزيد بن عمرو. (النّاظم والمحشيّ)

(٥) [أي] و يحكى التّمييز بماذا. (شرح النّاظم) [و كتب أيضاً:] كأنّ المراد أنّه إذا قيل مثلاً عندي ثلاثة أثواب أو أحد عشر رجلاً فيقال في السّؤال: ماذا أثواب؟ و ماذا رجلاً؟ بجرّ أثوابٍ و نصب رجلاً بعد ماذا.

(٦) [مثل] ضربُ فعل ماضٍ، و قد روي قوله ﷺ: «و أنهاكم عن قيلَ و قالَ» بالفتح على الحكاية و بالجرّ على الإعراب. (المحشّي والنّاظم)

الْكِتابُ الأوَّلُ

فِي الْعُمَدِ

وَ هِيَ الْمَرْفُوعاتُ[١] والْمَنْصُوباتُ[٢] بِالنَّواسِخِ

(١٧١) وَاخْتَلَفُوا[٣] في ما لَهُ التَّأَصُّلُ   فِي الرَّفْعِ هَلْ مُبْتَدَأٌ أَوْ فاعِلُ

(١٧٢) وَ وَجْهُ كُلٍّ لِاتِّجاهٍ يَجْلُو[٤]   مِنْ ثَمَّ قالَ الْبَعْضُ: كُلٌّ أَصْلُ[٥]

---

(١) من الفاعل و نائبه والمبتدأ والخبر و اسم كان و كاد و ما و لا بمعنى ليس و خبر إنّ و لا التّبرية. و الفعل بأقسامه عمدة و مسند لا غير، و كذا جملتا الشّرط والجزاء عمدتان خلافاً لجمهور القوم، والظّرف فضلة إن لم يجعل رابطة و دليل الإسناد.

(٢) من خبر كان وكاد و ما و لا بمعنى ليس و اسم إنّ و لا التّبرية [و معمولَي علمت]. والمفاعيل الخمسة والحال والتّميز والمستثنى والمجرور بالإضافة أو بحرف الجرّ فَضَلات؛ و أمّا التّوابع الخمسة في حكم المتبوعات في الإعراب و لكنّها داخلة في الفضلات و لو كان متبوعها عمدة. [و] في كون عطف نسق العمدة فضلة تأمّلٌ.

(٣) قال أبوحيّان: و هذا الاختلاف لا يجدي فائدة. (شرح النّاظم)

(٤) فقيل المبتدأ والفاعل فرع عنه، و عزي لسيبويه، و وجهه أنه مبدوّ به في الكلام، و أنه لا يزول عن كونه مبتدءاً و إن تأخّر، والفاعل تزول فاعليّته إذا تقدّم، و أنّه عامل و معمول، والفاعل معمول لاغير، و قيل الفاعل أصل، والمبتدأ فرع عنه، و عزي للخليل، و وجهه أنّ عامله لفظيّ و هو أقوى من عامل المبتدأ المعنويّ، و أنّه إنّما رفع للفرق بينه و بين المفعول، و ليس المبتدأ كذلك، والأصل في الإعراب أن يكون للفرق بين المعاني. (شرح النّاظم).

و لا ينسخه ناسخ يغيّر المعنى، و لأنّه جزء الجملة الفعليّة، و لا يحذف بلا نائب بخلاف المبتدأ في الكلّ. (ابن القرداغی)

قولـــه «ولأنّه جزء الجملة الفعليّة» و هي أصل الجمل، و قال الرّضي: و قدّم أبوسراج و أبويعلى الفارسيّ المبتدأ لأنّه مع خبره جملة اسميّة و هي أقوى من الجملة الفعليّة لأنّ الاسم في الافادة مستغن عن غيره. و قال الجامي: و قيل أصل المرفوعات المبتدأ لأنّه باق على ما هو الأصل في المسند إليه و هو التّقديم بخلاف الفاعل، و لأنّه يحكم عليه بكلّ حكم جامد و مشتقّ فكان أقوى بخلاف الفاعل فإنّه لا يحكم عليه إلّا بالمشتقّ. (المحرّر مهدي چوري)

(٥) اختاره الرّضي و نقله عن الأخفش و ابن السّرّاج. (شرح النّاظم)

و تبع المصنّف الرّضي كما هو مذكور في «جمع‌الجوامع» متن «همع‌الهوامع».(المحرّر مهدي چوري)

الْمُبْتَدَأُ وَالْخَبَرُ

(١٧٣) اِسْمٌ[١] عَنِ الْعامِلِ لَفْظاً جُرِّدا لا زائِداً[٢] أُخْبِرَ عَنْهُ الْمُبْتَدا[٣]

(١٧٤) وَ مِنْهُ[٤] وَصْفٌ رافِعٌ[٥] لِما كُفِي[٦] يَسْبِقُهُ مُسْتَفْهِمٌ[٧] أَوْ ما نُفِي[٨]

☞

قال [أي الرّضي] و كذا التّميز والحال والمستثنى أصول في النّصب كالمفعول و ليست محمولة عليه كما هو مذهب النّحاة. (شرح النّاظم) و أمّا الفضلات فالمفاعيل أصول عند النّحاة، والتّميز والحال والمستثنى فروع محمولة عليها في النّصب و قيل: كلّ أصل في النّصب.

(١) أي ولو حكماً، فلا ينتقض بقوله تعالى: ﴿و أن تصوموا خير لكم﴾ والمراد بالاسم مقابل الصّفة. و لا يخرج عن قسمي المبتدأ نحو: ضاربٌ زيدٍ قائم، لأنّ كلّ صفة جارية على موصوف ولو مقدّراً فمعنى ضارب شخص ضارب، فهو من القسم الأوّل. (ابن القرداغي)

(٢) أي لا يلزم التّجرّد عن العامل الزّائد أو شبهه في عدم الاحتياج إلى المتعلّق كرب الجارة. (ابن القرداغي).نحو: بحسبك درهم، قال النّاظم في «همع الهوامع» اختار شيخنا الكافيجيّ أنّ «حسبك» في مثال بحسبك درهم ليس مبتدءاً، بل هو خبر مقدّم على درهم، لأنّ قصد المتكلّم الإخبار بأنّ درهماً يكفي المخاطب، فالدّرهم هو المسند إليه، ثمّ قال النّاظم: و ما قاله شيخنا هو الصّواب. (المحرّر مهدي چوري)

(٣) لابدّ لهذا القسم من المبتدأ أن يكون له خبر لفظاً أو تقديراً.

(٤) إشارة إلى قلّة هذا القسم نظراً للقسم الأوّل.

(٥) سابق، فليس منه نحو: أخوك خارج أبوهما. [و كتب أيضاً:] اسم فاعل أو مفعول أو صفة مشبّهة أو منسوب أو اسم تفضيل.

سقط من قلم المحشّي المصدر لأنّه أيضاً يكون مبتدءاً وصفاً نحو: أقيام زيد. (المحرّر مهدي چوري)

(٦) فليس منه نحو: أقائم أبواه زيد.

(٧) الهمزة و ما عند أبي‌حيّان، لعدم السّماع في غيرهما، و سوّى ابن‌مالك بين سائر أدوات الاستفهام والنّفي.

(٨) خلافاً للكوفيّة والأخفش. (المحشّي)

أي لم يشترطوا تقدّم الاستفهام نحو: فائز أو لو الرّشد، واستدلّوا بقول الشّاعر: «فخيرٌ نحن عند النّاس منكم» فخير اسم تفضيل و مبتدأ وصفي، و نحن فاعله سدّ مسدّ خبره، و لا يجوز أن يكون نحن مبتدءاً و خيرٌ خبراً له، لأنّه يفصل بين اسم التّفضيل و معموله أعني «منكم» و هذا غير جائز لضعف عمله، بخلاف ما لو كان نحن فاعلاً، لكونه كالجزء من اسم التّفضيل. (المحرّر مهدي چوري)

(١٧٥) لِكَوْنِهِ قامَ مَقامَ الْفِعْلِ لا يُخْبَرُ لَهْ[١] وَ مُفْرَداً قَدْ جُعِلا[٢]

(١٧٦) فَإِنْ يُطابِقْ[٣] فَلِما بَعْدُ خَبَرْ[٤] فِي مُفْرَدٍ[٥] وَ نَحْوِهِ[٦] الْأَمْرانِ قَرّ[٧]

(١٧٧) وَالاِبْتِدا رافِعُ مُبْتَدىً يُرىٰ جَعْلُكَ الاسْمَ[٨] أَوَّلاً[٩] لِتُخْبِرا

(١٧٨) بِالْمُبْتَدا ارْفَعْ خَبَراً،[١٠] وَ مَنْ يَقُلْ: تَرافَعا[١١] صُوِّبْ،[١٢] وَ مُفْرَداً يَحُلّ[١٣]

---

(١) لا خبر لهذا القسم (لا في اللّفظ و لا في التّقدير)، بل له فاعل أو نائبه مغن عن الخبر.

(٢) و لا يصغّر، و لا يوصف، و لا يعرّف بأل. (شرح النّاظم)

(٣) الوصف في غير مفرد مع مابعده [أي] في التّثنية والجمع.

(٤) فليس من هذا القسم، بل هو من القسم الأوّل.

(٥) [أي] أو يطابق في مفرد أي إذا كان الوصف و مابعده مفردين.

(٦) من جمع التّكسير نحو: أقيام الرّجال؟، و ما استوى فيه المفرد و غيره نحو: أجُنب الرّجال؟.

(٧) كون الوصف مبتدأً و كونه خبراً لمابعد.

(٨) و قيل تجرّده عن العوامل اللّفظيّة لتخبر عنه. (النّاظم والمحشّي)

(٩) أي قبل الخبر رتبة [و هذا] احتراز عن المنسوخ.

(١٠) و قيل عامل كلّ من المبتدأ والخبر أمر معنويّ واحد يسمّى بالابتداء، و يفسّر حينئذ بالتّجرّد عن العوامل اللّفظيّة لتخبر عنه أو به أو جعل الاسم أوّلاً أو ثانياً لتخبر عنه أو به.

(١١) و نظيرهما في ذلك أدوات الشّرط، فإنّها عاملة في أفعالها الجزم و أفعالها عاملة فيها النّصب نحو: ﴿أيّا مّا تدعوا﴾. (شرح النّاظم)

(١٢) عند ابن جني و أبي حيّان والمصنّف.

(١٣) تقسيم للخبر، و تعريفه فهم من تعريف المبتدأ. [و كتب أيضاً:] و هو بالعوامل تسلّط على لفظه. (شرح النّاظم)

(١٧٩) فَجامِدُ خالٍ،[١] وَ يُنْوَى الْمُضْمَرُ[٢] فـي ذي اشْـتِقاقٍ،[٣] وَ وُجُـوباً يَـظْهَرُ[٤]

(١٨٠) حَيْثُ جَرىٰ عَلَى الَّذي لَيْسَ لَهُ وَ رافِـــعُ الظّـــاهِرِ لا يَـــحْمِلُهُ

(١٨١) خُلْفُ بِحُلْوٍ حامِضٍ أَيْنَ المَقَرّ[٥] وَ حُكْـمُهُ[٦] حـالاً وَ نَـعْتاً كَـالْخَبَرْ[٧]

(١٨٢) وَ جُمْلَةً[٨] لا ذاتَ لٰكِنْ أَوْ نِـدا وَ بَـلْ وَ حَـتّىٰ مَـعْ ضَـمِيرِ الْـمُبْتَدا

---

(١) فلا يجب مطابقة الخبر للمبتدأ نحو: الكلمة لفظ. (المحرّر مهدي چوري) [أي] فخبر مفرد جامد [و هذا] تقسيم للخبر المفرد.

(٢) فيجب مطابقة الخبر للمبتدأ نحو: الزّيدان قائمان. (المحرّر مهدي چوري)

(٣) ما تضمّن معنى فعل و حروفَه، والجامد خلافه.

أي و لو حكماً بأن أوّل بالمشتقّ تأويلاً شايعاً، فيدخل فيه زيد أسد و يخرج أخوك زيد. (ابن‌القرداغی)

(٤) سواء خيف اللّبس أو لا عند البصريّة، و جوّز الكوفيّة و تبعهم ابن‌مالك الاستتار حال الأمن نحو: زيد هند ضاربها هو. (النّاظم والمحشّي)

(٥) أي إذا تعدّد الخبر المشتقّ والجميع في المعنى واحد. (شرح النّاظم) قال الفارسيّ: ليس فيه إلّا ضمير واحد تحمّله الثّاني، و قيل تحمّله الأوّل، و قال أبوحيّان في كلٍّ ضمير، و قال صاحب البديع الضّمير يعود إلى المبتدأ من معنى الكلام لا من واحد و لا من كلّ، و ثمرة الخلاف في نحو هذا البستانُ حلوٌ حامضٌ رمّانهُ أنّه من التّنازع أو الرّمّان مرفوع بأحدهما، (المحشّي). قال ابن‌جني: راجعت أبا عليّ نيفاً و عشرين سنة في هذه المسألة حتّى تبيّنت لي. (شرح النّاظم)

(٦) [أي] و حكم المشتقّ إذا وقع حالاً أو نعتاً.

(٧) في تحمّل الضّمير واستتاره و إبرازه وفاقاً و خلافاً. (شرح النّاظم)

(٨) اسميّة أو فعليّة؛ أمّا نحو: زيد قائم أبوه فليس بجملة عند المحقّقين، خلافاً لأهل اللّغة فائزٍ أولو الرّشد، تأمّل.

(١٨٣) ما لَمْ تَكُنْ إِيّاهُ مَعْنىً،[١] وَاخْزُلا ... إِنْ جُرَّ بِالْحَرْفِ[٢] وَما أَدّىٰ إِلىٰ

(١٨٤) تَهيئَةِ الْعامِلِ،[٣] وَالظّاهِرُ قَدْ ... يَنُوبُ عَنْهُ، وَإِشارَةٌ تُعَدّ[٤]

(١٨٥) وَ عَطْفُ جُمْلَةٍ حَوَتْهُ بِالْفا[٥] ... أَوْ شَرْطُهُ[٦] أَوِ الْعُمُومُ يُلْفىٰ

(١٨٦) وَ ظَرْفاً[٧] أَوْ جَرّاً تَماماً بِاسْتَقَرّ[٨] ... أَوْ كائِنٍ عَلِقَ، وَالْوَصْفُ أَبَرّ[٩]

(١٨٧) وَامْنَعْ زَماناً خَبَراً في الْمُعْتَمَدْ[١٠] ... عَنْ جُثَّةٍ غالِبِها[١١] لا إِنْ يُفِدْ

---

(١) نحو: «أفضل ما قلته أنا والنّبيّون من قبلي لا إله إلّا الله». (شرح النّاظم)

(٢) لا بالمضاف نحو: زيد أنا ضاربه أو قام غلامه.

(٣) بخلاف ما أدّى الحذف إلى تهيأة عامل آخر نحو: الرّغيف أكلت تريد منه. (شرح النّاظم)

(٤) من نائب الضّمير [نحو:] ﴿و لباس التّقوى ذلك خير﴾ (المحشّي والنّاظم)

(٥) على جملةٍ خبرٍ خالية عن الضّمير [نحو:]

و إنسان عيني يَحْسُرُ الماءُ تارة ... فيَبْدو و تارات يجمّ فيغرق

(٦) كأنّ ضمير «شرطُهُ» للخبر لا للضّمير، فاعرف. [و كتب أيضاً:] أي ينوب عن الضّمير شرط يشتمل على ضمير المبتدأ مدلولٌ على جوابه بالخبر نحو: زيد يقوم عمرو إن قام. (شرح النّاظم)

(٧) القسم الثّالث من الخبر. (المحرّر مهدي چوري)

(٨) الظّرف التّمام المستقرّ، والنّاقص اللّغو. [والتّامّ ما] يفهم بمجرّد ذكره ما يتعلّق به [نحو] زيد أمامك أو في الدّار. [و كتب أيضاً:] لا ناقصاً نحو: زيد بك أي واثق أو فيك أي راغب أو عندك أي معرض.

(٩) من الفعل عند ابن مالك والمصنّف و غيرهما، خلافاً للفارسيّ والزّمخشريّ و ابن الحاجب.

(١٠) فلا يقال: زيد اليوم أو في اليوم.

(١١) و في أكثر النّسخ «ثالثها» بدل «غالبها»، أي ثالث الأقوال أنّه يجوز الإخبار بظرف الزّمان بشرط الفائدة. (المحرّر مهدي چوري)

(١٨٨) وَالْأَصْلُ في الْأَخْبارِ تَنْكِيرٌ، وَ في... مُبْتَدَإٍ عُرْفٌ، فَإِنْ عُرْفٌ يَفي

(١٨٩) في ذَيْنِ خُيِّرْ،[١] وَابْتِداءُ النَّكِرَه يَجُوزُ مَعْ فائِدَةٍ مُعْتَبَرَه

(١٩٠) كَكَوْنِهِ مَوْصُوفاً[٢] أَوْ وَصْفاً[٣] دُعا أَوْ عامِلاً[٤] أَوْ في جَوابٍ وَقَعا[٥]

(١٩١) أَوْ واجِبَ الصَّدْرِ،[٦] أَوِ ابْهامٌ قُصِد أَوِ الْعُمُومُ وَانْخِراقُ ما عُهِد

☞

أجازه قوم إن كان فيه معني الشّرط، نحو: الرّطب إذا جاء الحرّ، و آخرون بشرط الفائدة بأن يشابه اسمُ العين اسمَ المعنى في حدوثه وقتاً دون وقت نحو: اللّيلةَ الهلالُ، أو يضاف إليه اسم معنى عامّ، نحو: أكلّ يوم ثوب تلبّسه، أو يعمّ المبتدأ والزّمان خاصّ نحو: نحن في شهرِ كذا، أو مسؤول به عن خاصّ، نحو في أيّ الفصول نحن. (شرح النّاظم) قول الشّارح: «أو يضاف إليه» المراد الإضافة تقديراً، فإن قيل أكُلَّ يوم ثوب تلبّسه بصيغة مصدر التّفعّل أو مضارعِ لبس لا يكون المبتدأ اسم العين، و هو ظاهر. قول الشّارح: «اسم معنى عامّ» الظّاهر ترك عام و زيادة أي تفسيراً.

(١) فأيّهما شئت اجعله مبتدءاً و قدّمه إن لم يَبن.

(٢) بظاهر ك﴿ لعبد مؤمن خير من مشرك﴾ أو بمقدّر نحو: السّمن منوان بدرهم أي منه.

(٣) نحو: ضعيف عاذ بقَرْمَلَة، أي حيوان ضعيف التجا إلى شجرة ضعيفة.

(٤) رافعاً نحو: قائم الزّيدان عند من أجازه، أو ناصباً نحو: أمر بمعروف صدقة، أو جارّاً نحو: خمسُ صلواتٍ كتبهنّ الله. (شرح النّاظم)

(٥) نحو: درهم في جواب ما عندك، أي درهم عندي، فيقدّر الخبر متأخّراً، و لا يجوز تقديره متقدّماً، لأنّ الجواب يسلك به سبيل السّؤال، والمتقدّم في السّؤال المبتدأ. (شرح النّاظم)

(٦) كالاستفهام نحو: من عندك؟ والشّرط نحو: من يقم أقم. (شرح النّاظم)

(١٩٢) أَوْ حَصْرٌ أَوْ تَعَجُّبٌ أَوْ نَوْعٌ أَوْ... حَـقِيقَةٌ مِـنْ حَـيْثُ هِـي، أَوْ إِنْ تَـلَوْ

(١٩٣) نَـفْياً أَوِ اسْتِفْهاماً أَوْ لَـوْلا إِذا فُـجاءَةٍ أَوْ فـا جَـزا[1] أَوْ واوَ ذا

(١٩٤) حالٍ وَ إِنْ قُـدِّمَ أَخْبارٌ وَ حَـلّ ظَـرْفاً أَوِ الْـمَجْرُورَ، قِـيلَ أَوْ جُـمَلْ

(١٩٥) وَالْأَصْلُ فِي الْأَخْبارِ تَأْخِيرٌ، وَ قَدْ تَسْـبِقُ لا إِنْ لَـمْ يَـبِنْ حَـيْثُ اتَّـحَدْ[2]

(١٩٦) مَعْ مُبْتَدا عُرْفاً وَ نُكْراً أَوْ يُـرىٰ فِـعْلاً إِذَا الْـمُضْمَرُ فِـيهِ سُـتِرا[3]

(١٩٧) أَوْ طَلَباً أَوْ مُسْنَداً إِلىٰ دُعا وَ قَـدِّمَنَّ مِـنْهُما مـا وَقَـعا

---

(١) إن ذهب عير فعير في الرّهط و عير القوم سيّدهم. (شرح النّاظم)

(٢) فإن بان بقرينة جاز السّبق، نحو: أبويوسف أبوحنيفة. هكذا كتب المحشّي هذا المثال و هو موافق لما في «همع الهوامع» و قال المحشّي إنّ «أبويوسف» مبتدأ و «أبوحنيفة» خبره، و لكنّ المثال الصّحيح هكذا أبوحنيفة أبويوسف، والأوّل خبر مقدّم على المبتدأ. (المحرّر مهدي چوري)

(٣) فلو رفع البارزَ أطلق الجمهور جواز تقديمه، نحو: قاما الزّيدان و قاموا الزّيدون، و خصّه والدي رحمه الله بالجمع، و منعه في المثنّى لبقاء الإلباس على السّامع لسقوط الألف لملاقاة السّاكن. (شرح النّاظم)

(١٩٨) فِي مَثَلٍ[١] أَوْ لازِمَ الصَّدْرِ وَ مَعْ ذي الْفا[٢] وَ ذي حَصْرٍ[٣] وَ أَخْباراً تَـقَعْ

(١٩٩) إِنْ كانَ لِـلنُّكْرِ يُـجِيزُ الْاِبْـتِدا أَوْ مُـضْمَرٌ عـادَ لَـهُ مِـنْ مُـبْتَدا

(٢٠٠) أَوْ دَلَّ ما يُفْهَمُ بِـالتَّقْدِيمِ[٤] أَوْ يُسْـنَدْ إِلىٰ أَنَّ[٥] وَ أَمّـا مـا تَـلَوْ[٦]

(٢٠١) أَوْ كَمْ[٧] هُنا ثَمَّ، وَ حَذْفُ ما عُلِمْ مِـنْ مُـبْتَدا أَوْ خَـبَرٍ أَجِـزْ يُـتِمّ

---

(١) [نحو:] الكلاب (مبتدأ) على البقر (خبر)، [و نحو] في كلّ واد (خبر) بنوسعد (مبتدأ).

(٢) من الخبر والمبتدأ [مثل] الّذي (مبتدأ) يأتي فله درهم (خبر)، [و نحو:] أما في الدّار (خبر) فزيد (مبتدأ). [و كتب أيضاً:] أي قدّم من المبتدأ والخبر أيّهما وقع مع ذي فاء من الآخر.

أي إذا اقترن واحد من المبتدأ والخبر بالفاء فقدّم هناك ما لم يقترن به و أخّر المقترن، نحو الّذي يأتيني فله درهم، فالّذي مبتدأ و له درهم خبره، فيجب تأخيره و تقديم المبتدأ، و ليس المراد أنّه يجب تقديم له على درهم كما يتوهّم، لأنّ ذلك من باب «و أخباراً تقع...إه»، و نحو أما في الدّار فزيد، فيجب تقديم الخبر و تأخير المبتدأ.

(٣) [:] إلّا و إنّما [نحو:] ﴿و ما محمّد إلّا رسول...﴾ و ما في الدّار إلّا زيد و ﴿إنّما أنت نذير﴾.

(٤) نحو: لله درك، إذ لو أخّر لم يفهم منه معنى التّعجّب الّذي يفهم مع التّقديم، و منه سواء عليّ أقمت أم قعدت على أنّ المعنى سواء عليّ القيام و عدمه، فمدخول الهمزة مبتدأ و سواء خبره قدّم عليه وجوباً، لانّه لو أخّر لتوهّم السّامع أنّ المتكلّم مستفهم حقيقة. (شرح النّاظم)

(٥) [نحو:] ﴿و آية لهم أنّا حملنا ذرّيّتهم﴾ إذ لو أخّر لالتبس بإنّ المكسورة.

(٦) فأمّا إن ولي أمّا جاز التّأخير نحو:

عندي اصطبار و أمّا إنّني جـزع   يوم النّوىٰ فَلِوَجْدٍ كـاد يـبريني

(شرح النّاظم)   (٧) الخبريّة أو مضافاً إليها نحو: كم درهم مالك.

(٢٠٢) لِـمُبْتَدأً أُخْبِرَ عَنْهُ بِقَسَمْ   أَوْ مَصْدَرٍ عَنْ فِعْلِهِ الْحَذْفُ انْحَتَمْ

(٢٠٣) أَوْ تِلْوِ نِعْمَ[١] أَوْ بِنَعْتٍ قُطِعا   أَوْ مـا تَـلا «لاسِيَّما» إِنْ رُفِعا[٢]

(٢٠٤) وَبَعْدَ لَوْلاَ[٣] الْتَزَمُوا حَذْفَ الْخَبَرْ   وَمَنْ يُقَيِّدْهُ بِإِنْ يُدْرَ أَبَرّ[٤]

(٢٠٥) وَ واوِ مَعْ[٥] وَ قَسَمٍ[٦] قَدِ اتَّضَحْ   وَ نَحْوِ: ضَرْبي[٧] ذا مُسِيئاً[٨] في الأَصَحّ[٩]

---

(١) أي أخبر عنه بالمخصوص بالمدح والذمّ [نحو:] نعم الرّجل زيد أي هو زيد.

(٢) لا إن نصبا أو جرّ مابعد لاسيّما. (٣) أي إذا كان المبتدأ بعد لولا الامتناعيّة.

(٤) بأن يكون كوناً مطلقاً أو أمراً مخصوصاً، لكن دلّ عليه بخصوصه قرينة.

فلو أريد كون مقيّد لا دليل عليه لم يجز الحذف فضلاً عن أن يجب نحو لولا زيد سالمنا ما سلم، و منه قولهﷺ: «لولا قومك حديثو عهد بالكفر لأسّست البيت على قواعد إبراهيم. (شرح النّاظم)

(٥) [نحو:] كلّ رجل وضيعته أي مقترنان.

[أي إذا كان المبتدأ] بعد واوا نصّ فيالمعيّة نحو: كلّ امرئ و عمله، بخلاف ما إذا كانت نصّاً فيالعطف نحو: البائع والمشتري متراضيان، أو محتملاً و له و للمعيّة نحو: سعد و سعيد مبشّران. (عبدالكريم المدرّس) (٦) أي إذا كان الخبر بعد قسم مبتدإ نحو: لعمرك أي قسمي.

(٧) [أي] المبتدأ الّذي هو مصدر أو في تأويله [نحو:] إن ضربت زيداً قائماً، أو اسم تفضيل مضافٌ إلى ذلك [نحو:] أكثر شربي السّويق ملتوتاً، و كان منسوباً إلى الفاعل أو المفعول أو كليهما و بعده حال [لا يصلح أن يكون خبراً]. (٨) حال عن ضمير يرجع إلى ذا أي ضربي ذا، أي حاصل إذا كان مسيئاً، (و كان) تامّة.

(٩) و قيل ضربي فاعل فعل مقدّر لا مبتدأ، أي يقع ضربي..إه. أو ثبت ضربي...إه. و قيل مبتدأ لا خبر له والفاعل أغنى عن الخبر، و قيل الحال هو الخبر، و قيل الخبر جائز التّقدير لا واجبه.

(٢٠٦) وَ عَدِّدِ الْأَخْبارَ عاطِفاً وَ لا   وَ نَحْوُ: حُلْوٌ حامِضٌ قَدْ حُظِلا

(٢٠٧) فِيهِ تَقَدُّمٌ وَ عَطْفٌ، ثُمَّ إِنْ   مُبْتَدَءاتٌ عاقَبَتْ أُخْبِرَ عَنْ...

(٢٠٨) آخِرِها وَ هُوَ وَ مالَهُ الْخَبَرْ   عَنْ تِلْوِهِ، وَ هٰكَذا[١]، وَ ما عَبَرْ[٢]

(٢٠٩) لا أَوَّلاً أَضِفْ إِلَى الضَّمِيرِ[٣]   أَوْ بِالرَّوابِطِ[٤] ائْتِ فِي الْأَخِيرِ

---

(١) إلى أن تخبر عن الأوّل بتاليه مع مابعده.   (٢) بيان لطريق بالرّوابط في المسألة المذكورة.

(٣) مثاله: زيد عمّه خاله أبوه أخوه قائم. (شرح النّاظم)

(٤) مثاله: زيد هند الأخوان الزّيدون ضاربوهما عندها بأذنه... قال أبوحيّان: هذا المثال و نحوه ممّا وضعه النّحويّون للاختبار والتّمرين، و لا يوجد مثله في كلام العرب البتّة. (شرح النّاظم)

الْإِخْبارُ بِالَّذي[1]

(٢١٠) وَ بِـالَّذي[2] أَوْ فَـرْعِهِ إِنْ تُـخْبِرِ   اِسْـبِقْهُ مُـبْتَدىً وَ جِـئْ بِـالْخَبَرِ

(٢١١) وَ هُوَ الَّذي يُقالُ: أَخْبِرْ[3] عَـنْهُ   وَ غَـيْرُ[4] ذَيْـنِ[5] صِـلَةٌ وَسِّـطْهُ[6]

(٢١٢) عَـائِدُها ضَـميرُ غـائِبٍ خَـلَفْ   الْإِسْمَ فـي إِعْـرابِـهِ، وَاشْـرُطْ[7] تُـوَفّ

(٢١٣) قَبُولَ تَأْخيرٍ[8] وَ إِضْـمارٍ[9] وَ أَنْ   يَحُلَّ عَـنْهُ[10] الْأَجْـنَبيّ وَالْـفَيْدُ عَـنّ[11]

---

(١) الإخبار بالّذي و فروعه و بالألف واللّام باب وضعه النّحويّون للتّمرين. (شرح النّاظم)

(٢) الباء للسّببيّة، لا التّعديّة إذ الّذي و فرعه مبتدأ(×) و مخبر عنه لا خبر و مخبر به. (×)في هذا البـاب، أمّـا في المعنى فخبر.   (٣) إنّما قالوا أخبر عنه مع أنّه في الباب خبر، لأنّه في المعنى مخبر عنه.

(٤) من باقي أجزاء الكلام الّذي كان فيه الاسم الّذي قيل لك كيف تخبر عنه.

(٥) المبتدأ المصدّر به الكلام والخبرِ المؤخّرِ عن الكلام.

(٦) بين الّذي و فرعه و بين الاسم المجعول خبراً.

(٧) في الاسم المذكور المسؤول عنه المخبر عنه في المعنى الخبر في الباب.

(٨) فلا يخبر عن واجب التّقديم كضمير الشّأن واسم الاستفهام و اسم الشّرط و كم الخبريّة. (شرح النّاظم)

(٩) أي استغناءٍ عنه بمضمر، فلا يخبر عن مصدر عامل، و لا عن موصوف دون صفته، و لا عـن صـفة دون موصوفها، و لا عن مضاف دون مضاف إليه، و لا عن الحال والتّميز لكونهما متلازمين للتّنكير. (شرح النّاظم)

(١٠) أي يجوز الاستغناء عنه بالأجنبيّ.   (١١) فلا يخبر عن بكر في أبي بكر.

(٢١٤) وَالرَّفْعِ[1] وَالإِثْبَاتِ، وَالْمَنْعُ أَحَقّ[2]   إِنْ عــادَ مُضْمَرٌ[3] عَلَى الَّـذي سَـبَقْ

(٢١٥) ثُمَّ بِأَلْ عَنْ بَعْضِ ذي فِعْلٍ قُفي   يُــصاغُ مِــنْهُ وَصْــلُها لَــمْ يَــنْتَفِ

(٢١٦) إِنْ رَفَعَتْ[4] ضَميرَ غَيْرِهَا انْفَصَلْ[5]   وَاقْرُنْ بِفي الْمُضْمَرَ عَنْ ظَرْفٍ حَصَلْ[6]

(١) فلا يخبر عن ضمير عائد إلى بعض جملة كهاء نحو: زيد ضربته، إذ يلزم عود خلفه إلى زيد و إلى الّذي، و هو محال. [و كتب أيضاً:] لا لازم الرّفع نحو أيمُنُ، فلا يخبر عنه بالّذي لاختصاصه بالقسم، و لا لازم النّصب نحو سبحان الله و سحر معيّناً.

(٢) لانقطاع الجملة الثّانية عن الأولى، فلا يتعيّن المراد بالضّمير. (عبدالكريم المدرّس)

(٣) كأن يُذكر إنسان فتقول لقيته، فذهب بعض إلى أنّه لا يخبر عن هاء لقيته، و قيل يخبر.

(٤) [مثل] بلّغتُ من الزّيدين إلى العَمرين رسالة، فإن أخبر عن التّاء بأل يستتر ضمير الصّلة أو عن الزّيدان مثلاً ينفصل، [فتقول] المبلّغ أنا منهما إلى العمرين رسالة الزّيدان. فإن أخبرتَ بالألف واللّام عن التّاء في المثال السّابق (بلّغت من الزّيدين إلى العمرين رسالة) قلت: المبلّغ من الزّيدين إلى العمرين رسالة أنا، أو عن الزّيدين قلت: المبلّغ أنا منهما إلى العمرين رسالة الزّيدان، أو عن العمرين قلت: المبلّغ أنا من الزّيدان إليهم رسالة العمرون. (شرح النّاظم)   (٥) لكون الوصف حينئذ جارياً على غير من هو له.

(٦) كقولك مخبِراً عن يوم الجمعة من صمت يوم الجمعة: الّذي صمت فيه يومُ الجمعة.

مَسْأَلَةٌ[١]

(٢١٧) يَجُوزُ فا في خَبَرٍ لِمُبْتَدا تَضَمَّنَ الشَّرْطَ كَأَلْ إِنْ وَرَدا[٢]

(٢١٨) مُعْطي عُمُومٍ وَصْلُها مُسْتَقْبِلا وَ ما بِظَرْفٍ[٢] أَوْ بِفِعْلٍ قَبِلا

(٢١٩) شَرْطِيَّةً[٣] يُوصَلُ[٤] أَوْ يُوصَفُ[٥] أَوْ يُضَفْ إِلىٰ مُعْطي مُجازاةٍ،[٦] وَ لَوْ...

(٢٢٠) يُضَفْ إِلَى الْمَوْصُولِ[٧] أَوْ يُوصَفْ بِذا مَعْرِفَةً[٨] جَوِّزْهُ في رَأْيٍ شَذا[٩]

---

(١) متعلّقة بخبر المبتدأ.

(٢) متعلّق بيوصل..إه. [مثاله:]

ما لدى الحازم اللّبيب معار فمصونٌ و ماله قد يضيع

[و مثال المجرور:] «و ما بكم من نعمة فمن الله».

(٣) بأن لايكون ماضياً، و لا مصدّراً بأداة الشّرط أو قد أو ما النّافية أو حرف استقبال.

(٤) إذا كان المبتدأ من الموصولات سوى أل، [مثل:] ﴿و ما أصابكم من مصيبة فمن الله﴾.

(٥) إذا كان المبتدأ نكرة عامّة، [نحو:] و نفس تسعى في تجارتها فلن تخيب.

(٦) و كلّ خير لديه فهو مسؤول. (٧) المذكور تجوز فا في خبره، [نحو:] غلام الّذي يأتيني فله درهم.

(٨) أي و كان المبتدأ الموصوف بالموصول معرفة.

(٩) أي دخول الفاء على الخبر في الصّورة الأخيرة [مثل:] ﴿والقواعد من النّساء اللّاتي لا يرجون نكاحاً فليس عليهنّ جناح...﴾ الآية.

كانَ وَ أَخَواتُها[١]

(٢٢١) اِرْفَعْ بِكانَ الْمُبْتَدَا اسْماً وَانْصِبِ   خَــبَرَهُ وَ ظَـلَّ بــاتَ تُـصِبِ

(٢٢٢) أَضْحىٰ وَ أَمْسىٰ صارَ لَيْسَ أَصْبَحا   فَـتِئَ وَانْـفَكَّ وَ زالَ[٢] بَـرِحا

(٢٢٣) إِنْ نَفْياً[٣] أَوْ شِبْهاً تَلي ذي الْأَرْبَعَه   وَ دامَ يَــتْلُو مــا، وَ ذا لَــنْ يُــمْنَعَه

(٢٢٤) بَــقِيَّةَ التَّــصَرُّفاتِ إِنْ تَــقَعْ   وَ غَيْرُ لَيْسَ الصَّـرْفُ فِـيهِ مَـا امْـتَنَعْ[٤]

(٢٢٥) وَ لا يَـلِيها لازِمُ الصَّـدْرِ[٥] وَ لا   مــا ذِكْــراً أَوْ تَــصَرُّفاً قَــدْ حُـظِلا

---

(١) مذهب البصريّين أنّها ترفع المبتدأ و يسمّى اسمها و تنصب الخبر و يسمّى خبرها. والمتّفق على عدّه من أفعال هذا الباب ثلاثة عشر. (شرح النّاظم)

(٢) ماضي يزال. (شرح النّاظم) **واحترز به عن زال الّتي مضارعها يزول، لأنّه فعل تامّ لازم بمعنى تحوّل، و عن زال الّتي مضارعها يزيل لأنّه فعل متعدّ بمعنى ما يميز، يقال: زال زيد كتابه من كتب فلان أي ميّزه منها. (المحرّر مهدي چوري)**

(٣) بحرف أو فعل أو اسم، ملفوظاً أو مقدّراً نحو: ﴿تا الله تَفتَؤ تذكر يوسف﴾ أي لا تفتؤ.

(٤) فيأتي منها المضارع والأمر والمصدر والوصف، لكن لا يتأتّى صوغ الأمر المستعمل منفيّاً، و في تصرّف دام خلاف منعه بعض. (شرح النّاظم)

(٥) كأسماء الشّرط والاستفهام و كم الخبريّة المقرون بلام الابتداء.

(٢٢٦) أَوْ لازِمٌ لِـلاِبْتِدا أَوِ الْـخَبَرْ ... بِـطَلَبٍ عَـنْهُ[١] وَ لاَالْـخَمْسُ الْأُخَـرْ[٢]

(٢٢٧) مَعْ صارَ مِا بِالْماضي عَنْهُ أُخْبِرا ... وَ وَسَّـطُوا أَخْـبارَها، وَ حُـظِرا

(٢٢٨) تَـقْدِيمُهُ دامَ[٣] وَ ما بِما نُـفِي ... وَ لَـيْسَ، وَالتّـامُّ بِـرَفْعٍ يَكْـتَفي

(٢٢٩) وَ غَيْرُهُ النّاقِصُ، وَالْـزِمْهُ فَـتي ... وَ زالَ لَـيْسَ،[٤] وَامْـنَعَنْ إِيـلاءَ تـي

(٢٣٠) مَعْمُولَ أَخْبارٍ سِوَى الظَّرْفِ[٥] وَ ذا ... فـي كَـلِّ عـامِلٍ مِـنَ النَّـحْوِ خُـذا[٦]

(٢٣١) وَ ما مَضى في الْمَنْعِ وَالْإِيجابِ ... وَ عَـدَدٍ يَـجْري بِـهذَا الْـبابِ

---

(١) أي لا يليها مبتدأ أخبر عنه بطلب، أي لا تدخل على الجملة الطّلبيّة، و شذّ و كَوْني بالمكارم ذكّريني.

(٢) لأنّها تفهم الدّوام و اتّصاله بزمن الإخبار، والماضي يفهم الانقطاع، و هذا متّفق عليه. واختلف في جواز دخول بقيّة أفعال الباب على ما خبره ماض، والصّحيح جوازه. (شرح النّاظم)

(٣) و مثله كلّ فعل قارنه حرف مصدريّ. (٤) و بقيّة الأفعال تستعمل بالوجهين تامّة و ناقصة.

(٥) فإن كان المعمول للخبر ظرفاً أو مجروراً جاز أن يلي كان مع تقدّم الخبر و تأخّره.

(٦) غير مختصّ بباب كان، بل لا يلي عاملاً من العوامل ما نصبه أو رفعه غيره. (شرح النّاظم)

(٢٣٢) لٰكِنْ هُنا يُمْنَعُ حَذْفُ الْخَبَرِ[1] وَ لَوْ دَلِيلٌ، وَ عَلى الشِّعْرِ اقْصِرِ[2]

(٢٣٣) وَ كانَ زِدْ في الْحَشْوِ[3] وَاحْذِفْ وَالْخَبَرْ أَبْقِ، وَ بَعْدَ إِنْ وَ لَوْ هٰذَا اشْتَهَرْ[4]

(٢٣٤) وَ بَعْدَ أَنْ تَعْوِيضُ ما عَنْها أُلِفْ[5] وَ نُونُ مَجْزُومِ مُضارِعٍ[6] حُذِفْ

(٢٣٥) ما ساكِنٌ أَوْ مُضْمَرٌ بِهِ اتَّصَلْ وَ رادَفَتْ كانَ كَثِيراً لَمْ يَزَلْ[7]

---

(١) لأنّه صار عندهم عوضاً من المصدر والأعواض لا يجوز حذفها. (شرح النّاظم)

(٢) حذفَ خبر هذا الباب أي باب كان. (٣) [و] لا يعمل حينئذ، [نحو:] ما كان أحسن زيداً.

(٤) كقوله: قد قيل ذلك إن حقّاً و إن كذباً، [و قوله:] لا يأمن الدّهر ذو بغي و لو ملكاً. (شرح النّاظم)

(٥) والحذف واجب حينئذ لكان وحده بدون الاسم، كقوله: أبا خراشة أمّا أنت ذا نَفَر أي لأن كنت. (المحشّي والنّاظم) (٦) بالسّكون لا مرفوع أو منصوب أو مجزوم بالحذف.

(٧) و إن كان الأصل فيها أي في كان أن تدلّ على حصول ما دخلت عليه في ما مضى مع انقطاعه عند قوم، أو سكوتها عن الانقطاع و عدمه عند آخرين.

ما وَ أَخَواتُها[١]

(٢٣٦) كَلَيْسَ ما إنْ بَقِيَ النَّفْيُ وَ إنْ   أُخِّرَ ذُو النَّصْبِ وَ مَعْمُولٌ يَعِنّ

(٢٣٧) لا ظَرْفُهُمْ[٢] وَ لَمْ تُزَدْ إنْ ما،[٣] وَ ما   يُعْطَفُ بِلٰكِنْ[٤] بَلْ[٥] فَرَفْعٌ حُتِما

(٢٣٨) وَالْحَذْفُ[٦] حَظْرٌ،[٧] وَكَلَيْسَ لا عَمِلْ   فِي النَّكِراتِ، وَ بِإنْ لاتَ يَقِلّ[٨]

(٢٣٩) وَ شَرْطُ ما في لا وَ إنْ، وَالْحِينَ خُصّ   لاتَ،[٩] وَ حَظْرُ ذِكْرِ جُزْئَيْها بِنَصّ[١٠]

---

(١) «ما» النّافية و أخواتها [و هنّ] لا و إن و لات النّافيات.

(٢) أي إن كان الخبر أو معموله ظرفاً أو جاراً و مجروراً يجوز تقديمه على الاسم نحو: ما في الدّار زيد و ما عندك زيد قائماً (المحرّر مهدي چوري)

(٣) مثال زيادة ما أي كونها زائدة إمّا زيد قائم، أصله إن ما فما زيدت بعد إن فكفّت إن عن العمل و لا تعمل أيضاً لزيادتها.

(٤) كون هذا العطف على خبر ما إنّما هو بحسب الظّاهر، و في الحقيقة من عطف الجملة على الجملة.

(٥) أما المعطوف بغيرهما فيجوز فيه الأمران والنّصب أجود.

(٦) لاسم ما أو خبره قياساً على ليس و أخواتها.

(٧) إلّا أن كفّت ما بإن، فيجوز الحذف تشبيهاً بلا، كقول الشّاعر:

حــلفت لهــا بـالله حــلفةَ فـاجر   لناموا فما إن من حديث و لا صال

أي من ذي حديث، و لا صال أي منتبه. (النّاظم والمحشّي)

(٨) لاالنّافية زيدت عليها تاء تأنيث الكلمة كما زيدت في ثمّت و ربّت.

(٩) فلا تعمل لات في غير لفظ الحين كما عملوا لدُن في غدوة خاصّة. (المحشّي والنّاظم)

(١٠) أي لابدّ من حذف الاسم أو الخبر للات.

(٢٤٠) وَالْحَذْفُ فِي الْإِسْمِ فَشا، وَفِي خَبَرْ لَـيْسَ وَ مـا وَ لَـوْ بِـرَفْعٍ[1] فـي الْأَبَـرّ

(٢٤١) تُزادُ با، وَ نَفْيِ كـانَ[2] لا يَـقِلّ وَفـي قِـياسِهِ خِـلافٌ قَـدْ نُـقِلْ

(٢٤٢) وَبَعْدَ مَا الْمَصْدَرِ[3] وَالْوَصْلِ أَلا تُـزادُ إِنْ، وَقَـبْلَ الْإِنْكـارِ جَـلا[4]

---

(١) في خبر ما كما عند تميم، أو بطل العمل بإن أو تقدّم الخبر.

(٢) زيادة الباء في نفي كان أي في خبر كان المنفيّ. في خبر لاالنّافية، قياساً على ما.

(٣) لما ذكر أنّ «إن» تزاد بعد ماالنّافية استطرد آستيفاءَ باقي مواضع زيادتها.

(٤) قيل لأعرابيّ أتخرج إن أخصبت البادية؟ فقال: أأنا إنيه، منكِراً أن يكون رأيه على خلاف ذلك.

كادَ و أَخَوَاتُها

(٢٤٣) كَكَانَ كادَ وَ عَسىٰ، لٰكِنْ خَبَرْ ... ذَيْنِ مُضارِعٌ، وَ وَصْلُ أَنْ نَدَرْ...

(٢٤٤) في كادَ، وَالْأَصَحُّ مِثْلُها كَرَبْ ... وَ في عَسىٰ وَ أَوْشَكَ الْوَصْلُ غَلَبْ

(٢٤٥) وَ لازِمٌ في اخْلَوْلَقَ الْوَصْلُ حَرىٰ ... وَالتَّرْكُ فِي الشُّرُوعِ لازِماً يُرىٰ

(٢٤٦) طَفِقْتُ أَنْشَأْتُ أَخَذْتُ جَعَلا ... عَلِقْتُ،وَاتْرُكْ لازِماً مِنْ هَلْهَلا

(٢٤٧) وَ خَبَراً وَسِّطْ[1]،وَ لا تُقَدِّمِ[2] ... وَ أَجِزِ الْحَذْفَ لَهُ إِنْ يُعْلَمِ

(٢٤٨) بَعْدَ عَسىٰ اخْلَوْلَقَ أَوْشَكَ اذْكُرِ ... أَنْ مَعَ فِعْلٍ مُغْنِياً عَنْ خَبَرِ[3]

---

(١) بالاتّفاق إذا لم يقترن بأن و بالاختلاف إذا اقترن.

(٢) في هذا الباب بخلاف باب كان، لضعف باب كاد في العمل.

(٣) فسدّ أنّ مع الفعل مسدّ الجزئين كما سدّت مسدّ مفعولَيْ حسبت، و قيل بل هي حينئذ تامّة. (شرح النّاظم)

(٢٤٩) فَإِنْ يَكُنْ مِنْ قَبْلِهَا اسْمٌ اضْمِرِ[١] ... إِنْ شِئْتَ، وَالتَّرْكُ بِتَجْرِيدٍ حَرِيّ

(٢٥٠) وَلازِمٌ جُمُودُها، لَكِنْ وَرَدْ ... يَكادُ يُوشِكُ مُوشِكٌ، فَلا تَعَدّ

(٢٥١) وَلَمْ تُزَدْ[٢] وَفي عَسَيْتُ يُكْسَرُ ... السِّينَ مِنْهُ،[٣] وَانْفِتاحُ أَكْثَرُ

---

(١) ذلك الاسم لما ذكر اسماً، و حينئذ أنّثِ الفعل و ثنّه واجمعه.

(٢) و لا تقع هذا الأفعال زائدة، خلافاً للأخفش في كاد. (عبدالكريم المدرّس)

(٣) أي إذا اتّصل بعسى ضمير الرّفع، أمّا مع ضمير النّصب فليس إلّا الفتح.

إنَّ وَ أَخَواتُها (الخمسة)

(٢٥٢) تَعْمَلُ عَكْسَ كانَ إِنَّ أَنَّ عَلّ[١] ... كَأَنَّ لٰكِـنَّ وَ لَـيْتَ، وَ دَخَـلْ...

(٢٥٣) مَدْخُولَ دامَ،[٢] وَ يُؤَخَّرُ الْـخَبَرْ ... حَتْماً، وَ وَسِّطْ إِنْ يَكُنْ ظَـرْفاً وَ جَـرّ

(٢٥٤) وَ وَسِّطِ الْمَعْمُولَ[٣] حالاً ظَرْفا ... وَ جَـوَّزُوا عِـنْدَ الدَّلِـيلِ الْـحَذْفا

(٢٥٥) لِاسْمٍ،[٤] كَذا لِخَبَرٍ،[٥] وَ أَوْجِبِ ... مَعْ واوِ مَـعْ[٦] وَ سَـدِّ حـالٍ تُـصِبِ[٧]

---

(١) لغــــاتها: لَــعلَّ عَــلَّ وَ لَـعنَّ ... لأنَّ عَـــنَّ وَ رَعَــــلَّ وَ رعــنَّ
كـــذا لعـــلّت مـــهملات و لغـــنَّ ... مـــعجمة و عــــنَّ أيــضاً و رغـــنَّ
و جـــاء كســـر اللّام مـــن لعـــلّا ... و عـــلَّ أيـــضاً مـــن عُـــقيلٍ نـــقلا
(كفاية البيتوشي)

(٢) فيشترط في الجملة الّتي دخلتها الحروف المشبّهة بالفعل شرائط الجملة المدخولة لباب كان و هي خمسة. [و كتب أيضاً:] معنى هذا الكلام أنّه لا يكون الخبر في هذا الباب مفرداً طلبيّاً كما لا يكون في دام كذلك. (شرح النّاظم) قول الشّارح: «مفرداً طلبيّاً» فلا يقال في أين أبوك؟ و من أبوك؟ مثلاً إنَّ أين أباك و إنّ من أباك؛ لا أنّه لا يكون خبر الباب فعلاً ماضياً، فإنّ ذلك كثير في هذا الباب نحو: ﴿إنّا أنزلناه﴾. و لا الاسم لازم التّصدير أو الحذف أو عديم التّصريف، أو لازماً للابتداء كما بعد لولا و إذا للمفاجاة و طوبىٰ للمؤمن.
أمّا الجملة الطّلبيّة فإن كانت نهياً فقيل بجواز وقوعها خبراً لهذا الباب، فاعرف. و لا يقع الأمر خبراً لهذا الباب نحو: زيد اضْربه، فلا يقال: إنّ زيداً اضْربه.

(٣) لخبر الباب بين الحرف والاسم، و لا يتقدّم على الحرف و لا على الاسم إن لم يكن ظرفاً أو حرف جرّ أو حالاً. (٤) من حذف الاسم، إنّ بك زيد مأخوذ أي إنّه.

(٥) نحو: ﴿إنّ الّذين كفروا بالذّكر لمّا جاءهم﴾ أي يعذّبون. (شرح النّاظم)

(٦) نحو: إنّك ما و خيراً أي إنّك مع خير و ما زائدة، و حكي الكسائيّ أنّ كلّ ثوب لَوَ ثمنه بإدخال اللّام على الواو.

(٧) كقوله:

إنّ اختيارك ما تـبغيه ذا ثـقةٍ ... بالله مستظهراً بالجزم والجـلد
(شرح النّاظم)

(٢٥٦) فَي الْإِبْتِدَا[١] اكْسِرْ[٢] إِنَّ أَوْ فِي الْحَلْفِ ... أَوْ حُكِّيَتْ بِالْقَوْلِ أَوْ حالاً تَفِي[٣]

(٢٥٧) أَوْ صِلَةً أَوْ قَبْلَ لامٍ عَلِّقا ... وَ خَبَراً عَنِ اسْمِ عَيْنٍ يُنْتَقَى[٤]

(٢٥٨) وَافتَحْهُ فِي مَوْضِعِ رَفْعِ الْفِعْلِ[٥] أَوْ ... نَصْبٍ[٦] أَوِ الْجَرِّ وَ بَعْدَ ما[٧] وَ لَوْ[٨]

(٢٥٩) لَوْلا وَ حَتّىٰ[٩] لا لِلابْتِدا أَما ... رَدِيفِ حَقّاً،[١٠] وَ كَذا لا جَرَما

(٢٦٠) وَ أَوِّلَتْ حِينَئِذٍ بِمَصْدَرِ ... وَ فَرْعُ ما يُكْسَرُ ذي فِي الْأَشْهَرِ[١١]

---

(١) ثمّ لإنّ ثلاثة أحوال: واجبة الكسر إذا قدّرت بالجملة، و واجبة الفتح، و جائز الأمرين.

(٢) من ذلك ما بعد حيث لأنّها لا تضاف إلّا إلى الجملة. (شرح النّاظم).

(٣) نحو: ﴿كما أخرجك ربّك من بيتك و إنّ فريقاً من المؤمنين لكارهون﴾. (شرح النّاظم). (٤) وقوعه خبراً عن ذلك على ما يختار، خلافاً للكوفيّين.

(٥) له، فالإضافة إلى الفاعل بأن تقع فاعلاً أو نائباً عن الفاعل؛ و كذا في موضع رفع بمعنى بأن تقع مبتدءاً لا بمعنى بأن تقع خبراً. (المحشّي) قوله: «بأن تقع مبتدءاً» نحو: ﴿و من آياته أنّك ترى الأرض خاشعة﴾ و ليست هذه الصّورة في النّظم. (شرح النّاظم) (٦) بشرط أن لا يكون خبراً في المعنى، نحو حسبت زيداً إنّه قائم.

(٧) الظّرفيّة نحو: لا أكلّمك ما أنّ في السّماء نجماً. (شرح النّاظم) (٨) نحو: ﴿و لو أنّهم صبروا﴾

(٩) عاطفة أو جارة نحو: عرَفت أمورك حتّى أنّك فاضل. (المحشّي والنّاظم)

(١٠) لا بمعنى ألا الاستفتاحيّة، فتكسر بعد أما بمعنى ألا. (١١) و قيل الأصل المفتوحة، و قيل كلّ أصل.

(٢٦١) وَ جَوَّزُوا بَعْدَ إِذَا الفُجْأَةِ فـا... جَـزا وَ أَيْ وَ بَيْنَ قَوْلَيْنِ وَفـا[1]

(٢٦٢) وَ قَسَمٍ لا لامَ بَعْدُ تُذْكَرُ[2] وَاللَّامَ أَصْحِبْ خَبَرَ اللَّذْ يُكْسَرُ

(٢٦٣) لَا النَّفْيِ وَالشَّرْطَ وَ فِعْلاً كَوَلِي[3] وَ مَعَ قَدْ يَلي،[4] وَ بِالْفَصْلِ صِلِ

(٢٦٤) وَالْاِسْمِ آخِراً وَ مَعْمُولِ الْخَبَر وَسْطاً،[5] وَ إِنْ تَصِلْ بِهٰذِي مَا نَدَرْ...[6]

(٢٦٥) إِعْمالُها، وَ جازَ فِي لَيْتَ، وَ لا.. فِعْلٌ يَليها[7] مَعَ مـا فِي مَا اعْتَلى

---

(١) إنّ خبراً لأحدهما و مخبراً عنه للآخر، [مثل:] أوّل ما أقول أنّي أحمد الله.

(٢) كقولك: حلفت بالله أنّك ذاهب. (شرح النّاظم)

(٣) أي بشرط أن لا يكون الخبر منفيّاً و لا أداة شرط و لا فعلاً ماضياً متصرّفاً خالياً عن قد. فلا يقال: إنّ زيداً للم يقم، و لا زيداً لإن أكرمني لأكرمته، و لا إنّ زيداً لقام. (شرح النّاظم)

(٤) و مع الفعل الجامد نحو: إنّ زيداً لنعم الرّجل. (شرح النّاظم)

(٥) بين الاسم والخبر نحو: إنّ زيداً لبك واثق. (المحشّي والنّاظم)

(٦) و يليها الجملة الفعليّة حينئذ إلّا ليت، كما يأتي.

(٧) بل يختصّ أي ليت إذا كانت مع ما بالأسماء كما إذا لم تكن مع ما. [و كتب أيضاً:] يريد أنّ ليت تختصّ بالجملة الاسميّة و لا تدخل على الفعليّة و لو دخلت عليها ما.

(٢٦٦) وَ خُفِّفَتْ فَقَلَّ الْإِعْمَالُ[1] بِإِنْ   وَاللَّامَ أَلْزِمْ[2] مُهْمَلاً إِنْ لَمْ يَبِنْ[3]

(٢٦٧) وَ أَوْلِهَا النَّاسِخَ ذَا التَّصَرُّفِ   فِي غَالِبٍ[4] وَ لَوْ مُضَارِعاً يَفِي

(٢٦٨) وَ خُفِّفَتْ فَجَازَ الْإِعْمَالُ بِأَنْ   فِي مُضْمَرٍ وَ لَوْ لِغَيْرِ الشَّأْنِ عَنّ[5]

(٢٦٩) وَ جُمْلَةٌ[6] خَبَرُها، فَإِنْ وَفِي   فِعْلاً لِغَيْرِ طَلَبٍ مُصَرَّفا

---

(١) فيبطل اختصاصها بالاسميّة و تدخل الفعليّة أيضاً.

(٢) إن المخفّفة في ثاني الجزئين فرقاً بينها و بين إن النّافية.

(٣) فإن أمن الالتباس لم تلزم كقول الشّاعر:

أنا ابن أباة الضّيم من آل مالك   و إنْ مالك كانت كرام المعادن

لأنّ المقصود هنا المدح، و لو كانت إن نافيةً لكان هجواً. (شرح النّاظم) و أباة جمع آب كقضاة جمع قاض، والضّيم الظّلم.   (٤) و ندر إيلاء إن غيرَ النّاسخ نحو: شلّت يمينك إن قتلت لمسلماً.

(٥) ثمّ لا يلزم أن يكون ذلك الضّمير المحذوف ضمير الشّأن كما زعم بعض المغاربة، بل إذا أمكن عوده إلى حاضر أو غائب معلوم كان أولى، و لذا قدّر سيبويه في ﴿أن يا إبراهيم قد صدّقت الرّؤيا﴾ أنك. (شرح النّاظم)

(٦) اسميّة مجرّدة، صدرها المبتدأ نحو: ﴿و آخر دعواهم أن الحمد لله ربّ العالمين﴾ أو الخبر نحو: أن هالك كلّ من يحفى و ينتعل، أو مقرونةٌ بلا نحو: ﴿وَ أن لا إله إلّا هو﴾، أو فعليّة فإن كان فعلها جامداً أو دعاءً لم يحتج إلى اقتران شيء، و إن كان متصرّفاً غير دعاء يقرن...إه. قوله: «أو دعاءً» نحو: ﴿وَ أَن ليس للإنسان إلّا ما سعى﴾ ﴿و أن عسى أن يكون...﴾ ﴿والخامسة أن غَضِبَ الله عليها﴾. (شرح النّاظم)

(٢٧٠) يَقْرُنُ غالِباً بِقَدْ أَوْ نَفْيٍ أَوْ — تَنْفِيسٍ أَوْ لَوْ رُبَّ أَوْ شَرْطٍ جَلَوْ[١]

(٢٧١) وَ خُفِّفَتْ كَأَنَّ فَالاِسْمُ كَأَنْ[٢] — وَ مَنْ يُخَفِّفْ عَلَّ لٰكِنَّ[٣] وَ هَنْ

(١) نحو:

تيقّنت أنْ ربّ امرئ خيل خائناً — أمينٌ و خوّان يخال أميناً

[و نحو:] ﴿أن إذا سمعتم آيات الله﴾. و ندر خلوها عن جميع ما ذكر [نحو:] علموا أن يؤمّلون فجاءوا، و كذا إعمالها في بارز، [مثل:] فلو أنكِ في يوم الرّخاء سألتِني.

(٢) و تزيد كأن المخفّفة على أن المخفّفة بجواز كون خبرها مفرداً نحو: كأن ظبيةٍ تعطو إلى وارق السّلم، على رواية من رفع. (شرح النّاظم) (٣) فيعمله في ضمير الشّأن المحذوف.

لَا الْعامِلَةُ عَمَلَ إِنَّ

(٢٧٢) كَـإِنَّ لا فـي النَّكِـراتِ إنْ وَلِيْ ... نَـفْياً بِـها عـامّاً[1] وَ لَـمْ يَـنْفَصِلِ

(٢٧٣) فَانْصِبْ مُضافاً أَوْ شَبِيهَهُ، وَ مَرّ ... مـا يَـنْبَني وَ أَوْلِ[2] بِـالرَّفْعِ الْخَبَر

(٢٧٤) وَ واجِبٌ تَأْخِيرُهُ[3] لَوْ ظَرْفا ... وَالْـحُكْمُ بـاقٍ مَـعَ هَـمْزٍ يُـلْفىٰ

(٢٧٥) وَ لِلدَّلِيلِ شاعَ حَذْفُ الْخَبَرِ[4] ... وَ مَـنْ[5] يُـجِزْهُ مُـطْلَقاً لا تَـنْصُرِ

---

(١) و إلّا فتلغى أو تعمل عمل ليس.

(٢) أي لا يجوز تقديم الخبر على لا و لا على الاسم و لو كان ظرفاً أو مجروراً.

(٣) فُهِم من «أَوْلِ»، فذكره هنا لزيادة لو ظرفاً.

(٤) في الحجاز و لزم في لغة تميم و طيّ. أي ولو لا دليل نحو: لا أحدَ أغير من الله. [و كتب أيضاً:] و أكثر ما يحذفه الحجازيّون مع إلّا نحو: «لا إله إلّا الله و لا حول و لا قوّة إلّا بالله». (شرح النّاظم).

قول الشّارح: «لا إله» أي لنا أو في الوجود أو نحو ذلك؛ قال الزّمخشريّ في جزء لطيف له على كلمة الشّهادتين: هكذا قالوا، والصّواب أنّه كلام تامّ، و لا حذف و أنّ الأصل الله إله مبتدأ و خبر كما تقول زيد منطلق، ثمّ جيء بأداة الحصر و قدّم الخبر على الاسم و ركّب مع لا كما ركّب المبتدأ معها في لا رجل في الدّار، و يكون الله مبتدءاً مؤخّراً و إله خبراً مقدّماً، و على هذا تخريج نظائره نحو: لا سيف إلّا ذوالفقار، لا فتى إلّا عليّ، نقله الموضح عنه؛ و قال بعده: قلت و قد يرجّح قوله بأنّ فيه سلامة من دعوى الحذف و دعوى إبدال ما لا يحلّ محلّ المبدل منه، و ذلك على قول الجمهور و من الإخبار عن النّكرة بالمعرفة و عن العامّ بالخاصّ، و ذلك على قول من يجعل المرفوع خبراً، انتهى. (تصريح مدوّنه، نقله المحشّي)

قول الشّارح: «إلّا الله» مستثنىً من إله، فمن قسم مختار البدل و جائز النّصب، لكن الإبدال من محلّ إله البعيد، لتعذّر الحمل على اللّفظ لأنّ لا لا تعمل في المعرفة و على المحلّ القريب، كذا في «الفوائد الصّمديّة».

(٥) الزّمخشريّ والجزوليّ حيث نقلا الحذف عن بني تميم. قال ابن مالك: و من نسب إلى تميم التزام الحذف مطلقاً فقد غَلِطَ. (المحشّي والنّاظم)

ظَنَّ وَ أَخَواتُها[١]

(٢٧٦) يَنْصِبُ[٢] فِعْلُ الْقَلْبِ جُزْئَيِ ابْتِدا ... ظَـنَّ رَأىٰ خـالَ[٣] عَـلِمْتُ وَجَـدا

(٢٧٧) حَجا زَعَمْتُ جَعَلْ حَسِبْتُ وَ دَرىٰ ... عَـدَّ تَـعَلَّمْ هَبْ[٤] وَ أَلْـحِقْ صَـيَّرا[٥]

(٢٧٨) أَصارَ وَجَعَلْ رَدَّ ثُمَّ اتَّخَذا ... وَهَبَ جـامِداً[٦] تَـرَكْتُ تَـخِذا[٧]

(٢٧٩) مَدْخُولُها كَكانَ أَوْ مَا اسْتَفْهِما[٨] ... وَ أَنَّ وَالْـمَعْمُولُ سَدَّتْ عَـنْهُما[٩]

---

(١) ممّا ينصب المبتدأ والخبر و لو غير فعل قلب.

(٢) أي إن كانا مفردين أمّا إذا كان الثّاني أي الخبر ظرفاً أو مجروراً أو جملة اسميّة أو فعليّة، نحو: ظننت زيداً عندك أو في الدّار أو أبوه قائم أو ضرب عمراً فالنّصب فيه محلّيّ، و ليس ذلك بتعليق لأنّ العدول من العمل في اللّفظ هنا لبناء الخبر كما في نحو: ظننت زيداً هذا، فاعرف.

(٣) الثّلاثة مشتركة بين الظّنّ واليقين في الخبر.

(٤) أربعة للشّكّ و أربعة لليقين و أربعة للظّنّ. و حجا و زعم و جعل و عدّ و هبّ بمعنى الظّنّ.

(٥) بهذا الباب أي بفعل القلب، فالفعل النّاصب في هذالباب أربعة أنواع.

(٦) لا يستعمل بمعنى صيّر إلّا ماضياً. (٧) والأفعال الملحقة الثّمانية للتّحويل.

(٨) لا يدخله كان و يدخله هذا الباب و يقدّم عليه نحو: غلامَ من ظننت عندك.

(٩) فيكون مفعولاً أوّلاً و يقوم مقام المفعولين كما في نحو: عسى أن يخرج زيد يكون أن مع مابعده اسماً لعسى قائماً مقام اسمه و خبره. [و كتب أيضاً:] في المعنى واللّفظ لا في الإعراب إذ إعراب المفعولين اثنان والإعراب المحلّيّ لأنّ و معموليه واحد.

(٢٨٠) وَ سَبْقُ هٰذَيْنِ كَما في الْابْتِدا[١] وَالثّاني كَالثّاني لِكانَ عُهِدا[٢]

(٢٨١) وَ هَبْ تَعَلَّمْ جامِدانِ،[٣] وَاجْعَلا لِغَيْرِ ماضٍ ما لَهُ،[٤] وَ ما خَلا

(٢٨٢) ذَيْنِ فَأَلْغِ جائِزاً[٥] لا في ابْتِدا[٦] وَ في أَخيرٍ دُونَ حَشْوٍ جُوِّدا

(٢٨٣) وَ أَلْزِمِ التَّعْليقَ[٧] قَبْلَ نَفْيِ ما وَ إِنْ وَ لا وَ ما حَوىٰ مُسْتَفْهِما[٨]

---

(١) فالأصل تقديم المفعول الأوّل و تأخير الثّاني، و يجوز عكسه، و قد يجب الأصل في نحو: ظننت زيداً صَديقك، و قد يجب خلافه في نحو: ما ظننت بخيلاً إلّا زيداً.

(٢) أي له من الأقسام والأحوال ما لخبر كان. (٣) يلزمان الأمر، و غيرهما من أفعال القلب متصرّف.

(٤) من هذه الأفعال من الأنواع الثّلاثة.

(٥) الإلغاء ترك العمل لغير مانع لفظاً و محلّاً (المحشّي). و بعبارة أخرى: **هو الإبطال الجوازيّ لعمل أفعال القلوب في‌اللّفظ والمحلّ. (المحرّر مهدي چوري)**

(٦) بل إذا تأخّر الفعل عن المفعولين أو توسّط بينهما.

(٧) و هو ترك العمل في‌اللّفظ لا في‌التّقدير (أي‌المحلّ) لمانع، و لهذا يعطف على الجملة المعلّقة بالنّصب لأنّ محلّها نصب (شرح النّاظم).

و بعبارة أخرى هو الإبطال الوجوبيّ لعمل أفعال القلوب في‌اللّفظ لا في‌المحلّ. (المحرّر مهدي چوري)

(٨) فالجملة في محلّ النّصب أي نصب واحد مفعولٌ لعلمت قام مقام مفعوليه، فافهم، [نحو:] علمت أيّهم قائم و ﴿لنعلم أيُّ الحزبين أحصى﴾.

(٢٨٤) وَ لامِ الْاِبْتِداءِ[١] أَوْ لَعَلَّ أَوْ... لامِ يَمِينٍ، لِابْنِ مالِكٍ وَ لَوْ[٢]

(٢٨٥) وَ جَوِّزِ الْفاعِلَ وَالْمَفْعُولا[٣] مَعَ اتِّحادٍ مُضْمَراً مَوْصُولا

(٢٨٦) وَ أَلْحَقُوا في ذا بِهِ رَأَى الْحُلُم وَ بَصَرٍ فَقَدْ وَجَدْتُ مَعْ عَدِمِ

(٢٨٧) لِواحِدٍ ظَنَّ التُّهَمْ كَعَلِمِ عُرْفٍ وَ لِاثْنَيْنِ رَأىٰ فِي الْحُلْمِ

(٢٨٨) وَ حَذْفُ مَفْعُولٍ أَوِ اثْنَيْنِ بِلا... قَرِينَةٍ حَظْرٌ، وَ مَعْها حُلِّلا[٤]

---

(١) وجه المنع في الجميع أنّ لها الصّدر. (شرح النّاظم) (٢) أي عطف ابن مالك على المعلّقات لو.

(٣) هنا لا في سائر الأفعال كضرب، استغناءً بالنّفس.

(٤) حذفهما اتّفاقاً، أمّا حذف أحدهما لدليل فجوّزه الجمهور.

مَسْأَلَةٌ[١]

(٢٨٩) يُحْكىٰ بِقَولٍ وِ فُروُعِهِ الْجُمَل   لا مـا بِـمَعْناهُ[٢] عَـلَى الْـقَوْلِ الْأَجَـلّ

(٢٩٠) وَ يَنْصِبُ الْمُفْرَدَ[٣] مَفْعُولاً وَ ما   أُرِيـدَ لَـفْظُهُ، وَ فـي غَـيْرِهِما

(٢٩١) مُـقَدَّراً مُـتِمُّ جُـمْلَةٍ[٤] حُكـي[٥]   وَ خُـذْ[٦] كَـظَنَّ لِسُـلَيْمٍ، وَاسْـلُكِ

(٢٩٢) لَدَى الْفَصِيحِ أَنْ يَلِي اسْتِفْهاماً أَوْ   يُـفْصَلْ بِـمَعْمُولٍ[٧] وَ ظَـرْفٍ[٨] وَ عَـزَوْا

(٢٩٣) لِلْأَكْـثَرِينَ[٩] فَـصْلَهُ بِـالْأَجْنَبِيّ   وَ كَـوْنَهُ مُـضارِعَ الْـمُخاطَبِ

---

(١) للقول و ما تصرّف من استعمالات ثلاثة في واحدها يكون كأفعال القلوب.

(٢) كالنّداء والدّعاء والقراءة والتّوصية.   (٣) المراد مفرد مؤدٍّ لمعنى جملة كقلت شعراً، فيقابل ما أريد...إه.

(٤) كقوله: إذا ذقتَ فاهاً قلتَ طعمُ مدامةٍ، أي طعمه طعم مدامة. (شرح النّاظم)

(٥) و لا ينصب على كونه مفعولاً به لقال.

(٦) جوازاً القول و فروعَه، [و] في كونه حينئذ بمعنى ظنّ أو هو باق على معناه خلاف.

(٧) كقوله:

متى تقول القلّص الرّواسما   يحملن أمّ قاسم و قاسماً

(شرح النّاظم)   (٨) قال أبوحيّان و كذا معمول المعمول، نحو: أهنداً تقول زيداً ضارباً.

(٩) و عليه الكوفيّون و أكثر البصريّين ماعدا سيبويه والأخفش. (شرح النّاظم)

(٢٩٤) قِيلَ وَ حالاً، وَالأَثِيرُ رَدّا   قِيلَ وَ أَنْ بِاللّامِ لايُعَدّا[١]

(٢٩٥) وَ حَذْفُ قَوْلٍ مِنْ حَدِيثِ الْبَحْرِ[٢]   وَ قَلَّ حَذْفُ فِي الْمَقُولِ،[٣] فَادْرِ

---

(١) الفعل القوليّ [نحو:] أتقول لزيد عمروٌ منطلق. [و كتب أيضاً:] و إذا اجتمعت الشّروط فالإعمال جائز لا واجب، فتجوز الحكاية أيضاً. (شرح النّاظم)

(٢) و قد يحذف القول دون المحكيّ به، و هو كثير حتّى قال بعضهم أظنّه الفارسيّ: حُذف القول من حديث البحر حدِّثْ و لا حرَّج، و منه قوله تعالى: ﴿فأمّا الّذين اسودّت وجوههم أكفرتم﴾ أي فيقال لهم: أكفرتم؟. (شرح النّاظم)

(٣) استغناءً عنه بالقول كقوله:

لنحن الأولى قلتم فإنّي مـلـئتمُ   برُؤيَتِنا قبل اهتمام بكـم رعـبا

أي قلتم نقاتلهم. (شرح النّاظم)

أَعْلَمَ وَ أَخَواتُها

(٢٩٦) اِنْصِبْ بِأَعْلَمَ ثَلاثاً وَ أَرىٰ   أَخْبَرَ نَبَّأَ حَدَّثَ انْبَأْ خَبَّرا

(٢٩٧) لِلثّاني وَالثّالِثِ مِنْ ذي مَا انْتَمىٰ   حَذْفاً وَ إِلْغاءً إِلَى اثْنَيْ عَلِما

(٢٩٨) إِذْا لا دَلِيلَ[1] يُحْذَفُ الْأَوَّلُ أَوْ   ما بَعْدَهُ، وَ هٰكَذَا الْجُلُّ رَأَوْا[2]

---

(١) و يجوز حذف المفاعيل الثّلاثة و بعضِها لدليلٍ كقولك لمن قال أأعلمت زيداً عمراً قائماً: أعلمتُ. (شرح النّاظم)

(٢) و قيل لا يجوز حذف واحدٍ منها بلا دليل، و قيل يجوز حذف الأوّل فقط، و قيل بالعكس.

لمّا كان الكلام ينعقد من مبتدإٍ و خبر و ينشأ عنه نواسخ، و من فعل و فاعل و ينشأ عنه النّائب عن الفاعل انحصرت العمد في ذلك. (شرح النّاظم) و أمّا انعقاد الكلام من جملتي الشّرط والجزاء فخلاف رأي جمهور القوم، و هو رأي المحقّقين من القوم، و عليه رأي المناطقة.

الْفاعِلُ

(٢٩٩) الْفاعِلُ اللَّذْ فُرِّغَ[١] الْعامِلُ لَهُ[٢] ... لِكَوْنِهِ قامَ بِهِ أَوْ حَصَّلَهُ[٣]

(٣٠٠) وَ أَلْزَمُوا تَأْخِيرَهُ وَ ذِكْرَهُ[٤] ... فَإِنْ خَلا فَالْمُضْمَرَ الْزِمْ سَتْرَهُ

(٣٠١) وَالْحَذْفُ مَعْ عامِلِهِ[٥] وَالْمَصْدَرِ ... وَالْفِعْلِ[٦] ذي التَّأْكِيدِ[٧] لا تَسْتَنْكِرِ

(٣٠٢) وَ جَرُّهُ بِزائِدِ الْباءِ وَ فا ... وَ مِنْ،[٨] وَ شاعَ زائِدُ الْبا في كَفىٰ

---

(١) المفرَّغ يُخرِج نحو: ﴿و أسرّوا النّجوى الّذين ظلموا...﴾ (شرح النّاظم). أي ممّا يكون الخبر فعلاً مقدّماً و فيه ضمير فاعل، فالّذين مبتدأ و أسرّوا فعل و فاعل، فالجملة خبر للّذين.

(٢) المسند إلى ذلك الاسم الفاعل [و هذا الإسناد] على جهة وقوعه منه أو قيامه به. [و كتب أيضاً:] فعلاً أو مصدراً أو اسم فاعل أو مفعول أو صفةً مشبّهةً أو اسم فعل أو ظرفاً أو مجروراً أو غير ذلك.

(٣) معنى الفاعل معنى العامل [مثل:] ضرب زيد.

(٤) فلا يحذف بدون حذف عامله، [و] الكوفيّة تجوّز تقديمه و حذفه.

(٥) كقولك زيداً لمن قال من أكرم؟ والتّقدير أكرم زيداً.

(٦) لجمع المذكّر (و فاعله الواو) أو واحدةِ المخاطبة (و فاعلها الياء) نحو: لا تنصرُنّ بضمّ الرّاء و لا تنصرِنّ بكسر الرّاء و حذف الواو في الأوّل والياء في الثّاني إلّا إذا انفتح ما قبلهما، نحو: لتبلونّ و إمّا تَرَينّ، فلا يحذف الفاعل حينئذ بل يحرّك بحركة من جنسه.

(٧) بل مع ساكن أيّاً كان كينصروا القوم. قول المحشّي «كينصروا القوم» الأولى كلا ينصروا القوم المنهيّ. (المحرّر مهدي چوري) (٨) والمحلّ الرّفع، فيجوز الاتباع بالرّفع والجرّ. (شرح النّاظم)

(٣٠٣) وَفِعْلُهُ إِنْ يَكُ فاعِلٌ بَدا ... مِنْ عَلَمِ اثْنَيْنِ وَ جَمْعٍ جُرِّدا[١]

(٣٠٤) وَ يُحْذَفُ الْعامِلِ حَيْثُ عُرِفا ... وَالْحَذْفُ حَتْماً في مَواضِعَ وَفا

(٣٠٥) وَالْأَصْلُ وَصْلُ فاعِلٍ وَفَصْلُ... مَفْعُولِهِ، وَ قَدْ يَجيءُ الْوَصْلُ[٢]

(٣٠٦) أَوْ يَسْبِقُ الْفِعْلُ، وَالْأَصْلُ يُلْتَزَمْ ... لِلَّبْسِ،[٣] وَالْعَكْسُ لِمُضْمَرٍ أَلَمّ[٤]

(٣٠٧) وَ قَدِّمَنَّ مِنْهُما ما أُضْمِرا ... مُتَّصِلاً، وَ أَخِّرَنْ ما حُصِرا

(٣٠٨) بِإِنَّما، كَذا بِإِلّا في الْأَصَحّ[٥] ... وَ قِيلَ لا[٦] قَصْدُهُ فِيها وَضَح

---

(١) إلّا في لغة أكلوني البراغيث، سمّاها النّحاة بذلك. (٢) للمفعول بالعامل [نحو:] ضرب عمراً زيد.
(٣) [أي] لبس الفاعل بالمفعول [نحو:] ضرب موسى عيسى.
(٤) راجع إلى المفعول واتّصل بالفاعل، [نحو:] ضرب زيداً غلامُهُ.
(٥) حملاً على إنّما و على ما إذا قدّم بدون إلّا.
(٦) يجب تأخير المحصور فيه بإلّا، أي يجوز تقديمه لكن مع إلّا لا بدون إلّا، لأنّ المحصور فيه إذا كان الحصر بإلّا مااتّصل بإلّا مقدّماً أو مؤخّراً كقوله:

تزوّدتُ من ليلى بتكليم ساعة ... فما زاد إلّا ضعفَ ما بي كلامُها

النّائِبُ عَنِ الْفاعِلِ

(٣٠٩) وَ يُحْذَفُ الْفاعِلُ عَنْ قَصْدٍ نَبِه فَلْيُعْطَ[١] ما كانَ لَهُ الْمَفْعُولَ بِه

(٣١٠) وَ قَدْ يَنُوبُ الثّاني[٢] مِنْ بابِ كَسا[٣] وَ ظَنَّ مَعْ أَعْلَمَ[٤] إِذْ لَنْ يُلْبَسا[٥]

(١) من رفع و عمديّة و وجوب تأخير و امتناع حذف و تنزّل منزلة الجزء [من العامل]. (شرح النّاظم)

(٢) والأحسن إقامة الأوّل. (٣) و أعطى [نحو:] أعطي زيداً جبةٌ.

(٤) ثاني أعلم بمنزلة أوّل علم فهو جدير بالنّيابة عن الفاعل.

(٥) (مثل:) ظُنّت الشّمسَ طالعةٌ و أُعلم زيداً كبشُك سميناً، فإن خيف اللّبس تعيّن إقامة الأوّل في الأبواب الثّلاثة نحو: أعطي زيدٌ عمراً [و] ظُنّ صديقك زيداً، [و] أعلم بشر زيداً قائماً.

و إن كان [الفعل] من باب ظنّ أو أعلم جاز أيضاً إقامة الثّاني [مقام الفاعل] بشرط أمن اللّبس، و أن لا يكون جملةً و لا ظرفاً،... و تمتنع إقامة الثّاني إن ألبس أو كان جملة أو ظرفاً، نحو: ظُنّ في الدّار زيداً، و ظنّ زيداً أبوه قائم، و أُعلم زيداً غلامك في الدّار، و أُعلم زيداً غلامُك أخوه سائر. (شرح النّاظم) أي فلا يجوز هذا، بل يجب رفع زيد في الأمثلة الأربعة. أقول: لو جاز أعلمتُ زيداً عمروٌ عندك أو في الدّار أو أبوه قائم، أو ضَرَب بكراً برفع عمروٍ و نصب محلّ الجملة الاسميّة الّتي خبرها ظرف حقيقيّ أو مجازيّ أو جملة اسميّة أو فعليّة مفعولاً ثانياً لأعلم المبنيّ للفاعل قائماً مقام مفعولَيه الثّاني والثّالث أي مغنياً عن الثّالث لصحّ قول هذه النّسخة باشتراط كون المفعول الثّاني من باب أعلم كثاني من باب عَلِم غير ظرف أو مجرور أو جملةٍ و لصحّ تمثيلها بوَ أُعلِم زيداً غلامُك في الدّار و أُعلِم زيداً غلامك أخوه سائر بصيغة المجهول، أي لا يجوز نصب زيد و يجب رفعه مع أنّ زيادة أخوه تطويل، و يكفي و أُعلم زيداً غلامك سائر، و مع أنّ الثّاني حينئذ جملة اسميّة فقط، و ليس بظرف و لا مجرور بل فيه ذلك، و إلّا فالثّاني من باب أعلم مبتدأ في الأصل، فلا يكون ظرفاً و لا جملة، و هو ظاهر، و لا يجوز أن يكون المراد بثاني أعلم ثالثه، لأنّه ثان في باب علم لقوله الآتي: أمّا الثّالث من باب أعلم فلا يجوز إقامته بحال، انتهى. أي و لو غير ظرف و جملة؛ و لكن لا أحفظ تجويز مثل هذا، و كأنّ هذا الجواز مبنيّ على جواز علمت زيد قائم بحكاية الجملة بعد العلم و نصبها محلّاً مفعولاً أوّلاً لعلم قائماً مقام مفعولَيه، أي مغنياً عن ثانيه، و صرّحوا بعدم جواز التّعليق من غير معلّق، فاعرف. و ليراجع لتصحيح هذه النّسخة، و أرى أنّها من تخليط النّسّاخ، و إنّما الاشتراط المذكور لباب ظنّ فقط، لا لأعلم أيضاً، كما يظهر من النّظم.

أقول: النّسخة الّتي بين يدي المحشّي كانت موافقة لما في «همع الهوامع»، و لكن النّسخة الّتي طبعت مع شرح الأستاذ «عبدالكريم المدرّس» ليس فيها المثالان اللّذان أورد المحشّي عليهما الإشكال، و صرّحت هذه النّسخة بما قاله المحشّي من أنّ الاشتراط المذكور لباب ظنّ فقط و هذه عبارته «و إن كان من باب ظنّ أو أعلم جاز أيضاً إقامة الثّاني بشرط أمن اللّبس، و أن لا يكون في ظنّ جملة و لا ظرفاً مع أنّ الأحسن إقامة الأوّل نحو: ظُنّت طالعة الشّمس و أعلم زيداً كبشُك سميناً، و تمتنع إقامة الثّاني إن التبس نحو: ظُنّ زيداً أبوه قائم» انتهى.

(٣١١) وَ لَمْ يَكُنْ في ظَنَّ جُمْلَةً[١] وَ لا ظَرْفاً،[٢] وَ ثاني اخْتارَ نَوْباً حُظِلا[٣]

(٣١٢) وَ قابِلاً مِنْ ظَرْفٍ[٤] أَوْ شِبْهِهِ أَقِمْ أَوْ مَصْدَرٍ،[٥] هٰذا إذا ذاكَ عُدِم

(٣١٣) وَ قِيلَ أَوْ يُوجَدُ تالٍ[٦] أَوْ لا وَالْخُلْفُ في أَيِّ الثَّلاثِ أَوْلىٰ[٧]

(٣١٤) وَ لا يَكُونُ جُمْلَةً[٨] ذُو الابْتِدا[٩] وَ فاعِلٌ أَوْ نائِبٌ فِي الْمُقْتَدیٰ[١٠]

☞

و صرّح الأستاذ المدرّس أيضاً في شرحه على هذه المنظومة، بما قاله المحشّي و هذا نصّه: «...أو إلى ثلاثة كباب أعلم فالأصل إقامة الأوّل لكونه فاعلاً معنى، و جاز إقامة الثّاني و لا يتأتّى هنا الشّرط المارّ لباب ظنّ [و هو عدم كون مفعوله الثّاني ظرفاً و جملة] لأنّ الثّاني هنا مبتدأ، و لا يكون ظرفاً و لا جملة» انتهى كلامه.

و قال الشّيخ «ابن القرداغي» على قول النّاظم «و لم يكن في ظنّ جملة»: «قيّده لامتناع كون ثاني كسا و أعلم جملة و ظرفاً». (المحرّر مهدي چوري)

(١) اسميّة و لا فعليّة [نحو:] ظُنّ زيدٌ عندك أو في الدّار، و ظُنّ زيدٌ أبوه قائم.

(٢) إذ لا يكون الفاعل و لا نائبه جملة و لا ظرفاً أو مجروراً.

(٣) و تعيّن إقامة الأوّل، و هو ما تعدّى إليه بنفسه، نحو: أُختير زيدٌ الرّجالَ. (شرح النّاظم). [و كتب أيضاً:] أمّا الثّالث من [باب] أعلم فلا ينوب أصلاً، و ذا معلوم من السّماع.

(٤) بأن يختصّ و يتصرّف، فلا يقال في سرت وقتاً أو مكاناً سير وقت أو مكان. بخلاف ما لزم الظّرفيّة كسحر و ثَمَّ و عند. (المحشّي والنّاظم)

(٥) بأن يتصرّف و لا يكون لمحض التّأكيد. بخلاف نحو: سبحان الله و معاذ الله.

(٦) أي و هو تالٍ أي متأخّر في اللّفظ عن الظّرف والمصدر.

(٧) و إذا اجتمعت الثّلاثة فقال البصريّون بالتّخيير، و أبوحيّان يختار المكان و ابن معط المجرور و ابن عصفور المصدر.

(٨) مسألة تتمّة لبحث المبتدأ والفاعل و نائبه.

(٩) محكماً أو منسوخاً بخلاف الخبر.

(١٠) و قيل: يجوز لوروده في قوله تعالى: ﴿ثمّ بدا لهم من بعد ما رأوا الآيات لَيَسْجُنُنَّه﴾ و أجيب بأنّ الفاعل في الآية ضمير البدا [ء] المفهوم من بدا أو ضمير السّجن المفهوم من الفعل. (شرح النّاظم)

الْمُضارِعُ[١]

(٣١٥) وَ يُرْفَعُ الْـمُضارِعُ الْـمُجَرَّدُ[٢] مِـنْ نـاصِبٍ وَ جـازِمٍ، وَ جَـوَّدُوا...

ابن مالك
غيره

(٣١٦) بِأَنَّ ما عامَلَهُ التَّـجْرِيدُ[٣] لا... وُقُـوْعُهُ مَـوْقِعَ الْإِسْـمِ[٤] اللَّـذْ عَـلا

أمر معنوي

بشرط التجريد

---

(١) المرفوع، أمّا المنصوب والمجزوم فيأتي في الكتاب الثّاني لمناسبة الأسماء المنصوبة، و موضعهما من حيث إنّهما عمدتان هذا الكتاب. والماضي والأمر أيضاً عمدتان. (٢) قال عبدالحكيم: و لو قبل تركيبه.
(٣) و قيل (قائله الكسائيّ:) لفظيّ و هو حرف المضارَعَة.
(٤) أو المضارعةُ كما ذهب إليه ثعلب. (شرح النّاظم)



الْكِتابُ الثّاني

في الْفَضَلاتِ

الْمَفْعُولُ بِهِ

(٣١٧) وَ ما يَقَعْ عَلَيْهِ[١] فِعْلٌ[٢] فَانْتَبِه ... وَالنّاصِبُ[٣] الْفِعْلُ[٤] هُوَ الْمَفْعُولُ بِه

(٣١٨) وَ أَلْزَمُوا تَقْدِيمَهُ[٥] مُضَمَّنا ... شَرْطاً أَوِ اسْتِفْهاماً أَوْ حَيْثُ عَنّا

(٣١٩) ناصِبُهُ جَوابَ أَمّا أَوْ بِفا ... أَمْرٌ وَ كَمْ كَكَمْ غُلامٍ خَلَّفا

(٣٢٠) وَ أَلْزَمُوا تَأْخِيرَهُ إِنْ كانَ أَنْ ... أَوْ أَنَّ أَوْ مَعْمُولَ مَجْزُومٍ يَعِنّ[٦]

---

(١) أي تعلّق به فعل، فيدخل نحو: أوجدت ضرباً و أحدثت قتلاً و ما ضربت زيداً. (المحشّي والنّاظم)

(٢) أي معنى فعلٍ اصطلاحيّ، أو شبهه. (٣) لذلك الاسم لفظاً أو تقديراً أو محلّاً.

(٤) لا الفاعل أو مع الفعل و لا المفعوليّة (معنوي)، فالمذاهب أربعة.

(٥) الأصل في المفعول به التّأخّر عن الفعل والفاعل، و قد يقدّم على الفاعل جوازاً و وجوباً كما تقدّم في بابه، و قد يقدّم على الفعل [أيضاً] جوازاً كما تقدّم هناك أيضاً، و قد يجب تقديمه [على الفعل أيضاً]، و ذلك في صور. (شرح النّاظم) (٦) لكن إن قدّم على الجازم أيضاً جاز.

(۳۲۱) أَوْ لِـتَعَجُّبٍ[1] وَ فِـعْلٍ وُصِـلا   بِالْحَرْفِ[2] وَاللّامِ[3] وَ قَـدْ سَـوْفَ تَـلا[4]

(۳۲۲) وَ حَـذْفُهُ يَـجُوزُ لا جَـواباً[5] أَوْ   ذَا الْـحَصْرِ لا ذا بِـعْتُهُ فِـيما رَأَوْا[6]

(۳۲۳) وَالْأَصْلُ سَبْقُ فَاعِلٍ[7] مَعْنىً[8] وَمَا   بِـغَيْرِ حَـرْفٍ،[9] وَ لِأَمْـرٍ حُـرِّما[10]

---

(۱) أي ألزموا تأخير المفعول عن الفعل إن تلا المفعولُ لفعل تعجّب. إه [مثل:] ما أحسن زيداً.

(۲) الموصول كأن [نحو:] من البرّ أن تكفّ لسانك.

(۳) للابتداء أو القسم [نحو:] ليرضى زيد عمراً، والله لأضربنّ زيداً.

(٤) [نحو:] قد ضربت زيداً، [و] سوف أضرب زيداً.   (٥) كزيداً في جواب من رأيت.

(٦) أي في ما إذا كان المبتدأ غير كلّ والعائد المفعول... والمرجَّح الجواز. (شرح النّاظم). خلافاً لنقل ابن‌مالك عن البصريّة. [و كتب أيضاً:] الغيبة إيماء إلى ردّهم.

(۷) [أي] سبق مفعول هو فاعل معنى عن مفعول ليس بفاعل معنى.

(۸) كأوّل علم و أعلم و أعطى و كثاني الثّاني نظراً لثالثه. [و كتب أيضاً:] في باب أعطى؛ أمّا باب علم و أعلم فعلوم أنّ المبتدأ يقوم على الخبر و باب أعلم يقوم الأوّل على الاثنين.

(۹) أي تعدّى إليه الفعل بغير حرف الجرّ كاخترت زيداً الرّجال، أو من الرّجال، و يأتي في أوائل الكتاب الرّابع. [و كتب أيضاً:] في باب اختار والمراد به كلّ فعل تعدّى إلى مفعولين إلى أحدهما بنفسه و إلى الآخر بنزع الخافض كأمرتك الخير أو به أو بلفظه. [و كتب أيضاً:] الجرّ تقديراً أو لفظاً كاخترت زيداً الرّجال أو من الرّجال.

(۱۰) [نحو:] أعطيت الغلام مالكه، ما أعطيت درهماً إلّا زيداً.

(٣٢٤) أَوْ أَلْزَمُوا،[١] وَيُحْذَفُ النّاصِبُ لَهْ وَقَدْ يَكُونُ واجِباً كَالأَمْثِلَه[٢]

جوازاً وقياساً لقرينة — حذف ناصب المفعول — سماعاً — الأمثال

***

(١) أي الأصلَ و هو السّبق [نحو:] أعطيت زيداً عمراً، ما أعطيت زيداً إلّا درهماً.

(٢) كقولهم: «كلَّ شيء و لا شتمةَ حُرٍّ» أي ايت و لا ترتكب، و «هذا و لا زعماتك» أي هذا هو الحقّ و لا أتوهم، و كذا ما أشبه المثل في كثرة الاستعمال نحو: ﴿انتهوا خيراً لكم...﴾ أي انتهوا عن التّثليث واقصدوا خيراً لكم. (شرح النّاظم)

بابُ التَّحْذيرِ وَالْإغْراءِ

(٣٢٥) وَ مِنْهُ[١] ما يُنْصَبُ تَحْذيراً[٢] إذا... كُرِّرَ أَوْ يُعْطَفُ[٣] أَوْ إيّا،[٤] كَذا

(٣٢٦) مُغْرىً بِهِ في الْعَطْفِ وَالتِّكْرارِ وَغَيْرُ ذاكَ[٥] جائِزُ الْإظْهارِ[٦]

(٣٢٧) وَلَمْ يَكُنْ مُغْرىً ضَميراً،[٧] وَالَّذي حُذِّرَ[٨] إلّا لِلْخِطابِ،[٩] فَاحْتَذِ

---

(١) أي من المنصوب على المفعول به بإضمار فعل لا يظهر أي لا يجوز إظهاره. (النّاظم والمحشّي)

(٢) تخويفاً من المتكلّم للسّامع لئلّا يقع في مكروه بإيّا و ما يجرى مجراه، [و ذلك] يكون بثلاثة أشياء بإيّاك و أخواته، و بما ناب عنها من الأسماء المضافة إلى ضمير المخاطب نحو نفسك، و بذكر المحذّر منه نحو الأسد.

(٣) كقوله تعالى: ﴿ناقةَ اللهِ و سُقياها﴾ (شرح النّاظم).

(٤) و لو بلا عطف نحو: إيّاك الشّرّ. (شرح النّاظم) (٥) المذكور من المواضع الثّلاثة و من الموضعين.

(٦) كنفسَكَ الشّرّ و ك: الصّلاةَ جامعةً. (٧) بل يجب أن يكون أي المغرىٰ به اسماً ظاهراً.

(٨) إلّا شذوذاً نحو: فإيّاه و إيّا الشّوابّ. (٩) [نحو:] إيّاكِ، إيّاكما، إيّاكم، إيّاكنّ والأسد، أو نفسَك والأسدَ.

الْمَنْصُوبُ عَلَى الْاِخْتِصاصِ[١]

(٣٢٨) وَ مِنْهُ ما فِي الْاِخْتِصاصِ يُنْصَبُ   تَقْدِيرَ أَعْنِي سِيبَوَيْهِ يُوجِبُ[٢]

(٣٢٩) وَ ذاكَ أَيٌّ بَعْدَ مُضْمَرٍ،[٣] وَ قَلّ[٤]   إِلّا لِلَّذِي تَكَلُّمٍ[٥] وَاسْمٌ بِأَلْ[٦]

(٣٣٠) أَوْ بِإِضافَةٍ كَنَحْوِ مَعْشَرِ[٧]   وَ كَالنِّدا أَيٌّ[٨] وَ مِنْ حَرْفٍ عَرِي

---

(١) هو في الاصطلاح تخصيص حكم علّق بضمير مّا تأخّر عنه منْ اسم ظاهر معرّف. [و كتب أيضاً:] خبر استعمل بصورة النّداء كما يستعمل بصورة الأمر كأحسِن به.

(٢) المنصوب على الاختصاص منادىً عند الأخفش.

(٣) و قلّ كونه علماً نحو: بنا تميماً يكشف الضّبابُ. (قلعة أو سحاب). [و كتب أيضاً:] و لا يجوز تقديم اسم الاختصاص على الضّمير، و إنّما يكون بعده حشواً بينه و بين ما ينسب إليه أو أخيراً. (شرح النّاظم)

(٤) وقوع الاختصاص بعد ضمير المخاطب أو بعد لفظ غائب في تأويل المتكلّم أو المخاطب. (شرح النّاظم)

(٥) كضمير المخاطب نحو: بك الله نرجو الفضل، و كلفظ غائب في تأويل المتكلّم أو المخاطب، نحو على المضارب الوضيعةُ أيّها البائع، فالمضارب لفظ غيبة، لأنّه اسم ظاهر لكنّه في معنى عليّ أو عليك. (شرح النّاظم) [و كتب أيضاً مثل:] أنا أفعل أيّها الرّجل (يلزم رفعه) بضمّ أي لفظاً و نصبه محلًّا.

(٦) دالٌّ على معنى الضّمير [نحو:] نحن العربَ أقرى النّاس للضّيف، [و] المراد تخصيص أقرى بالعرب.

(٧) نحن معاشر الأنبياء لا نورِّث، (شرح النّاظم)*بكسر الرّاء مخفّفاً من الإفعال أو مشدّداً من التّفعيل. [و كتب أيضاً:] و بني فلان و أهل البيت و آل فلان. (شرح النّاظم)

(٨) من بنائها على الضّمّ محكوماً على موضعها بالنّصب، و وصفها باسم الجنس ملتزماً فيه الرّفع، واستثنى ابن‌مالك‌دخول حرف النّداء، فإنّه لا يدخل عليها هنا، لأنّ المراد بها المتكلّم والمتكلّم لا ينادي نفسه. (شرح النّاظم). و قيل الضّمّ إعراب، و هو (أي أيّ) خبر أو مبتدأ لمحذوف، فمعنى أنا أفعل أيّها الرّجل هو أيّها الرّجل أي‌المخصوص به، أو أيّها الرّجل المخصوص به أنا المذكور.

لا يقع الاختصاص في أوّل الكلام، بل في أثنائه أي في وسطه أو بعد تمامه، بخلاف المنادى.

الاختصاص مفيد نفي أو تواضع أو زيادة بيان بخلاف المنادى.

الكلام مع الاختصاص خبر و مع النّداء إنشاء. (كُتِبَتْ هذه الحواشي الثّلاث في نسخة «الجوري» و لا أدري قائلها).

بابُ النِّداءِ

(٣٣١) وَ مِنْهُ ما نُودِيَ، وَالْمُقَدَّرُ   أَدْعُو أُنادي بِحُرُوفٍ تُذْكَرُ

(٣٣٢) أَيْ لِقَرِيبٍ، وَكَذا هَمْزٌ، وَيا   لِلْبُعْدِ[1] أَوْ شِبْهِهِ وَ ءا أَيا هَيا

(٣٣٣) وَوا لِلْمَنْدُوبِ،[2] وَإِنَّما ظَهَر   نَصْبُ مُضافٍ أَوْ شَبِيهِهِ مُعْتَبَر

(٣٣٤) وَهٰكَذا نَكِرَةٌ لَمْ تُقْصَدِ   وَمَرَّ ما يُبْنىٰ مِنَ الْمُنْفَرِدِ

(٣٣٥) وَإِنْ يُنَوَّنْ لِاضْطِرارٍ نُصِبا[3]   أَوْ ضُمَّهْ، وَاخْتَلَفُوا في الْمُجْتَبىٰ[4]

---

(١) عند ابن‌مالك، والمختار عندنا أنّها للقريب والبعيد مطلقاً. (شرح النّاظم)

(٢) مختصّ به عند الجمهور، لا تستعمل في غير المندوب.

(٣) ردّاً إلى أصله كما ردّ غير المنصرف إلى الكسر عند تنوينه في الضّرورة. (شرح النّاظم)

(٤) الخليل و سيبويه والمازنيّ على الأوّل، و أبوعمرو و عيسى بن عمرو الجرميّ والمبرّد على الثّاني واختار ابن‌مالك الضّمّ في العلَم والنّصب في النّكرة المقصودة، و عندي عكسه، و لم أقف على هذا الرّأي لأحد. (شرح النّاظم)

(٣٣٦) وَجازَ حَذْفُ الْحَرْفِ[١] لا ما يُنْدَبُ ... وَالْمُسْتَغاثُ اللّٰهُ وَالتَّعَجُّبُ

(٣٣٧) وَلا إِشارَةٌ[٢] أَوِ اسْمُ الْجِنْسِ أَوْ ... مُعْرىً مِنَ الْقَصْدِ كَمَا الْجُلُّ رَأَوْا

(٣٣٨) وَفي جَوازِ الْحَذْفِ لِلْمُنادىٰ ... خُلْفٌ،[٣] وَفَصْلُ الْأَمْرِ قَدْ أَجادا[٤]

(٣٣٩) وَلا يُنادىٰ مُضْمَرٌ وَ مَا اتَّصَل ... حَرْفَ خِطابٍ[٥] وَ مُعَرَّفٌ بِأَلْ

(٣٤٠) فيْ سَعَةٍ إِلّا مَعَ اللّٰهِ[٦] وَ ما ... يُحْكىٰ[٧] وَ مَوْصُولٌ بِرَأْيٍ يُعْتَمىٰ[٨]

---

(١) أي يا للنّداء، و بقاء المنادى [مثل] ﴿ربّنا لا تزغ قلوبنا...﴾

(٢) فهؤلاء في ﴿ثمّ أنتم هؤلاء...﴾ خبر لأنتم و ليس بمنادى.

(٣) جزم ابن‌مالك بجوازه قبل الأمر [نحو:] يا أغيثوني أي يا قوم، و يا رحمة الله عليه أي يا قوم.

(٤) بين حرف النّداء والمنادى.

(٥) خلافاً لابن كيسان، و لا مضاف لكاف خطاب كيا غلامك.

(٦) أي لا يجتمع يا مع معرّف بأل إلّا مع.. إه، نحو: يا الله، و يجوز قطع الهمزة و وصلها.

(٧) يا أيّها الرّجل قائم.

(٨) جوّزه المبرّد و ابن‌مالك إذا سمّي به نحو: يا الّذي قام إذا سمّي به. (شرح النّاظم)

(٣٤١) وَإِنْ يُنادَى اسْمُ إِشارَةٍ[١] وُصِفْ   رَفْعاً بِذِي أَلْ،[٢] وَانْصِبَنْهُ إِنْ عُرِفْ[٣]

(٣٤٢) أَوْ أَيٌّ[٤] اضْمُمْ،وَاتْلُ ها[٥] وَصِفْ بِذِي   أَلْ رافِعاً[٦] وَ بِالْمُشارِ[٧] وَالَّذي[٨]

(٣٤٣) وَضُمَّ وَافْتَحْ مِنْ أَزَيْدُ ابْنَ عَلِيّ[٩]   وَاضْمُمْ إِنِ ابْنٌ عَلَمَيْنِ ما وَلِي

(٣٤٤) فِي سَعْدُ سَعْدِ الْأَوْسِ[١٠] ثانٍ نُصِبا[١١]   وافْتَحْ[١٢] أَوِ اضْمُمْ أَوّلاً،[١٣] وَالْمُجْتَبى...

---

(١) وَصْلة لنداء ما فيه أل نحو: يا هذا الرّجل.

(٢) وجوباً إن قدّر اسم الإشارة وصلة. [و كتب أيضاً:] أي يجب رفع ذي أل.

(٣) إن استغنى عنه (أي عن ذي أل) بأن اكتفي بالإشارة في النّداء ثمّ جيء بالوصف بعد ذلك. (شرح النّاظم)

(٤) وصلة لنداء ما فيه أل [نحو:] يا أيّها الرّجل و يا أيّها هذا الرّجل و يا أيّها الّذي قام أبوه.

(٥) أي اتلُ وجوباً أيّاًها لتنبيه. (٦) لذي أل [و] رافع هذا الوصف حرف النّداء كما صرّحوا به.

(٧) أي اسم الإشارة عارياً عن الكاف. (٨) أي موصول مصدر بأل. (٩) الفتح باتباع حركة ابن.

(١٠) [أي] إذا ذكر المنادى المضاف من غير تكرير المضاف إليه. الأوس أخو الخزرج، و هما أبو الأنصار.نه

(١١) على أنّه منادى مضاف أو بإضمار أعني أو على أنّه عطف بيان أو بدل.

(١٢) لعلّ النّسخة «وانصب أو...إه» على ما يظهر من الشّرح. [و كتب أيضاً:] و قيل الاسمان مركّبان كتركيب خمسة عشر، ثمّ أضيفا إلى الأوس، و فيه تكلّف. [و كتب أيضاً:] أي انصب على نيّة الإضافة أو على أنّه مضاف إلى الأوس، والثّاني زائد بين المتضايفين، و لا يجوز الفصل بغير الظّرف بين المتضايفين إلّا هنا.

(١٣) على أنّه منادى مفرد معرفة.

(٣٤٥) عُمُومُهُ في الْوَصْفِ وَاسْمِ الْجِنْسِ، [1] ثُمَّ...
خُصَّ النِّدا لُؤْمانُ نَوْمانُ، وَ أُمّ

(٣٤٦) فُعَلُ في سَبِّ الذُّكُورِ، [2] وَالْإِناثِ فَعالِ، [3] وَالْأَمْرُ [4] كَذا مِنْ ذي ثَلاثِ [5]

(٣٤٧) وَ فُلُ مَكْرَمانُ مَلْأَمانُ وَ فُلَةُ [6] هَناهُ [7] مَطْيَبانُ [8]

(٣٤٨) وَ هَكَذَا اللَّهُمَّ، [9] وَالْمِيمُ بَدَل مِنْ يا، فَجَمْعٌ في اخْتِيارٍ مُحْتَظَل

---

(١) يا صاحبَ صاحبَ زيد و يا رجلُ رجلَ القوم.

(٢) المسموع منه: يا لُكَع (عن ألكع)، يا فُسَق (عن فاسق)، يا خُبَث (عن خَبيث)، يا غدر (عن غادر).

(٣) المعدولة مقيس [نحو:] يا لَكاعِ، يا خباث، يا فساق، يا لئام، يا حذار.   (٤) أي اسم الفعل بمعنى الأمر.

(٥) مجرّد تام متصرّف نحو: جَلاسِ و نطاق و قوام بمعنى اجلس وانطق و قم؛ أمّا دَراكِ من أدرك فسماع.

(٦) فل و فلة، قيل منقوصان من فلان و فلانة، و قيل كنايتان عن علم من يعقل، و قيل عن النّكرة.

(٧) كناية عن المنادى كزيد، و ليس هن هذا ما من الأسماء السّتّة المشهورة. [و كتب أيضاً:] يا هنُ، يا هنان، يا هنون، يا هنَتُ، يا هنتان، يا هنات، و قد يلي آخر هنٍ [و فروعِهِ] ما يلي آخر المندوب من الألف و هاء السّكت [بالسّكون أو الضّمّ أو الكسر]. (شرح النّاظم والمحشّي)

(٨) و مخبثان و ملكعان و مكذبان. [و كتب أيضاً:] مفعلان في المدح والذّمّ.

(٩) من الأسماء المختصّة بالنّداء سماعاً اللّهمّ. (شرح النّاظم)

الْمَنْدُوبُ

(٣٤٩) وَ كَالنِّدَا الْمَنْدُوبُ،[١] وَالْمُنْكَرُ لَا　　يُنْدَبُ وَالْمُبْهَمُ لَا مَا وُصِلَا[٢]

(٣٥٠) وَ أَلِفاً صِلْهُ جَوازاً،[٣] وَاحْذِفِ　　مَا قَبْلُ مِنْ تَنْوِينٍ أَوْ مِنْ أَلِفِ[٤]

(٣٥١) وَافْتَحْ[٥] فَإِنْ يُلْبِسْ فَقَلْبُهَا انْجَلَى[٦]　　وَالْهَاءَ زِدْ وَقْفاً،[٧] وَ إِنْ شِئْتَ فَلَا

---

(١) قسم من المنادى كالمستغاث والمتعجّب منه. [و كتب أيضاً:] لا يندب إلّا بوا أو ءا، و يندب بيا عند أمن اللّبس بالمنادى.　　(٢) إلّا إذا كان له صلة تعيّنه لشهرتها نحو: وا مَنْ حَفَرَ بيرَ زمزماه.

(٣) آخرَ ما تمّ به المندوب المفرد والمضاف والشّبيه نحو: وا غلامَ زيداه.

(٤) [نحو:] وا موساه، أو ساكن آخر من واو أو ياء.

(٥) أي ما قبل من غير تنوين و ألف إن لم يكن مفتوحاً.

(٦) واواً أو ياءً نحو: وا غلامَهُوهْ في وا غلامَهُ، وا قُومُوهْ في قُوموا علماً، وا غلامكيه في وا غلامكِ بكسر الكاف، وا قوميه في قومي علماً. يحذف الواو والياء لألف النّدبة في وا قوميه.

(٧) على الألف و على ما يقلب إليه.

الْمُسْتَغاثُ

(٣٥٢) وَاجْرُرْ بِلامٍ مُسْتَغاثاً مِنْهُ[١] ذا كَسْرٍ وَ مَا الْغَوْثُ بِهِ فَتْحاً خُذا[٢]

(٣٥٣) وَ هٰكَذَا الْعَطْفُ بِيا،[٣] وَ أَعْقِبِ بِأَلِفٍ،[٤] كَذاكَ ذُو التَّعَجُّبِ

---

(١) أي ما استغيث من أجله لا المستغاث، [مثل:] يا لَقومي لِفرقةِ أحبابي. (٢) يا لَلّٰهِ، يا لَلماء، يا لَلعجَب.

(٣) [نحو:] يا لَزيد و يا لعمرو، فإن لم يكرّر يا كسر اللّام، نحو: يا لَلكهول و لِلشّبّان لِلعَجَب.

(٤) في آخر المستغاث والمتعجّب منه كالمندوب، فلا يجتمعان (اللّام والألف) نحو: يا زيدا لعمرو. يختصّ باب الإستغاثة والتّعجّب بيا... و ربّما ورد وا في التّعجّب. (شرح النّاظم)

مَسْأَلَةٌ
في تَرْخيمِ الْمُنادىٰ

(٣٥٤) رَخِّمْ بِحَذْفِ الآخِرِ الْمُنادىٰ   مُؤَنَّثاً بِالْهاءِ[1] أَوْ ما زادا...

الحرف

(٣٥٥) عَلىٰ ثَلاثٍ[2] عَلَماً لَمْ يُضَفِ[3]   وَالْمَنْعُ في الْجُمْلَةِ[4] عَنْ عَمْرٍو يَفي

ولم يشبه به — عن الترخيم — سيبويه

(٣٥٦) وَالتِّلْوُ لَيْناً ساكِناً أَوْ زائِدا   وَ قَبْلَهُ ثَلاثَةٌ فَصاعِدا

لآخر المنادى — وصف كاشف — أحرف

(٣٥٧) وَ ذُو تَحَرُّكٍ مُجانِسٍ حُذِف   مَعْهُ،[5] وَ في مَتْلُوِّ هاءٍ[6] اخْتُلِف[7]

للتلو — الآخر — خلافاً للفراء

(٣٥٨) وَ عَجزُ الْمَزْجِ، وَ هٰكَذَا الْعَدَد   وَ بَعْضُهُمْ تَرْخِيمَ ذا وَ ذاكَ رَدّ

عجز — يحذف في الترخيم

---

(١) مطلقاً علماً أو لا، زائداً على ثلاثة أوّلاً.

(٢) عارياً عن الهاء لكن بشرطين العلميّة والزّيادة على الثّلاث.   (٣) كعبدالله و لو مركّباً مزجيّاً.

(٤) أي العلم المنقول عن المركّب الإسنادي، [و هذا] ردّ على ابن مالك فإنّه نقل عن سيبويه في يا تأبّط شرّاً يا تأبّط.

(٥) سواء كان الآخر صحيحاً أصليّاً أو زائداً أو حرف علّة بشرط أن لا يكون هاء تأنيث. (شرح النّاظم)

(٦) و لو صحيحاً كيا حارِ في يا حارثة.

(٧) أجاز سيبويه حذف متلوّ الهاء إن بقي بعده ثلاثة أحرف فصاعداً و لم ينتظر.

(٣٥٩) وَالْأَجْوَدُ انْتِظارُهُ،[١] فَأَبْقِ ما ... يَتْلُو كَما كانَ، وَحَرِّكْ[٢] مُدْغَماً[٣]

(٣٦٠) وَما يَزُولُ سَبَبُ الْحَذْفِ[٤] يُرَدّ[٥] ... وَأَعْطِ إنْ لَمْ يُنْتَظَرْ ما يَعْتَمِد

(٣٦١) لِآخِرٍ تُمِّمَ وَضْعاً، وَالْتَزِم ... نِيَّتُهُ حَيْثُ نَظِيرٌ قَدْ عُدِم

(٣٦٢) كَذاكَ في ذي التّاءِ حَيْثُ أَلْبَسا[٦] ... وَمَنْعُ تَرْخِيمٍ لِمَنْدُوبٍ رَسا

(٣٦٣) وَ مُسْتَغاثٍ[٧] وَ مُلازِمِ النِّدا ... وَلِاضْطِرارٍ رَخَّمُوا دُونَ نِدا

---

(١) في المرخّم لغتان: الإنتظار (هو نيّة الحذف) و تركه.

(٢) بحركته في الأصل إن كان له حركة في الأصل و إلّا فبالكسر أو الفتح. [و كتب أيضاً:] هذا و قوله «و ما يزول» المصراعَ في قوّة الاستثناء من قوله «فأبق» إه.

(٣) إن كان قبله ألف كاحمارّ و محمارّ عَلَمَين.

(٤) أي حذفه قبل التّرخيم.

(٥) كقاضون و مصطَفَوْنَ عَلَمين، فإنّ الياء والألف حذفتا لملاقاة السّاكن الواوِ، فإذا رخّما بحذفها مع النّون ردّت الياء والألف لزوال الموجب للحذف. (شرح النّاظم)؛ فيقال: يا قاضي لا يا قاض و يا مصطفى لا يا مصطَفَ.

قول الشّارح: «بحذفها» بناءٌ على جواز حذف الواو والياء المتلوّين لآخر المنادى المفتوح ماقبلهما و عدم اشتراط كون حركة متلوّ المتلوّ من جنسه فيهما كما ذهب إليه الفرّاء والجرميّ، لكن لا أثر في هذا الكتاب لمذهبهما، و على مذهب هذا الكتاب من الاشتراط مطلقاً يقال في مصطَفَوْن: يا مصطفَوْ لا يا مصطفى.

(٦) التّرك بالمذكّر، فلا يقال في عاذلة يا عاذل بضمّ اللّام.

(٧) مع لام قطعاً و بدونه أيضاً خلافاً لابن خروف.

الْمَفْعُولُ الْمُطْلَقُ

وسمى المصدر

(٣٦٤) الْمَصْدَرُ[١] اسْمُ حَدَثٍ بِمِثْلِهِ مُنْتَصِبٌ أَوْ وَصْفِهِ أَوْ فِعْلِهِ[٢]

اسم فاعل أو مفعول

(٣٦٥) وَ ذَانِ فَرْعاهُ،[٣] وَ نَوْعاً[٤] أَوْ عَدَد يَجيءُ أَوْ مُؤَكِّداً،[٥] وَ عَنْهُ[٦] سَدّ[٧]

لمجرد التأكيد

يثنى ويجمع بلا خلاف

(٣٦٦) مُضافُهُ كُلٌّ وَ بَعْضٌ وَ عَدَد إِشارَةٌ وَ هَيْأَةٌ نَوْعٌ، يُعَدّ[٨]

أو

---

(١) المنصوب مفعولاً مطلقاً، فهو مبتدأ خبره اسم...إه [و كتب أيضاً:] إشارة إلى تسميته بالمصدر كما أشار أوّلاً إلى تسميته بالمفعول المطلق.

(٢) نحو: ﴿فإنّ جهنّم جزاءكم جزاءً موفوراً﴾، ﴿والذّاريات ذرواً﴾، أنت مطلوب طلباً، ﴿و ما بدّلوا تبديلاً﴾

(٣) أي فرع المصدر، و فيه استخدام، إذ ليس الضّمير بمعنى المصدر المذكور المراد هنا، و هو خصوص مفعول المطلق. [و كتب أيضاً:] عند أكثر البصريّة و عند الكوفيّين والشّيخ عبدالقاهر الفعل أصل للمصدر والوصف، و عند ابن طلحة الفعل والمصدر أصلان.

مذهب أكثر البصريّين أنّ المصدر أصل والفعل والوصف فرعان مشتقّان منه، لأنّهما يدلّان على ما تضمّنه من معنى الحدث و زيادة الزّمان والذّات الّتي قام بها الفعل، و ذلك لأنّ الفرع أن يدلّ على ما يدلّ عليه الأصل و زيادة هي فائدة الاشتقاق. (شرح النّاظم)

(٤) اختلف في أنّه هل يثنّى و يجمع أوْ لا.

(٥) المصدر قسمان: مبهم لا يزيد معناه على معنى عامله فهو مؤكّد، و مختصّ يزيد فهو نوع أو عدد.

(٦) كأنّه استثناء من قوله اسم حدث. (٧) في النّصب، فيكون مفعولاً مطلقاً مجازاً.

(٨) أي يعطف على ما ذكر: و مضمر...إه.

(٣٦٧) وَ مُضْمَرٌ وَ آلَةٌ وَقْتٌ وَ ما   يَنْعَتْ وَ ما لِلشَّرْطِ أَوْ مُسْتَفْهِما[١]

(٣٦٨) وَ ثَنِّ وَاجْمَعْ عَدَداً، وَامْنَعْ   بِذي تَأَكُّدٍ،[٢] وَالْخُلْفَ في النَّوْعِ خُذِ[٣]

(٣٦٩) وَ حَذْفَ عامِلٍ أَجِزْ،[٤] وَ يَلْزَمُ   في بَدَلٍ مِنْ فِعْلِهِ[٥]، يَنْتَظِمُ

(٣٧٠) كَوَيْلَهُ وَ وَيْحَهُ[٦] لَبَّيْكا   سُبْحانَ[٧] مَعْ مَعاذَ مَعْ سَعْدَيْكا[٨]

---

(١) [والأمثلة:] ﴿فلا تميلوا كلّ الميل﴾، لمته بعض اللّوم، ضربته ثلاثين ضربة، ضربته ذلك الضّرب، مات ميتة سوء، ﴿والنّازعات غرقاً﴾، ﴿لا أعذّبه أحداً من العالمين﴾، ضربته سوطاً، ألم تغتمض عيناك ليلة أرمد أي اغتماضَ ليلةِ أرمدٍ، ﴿واذكر ربّك كثيراً﴾، ما شئت فقم أي أيَّ قيام شئت، ما تضرب زيداً أي أيَّ ضربٍ تضرب.   (٢) **لأنّه بمنزلة تكرير الفعل، فعومل معاملته في عدم التّثنية والجمع. (شرح النّاظم)**

(٣) قيل يثنّى و يجمع لورود السّماع به و عليه ابن‌مالك، و قيل لا قياساً للأنواع على الآحاد و عليه الشّلوبين. (المحشّي) فإنّها لا تثنّى و لا تجمع لاختلافها. (شرح النّاظم)

يريد لا يقال: زيدان و زيدون تثنيةً و جمعاً لزيدٍ العلم الباقي على علميّته لاختلاف المسمَّيينَ بالتّشخيص، بل إذا نكّر و أريد مفهوم المسمّى بزيد فلا اختلاف حينئذ للمسمَّيين في هذا المفهوم، فكذا لا يثنّى الأنواع و لا تجمع لاختلافها بالماهيّة النّوعيّة.

(٤) نحو: تأهّباً ميموناً، لمن رأيته يتأهّب لسفر، و حجّاً مبروراً لمن قدم من حجّ، و سعياً مشكوراً لمن سعى في مثوبة. (شرح النّاظم)

(٥) سواء كان فعله مستعملاً كسقياً و رعياً، أو مهملاً أي غير موضوع في لغة العرب كذَفَراً بمعنى نتناً، و منه قولهم: ويلَ فلان و ويبه و ويسه. (شرح النّاظم)   (٦) كلاهما بمعنى الحزن، و قيل ويح للتّرحّم.

(٧) اللهِ، أي براءةً له تعالى من السّوء.   (٨) لا يستعمل إلّا تابعاً للبّيك، و يستعمل لبّيك وحده.

(٣٧١) وَ عَجَباً مِنْهُ[١] وَ حَمْداً شُكْرا[٢] كَذا كَرامَةً[٣] سَلاماً[٤] حِجْراً[٥]

(٣٧٢) وَ نائِبِ الْفِعْلِ الَّذي جاءَ خَبَر عَنِ اسْمِ عَيْنٍ[٦] كُرِّرَ[٧] أَوِ انْحَصَر

(٣٧٣) كَذاكَ ذُو التَّوْبِيخِ[٨] وَالتَّفْصِيلِ أَوْ مُؤَكِّدٌ لِجُمْلَةٍ[٩] قَبْلُ رَأَوْا[١٠]

(٣٧٤) كَذاكَ ذُو التَّشْبِيهِ[١١] بِالْحُدُوثِ لَه[١٢] أَشْعَرَ بَعْدَ جُمْلَةٍ مُشْتَمِلَه

(١) أي ممّا هو بدل من اللّفظ بفعله.

(٢) أو كفراً بشرط أن يستعمل مع حمداً و شكراً بأن يقال: حمداً و شكراً لا كفراً، فلا يستعمل بدونها.

(٣) في قولهم: و كرامةً، كأنّه قيل لأحد افعلْ هذا أو أتفعَلُه؟ فقال: و كرامةً أي أفعله و أكرمك بفعله كرامة.

(٤) بمعنى براءةً منكم لا خير بيننا و لا شرّ، و لا يتصرّف بخلاف السّلام بمعنى التّحيّة، فإنّه يتصرّف. (شرح النّاظم)

(٥) يقال لأحد: أتفعل هذا؟ فيقول: حجراً أي منعاً، أي أمنع نفسي و أبعد منه و أبرأ منه، و منه قوله تعالى: ﴿و يقولون حِجراً محجوراً﴾ و لا يتصرّف، والحالة هذه. (شرح النّاظم)

(٦) فلو كان المخبر عنه اسم معنى و جب رفع المصدر خبراً عنه نحو: جدّك جدّ عظيم، و إنّما بِدارُك بدار حريصٍ. (شرح النّاظم)

(٧) التّكرار نحو: زيد سيراً سيراً، و كذا آلة الحصر نحو: إنّما زيد سيراً و ما زيد إلاّ سيراً، عوض عن ظهور الفعل.

(٨) سواء كان مع استفهام نحو: أتوانياً و قد جدّ قُرنائُكَ، أم لا كقوله: خمولاً و إهمالاً و غيرك مولع. (شرح النّاظم) (٩) لنفسه كعَلَيَّ دينارٌ اعترافاً، أو لغيره ك: هو ابني حقّاً.

(١٠) أي رأى الجمهور وجوبَ كون الجملة قبل هذا المصدر المؤكّد، خلافاً لقوم جوّزوا سبقه على الجملة.

(١١) وجوب الحذف فيالمسائل الثّلاث الأخيرة [أي في ذيالتّوبيخ والتّفصيل والتّشبيه] لقيام الجملة المتقدّمة مقام العامل.

(١٢) أي يكون عارضاً غير لازم نحو: مررت به فإذا له صوتٌ صوتَ حمارٍ، فلا ينصب نحو: له ذكاء ذكاء الحكماء.

(٣٧٥) لِاسْمٍ بِـمَعْنَاهُ وَ صَاحِبٍ[1] وَ لَا لِـعَمَلٍ يَـصْلُحُ[2] أَوْ جَا بَـدَلَا[3]

في ذلك المصدر — لذلك الاسم

***

---

(١) لا نحو: فيها صوت صوت حمار.

(٢) ففي نحو: هو مصوِّت صوت حمار ينتصب بمصوّت لا بمضمر. [و كتب أيضاً:] لا يصلح صوتٌ في له صوت للعمل في صوت حمارٍ، لأنّه لا يؤوّل بأنّ مع الفعل لأنّ أنّ مع الفعل مرجوّ وهو في له صوت مقطوع كما صرّحوا بذلك.

(٣) أي و لا جاء بدلاً من الاسم المذكور قبله. (المحشّي). ثمّ إذا اجتمعت الشّروط فإن كان معرفةً تعيّنت فيه المصدريّة، و إن كان نكرة جاز فيه مع ذلك الحاليّة، و يجوز الرّفع في المعرفة والنّكرة على الاتّباع بدلاً فيهما و هو معنى قولي: «أو جاء بدلاً». (شرح النّاظم)

الْمَفْعُولُ لَهُ[١]

(٣٧٦) يُنْصَبُ مَفعُولاً لَهُ الْمَصْدَرُ، قَدْ   عَــلَّلَ فِـعْلاً فِــي زَمــانٍ اتَّــحَد[٢]

(٣٧٧) وَ فاعِلٍ، وَالْأَقْـدَمُونَ مـا رَأَوْا   شَـرْطَ اتِّــحادٍ،[٣] وَانْــجِرارُهُ قَـفَوْا[٤]

(٣٧٨) لِفَقْدِ شَرْطٍ مـا خَـلا أَنَّ[٥] وَ أَنْ   وَجَـرُّهُ مَــعَ الشُّــرُوطِ مـا وَهَـن

(٣٧٩) وَ قَلَّ في مُـجَرَّدٍ، وَشـاعَ فـي   ذي أَلْ،[٦] وَالْاِسْـتِواءُ مَـهْما تُـضِفِ[٧]

---

(١) اصطلاح القوم أنّ المنصوب هو المفعول له، و كذا القول في المفعول فيه، و اصطلاح ابن حاجب أنّ المفعول له والمفعول فيه يعمّان المنصوب والمجرور بآلة التّعليل والظّرف.

(٢) معه أي مع ذلك المصدر، [و هذا] على رأي المتأخّرين.

(٣) و منه قوله تعالى: ﴿ يريكم البرق خوفاً و طمعاً... ﴾ ففاعل الإرائة هو الله تعالى، والخوف والطّمع من الخلق. (شرح النّاظم). [و نحو:] أكرمتك أمس طمعاً غداً في معروفك، و مثال فقد المصدريّة: جئتك للماء والعشب وللسّمن.

(٤) وجوباً، باللّام أو من أو الباء بمعنى اللّام، قيل أو بفي السّببيّة نحو: دخلَتْ امرأةٌ النّار في هرّة.

(٥) أمّا معهما فينصب جوازاً مع فقد الشّروط [نحو:] أزورك أن تحسن إليّ أو أنّك تحسن إليّ. [و كتب أيضاً:] و إن كانا غيرَ مصدَّرَين.   (٦) و يقلّ النّصب كقوله: لا أقعد الجبن عن الهيجاء، و يجوز للجبن. (شرح النّاظم)

(٧) نحو: ﴿ ينفقون أموالهم ابتغاء مرضات الله ﴾ [و مثل:] ﴿ لإيلاف قريش ﴾.

(٣٨٠) وَ جَوَّزُوا التَّقْدِيمَ في الْمُعْتَمَدِ[1] وَالْمَنْعَ فِي الْحالَيْنِ لِلتَّعَدُّدِ[2]

***

(١) للمفعول له على عامله [نحو:] طربت و ما شوقاً إلى البيض أطرب.

(٢) أي لا يجوز تعدّد المفعول له منصوباً أو مجروراً، [ففي] قوله تعالى: ﴿و لا تُمسكوهُنَّ ضراراً لتعتدوا﴾ لا يجوز تعلّقه بتمسكوهنّ إن جعل ضراراً مفعولاً له، نعم يجوز إن جعل ضراراً حالاً.

الْمَفْعُولُ فيهِ (و هو الظّرف)[١]

(٣٨١) الظَّرْفُ وَقْتٌ أَوْ زَمانٌ ضُمِّنا فـي بِـاطِّرادٍ،[٢] وَانْـصِبَنَّ[٣] الْأَزْمِنا

(٣٨٢) بِناصِبِ الْمَصْدَرِ[٤] مُطْلَقاً[٥] وَ لَوْ مُقَدَّراً، وَ فـي مَكـانٍ قَـدْ أَبَـوْا[٦]

(١) الحقيقيّ أي يسمّى به أيضاً في الاصطلاح.

مسألة: الظّرف إذا أضمر أي جعل ضميراً وجب فيه لفظ في نحو: اليوم سرت فيه، لأنّ الضّمير يردّ الأشياء إلى أصولها. (٢) أي الظّرفيّة لواقع فيه ناصبٍ له مذكورٍ أو مقدّر. (٣) جوازاً بتقدير في على الظّرفيّة.

(٤) أي المفعول المطلق [إذ] الإضافة للعهد الذّكريّ.

(٥) مبهمة بأن تقع على قدر من الزّمان غيرِ معيّن كوقت و حين و زمان، أو مختصّة و هي قسمان: معدود أي ما له مقدار من الزّمان معلوم كسنة و شهر و يومين والمحرّم و سائر أسماء الشّهور والصّيف والشّتاء. و غير معدود، و هو أسماء الأيّام كالسّبت والأحد، وما تختصّ بالإضافة كيوم الجمل، أو بأل كاليوم واللّيلة أو بالصّفة كقعدت عندك يوماً قعد فيه عندك زيد، وما أضافت إليه العرب لفظ شهر من أعلام الشّهور و هو رمضان و ربيع الأوّل و ربيع الآخر خاصّةً. (شرح النّاظم)

قوله «مبهمة» تعمّ المعرفة و تسمّى المعلومة، والنّكرة و تسمّى غير المعلومة، [و كتب أيضاً:] لا تقع جواباً لِمَتى و لا لِكَم. (تصريح)

قوله «أو مختصّة» و قد تسمّى معيّنة و محدودة، [و] تعمّ المعرفة و تسمّى المعلومة، والنّكرة و تسمّى غير المعلومة، [و كتب أيضاً:] تقع في جواب متى، وقعت في جواب كم أم لا.

قوله «معدود» يقع في جواب كم. و قوله «و غير معدود» لا يقع في جواب كم.

(٦) النّحاة النّصب و أوجبوا الجرّ.

(٣٨٣) إِلَّا الَّـذِي أُبْـهِمَ[١] وَالْـمُشْتَقّا[٢] وَ قِـيْسُـهُ إِنْ كـانَ لِـفِعْلٍ وِفْـقا

(٣٨٤) كَـذاكَ مـا دَلَّ عَـلىٰ مِـقْدارِ كَـالْمِيلِ وَالْـفَرْسَخِ وَالْأَقْـطارِ[٣]

(٣٨٥) وَ مـا جَـرىٰ مَـجْراهُ بِـاطِّرادِ[٤] مَـصادِرٌ[٥] نـابَتْ،[٦] عَـنِ اسْـتِنادِ[٧]

(١) نصب المكان المبهم لشبهه بالزّمان المبهم أو لدلالة الفعل عليه التزاماً، و نصب الأنواع الثّلاثة الباقية لكثرة الإستعمال. [و كتب أيضاً:] فنحو دخلت الدّار والمسجد ممّا ليس من الأنواع الأربعة يسمع و لا يقاس، سواء جعل ظرفاً أو مفعولاً به إذا لم يجعل دخل متعدّياً بنفسه.

المبهم من المكان ما [معرفة أو نكرة] لا يعرف حقيقته بنفسه، بل تعرف بما يضاف إليه كمكان و ناحية و وراء و أمام و وجه و جهةٍ. (المحشّي). أمّا المختصّ و هو الّذي له اسم من جهة نفسه كالدّار والمسجد والحانوت، و قيل ما كان لفظه يختصّ ببعض الأماكن دون بعض [لا كأمامك فإنّه قد يصير خلفك]، و قيل ما كان له أقطار تحصره و نهايات تحيط به، فلا يتعدّى [معرفة أو نكرة] الفعل إليه إلّا بواسطة في إذا أريد معنى الظّرفيّة. (شرح النّاظم)

و لفظ المكان إذا نصب بما من مادّته فهو داخل في المشتقّ المذكور، و إذا نصب بغيره نحو: زيد مكان عمرو فداخل في المبهم كما صرّح به الشّرح، و قيل خارج عن الأنواع الأربعة، و لابدّ أن يكون في عامله حينئذ معنى الاستقراء، فلا يقال كتب المصحف مكان زيدٍ.

(٢) أي اسم المكان المشتقّ من اسم الحدث المدلول له. [و كتب أيضاً:] لا يجوز أن يعمل فيه إلّا ما من مادّته فلا يقال: ضحكت مجلس زيد إلّا سماعاً.

(٣) الميل أربعة آلاف (٤٠٠٠) ذراع، والفرسخ اثنا عشر ألف (١٢٠٠٠) ذراع، أي ثلاثة أميال، والمراد بالأقطار ما في قولهم قومك أقطار البلاد، والبريد ثمان و أربعون ألف (٤٨٠٠٠) ذراع أي اثنا عشر ميلاً. والغلوة مسافة رمي السّهم، و قال السّيوطيّ مأة (١٠٠) باع والخطوة ثلاث (٣) أقدام. (المحرّر مهدي چوري) (٤) أي لا يختصّ ظرفيّته بعامل ما.

(٥) نحو: هو قربَ الدّار أو وزنَ الجبل أو زِنَتَه. (شرح النّاظم)

(٦) عن مضافها المقدّر اسمَ مكان مبهم كلفظ مكان أو غيرَه ممّا ينصب ظرفاً مكانيّاً ممّن الأنواع الثّلاثة السّابقة و ما ألحق كلفظ مكان. (٧) أي هذا الحكم ناش عن السّند والدّليل.

(٣٨٦) كَزِنَةِ الْعَرْشِ[١] كَذا وَزْنُ الْـجَبَل   نَـصَّ عَـلَيْهِ سِـيبَوَيْهِ فـي الْـجُمَلْ[٢]

(١) المضاف المنوب قدرَ، [و كتب أيضاً:] و نحو: هو قربَ الدّار أي مكانَ قربها.

(٢) أي على أنّ انتصاب زنة العرش و وزن الجبل على الظّرفيّة؛ [و] هذا هوالاستناد المذكور.

«سبحان الله، عدد خلقه، و رضى نفسه، و زنة عرشه، و مداد كلماته» نصب الكلمات (المصادر) الأربع على الظّرفيّة و بتقدير قدرَ على رأيالشّيخ النّاظم، و أنكره بعض من أهل العصر تعصّباً، فذعل الشّيخ عنهم، و تجنّب منهم، و تركهم بعد ذلك، لا يفيدهم، و لا ينبّههم على خطأ. (كذا ذكر فيالشّرح)

«سبحان» مصدر أسبَحُ من حدّ منع، أو اسم مصدر أُسبِّح من التّفعيل بمعنى أُبرِّءُ فأُنزِّهُ، و جاء بمعنى أقول سبحان الله، جعل علماً لجنس معنى التّسبيح، ففيه علماً من علل عدم الصّرف الألف والنّون مع العلميّة، و جعل علماً في «سبحان الله» منصوباً مفعولاً مطلقاً بدلاً من اللّفظ بعامله، فوجب حذف، فعله و لزم ذلك، فلا يقع غيره، و على كونه اسم مصدر نزّل منزلة المصدر، ثمّ جعل مصدراً أي مفعولاً مطلقاً، والمعنى أبرِّءُ اللهَ تعالى من الصّاحبة والولد و سائر السّوء براءةً، أو أسرع إليه تعالى و أخفّ في طاعته سرعة، والمراد إنشاء ذلك لا الإخبار والوعد به.

«عَدَدَ» اسم من العدّ بمعنى الإحصاء، فالثّاني وصف العادّ، والأوّل وصف المعدود، و هو الّذى وضع له أسماء العدد كثلاثة والمعدود. «خَلقِه» بمعنى مخلوقه من الجواهر والأعراض.

«و رضىٰ» مصدر رضِيَ من حدّ علمَ. «نَفْسِه» بمعنى ذاته تعالى، لا ما يتعلّق بالبدن.

«و زنة عرشه» مصدر وزَنَ، والهاء عوض الواو.

«و مداد كلماته» أي عددَها و كثرتَها، أو هو جمع مدّ بالضّمّ بمعنى المكيال المعروف؛ ثمّ نصب الكلمات الأربع على الظّرفيّة المكانيّة بتقدير قدرَ على رأيالشّيخ النّاظم للفريدة رحمه الله فلو لفظ بقَدرَ كان من النّوع الثّالث من الأنواع الأربعة للظّرف المكانيّ المنصوب بتقدير في قياساً، المبهم والمشتقّ والمقدار والمصدر، إذ لفظ قدرَ عدد خلقه مثلاً دليل مقدار معيّن من المكان و بمنزلة لفظ نحو فرسخ، و إذا حذف قدر، و ناب منابه المذكورات صار النّوعَ الرّابع منها، لأنّه ناب مصدر عن مضافه المنصوب على الظّرفيّة المكانيّة. والقدر محرّكة، و يضمّ القاف مبلغ الشّيء كالمقدار. والقدْر بسكون العين قياس الشّيء بالشّيء، يقال: قادرته بمعنى قايسته، و فعلت مثل فعله، هذا.

و لعلّ من أنكر عليه رحمه الله من علماء مصر ذهب إلى أنّ نصبها على نيابتها عن المفعول المطلق أي تسبيحاً قَدْرَ المذكورات أي قدراً معدوداً أو مكيلاً بكلماته الّتي لا تنفد، فلعلّه يقدر على قدر المقدّر لفظ مثل مثلاً، أو يقدّره على المذكورات من غير أن يقدّر قَدَراً، أو يقول: إنّ لفظ القدر كلفظ نحو مثل فيالإبهام، فلا يتعرّف بالإضافة إلى المعرفة، أو يقول: إنّ المضاف إليه هنا لكونه غير معلوم المقدار للبشر بمنزلة النّكرة، فلا يقدّر قدر كما نقل فيالحواشي الكافية تصريح شرح الإرشاد بأنّ أسماء الجهات السّتّ لا تقبل التّعريف مثل مثل، أو إنّها ملحقة بالنّكرة لإبهامها، فلذا انتصبت قياساً على القول بأنّ مبهم المكان هوالنّكرة، فيكون لفظ مثلٍ أو قدرٍ أو كلّ من المذكورات صفةَ تسبيحاً المحذوف ناب منابه، فيكون هذا من باب «سبحان الله ألف مرّة» و «تسبيحَ الأنبياء» و

(٣٨٧) وَ ذُو التَّصَرُّفِ الَّذي ظَرْفاً يَـرِدْ   وَ غَـيْرُهُ،[١] وَ مـا بِـظَرْفٍ يَـنْفَرِد[٢]

(٣٨٨) فَـغَيْرُ ذي تَـصَرُّفٍ، وَ مِـنْهُ   سِوىٰ لَـدَى الْـجُمْهُورِ،[٣] وَاضْـمُمَنْهُ[٤]

(٣٨٩) وَامْدُدْهُ مَفْتُوحاً وَ مَكْسُوراً، وَ مَنْ   رَآهُ يَـجْري مِـثْلَ غَـيْرٍ[٥] ما وَهَـن

(٣٩٠) وَ مِنْهُ عِنْدَ لِمَكانِ الْـقُرْبِ فـي   حِسٍّ وَ مَـعْنىً، وَ زَمـاناً قَـدْ تَـفي[٦]

☞

«ضربت زيداً مأة سوط» و «ضرب الأمير» مفعولاً مطلقاً نوعيّاً. و لعلّ وجهه أنّ نيابة المصدر عن مضافه إذا كان ظرف مكان كزيدٍ قُرْبَ الدّار، أي مكان قربه، و زنة الجبل و وزنَه أي قدرَ زنتِهِ، و سايرتُه ميلاً أي مقدارَه و دنوت منه رمية حجر أي قدرَها أو قدر رمحٍ، و سموتُ خمسةَ أشبار أي قدرها قليلٌ. والنّصب في الأمثلة المذكورة ليس نصّاً في الظّرفيّة، والشّايع نيابته [أي المصدر] عن الظّرف الزّمانيّ كانتظرته قدر قيام زيد و صلبَ ناقةٍ، و جئتُكَ صلاةَ الصّبح و قدومَ الحاجّ. والنّوع الرّابع مع قلّته نظراً إلى الثّلاثة الأول مكانيّه أقلّ من زمانيّه، و قيل إنّ النّوع الثّالث أيضاً مفعول مطلق، و ليس بظرف فإنّ اللّغويّين شرحوا الغلوة والميل والبريد والفرسخ بالخطوات، فيكون سرت ميلاً بمعنى خطوةَ هذه الخطوات، أو بتقدير مضاف أي سَيرَ ميل كما في ضربته سوطاً، كذا في حـواشي الكافية نقلاً عن شرح التّسهيل مع أنّ الظّاهر أنّ المراد مدح التّسبيح و تعظيمُهُ بتشبيهه بما ذكر لا وقوعه فيه.

(١) فاعلاً أو نائباً مبتدءاً أو خبراً كزمان و يوم و بين. (عبدالكريم المدرّس)

(٢) كسحر معيّناً و قبل و بعد (يدخلها من) و قطّ و عوض (لا يدخلها من).

(٣) و قيل يتصرّف، و قيل ليس بظرف بل اسم مرادف لغير.

(٤) أي أيضاً، أي كما تكسره، و هذا في حال القصر.   (٥) مرادفاً له، فليس بظرف.

(٦) نحو: إنّما الصّبر عند الصّدمة الأولى. (شرح النّاظم)

(٣٩١) كَذا لَدىٰ لٰكِنَّها لَيسَتْ يُجَرّ   وَ لَمْ تَجِئْ ظَرْفاً لِمَغْنىً مُسْتَقَرّ[1]

(٣٩٢) أَمّا لَدُنْ فَإِنَّها مَبْنِيَّه   لِلِابْتِدا[2] في نَوْعَيِ الظَّرْفِيَّه

(٣٩٣) أَضِفْ لِفَرْدٍ وَ سِواهُ،[3] وَ سُمِع   في غَدْوَةٍ مِنْ بَعْدُ نَصْبٌ، فَاتَّبِع

(٣٩٤) وَاعْطِفْ عَلىٰ غَدْوَةَ حَتْماً، وَانْصِبِ[4]   وَ مَنْ يَقُلْ بِالْجَرِّ[5] لا تُصَوِّبِ

(٣٩٥) وَ مِنْهُ مَعْ لِوَقْتِ الْاِجْتِماعِ أَوْ   مَكانِهِ، وَ جَرُّها بِمِنْ حَكَوْا

(٣٩٦) وَ خَبَراً وَ صِلَةً حالاً تَقَع[6]   وَ ساكِناً عَلَى الْبِناءِ مَا امْتَنَع

---

(١) بل للأعيان فقط، و أمّا عند فيجيء للأعيان والمعاني، تقول هذا القول صواب عندي و لا تقول لديّ.

(٢) أي لابتداء غاية زمان و مكان.   (٣) جئتك من لدن ظهرٍ، أو من لدن أنت كبرتك.

(٤) المعطوفَ نحو: لدن غدوةً و عشيّةً.   (٥) أي بجوازه في المعطوف على محلّ المنصوب.

(٦) و لذا أعرب في أكثر اللّغات مع أنّ حقّها أن يبنى، لكونها على حرفيْن و لجمودها أي لزومها وجهاً واحداً من الاستعمال. (المحشّي). بلا ثالث محقّق العود. (شرح النّاظم)

(٣٩٧) وَ مَصْدَرٌ[1] يَنُوبُ[2] عَنْ مَكَانِ[3] وَ شَاعَ هَذَا الْحُكْمُ فِي الزَّمَانِ[4]

نيابة المصدر — لم يسبق

(١) و لابدّ أن يكون المصدر معيّناً لوقت كصلاة العصر و قدوم الحاجّ، أو مقدّراً كانتظرتك حلب ناقة في الزّمان، و [مثل] زيد وزن الجبل في المكان، أو [معيّناً] لمكان كزيد قرب الدّار. (النّاظم والمحشّي)

(٢) في النّصب ظرفاً كما سبق أنّه ينصب قياساً بتقدير في. [و كتب أيضاً:] كما مضى حيث عُدّ أنواع الظّرف المكانيّ المنصوب قياساً.

(٣) مضافٍ إلى ذلك المصدر نحو جلست قربَ زيد أي مكان قربه، (المحشّي والنّاظم). [و كتب أيضاً:] سواء كان لفظ مكان أو غيره.

(٤) نحو: جئتك صلاة العصر أي وقتها. (شرح النّاظم)

الظُّرُوفُ الْمَبْنِيّاتُ

(٣٩٨) مِنْ ذاكَ غَيْرُ ما مَضىٰ[١] إِذْ جُمِعا مِنْ مُبْهَمٍ أُضِيفَ أَوْ ما قُطِعا

(٣٩٩) لِلْماضي إِذْ،[٢] وَ رُجِّحَ الْمُسْتَقْبَلا[٣] ظَرْفاً وَ مَفْعُولاً بِهِ[٤] وَ بَدَلا...

(٤٠٠) مِنْهُ،[٥] وَ بِالزَّمانِ جُرَّتْ، وَ أَضِفْ لِجُمْلَةٍ،[٦] وَالْجُزْءُ رُبَّما حُذِف

(١) عند جمع المبنيّات في باب المعرب والمبنيّ. [و كتب أيضاً:] من الزّمن المبهم المضاف لجملة أو لمبنيّ والظّرفِ المقطوع عن الإضافة. (شرح النّاظم).

(٢) غير متصرّف عند الجمهور. (المحشّي). ليس بحرف لتنوينها والإضافةِ إليها بلا تأويل، و بنائها لوضعها على حرفين وافتقارها إلى مابعدها من الجمل. (شرح النّاظم). [و كتب أيضاً:] يجوز كونه بدلاً من غيرُ فيكون «للماضي» خبرَ محذوف أي و هو (إذ) للماضي، و قس.

(٣) وقوعه ظرفاً للمستقبل على عدم وقوعه ظرفاً له خلافاً للجمهور.

و أصل وضعها أن يكون ظرفاً للوقت الماضي، و هل تقع للاستقبال؟ قال الجمهور: لا، و قال جماعة منهم ابن‌مالك: نعم، و استدلّوا بقوله تعالى: ﴿يومئذٍ تحدّث أخبارها﴾ والجمهور جعلوا هذه الآية و نحوها من باب ﴿و نفخ في‌الصّور﴾ أي من تنزيل المستقبل الواجب الوقوع منزلة ما قد وقع، و قال ابن‌هشام: و يحتجّ لغيرهم بقوله تعالى: ﴿فسوف يعلمون إذ الأغلال في أعناقهم﴾ فإنّ يعلمون مستقبل لفظاً و معنًى لدخول حرف التّنفيس عليه. (شرح النّاظم)

(٤) عند الأخفش والزّجاج و ابن‌مالك نحو: ﴿واذكروا إذ كنتم قليلاً﴾ خلافاً لمن (الجمهور) جعله غير متصرّف إلّا أنّه يضاف إليه اسم الزّمان.

(٥) **نحو: ﴿واذكر في‌الكتاب مريم إذ انتبذت...﴾ والجمهور لا يثبتون ذلك. (شرح النّاظم)**

(٦) اسميّة [نحو: ﴿إذ هما في‌الغار﴾] أو فعليّة [نحو: ﴿واذكروا إذ كنتم قليلاً﴾].

(٤٠١) أَوْ كُـلِّها، فَـنُوِّنَتْ تَـعَوُّضا[١] وَ لا يَـلِيها اسْـمٌ[٢] يَـلِيهِ ما مَـضىٰ[٣]

(٤٠٢) وَ عَلِّلَتْ حَرْفاً، وَ قِيلَ ظَـرْفا[٤] وَ لِـلْمُفاجاةِ، فَـخُلْفٌ يُـلْفىٰ[٥]

(٤٠٣) ظَرْفٌ لِلاسْتِقْبالِ وَالشَّرْطِ إِذا[٦] وَ قَـلَّ أَنْ تَـخْرُجَ عَـنْ أَفْـرادِ ذا[٧]

(٤٠٤) وَ أُلْـزِمَتْ إِضـافَةً لِـلْفِعْلِ[٨] لَـوْ مُـقَدَّراً،[٩] وَالنّـاصِبُ الشَّـرْطُ رَأَوْا[١٠]

---

(١) حين حذف الكلّ، و يكسر ذاله. (٢) و لكن يحسن نحو: جئتك إذ زيد يقوم.

(٣) نحو: جئتك إذ زيد قائم، فالحسن أن يقال حينئذ إذ قام زيد. أي يقبح ذلك، و وجه قبحه أن إذ لمّا كانت لما مضى، و كان الفعل الماضي مناسباً له في‌الزّمان، و كانا في جملة واحدة لم يحسن الفصل بينهما. (شرح النّاظم)

(٤) أيضاً أي كما إذ لم تكن للتّعليل. و ترد إذ للتّعليل خلافاً للجمهور كقوله تعالى: ﴿و لن ينفعكم اليوم إذ ظلمتم أنّكم في‌العذاب مشتركون﴾ أي لأجل ظلمكم في‌الدّنيا... و هو حرف بمنزلة لام العلّة، و قيل ظرف والتّعليل مستفاد من قوّة الكلام، لا من اللّفظ. (شرح النّاظم)

(٥) هل هي حرف للمفاجاة أو للتّأكيد أي زائد أو ظرف مكان أو زمان [أي] اسمٌ.

(٦) [نحو:] ﴿إذا جاء نصر الله والفتح﴾ إلى ﴿فسبّح بحمد ربّك....﴾ الآيه.

(٧) المذكور أي‌الظّرف والاستقبال والشّرط، فقد تجرّد للظّرفيّة نحو: ﴿واللّيل إذا يغشى﴾ و قد تكون للماضي، و قد تكون غير ظرف [نحو:] إذا جاء زيد، إذا جاء عمرو، (المحشّي). نحو: ﴿و إذا رأوا تجارة أو لهواً انفضّوا إليها...﴾ فإنّ الآية نزلت بعد انفضاضهم. (شرح النّاظم)

(٨) لتضمّن معنى الشّرط. [و كتب أيضاً:] مضارعاً أو ماضياً [أي] للجملة الفعليّة، و أيضاً لزمت الفاء في جوابه. (٩) فلو دخل على اسم بعده فعل فهناك فعل محذوف يفسّره المذكور.

(١٠) المحقّقون لا الجزاءَ كما عليه الأكثرون.

(٤٠٥) وَ لِلْمُفاجاةِ[١] فَقِيلَ حَرْفا أَوْ لِمَكانٍ أَوْ زَمانٍ ظَرْفا

(٤٠٦) وَ تَلْزَمُ الْفاءُ،[٢] وَ لا يَلِيها فِعْلٌ،[٣] وَ قِيلَ جازَ مَعْ قَدْ فِيها[٤]

(٤٠٧) أَلْآنَ وَقْتٌ حاضِرٌ[٥] وَالْمُرْتضىٰ إِعْرابُهُ[٦] كَقَوْلِ بَعْضِ مَنْ مَضىٰ

(٤٠٨) أَمْسِ[٧] لِما يَوْمُكَ تالٍ[٨] فَإِنْ نَكَّرْتَ أَوْ عَرَّفْتَهُ لَمْ يَنْبَنِ[٩]

(٤٠٩) حَيْثُ مَكانٌ،[١٠] وَ أَضِفْ لِجُمْلَةٍ وَ قَلَّ أَنْ تَخْرُجَ عَنْ أَفْرادِ[١١] تي

---

(١) فلا تحتاج لجواب و لا تقع في الابتداء. (شرح النّاظم) (٢) أي دخولها على إذا للمفاجاة.

(٣) فتختصّ حينئذ بالجملة الاسميّة لتمتاز عن إذا الشّرطيّة، و لكن قد تدخل على الفعليّة المقرونة بقد لأنّ الشّرطيّة لا تقرن بقد، [و] يأتي كلّ ذلك في النّظم. (٤) أي في الجملة الفعليّة الدّاخلة عليها إذا المفاجاة.

(٥) أي اسم له. [و كتب أيضاً:] جميعه أو بعضه.

(٦) بالنّصب على الظّرفيّة، و إن دخلته من جرّ، و قيل مبنيّ على الفتح لتضمّن معنى الإشارة أم لام التّعريف لأنّ أل فيه زائدة، أو لمخالفته لنظائره حيث استعمل في أوّل وضعه باللّام، و هو يدخل على النّكرة أي بعد نكارتها، أو لشبه الحرف حيث لا يثنّى و لا يجمع و لا يصغّر.

(٧) معرفة متصرّفة تستعمل في موضع الرّفع والنّصب والجرّ.

(٨) أو ما في حكمه في إرادة القرب. (شرح النّاظم)

(٩) و إلّا فيبنى على الكسر لتضمّن معنى اللّام ظرفاً أو غيره، و نقل عن تميم إعرابه حالة الرّفع فقط إعراب ما لا ينصرف. (١٠) علّة بنائه افتقاره إلى الجملة.

(١١) كأن لا تضاف لفظاً بل تضاف إلى جملة محذوفة عوّض عنها ما، أو تضاف لمفرد، أو تكون للزّمان، أو تكون غير ظرف.

(٤١٠) عَوْضُ[١] لِوَقْتٍ قابِلٍ[٢] قَدْ عُمِّما وَ قَطُّ لِلْماضي وَ نَفْياً لَزِما

(٤١١) كَيْفَ[٣] يُرىٰ مُسْتَفْهِماً[٤] عَنِ الْخَبَر[٥] وَالْحالِ[٦] ظَرْفاً، نُصَّ لٰكِنْ مَا اسْتَقَرّ[٧]

(١) علّة بنائه شبهه بالحرف في‌الإبهام حيث يقع على كلّ ما تأخّر من الزّمان. (شرح النّاظم). و كذا القول في بناء قطّ. (المحشّي) (٢) أي مستقبل، و قد ترد للماضي. (٣) بني لتضمّنه معنى همزة الاستفهام.

(٤) و قد تكون للشّرط غير جازم.

والغالب فيها الاستفهام حقيقة أو حكماً، فإن وقعت قبل ما لا يستغنى عنه نحو: كيف أنت؟ و كيف كنت؟ فخبر، و إلّا فحال نحو: كيف رأيت الحبيب؟ و هي على التّقديرين ظرف عند سيبويه، و أنكره الأخفش والسّيرافيّ، و قال ابن‌مالك: إنّ القول بظرفيّتها إشتباه نشأ من تفسيرها بـ«على أيّ حال» و حسّنه ابن‌هشام. (عبدالكريم المدرّس)

(٥) إذا وقع قبل ما لا يستغنى به نحو: كيف أنت و كيف كنت و كيف ظننت زيداً.

(٦) إذا كان قبل ما يستغنى به نحو: كيف جاء زيد؟ و في ﴿كيف تكفرون بالله﴾ استفهام عن الحال.

(٧) رأي‌الكلّ على الظّرفيّة. (المحشّي). قال الأخفش والسّيرافيّ: كيف اسم غير ظرف. (شرح النّاظم). قال ابن‌مالك: تسميته ظرفاً لتفسيره بعلى أيّ حالٍ الجارّ والمجرور المسمّى ظرفاً مجازاً.

الْمَنْصُوبُ عَلَى التَّوَسُّعِ[١]

(٤١٢) تَوَسَّعُوا[٢] في مَصْدَرٍ[٣] وَ ظَرْفٍ[٤] مُـصَرَّفٍ فَأَضْـمَرُوا[٥] لا مَـعْ فـي

(٤١٣) وَ نَصَبُوهُ[٦] وَ هُوَ مَفْعُولٌ بِـهِ[٧] لا مَـعَ حَـرْفٍ عـامِلٍ أَوْ مُشْـبِهِ[٨]

---

(١) هذا المنصوب على التّوسّع المبوَّبُ له هنا مفعول به تامٌّ مجازيّ على ما يظهر، و ليس بظرف مجازيّ أي الجارّ والمجرور، و هذا ظاهر، و لا منصوباً بنزع الخافض، فاعرف.

قول المحشّي: «و لا منصوباً» سماعاً أو قياساً كما في أنْ و أنّ واسمي الزّمان والمكان. [و كتب أيضاً:] كاخترت الرّجال زيداً [فإنّ الرّجال] منصوب على التّوسّع والمجاز، لكن ليس بمراد في الباب. [و كتب أيضاً:] نعم هو أيضاً منصوب على التّوسّع لمن لم يبوّب له.

قوله: «بنزع الخافض» سماعاً نحو: ﴿فاجتنبوا الرّجس من الأوثان﴾ أي من الرّجس، لأنّه ليس بقياسيّ، فلم يبوّب له، لكن يسمّى منصوباً على التّوسّع و مفعولاً به تامّاً مجازيّاً، أو قياساً نحو: سرت يوماً أو أمامك، لأنّه ظرف و مفعول فيه، و ليس بمفعول به، فافهم.

(٢) و لو في الفعل اللّازم الّذي لا ينصب المفعولَ به الحقيقيَّ.

(٣) و إلّا لم يجز نحو: ضُرِب ضربٌ شديد، لأنّ جوازه فرع عن التّوسّع في المصدر و جعلِهِ مفعولاً به مجازاً أي نصبِه نصبَ المفعول به.

(٤) أي جعلوهما مفعولاً به مجازاً، نحو: الكرمُ أكرمتهُ زيداً و أنا ضارب الضّرب زيداً و يومٌ (ماً) شهدناه سليماً و عامراً أي فيه، و مشربٌ (باً) أشربه أي فيه. [و كتب أيضاً:] أي و أمّا التّوسّع في غير ذلك فليس بقياس، هذا واعرفه، فليس بمراد في هذا الباب.

(٥) أي جعلوه ضميراً نحو: اليومُ سرتُهُ، [و هذا] دليل على توسّعهم فيهما. [و كتب أيضاً:] و لا يجوز ذلك في المنصوب على الظّرف، بل لابدّ حينئذ من لفظ في، و إنّما يجوز إلّا في المنصوب مفعولاً به.

(٦) عمل النّصب في المنصوب على التّوسّع مجاز، صرّح به في الشّرح، فكذا تسمية المنصوب مفعولاً به مجاز، و كذا تسمية العامل عاملاً نظراً إلى المنصوب على التّوسّع.

(٧) للعامل لازماً أو متعدّياً لواحد أو لاثنين.

(٨) لأنّهما لا يعملان في المفعول به أو المتوسّع فيه يشبّه به.

(٤١٤) أَوْ كانَ[١] أَوْ ما لِثَلاثٍ عُدِّيا[٢] قِيلَ أَوِ اثْنَيْنِ، وَبَعْضٌ رَضِيا[٣]

(١) أو أخواته، لأنّها إنّما رفعت و نصبت تشبيهاً بالفعل المتعدّي، فلو نصب على التّوسّع كثر المجاز.

(٢) إذ ليس لنا فعل يتعدّي لأربعة حتّى يشبّه المتعدّي لثلاث به.

(٣) بالتّوسّع في المتعدّي لثلاث أيضاً.

اعلم أنّه يقال: شكرت الله(ا) و له، و أكلت لزيدٍ طعامه و أكلته طعامه، و هكذا قَصَد و نَصَح و وَزَن و وعدَ و ذهب الشّامَ و إليه، فقد نصب بعدها الاسم، و قد جرّ بالحرف، فقيل: إنّها لازمة متعدّية لا لازمة و لا متعدّية، لتساوي الاستعمالين فيهما، و قيل: متعدّية بنفسها أبداً والجارّ زائد إذا وجد، و قيل: لازمة أبداً والجارّ محذوف إذا لم يلفظ، و ينصب الاسم بعد حذف الحرف توسّعاً في الفعل و إجراء له مجرى المتعدّي، و هذا مقصور على السّماع، لكن ورد نظماً و نثراً بخلاف «عَسَل الطّريقَ» الآتي يخصّ النّظم، فليس هذا الباب من المنصوب على التّوسّع المبوّب له في الكتاب، لأنّه مخصوص بالمصدر والظّرف و قياسيّ بعد استجماع شرائط كونهما متصرّفين لا كسبحان الله و ثمّ و عدمِ كون العامل حرفاً أو جامداً أو ناقصاً أو متعدّياً لثلاثة، و لا تخصيص و لا قياس في الباب.

و أمّا نصب غير المبهم من المكان(ب) بعد ما من مادّة دخلتُ أو سكنت أو نزلت كدخلت الدّار أو المسجد أو السّوق فإن كان على الظّرفيّة و كونه مفعولاً فيه كما قيل فهو سماع أيضاً لإنتفاء شرط تقدير في جُوِّز إلحاقاً له بالمبهم لكثرة استعماله بعد ما ذكر، و كذا شذّ: «عَسَل الطّريقَ» و ﴿فاستبقوا الصّراط﴾ و ﴿سنعيدها سيرتها الأولى﴾ على النّصب مفعولاً فيه، كما قيل؛ و أمّا على القول بأنّ كلّ ذلك مفعول به على التّوسّع كما صوّبه في «المغني» و صرّح بأنّ الجارّ المقدّر في عسل «في» و «إلى» في سيرتها و «في» أو «إلى» في الباقيات فهو أيضاً سماع كما صرّحوا به، و ليس من المبوّب له، لأنّ مراد المصنّف خصوص(ت) ما نُصِب أوّلاً مفعولاً مطلقاً أو ظرفاً و مفعولاً فيه قياساً، ثمّ جُعِل بالتّوسّع والمجاز مفعولاً به لناصبه الأوّل كما يعلم من قوله في الشّرح إذا ناب المصدر عن الفاعل فهو نصب أوّلاً مفعولاً به توسّعاً، ثمّ جعل نائباً و لو لم يجعل أوّلاً مفعولاً به بالتّوسّع لم يصحّ نيابته عن الفاعل، و مَثّل بـ: الكرمُ أكرمته زيداً و أنا ضارب الضّربَ زيداً، و من أمثلته في الشّرح للظّرف الموسّع و من جعل المنصوب على التوسّع قياساً مع أنّهم صرّحوا بأنّ تقدير الجارّ في غير المفعول فيه المستجمع لشرائط النّصب بتقدير في المشهورة و في غير أنْ و أنّ و كي إذا أمن اللّبس سماع، لا مطلق المصدر و اسم الزّمان والمكان، و يظهر من قوله المذكور أنّه ليس في هذا الموسّع تقدير الحرف، تأمّل(ج). و في الشّرح لم يرد السّماع بالتّوسّع إلّا في اللّازم والمتعدّي لواحد، انتهى.

و في باب دخلت قول آخر أنّه متعدٍّ بنفسه، و من المنصوب بنزع الخافض و جعله مفعولاً توسّعاً سماعاً آليت حبّ العراق أي على حبّه، فاحفظ.

و يسمّى النّصب بنزع الخافض بالنّصب بالحذف والإيصال أيضاً، و تضمّن المنصوب بنزع الخافض لمعناه إذا لم يكن ظرفاً نحو: ﴿فاجتنبوا الرّجس﴾ كتضمّن كلّ ظرف حقيقيّ لمعنى في و كلّ تمييز لمعنى من و كلّ حال لمعنى

☞

في وكلّ مضاف إليه لمعنى اللّام أو في أو من؛ والظّرف والتّميز قد يصلحان(د) لمباشرة الحرف و قد لا يصلحان و كذا المضاف إليه، هذا، فظهر أنّه لا تضمّن للحرف في المنصوب مفعولاً به على التّوسّع الّذي بوّب له في الكتاب مصدراً أو ظرفاً زمانيّاً أو مكانيّاً، فتدبّر.

(ا) يأتي تفصيل باب شكر هذا في الكتاب الرّابع.

(ب) لابدّ في غير المكان من في كدخلت في الأمر.

(ت) إن كان كذلك فلِمَ شُرِط أن لا يكون عامله حرفاً و لا اسماً جامداً، و هما لا يعملان في المفعول المطلق و لا في الظّرف، تأمّل.

(ج) كيف و لا يضمر في المصدر ألبتّة. [و كتب أيضاً:] بل الظّاهر أنّ معنى الحرف منسيّ في الباب أي في المنصوب مفعولاً به على التّوسّع مصدراً أي ظرفاً، لأنّ معنى في ينافي المفعول به، و يدلّ له قوله: «فاضمروا لا مع في» أي لفظه كاليوم سرته، ولو كان ظرفاً و مفعولاً فيه لقيل سرت فيه لأنّ الضّمير يردّ الأشياء إلى أصولها، كذا قال في الشّرح. فظهر أنّه لا في في هذا الموسّع، و إلّا لظهر عند الإضمار، فتفسيره في الشّرح أمثلة الظّرف الموسّع فيه «بأي فيه» بيان، لأنّه كان في الأصل ظرفاً فوسّع فيه لا لتقدير في، فلا يقدّر الحرف في الموسّع أصلاً و لو ظرفاً؛ ثمّ اعلم أنّ المفعول به الصّريح أي التّامّ ما نَصَبَه العامل من غير توسّط حرف جرّ، فالمفعول به بالتّوسّع مطلقاً (سماعيّاً أو قياسيّاً) كذلك، والمفعول به الغير الصّريح أي الغير التّامّ ما نصبه العامل بواسطة حرف الجرّ لفظاً على ما يظهر، فالمنصوب بنزع الخافض أيضاً مفعول به تامٌّ أي صريح، إلّا أنّ نصب الفعل له مجاز، لأنّه بعد نصب الخافض بالتّوسّع في الفعل و إجرائه مجرى الفعل المتعدّي، والعمل بالتّشبيه مجاز، كما صرّحوا به؛ فلا فرق بين المنصوب بنزع الخافض توسّعاً و بين ما بوّب له إلّا أنّ معنى الحرف لا يراد في المبوّب له و لو كان في الأصل ظرفاً و يراد في المنصوب على النّزع و إلّا أنّ المبوّب له مخصوص بالمنصوب على التّوسّع الّذي كان في الأصل مصدراً أي مفعولاً مطلقاً أو ظرفاً، والمنزوع عمّ اسم الحدث أو الزّمان والمكان و غيرَ ذلك المذكور، و إلّا أنّ النّصب في المبوّب له قياس دون ذلك، و لكن كلاهما مفعول به تامّ مجازاً و منصوب على التّوسّع في الفعل أي إجرائه مجرى المتعدّي؛ و عمل العامل النّصب في كلّ مجاز لأنّه بالتّشبيه بالمتعدّي سواء كان لازماً مطلقاً أو نظراً لذلك المنصوب و ليس بواسطة جارّ و إن لوحظ معناه في المنزوع كما يلاحظ في الظّرف أي المفعول فيه و في المضاف إليه و في التّميز، وإنّما أطنبت لما قد زلّ أقدام الطّلّاب

(د) كصمت في يوم الخميس، و عندي راقود من عسل، عبداً لله تعالى، و ما لا يصلح كيوم الأحد، و كأحد عشر كوكباً، و طاب زيد نفساً، و كالظّروف الغير المتصرّفة كعند و مع فإنّها لاتجرّ بفي.

☜

☞

الجارّ والمجرور ظرف مجازيّ و مفعول به غير تامّ، والطّلبة تسميه مفعولاً به غير صريح، و مقابله المفعول به التّامّ أي الصّريح، و لا يقال له المفعول به المجازيّ، إنّما يقال له الظّرف المجازيّ مقابلاً للظّرف الحقيقيّ، فلا يقال له ما ذكر مقابلاً للمفعول به الحقيقيّ فإنّه مقابل المفعول به المجازيّ، و هو المنصوب مفعولاً به على التّوسّع سواء كان ذلك النّصب بسبب تقدير حرف الجرّ أي بتضمين معناه كما في المنصوب بنزع الخافض أو لا، كما في المنصوب مفعولاً به على التّوسّع الّذي بوّب له في الكتاب لا الظّرف المجازيّ، فيعمّ المفعول به التّامّ والمفعول به الغير التّامّ، فراجع واعرف.

الْمَفْعُولُ مَعَهُ

(٤١٥) يُنْصَبُ تالي الْواوِ مَفْعُولاً مَعَه[١] بِسابِقِ الْفِعْلِ[٢] وَ شِبْهِهِ[٣] في السَّعَة[٤]

(٤١٦) إنْ صَلُحَ الْعَطْفُ[٥] وَ لَوْ مَجازاً وَ كَوْنُ هٰذا جُمْلَةً ما جازا[٦]

(٤١٧) وَالْعَطْفُ بَعْدَ مُفْرَدٍ[٧] وَ بَعْدَ ما لَمْ يَتَضَمَّنْ شِبْهَ فِعْلٍ[٨] حُتِما[٩]

---

(١) للمصاحبة [و] هذا واو العطف في الأصل.

(٢) على الواو، [و] سبقه واجب، و قيل بالواو، و قيل بفعل مضمر بعد الواو.

(٣) سواء سبق بحروفه أو معناه فقط.

(٤) أي قياس و ليس يختصّ بالشّعر، و قيل سماع فلا يقاس في الباب.

(٥) حقيقة كجاء البرد والطّيالسة، و قيل مطلقاً حتّى في إرادة العطف الصّرف كقام زيد و عمراً و حيث لا يتصوّر معنى العطف نحو: قعدت طلوع الشّمس. (شرح النّاظم). [و كتب أيضاً:] و مع كما يعلم من بيت آخر البحث. [و كتب أيضاً:] و كونه مفعولاً معه.

واوا المصاحبة هي الّتي لا تفهم المصاحبة إلّا منها بخلاف واو العطف الصّرف لا تفهم المصاحبة من نفسها بل من العامل السّابق عليها.

(٦) و زعم صدر الأفاضل تلميذ الزّمخشريّ أنّه قد يكون جملة، و خرّج عليه قولهم جاء زيد والشّمس طالعة، و أجيب بأنّها مؤوّلة بالحال السّببيّة أي جاء زيد طالعة الشّمس عند مجيئه. (شرح النّاظم) إذ لا تنحلّ إلى مفرد يبيّن هيئة فاعل أو مفعول به و لا تؤكّد.

(٧) مسائل الباب بالنّسبة إلى العطف والمفعول معه خمسة أقسام. (شرح النّاظم)

(٨) [نحو:] أنت أعلم و مالك، المعنى بمالك [و مالك] عطف على أنت و نسبة العلم إليه مجاز.

(٩) ظهر من هذا أنّه لا يشرط حروفَ الفعل.

(٤١٨) وَالنَّصْبُ حَتْمٌ بَعْدَ مُضْمَرٍ وُصِل[١] لِغَيْرِ نَصْبٍ لَمْ يُؤَكَّدْ مُنْفَصِل

(٤١٩) وَالْعَطْفُ رُجِّحْ بَعْدَ ذِي رَفْعٍ فُصِل أَوْ ظَاهِرٍ[٢] جُرَّ، وَبَعْدَ مَا[٣] نُقِل

(٤٢٠) وَكَيْفَ[٤] نَصْبُ مُضْمَراً[٥] كَوْنٌ نَقَص[٦] وَالنَّصْبُ رُجِّحْ حَيْثُ شَرْطُ الْعَطْفِ نُصّ[٧]

(٤٢١) وَخِيفَ فَوْتُ الْقَصْدِ لِلْمَعِيَّة وَإِنْ تُؤَكِّدْ جَازَ بِالسَّوِيَّه[٨]

(٤٢٢) وَحَيْثُ لَا يَصْلُحُ مَعْ وَالْعَطْفُ[٩] أُضْمِرَ فِعْلٌ صَالِحٌ لِيُقْفُوا

---

(١) في جملة اسميّة أو فعليّة متضمّنة معنى فعل [نحو:] مالَكَ أو ما شأنك أو ما صنعت و زيداً؟

(٢) [نحو:] ما أنت و زيد و زيداً؟ [و] ما شأن عبدِالله و زيدٍ و زيداً؟ [و كتب أيضاً:] جوّز النّصب، فظهر أنّه لا يشرط حروف الفعل.

(٣) الاستفهاميّة الّتي بعدها ضمير مرفوع منفصل. [و كتب أيضاً:] جواب سؤال مقدّر: كأنّه قيل: إذا كان نحو: ما أنت و زيد و زيداً، و كيف أنت و زيد و زيداً، راجحَ العطف فلِمَ نُقل عن بعض العرب بالنّصب دائماً و هو دليل ترجيح النّصب؟ فأجاب بأنّه بتقدير الكون، فيكون من المسألة السّابقة أي من واجب النّصب.

(٤) إذا تلاه ضمير رفع منفصل. (٥) لتالي الواو على كونه مفعولاً للكون.

(٦) نائب فاعل مضمراً. [و كتب أيضاً:] خبره ما و كيف. و قيل تمّ، فكيف حال دون ما لأنّه لا يصلح للحال، بل يكون مبتدءاً. (٧) **أي اجتمع شروط العطف و لكن... (المحرّر مهدي چوري)**

(٨) العطف والجعل مفعولاً معه [نحو:] ما صنعت أنت و أباك و أبوك؟.

(٩) حيث لا يتسلّط الفعل السّابق على تالي الواو كقوله: و زجّجنَ الحـواجب والعيون، أي دقّقن و طوّلنّ الحواجب و كحّلنّ العيون، فليس هذا من أقسام انباب، و لذا لم يعد قسماً سادساً.

المُسْتَثْنى[١]

ويقال له الاستثناء

(١) هو المخرَج[٢] بإلّا أو إحدى أخواتها تحقيقاً[٣] و هو المتّصل أو تقديراً و هو المنقطع من مذكور أو متروك لفائدة[٤] [والمتروك نحو:] ما ضربت إلّا زيداً أي أحداً. و في ناصِبه (إذا كان بإلّا) سبعة أقوال: لا ترجيح عندي فيها، لكن الصّحيح عند ابن‌مالك و عزاه لسيبويه والمبرّد أنّه إلّا كإن و لاء التّبرية، و قيل هو ما قبل إلّا من فعل و نحوه، و قيل هو أستثني مضمراً. (شرح النّاظم) و قيل هو المستثنى منه بواسطة إلّا.

الاستثناء بإلّا إمّا في الموجب أو غيره، و عليهما إمّا تامّ أو مفرَّغ، فصار الأقسام أربعة، و على التّقادير إمّا متّصل أو منقطع، فصارت ثمانية، و على الكلّ إمّا مقدّم على المستثنى منه أو مؤخّر عنه، فصارت ستّة عشر، و على الكلّ إمّا أن لا يتكرّر إلّا أو تكرّر لا لتوكيد، أمّا التّكرار له فكعدم التّكرار فالأقسام إثنان و ثلاثون، يذكر النّاظم حكم ما لم يتكرّر، و هو ستّة عشر قسماً في البيتين الأوّلين، و في «و ألغ إلّا» إه، أربعة بـ«فانصب» لكن اثنان منها واجب النّصب و هما ما قدّم المستثنى على المستثنى منه متّصلاً أو منقطعاً، و يعرف هذا الوجوب مقايسة بما يأتي من قوله: «و نصب كلّها مقدّماً رضى»، و في الآخرين لغة بالاتّباع و باعتبارهما لا باعتبار الأوّلين.

قال: «هذا ما انتفى» إشارة إلى «فانصب» و ما بعد. و قوله: «و تال نفياً أو ما أشبها متّصلاً يبدل» إشارة إلى قسم المتّصل المؤخّر الغير الموجب. و قوله: «لا إن يسبق» إشارة إلى قسم أيضاً المتّصل المقدّم الغير الموجب(ا) و قوله: «و لا إذا يقطع» إشارة إلى قسمين المقدّم والمؤخّر من المنقطع، فحصل أربعة أخرى، فصارت الأقسام ثمانية. و قوله «هذا ما انتفى» لستّة منها. و قوله: «و ألغ إلّا أن تفرّغ قبلها لتِلوِها» إشارة إلى الأقسام الثّمانية الباقية إذ في صورة التّفريغ يحتمل عقلاً أن يكون الكلام مثبتاً أو منفيّاً والمستثنى مقدّماً على المستثنى منه أو مؤخّراً، متّصلاً أو منقطعاً، لكن في الواقع لم يقع التّفريغ إلّا في المنفيّ أي غير الموجب عند الأكثر، و لا يحصل التّقدّم و لا التّأخّر لكون المستثنى منه معدوماً، و لا يظهر الانقطاع لأنّه لم يذكر حتّى يعرف أنّ المستثنى ليس جنسه، فلم يقع من هذه الثّمانية إلّا قسم واحد، فصار الأقسام المتحقّقة تسعة والمنتفية سبعة.

و قوله: «و إن تكرّر» البيتين إشارة إلى السّتّة عشر الآخر، والمتحقّقة هنا أيضاً تسعة. و قوله: «فإن فرّغتَ» إشارة إلى واحد. و قوله: «أو أُخّرتَ» إلى أربعة. و قوله: «و نصب كلّها» إلى أربعة. والسّبعة الأخرى منتفية هنا أيضاً. و معنى قوله: «لا واحداً» إن ذلك الواحد يعرب بحسب العوامل في التّفريغ و ينتفي نصبه على الاستثناء على إبداله في قسمين من التّأخير الواقعين في الموجب التّامّ و في قسم آخر منه المنقطع المؤخّر في المنفيّ و ينتفي الإبدال في رابع منه المتّصل المؤخّر في المنفيّ. و معنى قوله: «فانصبها» أي على الاستثناء و وجوباً فصحّ عطف «لا وا حداً» مع أنّ الواحد قد ينصب إذ نصبه إمّا ليس على الاستثناء و إمّا ليس بقطعيّ، فليس معنى «لا واحداً» أنّه يعرب بحسب العوامل كما يتوهّم. و قوله: «و لا يعمل ما يسبقها فيما تلا» خلافاً لما أجازه الكسائيّ كما سبق في بحث الفاعل. و قوله: «و بعد في النّفي تلا مضارع والماضي إن فعل خلا» والجملة الفعليّة بعد إلّا مؤوّلة بمفرد تستثنى، والاسميّة كذا على القول بوقوعه بعد إلّا نحو: ﴿لستَ عليهم بمسيطر إلّا من تولّى و كفر فيعذّبه الله العذاب

(٤٢٣) مَا[١] اسْتَثْنَتْ إِلّا مُوجِباً[٢] تَمَّ[٣] بِهَا[٤] فَانْصِبْ،[٥] وَتَالِ نَفْياً أَوْ مَا أَشْبَهَا

(٤٢٤) مُتَّصِلاً يُبْدَلُ[٦] لا إِنْ يَسْبِقِ[٧] وَ لا إِذا يُقْطَعُ،[٨] هَذا مَا انْتُفِي[٩]

(٤٢٥) وَ سَبْقَهُ صَدْرَ الْكَلامِ[١٠] وَالْعَدَدْ[١١] أَيْ بِأَداةٍ مَنَعُوا فِي الْمُعْتَمَدْ

☞

الأكبر﴾ على أنّ من مبتدأ و فيعذّبه الله خبر، والجملة في محلّ النّصب مستثنى منقطع.

(١) هكذا وجدته في نسخة صحّحها حفيد الچورى السّيّد زين‌العابدين. و كتب الأستاذ عبدالكريم المدرّس و قوله «و تالِ نفياً أو ما أشبهها متّصلاً يبدل» إشارة إلى قسم المتّصل الغير الموجب. و قوله «لا إن يسبق» إشارة إلى قسم المتّصل المؤخّر الغير الموجب. و لا يوجد هذه الحاشية بخطّ المحشّي أو ابنه السّيّد محمّد، بل كتبها كاتب آخر للسّيّد محمّد و هي موجودة في نسخة العلّامة الچوري. (المحرّر مهدى چوري)

(١) متّصلاً أو منقطعاً [سواء كان المتّصل] مقدّماً أو مؤخّراً على ما انتقاه.

(٢) وصف المستثنى بالإيجاب التّمام مسامحةً، و يمكن أن يكون المعنى عن موجب تامّ أي كلام موجب تامّ. [و كتب أيضاً:] أي واقعاً في كلام موجب تامّ أي لم يفرّغ عن ذكر المستثنى منه.

(٣) بذكر المستثنى منه، أي لم يكن المستثنى مفرّغاً. (٤) عند ابن‌مالك. [و كتب أيضاً:] صلة فانصب.

(٥) [نحو:] قام القوم إلّا زيداً [و] جاء القوم إلّا حماراً.

(٦) بدل بعض من كلّ. (شرح النّاظم)، عن المستثنى منه في‌الإعراب، و يجوز نصبه أيضاً [نحو:] ما قام أحد إلّا زيد و زيداً. (٧) [نحو:] ما جاء إلّا زيداً أحد. (٨) [نحو:] ما جاء القوم إلّا حماراً.

(٩) و في لغة يتبع المنقطع أيضاً نحو: ما في‌الدّار أحد إلّا وتد، و في أخرى يتبع المقدّم نحو: مالى إلّا أبوك أحد. و في أخرى يتبع المؤخّر الموجب، [نحو:] ﴿فشربوا منه إلّا قليلاً منهم﴾. (شرح النّاظم)

(١٠) فلا يقال إلّا زيداً قام القوم، و لا إلّا زيداً ما قام القوم لأنّه لم يسمع. (شرح النّاظم) [و كتب أيضاً:] خلافاً للكوفيّة والزّجاج، واستدلّوا بقوله: «خلا الله لا أرجو سواك» ورد في خلا و هي فرع إلّا فالأصل أولى بذلك. (المحشّي والنّاظم) (١١) أجاز قوم نحوَ ما اعطيت أحداً درهماً إلّا زيداً دانقاً و ما أخذ أحد إلّا درهماً.

(٤٢٦) وَ أَلْغِ إِلَّا إِنْ تُفَرِّغْ قَبْلَها[1] لِتِلْوِها أَوْ إِنْ تُؤَكِّدْ مِثْلَها[2]

(٤٢٧) وَ إِنْ تُكَرِّرْ لا لِتَوْكِيدٍ فَإِنْ فَرَّغْتَ[3] أَوْ أَخَّرْتَ[4] فَانْصِبْها يَهُنْ

(٤٢٨) لا واحِداً، فَاجْعَلْ لَهُ الَّذي اقْتَضىٰ[5] وَ نَصْبُ كُلِّها مُقَدَّماً رِضىٰ[6]

(٤٢٩) وَ لا يَلِيها نَعْتُ ما قَبْلُ،[7] وَ لا يَعْمَلُ ما يَسْبِقُها في ما تَلا[8]

---

(١) الاحتمالات العقليّة في التّفريغ كالتّمام ثمانية: المتّصل والمنقطع المقدّم والمؤخّر في الموجب والمنفيّ، والواقع واحد.

(٢) لا يكون الاستثناء المفرّغ عند أكثر النّحاة إلّا في غير الموجب، و هو النّفي والنّهي والإستفهام [نحو:] ﴿و ما محمّد إلّا رسول...﴾، ما قام إلّا زيد، ما ضربت إلّا زيداً، ما مررت إلا بزيد، ما في الدّار إلّا عمرو.

(٣) [نحو:] ما قام إلّا زيد إلّا عمراً. (٤) المستثنيات [نحو:] ما قام القوم إلّا زيد إلّا عمراً.

(٥) أي ما له مفرداً من رفع و نصب و جرّ بحرفه في التّفريغ، و من النّصب على الاستثناء و من الإبدال في التّأخير. (٦) [نحو:] ما قام إلّا زيداً إلّا عمراً إلّا خالداً أحدٌ.

(٧) أي لا يفصل بين الموصوف و صفته بإلّا، فلا يقال: جائني رجل إلّا راكب... كما لا ينفصل بين الصّلة والموصول، و بين المضاف إليه والمضاف. (شرح النّاظم)

(٨) إلّا أي تلا المستثنى بإلّا، فلا يقال: ما ضربَ إلّا زيد عمراً و لا ما زيداً إلّا أنا ضاربٌ، لأنّ الاستثناء في حكم جملة مستأنفة. (شرح النّاظم) خلافاً للكسائي كما سبق في بحث الفاعل.

(٤٣٠) وَ عَكْسُهُ، وَ بَعْدُ[١] في النَّفْيِ[٢] تَلا[٣] مُضارِعٌ وَالْماضي إنْ فِعْلٌ[٤] خَلا

(٤٣١) وَاسْتَثْنِ مَجْرُوراً بِغَيْرٍ وَ سُوىٰ وَ لِيُعْرَبا كَما تَلا[٥] إلّا سُوىٰ

(٤٣٢) بِلا يَكُونُ لَيْسَ نَصْبٌ[٦] حُتِما كَذا خَلا عَدا، أَوِ اجْرُرْ بِهِما

(٤٣٣) وَ بَعْدَ مَا انْصِبْ[٧] وَانْجِرارٌ نَدَرا وَ ذانِ فِعْلانِ[٨] إذا لَمْ يَجْرُرا

---

(١) شيء من الأمرين المذكورين في البيت قبل. (٢) و لا يقع الجملة بعد غير.

(٣) [نحو:] ما كان زيد إلّا يضرب عمراً، ما زيد إلّا يفعل كذا.

(٤) [نحو:] ﴿ما يأتيهم من رسول إلّا كانوا به يستهزؤون﴾.

(٥) من وجوب نصب في الموجب المتّصل، نحو: قام القوم غيرَ أو سوى زيد، و في المنقطع نحو: ما جاء القوم غيرَ أو سوى الحمير، و في المقدّم نحو: ما جاء غير أو سوى زيد أحدٌ، و من جوازه و رجحان الاتّباع في المنفيّ نحو: ما جاء أحد غيرُ أو سوى زيد، و من كونه على حسب العوامل في المفرّغ نحو: ما جاء غيرُ زيد أو سواه، و ما رأيت غير زيدٍ أو سواه، و ما مررت بغير زيد أو سواه. (شرح النّاظم) قول الشّارح: «في الموجب، في المنقطع، في المقدّم» على ما انتقاه المصنّف. (٦) للمستثنى على الخبريّة و استتار الاسم. (٧) المستثنى بهما لتيقّن فعليّتهما حينئذ.

(٨) ناقصان جامدان مقصوران على لفظ الماضي إلّا أنّه يدخلهما ما المصدريّة مع أنّه لم يدخل على جامد غيرهما.

(٤٣٤) وَ كَخَلا حاشا[1] حَشا حاشَ، وَ ما لا تُصْحِبَنْ، وَ أَوِّلَنَّ مُوهِما[2]

(٤٣٥) وَ قَدْ يَجي فِعْلاً لَـهُ تَصَرُّفُ[3] وَاسْماً كَتَنْزِيهٍ بِناهُ يُولَفُ[4]

(٤٣٦) وَ بَيْدَ[5] في مُنْقَطِعٍ كَغَيْرِ عَنّ لازِمُ نَصْبٍ[6] وَ إِضافَةٍ لِأَنّ[7]

حاشا، خلافاً للأخفش — لكن المصدريّة — وتعدٍّ — في غير الاستثناء — بيان للتأويل — مصدراً — معنىً ومنه حاشا لله (م.ن) — مستثنىً — معنىً — لكن — وصلتها

(١) جامد مقصور على لفظ الماضي.

(٢) [نحو:]

رأيت النّاس ما حاشا قريشاً فإنّا نحن أفضلهم فِعالاً

(شرح النّاظم). فيقال: إنّ حاشا فعل متعدّ متصرّف، توهّم بعض [و هو] الأخفش أنّ ما المصدريّة قد تدخل على حاشا تمسّكاً بهذا البيت، فحاصل المعنى على ذلك إلّا قريشاً، و أجيب بندور الوقوع كذلك أي كالبيت أي شذوذه، فلا يستدلّ به و بأنّ حاشا فيه فعل ماض متعدّ متصرّف من حاشَيْتُهُ بمعنى استثنيته و اشتقاقه من الحاشية و ما مصدريّة، فلا حجر في دخولها عليه إذاكان كذلك، و لا يخفى المعنى.

(٣) و منه الحديث: «أسامةُ أحبّ النّاس إليّ ما حاشا فاطمةَ و لا غيرَها» أي ما استثنى عليه السّلام، [و ما حاشا...إه] من كلام الرّاوي لا من كلام النّبيّ ﷺ، و لو كان من كلام النّبيّ ﷺ لكان ما مصدريّة و لم يصلح «و لا غيرها». (المحشّي والنّاظم). [و كتب أيضاً:] و منه قول النّابغة: و لا أحاشي من الأقوام من أحد. (شرح النّاظم)

(٤) حينئذ أيضاً للشّبه اللّفظيّ بحاشا الحرفِ، و جاء إعرابه.

(٥) لا يقع في الاستثناء المتّصل؛ و قد يبدل الباء ميماً.

(٦) فلا يقع مرفوعاً و لا مجروراً، و لا يقع صفة. (شرح النّاظم)

(٧) يقال إنّه كثير المال بيد أنّه بخيل. (شرح النّاظم)

مَسْأَلَةٌ في أحوال غير وإلا الوصفية.

(٤٣٧) الأَصْلُ في غَيْرٍ مَجيئُها صِفَة[١] وَحَمَلُوا إلّا[٢] لِغَيْرِ مَعْرِفَة[٣]

على غير

(٤٣٨) بِشَرْطِ ذِكْرِهِ[٤] وَ سَبْقِهِ[٥] وَ أَنْ يَصِحَّ الاِسْتِثْناءُ[٦] حَيْثُ الْوَصْفُ عَنّ

في إلا

عندي درهم إلا دانق أو دانقاً

(٤٣٩) وَ زادَ قَوْمٌ[٧] شَرْطَهُ الْجَمْعِيَّة[٨] وَ مِثْلُ نُكْرٍ ذُو أَلِ الْجِنْسِيَّة

لا أل العهدية

(٤٤٠) وَ حَذْفُ تالي غَيْرٍ أَوْ إلّا وَضَح[٩] مِنْ بَعْدِ لَيْسَ لا سِواها في الأَصَحّ[١٠]

---

(١) لا للاستثناء كما ذكر قبل، فكونه للاستثناء بالحمل على إلّا. [و كتب أيضاً:] فيعرب حينئذ بحسب الموصوف لا كما بعد إلّا الاستثنائيّة. [و كتب أيضاً:] ضدُّ إلّا إذ الأصل فيها مجيئها للاستثناء.

(٢) فجعلوها صفة للاستثناء [و] الوصف بها معنىً مع تاليها لا بها فقط، أمّا إعراباً فالوصف هوالتّالي.

(٣) هذا الشّرط أيضاً لإلّا فقط لا له و لغيرٍ، إذ يجوز في غير أن يكون الموصوف معرفة، فيجعل حينئذ غيرٌ حالاً. (المحشّي) و منه: ﴿لوكان فيهما آلهة إلّا الله لفسدتا﴾. (شرح النّاظم)

(٤) في إلّا خاصّة دون غير، فلا يقال: جائني إلّا زيد و يقال: جائني غير زيد. [و كتب أيضاً:] نظير أنّ الجمل و الظّروف تقع صفات و لا تنوب عن موصوفاتها.

(٥) فلا يقال: جائني إلّا زيداً رجالٌ، بأن ينصب حالاً كما يقال نحو ذلك في غير، لأنّ إلّا غير متمكّنة في الوصف بخلاف غير. [و كتب أيضاً:] فلا يسبق إلّا وصفاً على الموصوف بأن تجعل حالاً منه.

(٦) فلا يجوز: عندي درهم إلّا جيّد، و يجوز غير جيّدٍ، إذ لا يجوز إلّا جيّداً. (النّاظم والمحشّي). [و كتب أيضاً:] ردّ على من شرط تعذّر الاستثناء كابن‌حاجب. (٧) خلافاً لسيبويه جوّز لو كان معنا رجل إلّا زيد لغلبنا.

(٨) هذا الشّرط أيضاً لإلّا فقط لا له و لغيرٍ، و منه ﴿لو كان فيهما آلهة إلّا الله لفسدتا﴾

(٩) [نحو:] جائني زيد ليس غير أي ليس الجائي غيره، [و] جاء القوم ليس إلّا أي ليس الجائي إلّا هو.

(١٠) و قد اشتهر على ألسنة المصنّفين قولهم: يجوز كذا لا غيرُ، و عدّه ابن‌هشام من لحنهم، و نوزع في ذلك بابن‌مالك أنشد في شرح التّسهيل:

جواباً به تنجو اعتمد فوربّنا لَعَن عملٍ أسلفتَ لا غير تُسأل

(شرح النّاظم)

الْحالُ

(٤٤١) الْحالُ وَصْفٌ فَضْلَةٌ مُفْهِمُ فـي   حـالٍ،[١] وَالْاِشْـتِقاقُ وَالنَّـقْلُ قُـفي[٢]

(٤٤٢) فِيهِ كَثِيراً،[٣] وَالْلُّزُومُ شاعَ فـي   مُـؤَكَّـدٍ،[٤] وَالْاِشْـتِقاقُ يَـنْتَفي

(٤٤٣) لِوَصْفِهِ أَوْ قُـدِّرَ الْـمُضافُ[٥] أَوْ   دَلَّ عَـلىٰ أَصْـلٍ وَ فَـرْعٍ أَوْ رَأَوْا

(٤٤٤) مَـجِيئَهُ لِسِـعْرٍ[٦] أَوْ مَـفاعَلَه   أَوْ نَـوْعٍ[٧] أَوْ تَشْـبِيهٍ[٨] أَوْ مُـفاضَلَه[٩]

---

(١) أي يبيّن هيئة صاحبه [فبهذا] يخرج النّعت والتّميز في نحو لِلّه درّه فارساً. (المحشّي والنّاظم)

(٢) أي كونه وصفاً غير لازم. [و كتب أيضاً:] فالحال إمّا مشتقّة أو جامدة.

(٣) إذا كانت مبيّنة [مقابل المؤكّدة] فهي إمّا منتقلة [نحو:] جاء زيد راكباً أو ثابتة [نحو:] جاء زيد ظريفاً أو عالماً، والأوّل أكثر. [و كتب أيضاً:] الحال إمّا مصدر و إمّا نعت، والأوّل أكثر.

(٤) المؤكّدة كالمبيّنة إمّا منتقلة و إمّا ثابتة، [نحو:] ﴿إنّ هذا صراطي مستقيماً﴾ و ﴿فتبسّم ضاحكاً﴾.

(٥) على الحال الاسم [نحو:] وقع المصطرعان عِدلَي عِيرٍ أي مثل عدلَي عير، [والعير] الحمار.

(٦) [نحو:] بعت البُرّ قفيزاً بدرهم، و بعت الشّاء شاةً بدرهم أي مُسعّراً.

(٧) نحو: كلّمته فاه إلى فيّ أي مشافهة، و بعته يداً بيد أي مناجزة، و رأساً برأس أي مماثلة. (شرح النّاظم)

(٨) [نحو:] كرّ زيد أسداً أي كأسد أي مشبّهاً بأسد.

(٩) نحو: أحمدﷺ طفلاً أجلّ من عليّ عليه السلام كهلاً. [و نحو:] و هذا بسراً أطيب منه رطباً في ما كان المفضّل والمفضّل عليه واحداً بالذّات.

(٤٤٥) وَ مـا أَتـىٰ مِـنْ مَـصْدَرٍ فَأَوِّلِ ... بِالْوَصْفِ أَوْ حَـذْفِ مُـضافٍ يَـنْجَلي[١]

(٤٤٦) وَ لا يُـقاسُ فـي الْأَصَـحِّ إِلّا[٢] ... أَنْتَ الْإِمـــامُ كَـــرَماً وَ فَـــضْلا

(٤٤٧) وَ بَـــعْدَ أَمّـا[٣] وَ زُهَـيْرٌ شِـعْرا[٤] ... وَ كَـــوْنُها لَـــيْسَتْ بِـــحالٍ[٥] أُخْـرىٰ[٦]

(٤٤٨) وَ لا تُـــعَرِّفْهُ، وَ أَوِّلْ مـا وَرَدْ[٧] ... مِنْ عَـلَمٍ أَوْ مِـنْ مُـضافٍ[٨] أَوْ عَـدَدْ[٩]

---

(١) فيكون مفعولاً مطلقاً إن كان المحذوف مصدراً أو حالاً إن كان ذا، نحو: أتيته ركضاً أي راكضاً أو ذا ركض أو إتيانَ ركضٍ، و كلّمته مشافهةً.

(٢) في ثلاثة مواضع: ممّا وقع بعد خبر قُرِنَ بأل الدّالّة على الكمال [أي] الدّالّة على الاستغراق المجازيّ.

(٣) [نحو:] أمّا علماً فعالم، [و علماً] حال مؤكّدة عن فاعل عالم.

(٤) و حاتم جوداً ممّا وقع بعد خبر شبّه به مبتدؤه.

(٥) الأوّل والثّالث تميز والثّاني مفعول به أي مهما تذكرُ علماً ففلان الّذي وصف عالم.

(٦) لعدم الحاجة حينئذ لتأويل. (٧) من ذي اللّام بزيادة اللّام.

(٨) [نحو:] رجَعَ عَودَه على بدئه أي عائداً.

(٩) بِلغة الحجاز، و هذا أيضاً من المضاف. [و كتب أيضاً:] من ثلاثة إلى عشرة نحو: مررت بهم ثلاثتَهم مضافٍ ذلك العدد إلى ضميرٍ ما تقدّم، و يجري في المركّب أيضاً، فيقال: جاء القوم ثلاثةَ عشرَهم، و جاءت النّسوة خمس عشرتَهنَّ باالنّصب، والتّأويل عند سيبويه أنّه في موضع مصدر وضع موضع الحال أي مثلّثاً لهم، و تميم تجعله توكيداً فلا تنصبه.

مررت بهم الجماء الغفيرَ، و أرسلها العِراك و أُدخِلوا الأوّل فالأوّلَ، جاءت الخيل بدادِ، و بَدادِ علم

(٤٤٩) وَلَا تُنَكِّرْ صَاحِبَاً لَهُ بَدا غَالِباً[1] إِلَّا بِمُسَوِّغِ ابْتِدا[2]

بالنكرة

(٤٥٠) يَأْتي مِنَ الْفاعِلِ وَالْمَفْعُولِ أَوْ مُبْتَدَءٍ[3] أَوْ ذِي إِضافَةٍ رَأَوْا[4]

به فما نصبه ينصب الحال. فما رفعه ينصب الحال.

(٤٥١) مُضافَهُ الْعامِلَ،[5] قِيلَ أَوْ يُرىٰ جُزْءاً لَهُ[6] أَوْ مِثْلَهُ،[7] وَاسْتُنْكِرا[8]

الأخفش وابن مالك

---

(١) الغالب في ذي‌الحال أن يكون معرفة، و قد يكون نكرة، ثمّ الغالب في ذي‌الحال النّكرةِ أن يكون بمسوّغ الابتداء بالنّكرة، و قد يأتي من غير المسوّغ كما في الحديث.

(٢) و من النّادر قولهم: عليه مأة بيضاء، و فيها رجل قائماً، و من المسوّغات النّفي كقوله تعالى: ﴿و ما أهلكنا من قرية إلّا و لها كتاب﴾ والنّهيُ كقول الشّاعر:

لا يركنن أحد إلى الأحجام ... يوم الوغى متخوّفاً لحمام

والاستفهامُ نحو: يا صاح هل حمّ عيشٌ باقياً فترىٰ، والوصف نحو قوله تعالى:﴿ فيها يفرق كلّ أمر حكيم أمراً...﴾ والإضافة نحو: ﴿ في أربعة أيّام سواءً للسّائلين﴾، ﴿ و حشرنا عليهم كلّ شيء قبلاً﴾، والعمل نحو: مررت بضارب هنداً قائم. (شرح النّاظم).

و قد نكّر نادراً من غير وجود شيء ممّا ذكر و منه صلّى رسول الله ﷺ جالساً و صلّى وراءه قوم قياماً. (البهجة المرضيّة). العامل في الحال نصباً هو العامل في صاحبها رفعاً أو نصباً. (المحشّي) ضابطةٌ: جميع العوامل اللّفظيّة تعمل في الحال إلّا كان و أخواتها و عسى على الأصحّ. (البهجة المرضيّة)

(٣) جوّزه سيبويه، فعامل الحال نصباً ليس رافع المبتدأ، بل هو معنى فعليّ ضَمَّن المبتدأ.

(٤) أي مضافٍ إليه، فعامل الحال المضافُ النّاصب أوالرّافع لمحلّ المضاف إليه لا من حيث إنّه جرّ المضاف إليه. [و كتب أيضاً:] أجاز الفارسيّ الحال من المضاف إليه مطلقاً.

(٥) فيه رفعاً أو نصباً [نحو:] عرفت قيام زيد مسرِعاً.

(٦) فيعمل في الحال ما عمل في المضاف [نحو:] ﴿ و نزعنا ما في صدورهم من غلّ إخواناً﴾.

(٧) [نحو: ﴿ فاتّبع] ملّة إبراهيم حنيفاً﴾ فحنيفاً حال عن ملّة بمعنى دين أو عن ضمير فاتّبع.

(٨) هذا القول، استنكره أبوحيّان.

لا يتقدّم الحال على ذي‌الحال المجرور لا على جارّه.

(٤٥٢) وَ سَبْقَهُ صاحِبَهُ أَجِزْهُ لا ... ما جُرَّ أَوْ بِالْحَرْفِ فِي مَا انْتُخِلا[١]

(٤٥٣) وَ واجِبٌ إِنِ الضَّمِيرُ حَلّا[٢] ... قِيلَ كَذا إِنْ يَقْتَرِنْ بِإِلّا[٣]

(٤٥٤) وَ سَبْقَهُ الْعامِلَ جائِزٌ سِوىٰ ... جامِدٍ[٤] أَوْ ذِي مانِعٍ[٥] أَوْ ما حَوىٰ[٦]

(٤٥٥) مَعْناهُ لا حُرُوفَ فِعْلٍ كَكَأَنّ ... وَاسْمِ إِشارَةٍ وَ ظَرْفٍ وَ تَمَنّ[٧]

---

(١) (أي) أختار، خلافاً لبعض من الكوفيّة و ابن‌مالك.

(٢) عهد لضمير يلابس الحال و أضيف إليه صاحب الحال.

(٣) كما قدم مسرعاً إلّا زيد، [و] جاء زائرَ هندٍ أخوها، و جاء منقاداً لعمروٍ صاحبُه.

(٤) فعلٍ [نحو:] ما أحسن هنداً متجرّدةً.

(٥) من ذي أل الموصول نحو: الجائي زيد مسرعاً، و من ذي حرف مصدريّ، و من مصدر، و من أفعل تفضيل، و من متّصل بما يقتضي الابتداء كلام الابتداء و حرف القسم، نحو: والله لأقومنّ طائفاً. (شرح النّاظم) أو غير ذلك كجملة معها الواو.

(٦) [أي] عامل، و هو الجامد المتضمّن معنى مشتقٍّ.

(٧) و منها [أي من صور الّتي يجوز فيها تقديم الحال على عاملها] أن يكون العامل غير فعل و لا وصف فيه معنى الفعل و حروفه، و هو الجامد المتضمّن معنى مشتقٍّ كحروف التّشبيه و حروف التّنبيه و اسم الإشارة والظّرف و حروف التّمنّي والتّرجّي...، فلا يقال مثلاً: قائماً في الدّار، أو عندك زيد، و لا قائماً هذا زيد. (شرح النّاظم)

(٤٥٦) وَاغْتَفَرُوا بَلْ أَوْجَبُوا تَخَلُّلا[1] أَفْعَلَ حَالَيْنِ بِذَيْنِ عَمِلا[2]

(٤٥٧) وَإِنْ أَتَى اسْمٌ[3] مَعَ ظَرْفٍ ما صَلَح لِخَبَرٍ[4] بِالاسْمِ[5] أَخْبِرْ في الأَصَحّ[6]

(٤٥٨) أَوْ صالِحٍ[7] قُدِّمَ فَالْحالَ اخْتَرِ لِلاسْمِ[8] أَوْ أُخِّرَ صِلْ لِلْخَبَرِ

(٤٥٩) وَعَدِّدِ الْحالَ لِفَرْدٍ وَعِدَد وَاجْعَلْهُ لِلأَقْرَبِ[9] إِذْ لا مَنْعَ صَدّ[10]

---

(١) مع أنّه لا يجوز تقديم الحال على العامل إذا كان أفعل، لأنّه من قسم ذي المانع.

(٢) [نحو:] هذا بسراً أطيب منه رطباً، [و] لا يجوز تقديمهما معاً على أطيب، و لا تأخيرهما معاً، لعدم السّماع بذلك.

(٣) المراد بالاسم هنا مقابل الظّرف لا مقابل الوصف، و بالظّرف المستقرّ فإنّ اللّغو يكون صلة للاسم.

(٤) بأن لم يحسن السّكوت عليه، و إن صلح جاز جعل كلّ منهما حالاً والآخر خبراً بلا خلاف، لكن إن قدم الظّرف اختير حاليّة الاسم أو الاسم فحاليّة الظّرف. (شرح النّاظم)

(٥) واجعل الظّرف حالاً عن المبتدأ أو عن ضمير الوصف أي الاسم.

(٦) خلافاً للكوفيّة، نحو: فيك زيد راغب، فلا تنصب راغباً، والكوفيّة تجوّز نصبه.

(٧) كالاسم [نحو:] فيها زيد قائماً. (٨) لأنّه لتأخّره أليق بأن يكون فضلةً.

(٩) أي أوّلَ الحالين أو الحالات، أي إذا تعدّد ذوالحال و تفرّقت الأحوال نحو: لقيت زيداً مصعداً منحدراً، فاجعل الحال الأوّل لذي الحال الأقرب منه لأنّه يليه، واجعل الحال الثّاني للأبعد واغتفر انفصال الثّاني و عود ضميره للأبعد إذ لا يمكن غير ذلك، و يجوز عكس هذا مع أمن اللّبس، فإن خيف اللّبس تعيّن المذكور أوّلاً. و في التّمهيد: العرب تجعل ما تقدّم من الحالين للفاعل الّذي هو متقدّم، و ما تأخّر للمفعول، و لو جعلت الأوّل للأخير جاز ما لم يلبس، و قال أبوحيّان: و هذا الّذي ذكره صاحب التّمهيد مخالف لما قرّره غيره. (شرح النّاظم)

(١٠) أي لأنّه [لا] مانع من ذلك فلا يعدل عنه.

(٤٦٠) وَ قَدْ يَجي مُوَطِّئاً[1] مُؤَكِّدا[2] لِعامِلٍ أَوْ جُمْلَةٍ،[3] فَالْمُبْتَدا

(٤٦١) عامِلُهُ أَوْ مُضْمَرٌ أَوِ الْخَبَر خُلْفٌ، وَ فِي التَّقْديمِ خُلْفٌ[4] مُسْتَطَر[5]

(٤٦٢) وَ قَدْ يَجي مُقَدَّراً[6] أَوْ سَبَبِيّ[7] كَذاكَ مَحْكِيّاً وَ ذا تَرَكُّب[8]

(٤٦٣) وَ جِئْ بِهِ ظَرْفاً وَ جُمْلَةً جَرَتْ[9] مُخْبِرَةً مِنْ حَرْفِ آتٍ قَدْ عَرَتْ

---

(١) الحال إمّا موطئة و هي الجامدة الموصوفة [و] أقلّ، و إمّا مقصودة [و هي] أكثر، و أيضاً إمّا مؤكّدة و إمّا مبيّنة و تسمّى مؤسّسة. قوله في الحاشية «الجامدة الموصوفة» مثل: ﴿ فتمثّل لها بشراً سويّاً﴾ فإنّما ذكر بشراً توطئة لذكر سويّاً. (شرح النّاظم) (٢) و مبيّناً، و هو الغالب و يسمّى مؤسّساً.

(٣) [نحو:] زيداً أخوك معلوماً، أو صاحبٍ كجاء القوم طرّاً (المحشّي). شرط الجملة كون جزئيها معرفتين جامدين. (شرح النّاظم) (٤) للحال المؤكّد بأنواعه على العامل.

(٥) كالخلاف في المصدر المؤكّد. (شرح النّاظم) [و كتب أيضاً:] في بحث المصدر المؤكّد للجملة بقوله «رأوا».

(٦) و مقارناً و هو الغالب، [و كتب أيضاً:] القسمة إلى المقدّر والمقارن [ك] هذا بعلي شيخاً، والمحكيّ [نحو:] جاء زيد أمس راكباً مثلّثةٌ، و إلى السّببيّ والحقيقيّ مثنّاة، و كذا إلى المفرد والمركّب. [و كتب الشّارح:] كمررت برجل معه صقر صائداً به غداً أي مقدّراً ذلك، و منه ﴿ فادخلوها خالدين﴾. (شرح النّاظم)

(٧) كالنّعت السّببيّ نحو: مررت بالدّار قائماً سكّانها. (شرح النّاظم)

(٨) أصله العطف نحو هو جاري بيت بيت بمعنى ملاصقاً، أو الإضافة نحو: تفرّقوا أياديَ سبا بمعنى مثل أيادي سبا. (شرح النّاظم)

(٩) ابتدائيّةً نحو: ﴿ اهبطوا بعضكم لبعض عدوّ﴾ أو مصدّرة بلا التّبريّة نحو: ﴿ والله يحكم لا معقّب لحكمه﴾ أو بما النّافية نحو: توافينا ما بيننا من حاجز، أو بأنّ نحو: ﴿ و ما أرسلنا قبلك من المرسلين إلّا إنّهم ليأكلون الطّعام﴾ أو

(٤٦٤) وَ أُلْزِمَتْ ضَمِيرَهُ إنْ أَكَّدَتْ أَوْ عُطِفَتْ[١] أَوْ بِمُضارِعٍ ثَبَتْ

(٤٦٥) تُبْدَؤُ أَوْ يُنْفِىٰ بِلا،[٢] وَ حَرِّمِ واواً، وَ قَدِّرْ مُبْتدا في مُوهِمِ[٣]

(٤٦٦) كَالْماضي يَتْلُو أَوْ أَوِ الّا قد وَلِي وَ غَيْرَ ذي الْجُمْلَةِ بِالْواوِ صِلِ

(٤٦٧) أَوْ مُضْمَرٍ أوْ بِهِما، وَ يُحْذَفُ[٤] عامِلُ حالٍ، وَ وُجُوباً يُولَفُ[٥]

☞

بكأنّ نحو: ﴿ نبذ فريق من الّذين أوتوا الكتاب كِتاب اللهِ وراءَ ظهورهِم كأنّهم لا يعلمون ﴾، أو بمضارع ثبت عار من قد، نحو: ﴿ و نذرهم في طُغيانهم يعمهون ﴾ أو مقرون بقد نحو: ﴿ لِمَ تؤذونَني و قد تعلمونَ أنّي رسول اللهِ ﴾، أو منفيّ بلا نحو: ﴿ و ما لنا لا نؤمن بالله ﴾، أو بِلَم نحو: ﴿ فانقلبوا بنعمة من اللهِ و فضل لم يمسَسهُم سوءٌ ﴾، أو بماض تالٍ لإلّا نحو: ﴿ و ما يأتيهم من رسول إلّا كانوا به يستهزِؤون ﴾، أو متلوّ بأَو نحو كن للخليل نصيراً جارَ أو عدلا، أو خال منهما نحو: ﴿ كيف تكفرون بالله و كنتم أمواتاً فأحياكم ﴾. (شرح النّاظم)

(١) نحو: جاء زيد ماشياً أو هو راكب. (شرح النّاظم) (٢) بناءً على أنّه ليس للاستقبال.

(٣) [نحو:] قمت و أصُكُّ وجهه أي و أنا أصكّ. (النّاظم والمحشّي)

(٤) كقولك للمسافر: راشداً مهديّاً، و للقادم: مسروراً.

(٥) حذفُ العامل (المحشّي). كعامل المؤكّدة للجملة والنّائبة مناب الخبر والمذكورة للتّوبيخ. (البهجة المرضيّة). [و كتب أيضاً:] لم يقل في هذا لكتاب بحذف هذا [و كتب أيضاً:] كأن جرى مثلاً... أو بيّن نقصاً أو زيادة بتدريج نحو: بعْه بدرهم فصاعداً [أو سافلاً] أي فزاد الثّمن أو ذهب صاعداً، أو وقع بدلاً من اللّفظ بفعله نحو: هنيئاً مريئاً أي ثبت له ذلك، أو توبيخاً نحو: أتوانياً و قد جدّ قرنائُكَ. (شرح النّاظم)

(٤٦٨) لا مَعْنَوِيٌّ،[١] وَلِحالٍ ما حُـظِر[٢]   إلّا جَـــواباً[٣] أَوْ بِـــنَهْيٍ[٤] أَوْ حُـــصِر[٥]

---

(١) كالظّرف والمجرور واسم الإشارة و نحوها. (شرح النّاظم)

(٢) نحو: لقيته في جواب من قال: ألقيت زيداً راكباً؟.

(٣) نحو: راكباً لمن قال: كيف جئتَ؟. (شرح النّاظم)

(٤) [نحو:] ﴿لا تمش في الأرض مرحاً﴾، ﴿و لا تقربوا الصّلاة و أنتم سُكارىٰ﴾.

(٥) نحو: لم أعُدْه إلّا حَرَضاً. (شرح النّاظم) أو نائباً عن الخبر نحو: ضربي زيداً قائماً. (البهجة المرضيّة)

التَّمْيِيزُ

(٤٦٩) إِسْمٌ بِمَعْنَى مِنْ مُبِينٍ[١] نَكِرَه   يُنْصَبُ تَمْيِيزاً بِمَا قَدْ فَسَّرَه

(٤٧٠) مِنْ عَدَدٍ[٢] أَوْ كَيْلٍ أَوْ وَزْنٍ وَذي   مِساحَةٍ[٣] وَكُلِّ ما يُشْبِهُ ذي[٤]

(٤٧١) وَبَعْدَ غَيْرِ الْعَدَدِ[٥] اجْرُرْ إِنْ تُضِفْ   وَالنَّصْبُ بَعْدَ ما أُضِيفَ قَدْ أُلِف

---

(١) لا مستغرقٍ كما في اسم لا التّبرئة و لا مبتدإٍ كاستغفرالله ذنباً أي منه. [و كتب أيضاً:] يجوز أخذ مبيّن بتشديد الياء و سكون النّون للوزن.

قوله «مبين» خرج بالمبين اسم لا التّبرئة نحو: لا رجلَ، و ثاني مفعولي أستغفرالله ذنباً، فإنّهما و إن كانا على معنى من بدليل صحّة اقترانهما بها نحو: لا من رجل و أستغفرالله من ذنب، لكنّها ليست فيهما للبيان، بل هي في الأوّل للاستغراق للجنس، و في الثّاني للابتداء كأنّه لمّا أراد الاستغفار ابتدأ منه بالجانب المتناهي الأوّل و ترك الجانب اللّامتناهي إلّا على كونه غير محدود، تقديره: أستغفرالله مبتدياً من أوّل الذّنوب إلى ما لا يتناهى.

(٢) من العقود الثّمانية والمركّبات المزجيّة.

(٣) كعشرين درهماً، و رطل زيتاً و زيتٍ، و قفيز برّاً و برٍّ، و ذراع ثوباً و ثوبٍ.

(٤) كلّما يفهم مقداراً [نحو:] مثقال ذرّة و ذنوب ماءً، بنصب ذرّة و ماء و جرّهما.

(٥) الّذي ينصب التّمييز من المفردات السّابقة، أمّا هذا العدد فلا يضاف.

(٤٧٢) إِنْ كانَ لا يُغْني عَنِ الْمُضافِ لَه[1] كَفاعِلٍ[2] بِأَفْعَلِ الْمُفَضَّلَة[3]

(٤٧٣) وَبَعْدَ ذي تَعَجُّبٍ فَمَيِّزا[4] وَجَرُّ مِنْ ذا عَدَدٍ[5] ما جُوِّزا[6]

(٤٧٤) كَفاعِلٍ حُوِّلَ مِنْ فاعِلٍ[7] أَوْ مَفْعُولِهِمْ، وَجَرَّ غَيْرَ ذا رَأَوْا

---

(١) أي عمّا أريد الإضافة إليه، فلا يجوز في ملؤه عسلاً ملؤُ عسلٍ؛ أمّا إن أغنى التّميز عن المضاف إليه نحو: هو أشجع النّاس رجلاً فيجوز أشجع رجلٍ.

(٢) أي كما يجب نصب فاعل، إه. [و كتب أيضاً:] أي كتمييز هو في المعنى فاعل لأفعل، إه، بخلاف تميز بعد أفعل و ليس بفاعل له نحو: زيد أكمل فقيه و ماله أكثر مالٍ، فإنّه يجوز: زيد كمل فقيهُه و مالُ زيد كثُر مالُه، فهو واجب الجرّ، و إنّما نصب في زيد أكرم النّاس رجلاً مع أنّ رجلاً ليس بفاعل في المعنى لأكرم لأنّ أكرم أضيف إلى النّاس فلا يضاف مرّتين. [و كتب أيضاً:] علامة كون النّكرة فاعلاً لأفعل صحّة وضع فعل من مادّة أفعل موضعه، و علامة كونه غيرَ فاعل صحّةُ وضع لفظ بعضٍ موضعه، و يكون مضافاً إلى جمع يقوم مقام النّكرة كأن يقال في زيد أكمل فقيه: زيد بعض الفقهاء، [و كتب أيضاً:] أي إنّ ما (نكرة) كان بعد أفعل التّفضيل فاعلاً في المعنى يجب نصبه على التّميز، و يمتنع جرّه بالإضافة و لا بمن، و هو ظاهر فيكون أفعل وصفاً سببيّاً نحو: زيد أكمل فقهاً و أكثر مالاً، لأنّه بمنزلة زيد كمل فقهُه و كثر مالُه.

(٣) قوله «كفاعل بأفعل المفضّلة» و إنّما وجب نصبه في ما كان في المعنى فاعلاً لأفعل، والجرّ في ما لم يكن في المعنى فاعلاً نحو: مال زيد أكثر مال لأنّ اسم التّفضيل في الثّانية مضاف إلى ما هو بعضه دون الأولى.

(٤) [نحو:] ويحَ زيدٍ رجلاً و ويله إنساناً.

(٥) كلّ منصوب على التّميز فيه معنى من، و بعضه يصلح لمباشرتها و بعضه لا يصلح، كما أنّ كلّ ظرف فيه معنى في و بعضه يصلح لمباشرتها و بعضه لا يصلح. (شرح النّاظم)

(٦) كأحد عشر كوكباً، فلا يجوز من كوكبٍ، إذ لا يحمل الكوكب على أحد عشر. [و كتب أيضاً:] لأنّ وضع من أن يفسّر بها اسم جنس سابق صالح لحمل مابعدها عليه، و لا يحمل التّميز المفرد على العدد المتعدّد و لا يفسّر من في الجملة اسمَ الجنس المذكورَ إنّما تفسّر النّسبةَ.

(٧) فلا يجرّ بمن و لا بالإضافة [نحو:] طاب زيد نفساً، ﴿واشتعل الرّأس شيباً﴾، فلا يجرّ بمن، لأنّ التّميز هنا يفسّر النّسبةَ لا اسم الجنس.

(٤٧٥) وَعامِلُ التَّمْيِيزِ حَتْماً سَبَقا[١] وَسَبْقَ فِعْلٍ صُرِّفَ الشَّيْخُ انْتَقَى[٢]

(٤٧٦) وَحَذْفَ تَمْيِيزٍ أَجِزْ،[٣] وَالْمُعْتَمَد مَجِيئُهُ مُؤَكِّداً[٤] لا ذا عَدَد[٥]

---

(١) من مفرد أو مسند غير متصرّف إتّفاقاً و مطلقاً عند سيبويه إذا كان المميّز نسبةً في جملة.

(٢) [نحو:] و ما كاد نفساً بالفراق تطيب؛ سوى كفى، فلا يقال شهيداً كفى بالله إجماعاً.

(٣) إذا قصد إبقاء الإبهام أو كان في الكلام ما يدلّ عليه. (شرح النّاظم) نحو: كم صمت أي كم يوماً صمت.

(٤) كقوله تعالى: ﴿إنّ عدّة الشّهور عند الله اثنا عشر شهراً﴾. (شرح النّاظم) و مثله قول أبي طالب: لقد علمتُ بأنّ دين محمّد، من خير أديان البريّة ديناً. (شرح النّاظم في باب نعم) أوّله:

والله لن يصلوا إليك بجمعهم حتّى أُوَسَّدَ في التّراب دفيناً
فاصدع بأمرك ما عليك غضاضة و ابشر بذلك و قرّ منه عيوناً
و لقد علمت بأنّ دين محمّد من خير أديان البريّة ديناً
لولا الملامةُ أو حِذار مَسَبّةٍ لوَجَدتَني سَمْحاً بذاك مُبيناً

[و كتب أيضاً:] فقوله سابقاً «مبيّن» بيان للغالب.

(٥) أي لا يتعدّد التّمييز بخلاف الحال.

مَسْأَلَةٌ

(٤٧٧) يُـفْرَدُ مَـنْصُوباً[١] مُـمَيِّزُ الْـعَدَد   مــــا بَــيْنَ عَشْــرَةٍ وَ مِأَةٍ،[٢] فَــقَد[٣]

لا يدخل فيه عشرة و لا مأة

---

(١) بيان للعدد المذكور النّاصب للتّميز و لأفراد تميزه.

قوله «يفرد منصوباً» أمّا نصبه في العقود إذ لو أضيف وجب أن يحذف النّون لأنّه في صورة الجمع، و لا يجوز حذفه لأنّه في الحقيقة ليس جمعاً، و في ما عداها لكراهة تصيير ثلاث كلمات ككلمة واحدة؛ و أمّا إفراده فلأنّه إذا نصب فضلة والقلّة بالفضلة أولى.

(٢) بيان العدد المذكور. [و كتب أيضاً:] من العقود الثّمانية والمركّبات المزجيّة من أحد عشر إلى تسعة و تسعين واللّفظيّة إذا تأخّر العقد و وضع التّمييز للعقد.

قوله «ما بين عشرة و مأة» و عشرون و ما فوقه مذكّره و مؤنّثه سواء والتّذكير والتّأنيث بالتّمييز.

(٣) المميّز المنصوب المفرد في غير ما ذكر من الأعداد.

قوله «فقد» إضافة العدد إلى التّمييز ممنوع، لأنّه يضاف إلى غيره نحو عشريك، فلو أضيف إلى التّمييز لزم الالتباس في بعض الصّور نحو عشري رمضان لأنّه لم يعلم أنّه أريد عشرين رمضان أو أراد اليوم عشرين من رمضان، و حمل البواقي عليه طرداً للباب، فلا يعلم هل هو تميز أم لا، و لم يعكس دفعاً لإضافة الشّيء إلى نفسه لأنّ العدد هو التّمييز في المعنى.

(٤٧٨) وَعَشَرَةٌ فَدُونَها[1] جَمْعاً أَضِفْ   وَمِأَةٌ فَـصاعِداً[2] فَـرْداً أُلِـفْ

(٤٧٩) وَاجْرُرْ بِذَا الْقِسْمِ[3] بِمِنْ ما مَيَّزا   وَفَـصْلُهُ مِـنْ عَـدَدٍ مـا جُـوِّزا

---

(١) إلى اثنين؛ أمّا هو والواحد فلا يحتاجان لتميز أي لا يجمعان مع تميز بل يستغنى بتميزها عنهما كما ياتي [و كتب أيضا:] بحث التميز الجمع المجرور في الكتاب الثاني استطراد.

قوله «و عشرة فدونها» مميّز الثّلاثة إلى العشرة إن كان اسم جنس، و هو ما يفرق بينه و بين مفرده بالتّاء غالباً كتمر أو اسم جمع، و هو ما دلّ على الجمع و ليس له مفرد من لفظه كقوم خُفِض بمن كما قد يجرّ بالإضافة عند بعض، فالأوّل كثنتا حنظل والثّاني كتسعة رهط. [و كتب أيضاً:] و قد تميّز الثّلاثة إلى العشرة بمأة نحو ثلاث مأة و هي مجموع معنًى.

قوله «و عشرة فدونها» أمّا إضافة فلكثرة الاستعمال، و أمّا جمعيّته فلمطابقة المعدود العدد إلّا في ثلاثمأة إلى تسعمأة فالقياس مئات أو مئتين، لأنّ للمأة جمعين: جمع المذكّر السّالم أعني مئون و جمع المؤنّث السّالم مئات؛ أمّا الثّاني فلأنّه لمّا تعود التّميز المجيء بعد جمع المذكّر نحو: عشرون درهماً كرهوا أن يلي الجمع بالألف كثلاث مئات درهم؛ و أمّا الأوّل فلأنّ إضافة العدد إلى جمع المذكّر السّالم غير جائز، فلا يقال: ثلاثة مسلمين لأنّ حقّ المضاف إليه التّكسير ليطابق العدد والمعدود لفظاً، و ثلاث مئين ملوك في قول الشّاعر شاذّ، و يضاف لجمع التّصحيح في مسألتين: أحدهما أن لا يوجد الكثرة نحو ﴿سبع سمٰوات﴾ أو يوجد لكن جاور غير الموجود نحو: ﴿سبع سنبلات﴾ في مجاورة ﴿سبع بقرات﴾، و حقّه أيضاً القلّة، و قد يضاف إلى الكثرة إذا لم توجد القلّة نحو: «أربعة رجال» و نحو: ﴿ثلاثة قروء﴾ شاذّ قياساً، و ثلاثة شسوع شاذّ سماعاً.

(٢) إذا تأخّر المأة و عُطِفَ على العدد الأقلّ أو ثنّي أو جمع أو عبّر عن الجمع بالألف أو بتثنيته أو جمعه، فاعرف.

قوله «و مأة فصاعداً» و قد تضاف المأة إلى جمع تميز كثلاثمأة سنين، و قد تميّز بمفرد منصوب نحو: إذا عاش الفتى مأتين عاماً.

(٣) لا في القسم الأوّل، فتمييزه واجب النّصب لا ينجرّ لا بالإضافة و لا بمن.

قوله «واجرر بذا القسم» ألفاظ الأعداد بالنّسبة إلى الاستعمال أربعة أنواع مفرد و هو عشرة ألفاظ واحد و اثنان و عشرون و تسعون و ما بينهما، و مضاف و هو أيضاً عشرة ألفاظ مأة و ألف و ثلاثة و عشرة و مابينهما، و مركّب و هو تسعة ألفاظ أحدعشر و تسعةعشر و ما بينهما، و معطوف و هو أحد و عشرون و تسعة و تسعون و ما بينهما.

(٤٨٠) وَ نَعْتُهُ[١] يَجُوزُ بِالْوَجْهَيْنِ[٢] وَ لا تُمَيِّزْ واحِداً وَاثْنَيْنِ

(٤٨١) وَ لا بِجَمْعِ كَثْرَةٍ[٣] إنْ أَمْكَنا بِقِلَّةٍ،[٤] وَ بِمُضافٍ اغْتَنیٰ[٥]

(٤٨٢) وَ عَشْرَةٌ[٦] فَدُونَها[٧] لِلذَّكَرِ[٨] بِالتّا وَ فِي مُؤَنَّثٍ مِنْها عَرِيّ

(١) مفرداً أو جمع تكسير، أمّا الجمع السّالم فلا يحمل إلّا على العدد نحو عشرون رجلا صالحون.

(٢) في الإعراب: الحمل على التّمييز وعلى المميَّز.

(٣) و من القليل «سبع سنابل» و «ثلاثة قروء» و «ثماني حجج». (شرح النّاظم).

(٤) فإن لم يمكن بأن لم يستعمل تعيّن جمع الكثره نحو ثلاثة رجال.

(٥) نحو خذ عشرتك لظهور الجنس بالإضافه العهديّة، فلا يميّز عدد مضاف إلى غير التّمييز.

(٦) بحث تذكير أسماء العدد و تأنيثها وظيفة علم الصّرف لأنّه تغيير في بنية الكلمة و اشتقاق نحو واحدة عن واحد و نحو ثلاث عن ثلاثة، فذكره في فنّ الإعراب استطراد، هذا.

(٧) إلى ثلاثة أي ثلاثة فما فوقها إلى عشرة، [و كتب أيضا:] إلى ثلاثة، أمّا الاثنان والواحد فيذكّران للمذكّر و يؤنّثان للمؤنّث كسائر الأسماء و كأحد عشر و اثني عشر بجزئيهما.

(٨) أي إذا كان واحد المعدود اسماً مذكّرا، (شرح النّاظم). أي إذا أريد بها المعدود، فتكون أوصافاً، فتؤنّث في الذّكور باعتبار الجماعة، و تجرّد في التّأنيث فرقاً، و أمّا إذا أريد بها نفس العدد كما هو الأصل فيها فتستعمل على الأصل أي كما تستعمل في المعدود المذكّر، هذا.

و إذا أريد باسم العدد نفس العدد لا المعدودُ كأن يقال: الواحد نصف الاثنين والثّلاثة نصف السّتّة يكون على ما هو الأصل فيه من تذكير في الواحد والإثنين و أحد عشر و اثني عشر، و تأنيثٍ في ثلاثة و عشرة و مابينهما و تأنيث الجزء الأوّل و تذكير الثّاني في ثلاثة عشر و تسعة عشر و ما بينهما، و تساوٍ في العقود الثّمانية والمأة والألف و تثنيتهما و جمعهما، و يكون حينئذ علماً للعدد، فيجوز عدم صرفه إذا انضمّ إلى العلميّة سبب آخر، و يجوز صرفه أيضاً تناسباً له مراداً به المعدود.

(٤٨٣) وَإِنْ أَرَدْتَ فَوْقَهَا اذْكُرْ فِي الذَّكَر ‎ ‎ ‎ مُرَكَّباً أَحَدَ مِنْ قَبْلِ عَشَر

(٤٨٤) فِي الضِّدِّ إِحْدىٰ عَشْرَهَ، أَوِ اكْسِرِ ‎ ‎ ‎ شِيناً، وَخُذْ ثَلاثَةً لِلْآخِرِ

(٤٨٥) كَما مَضىٰ وَالْعَشْرَ جَرِّدْ فِي الذَّكَر ‎ ‎ ‎ وَصِلْهُ بِالتّا فِي مُؤَنَّثٍ، تَبَرّ

(٤٨٦) فِي الذَّكَرِ اثْنا عَشَرَ الْأُنْثَى اثْنَتا ‎ ‎ ‎ عَشْرَةَ، وَالصَّدْرَ أَعْرِبَنْ، وَغَيْرَ تا[1]

(٤٨٧) يُبْنىٰ عَلَى الْفَتْحِ سِوىٰ ثَمانِ ‎ ‎ ‎ فَجَوِّزِ الْحَذْفَ مَعَ الْإِسْكانِ[2]

(٤٨٨) وَصُغْ مِنَ اثْنَيْنِ[3] فَصاعِداً إِلىٰ ‎ ‎ ‎ عَشَرَةَ فاعِلَةً وَفاعِلا

---

(١) من جزئي كلّ مركّب و من ثاني هذين المركّبين. ‎ ‎ ‎ (٢) للياء، ففيه أربع لغات، و فتح الياء مشهور.

(٣) بحث أصل الصّوغ وظيفة الصّرف، فهٰهنا استطراد، لكن بحث إضافة المصوغ أو تنوينه و نصب تمييزه وظيفة الإعراب.

(٤٨٩) وَأَضِفْ[1] إِنْ تُرِدْ بِهِ بَعْضَ الَّذا ... مِنْهُ بَنَيْتَهُ كَثاني اثْنَيْنِ ذا[2]

(٤٩٠) وَإِنْ تُرِدْ جَعْلَ الأَقَلِّ مَثْلَ ما ... فَوْقُ فَكَا سْمِ الْفاعِلِ اعْمَلْ[3] وَالْزِما

(٤٩١) وَإِنْ أَرَدْتَ مِثْلَ ثاني اثْنَيْنِ ... مُرَكَّباً[4] فَجِئْ بِتَرْكِيبَيْنِ

---

(١) اسمَ الفاعل وجوباً إلى ما بنيته منه إذا استعمل غير مفرد، [ف]لا يجوز تنوينه والنّصب به.

(٢) فما استعمل منها [أي من المصوغات] مفرداً بيّنٌ، و ما استعمل غير مفرد فإمّا أن يستعمل مع ما اشتقّ منه كثان مع اثنين، و إمّا أن يستعمل مع ما سفل كثالث مع اثنين، فالمستعمل مع ما اشتقّ منه يجب إضافته. (شرح النّاظم)

(٣) فيجوز أن يضاف و أن ينوّن و ينصب ما يليه. (شرح النّاظم) [و كتب أيضاً:] إشارة إلى أنّه ليس باسم فاعل في الاستعمال الأوّل، و إنّما أنّث للمؤنّث لكونه في صورة اسم الفاعل، فلذا لا يعمل، فلا ضمير في نحو قولك: زيد ثاني اثنين أو عاشر عشرة، صرّح به في حواشي المغني

(٤) أي و كان الّذي منه بني مركّباً. [و كتب أيضاً:] يريد أنّه لا يجوز الإرادة الثّانيةُ أي إرادة معنى الجعل والتّصيير في المركّب، و إنّما يصحّ فيه إرادة المعنى الأوّل.

(٤٩٢) أَوْ فاعِلاً[١] أَضِفْهُ لِلْمُرَكَّبِ[٢] أَو جِئْ بِحادي عَشَرَ[٣] الْمُسْتَعْقَبِ

(٤٩٣) وَ فاعِلاً مِنْ قَبْلِ ما عِشْرينا وَالْواوَ خُذْ كَالثّاني وَالتِّسْعينا

(٤٩٤) وَ أَرَّخُوا في أَوَّلِ الشَّهْرِ بِما مَضىٰ وَ في الْباقي أَخيراً، فَاعْلَما

(١) بحالتيه التّذكير والتّأنيث [و] هو صدر الأوّل. [و كتب أيضاً:] صدر أوّلهما فاعل في التّذكير و فاعلة في التّأنيث مشتقّان من صدر ثانيهما و عجزهما معاً عشر في التّذكير و عشرة في التّأنيث فيقال: ثاني عشر اثني عشر، ثانية عشرة اثنتي عشرة، إلى تاسع عشر تسعة عشر، و تاسعة عشرة تسع عشرة بأربع كلمات مركّب أولاهنّ مع الثّانية و ثالثتهنّ مع الرّابعة، والمركّب الأوّل مضاف إلى الثّاني إضافة فاعل إلى ما اشتقّ منه. (شرح النّاظم) حادي عشر أحد عشر، و حادية إحدى عشرة إلى تاسع عشر بإضافة المركّب الأوّل إلى المركّب الثّاني و بناء الأجزاء الأربعة سوى اثنين و اثنتين كما سبق في النّظم.

(٢) [فقل:] حادي أحد عشر و حادية إحدى عشرة إلى تاسع تسعة عشر و تاسعة تسع عشرة بإعراب الجزء الأوّل المضاف و بناءِ جزئي المركّب المضاف إليه، سوى اثنين واثنتين كما سبق في النّظم.

(٣) أي بالمركّب الأوّل مبنياً جزءاه كحادي عشر و حادية عشرة و ثاني عشر و ثانية عشرة إلى تاسع عشر و تاسعة عشرة. [و كتب أيضاً:] أي بالمركّب الأوّل باقياً على بنائه، [و كتب أيضاً:] و لا يستعمل هذا القلب في واحد إلّا في تنييف أي مع عشرة أو مع عشرين و أخواته، فيقال حادٍ و عشرون في التّذكير، و حادية و عشرون في التّأنيث إلى حادٍ و تسعين و حادية و تسعين، و أمّا ثان فما فوقه فيسعمل في تنييف و غيره. (شرح النّاظم) قول الشّارح «إلّا في تنييف»: لا في الإفراد بل يقال في الإفراد: الأوّل دون حادٍ. قوله: «و غيره» و هو الإفراد.

( ) المصوغَ من لفظ العدد. [و كتب أيضاً:] بحالتيه التّذكير والتّأنيث. ( ) أي في النّصف الأخير من الشّهر.

( ) يقال: كتب لأوّل ليلة من الشّهر أو لغرّته أو مُهَلِّه أو مُستهَلّه، ثمّ يقال لليلةٍ خلت ثمّ لليلتين خلتا... إلى خمس عشرة خلت، ثمّ لأربع عشرة بقين إلى أن يقال لآخره أو سلخه أو انسلاخه؛ و إنّما أوثر في التّأريخ قصد اللّيالي دون الأيّام لأنّ أوّل الشّهر ليلة طلوع هلاله و ليلة كلّ يوم سابقة له فاستغني بالمتبوع عن التّابع.

مَسْأَلَةٌ[1]

(٤٩٥) مَيِّزْ كَعِشْرِينَ[2] كَمِ انْ تَسْتَفْهِمِ ... وَٱجْرُرْ[3] بِمَنْ مُضْمَراً إِنْ جُرَّتْ كَمِ[4]

(٤٩٦) كَعَشْرَةٍ أَوْ كَمِأَةٍ مُخْبِرُ ذا[5] ... وَٱنْصِبْ[6] مُمَيِّزَيْ كَأَيِّنْ[7] وَ كَذا

(١) في تمييز كم استفهاماً و خبراً و كأيّن و كذا. (٢) أي بمفرد منصوب [نحو:] كم شخصاً سَما.

(٣) جوازاً تمييزَ كم الاستفهاميّة. (٤) الاستفهاميّة نحو: على كم جزعٍ بيتُك مبنيٌّ؟

(٥) [نحو:] كم عمّةٍ لك يا جرير و خالةٍ، و كم ملوكٍ باد ملكهم.

(٦) و أفرد وجوباً في كذا و بقلة في كأيّن، فإنّ الأكثر جرّه بمن [نحو:] ﴿ كأيّن من آية ﴾.

(٧) كأيّن اسم مركّب من كاف التّشبيه و أيٍّ المنوّنة، و لذا جاز الوقف عليه بالنّون، لأنّ التّنوين لما دخل في المركّب أشبه النّون الأصليّ، و لذا رسم في المصاحف نوناً، و من وقف عليه بحذفه فاعتبر حكمه في الأصل و هو الحذف في الوقف، و يوافق كم في خمسة أمور: الإبهام والافتقار إلى التّمييز والبناء و لزوم التّصدير و إفادة التّكثير غالباً والاستفهام نادراً عند بعض، و يخالفه في خمسة: التّركيب، فكم بسيط على الصّحيح. و جرّ التّمييز بمن غالباً، و لزوم التّكثير عند الجمهور، و أنّه لايجرّ عندهم، و لا يفرد خبره. (مغني اللّبيب بنقل المحشّي)

نَواصِبُ الْمُضارِعِ[١]

(٤٩٧) اِنْصِبْ مُضارِعاً بِكَيْ[٢] وَصْلاً[٣] وَ لَنْ
بَسِــــيطَةٌ[٤] مُسْــــتَقْبِلاً وَ أَكِّـــدَنْ[٥]

---

(١) لمّا انتهت منصوبات الأسماء عقبت بمنصوب الأفعال كما ذكر عقب المرفوعات المضارعُ المرفوع. (شرح النّاظم)

(٢)كَي: لابدّ من نصب المضارع إذا وقع بعده فإمّا أن يكون حرف جرّ بمعنى اللّام، فالنّصب حينئذ بأن مقدّرةً أو ملفوظةً أو به، فيكون حينئذ حرفاً مصدريّاً، و قبله حرف جرٍّ لامٌ، إذ لا يُجرّ كي بغير اللّام بخلاف أن و أنّ مقدّر أو ملفوظ فالسّببيّة مفهومة من اللّام و كي كأن للنّصب والتّأويل بالمصدر؛ أمّا إذا كان كي داخلاً على أن أو ما المصدريّين فلا خلاف في كونه حرف جرٍّ، كما يأتي.

لَن: بسيط أو أصله لا أن أو لا حرف مصدريّ، و قد يجزم أن حرف مصدريّ يدخل الأمر والنّهي على الأصحّ والمضارعَ و ينصبه، و قد لا ينصبه نحو: رجوت أن تجلو الحزن بالسّكون للواو، و يذكر النّاظم الزّائدة والتّفسيريّة، و قد يأتي للتّأكيد والعلّة والنّفي والشّرط.

إذَن: بسيط أو أصله إذ أن أو إذا و إذا، و قد يلغى مع جميع الشّروط للنّصب أو، و قد يكون بمعنى الواو و بل و إن الشّرطيّة و حرفَ جرّ لانتهاء الغاية كإلى و حتّى و حرف استثناء كإلّا، فتدخل في هذين على الاسم المؤوّل بأن الواجب الإضمار.

حَتّى: و بالإمالة و بالعين حرف جرٍّ، و أنكره الكسائيّ، يجرّ الظّاهر والمؤوّل بأن الواجب الإضمار، و جرّه المضمر ضرورة لانتهاء الغاية فيهما، و للتّعليل و للاستثناء في المؤوّل. و نصب المضارع به لا بأن عند الكسائيّ، و حرف عطف بمعنى الواو، و أنكره الكوفيّة، و حرف ابتداء يستأنف بعده الجملة اسميّة أو فعليّة، و أنكره بعض لابتداء الغاية، فإذا رفع بعده المضارع فهو حرف عطف أو ابتداءٍ، و إذا نصب فحرف جرٍّ أو نصب.

الفاء: يأتي بمعنى الواو و ثمّ و إلّا، و تدخل سببيّة على المضارع المنصوب بأن الواجب الإضمار، و قيل النّصب حينئذ بالفاء لا بأن المضمرة.

الواو: يأتي لاستئناف الجملة و للحال و للجرّ، و يأتي زائدة و بمعنى أو والباءِ و مع في المفعول معه و في المضارع المنصوب بأن الواجب الإضمار، و قيل بالواو كما إذا دخل على الاستفهاميّ كما تقول سئولاً عن علّة أمر: كيمه؟.

(٣) أي إذا كان موصولاً حرفيّاً بخلاف ما إذا كان حرف جرّ بمعنى اللّام. (شرح النّاظم)

(٤) ليست مركّبة من لا و أن عند الجمهور. (٥) النّفي بلن أكثر من تأكيد لا.

(٤٩٨) وَ أَنْ سِوىٰ مِنْ بَعْدِ عِلْمٍ،[١] وَالَّتِي مِنْ بَعدِ ظَنٍّ[٢] فَارْفَعَنْ[٣] وَانْصِبْ بِتي

(٤٩٩) وَ بِـإِذَنْ مُصَدَّراً[٤] مُسْتَقْبِلا[٥] مُـوْصَلاً[٦] أَوْ بِقَسَمٍ قَدْ فُصِلا[٧]

(٥٠٠) وَ هِيَ جوابٌ وَ جَزاءٌ[٨] صاحِبا فَـقِيلَ دائِماً، وَ قِيلَ غالِبا[٩]

---

(١) فإنّ أن الواقعة بين يقين المخفّفةُ من المثقّلة.

(٢) قال أبوحيّان: و ليس في الواقعة بعد الشكّ إلّا النّصب. (شرح النّاظم)

(٣) الفعلَ بعده برافع الفعل المضارع. [و كتب أيضاً:] على أنّها مخفّفة من الثّقيلة.

(٤) فلا تنصب متأخّرة [عن الفعل] بلا خلاف، وأمّا المتوسّطة فإن افتقر إلى مابعدها مـاقبلها افـتقار الشّـرط لجزائه نحو: إن تزرني إذن أكرمَك، أو القسمِ لجوابه نحو: لئن عادلي عبدالعزيز بمثلها (المقالة) و أمكنني منها إذن لا أُقيلها (المقالة الأولى) أو المخبرِ عنه للخبر نحو: زيد إذن يكرمك امتنع النّصب في الصّور كلّها. (شرح النّاظم)

(٥) فلو قيل لك: أحبّك فقلتَ: إذن أظنّك صادقاً، رفعت لأنّه حال، و من شأن النّاصب أن يخلّص المضارع إلى الاستقبال. (شرح النّاظم) الظّاهر أنّ المراد كلّ ناصب لا خصوص لن و إذن، و قد صرّحوا به في أن. خصّص النّاظم على ما يظهر من شرحه اشتراط الاستقبال بلن و إذن، و لعلّ وجه ذلك أنّ الاستقبال فيهما أشـدّ مـن الاستقبال في أن و كي أو ادّعى شهرة استقبالها فسكت عنه، فلا تغفل.

(٦) فيجب الرّفع في إذن زيد يكرمك للفصل. (شرح النّاظم) (٧) و قيل أو ظرفٍ أو دعاء أو نداءٍ.

(٨) كقولك لمن قال أزورك: إذن أكرمَك. (شرح النّاظم)

(٩) فقد يتمحّض للجواب نحو: إذن أصدّقك لمن قال: أحبّك.

(٥٠١) وَ بَعدَ عَطْفٍ قَلَّ نَصبٌ،[١] وَالأَصَحّ[٢] إِسْــقاطُ فِــعْلٍ[٣] دُونَ حَــرْفٍ لَــمْ يُـبَح

(٥٠٢) وَ ذِكْرُ أَنْ[٤] مِنْ بَيْنِ لا وَ لامِ جَرّ حَتْمٌ، وَ جازَ الْحَذْفُ[٥] إِنْ لا مـا ظَـهَر

(٥٠٣) وَ بَعْدَ نَفْيِ كانَ[٦] واجِباً وَضَح[٧] وَ أَوْ إِذا حَــتّىٰ أَوِ الّا قَــدْ صَـلَح[٨]

(٥٠٤) وَ بَعْدَ حَتّىٰ، وَاخْصُصِ الْمُسْتَقْبَلا[٩] وَارْفَــعْ بِــهٰذا[١٠] حـالاً[١١] أَوْ مُـؤَوَّلا

---

(١) بإذن [نحو:] ﴿و إذن لا يلبثون خلافك﴾ قرأ شاذاً: «و إذن لا يلبثوا خلافك».

(٢) خلافاً لبعض المغاربة جوّزوا حذف المضارع المنصوب إذا وجد قرينة.

(٣) مضارعٍ منصوبٍ بأيّ ناصب كان [و كتب أيضاً:] كما قد يحذف المجزوم بلمّا و يبقى لما، فلا يقاس النّاصب على لمّا الجازم لسماع الحذف هناك و عدم سماعه ههنا.

(٤) لمّا كانت أن أمّ الباب نصبت ظاهرة و مضمرة، ثمّ تارة يمتنع إضمارها نحو: ﴿لئلّا يعلم أهل الكتاب﴾ و تارة يجوز نحو: اعص الهوى لتظفر أو لأن تظفر، و تارة يجب كقوله تعالى: ﴿ما كان الله ليظلمهم﴾. (النّاظم والمحشّي)

(٥) فتعمل في المضارع مضمرةً.

(٦) و يجوز بعد نفي غير كان نحو: ما وعظتك لتغضبَ بل لترهب أو لأن تغضب.

(٧) حذفُ أن بعد لام الجرّ و يسمّى اللّام حينئذ لام الجحود.

(٨) [نحو:] لأنتظِرنّه أو يقدمَ أي حتّى يقدم، [و] لأقتل الكافر أو يسلِمَ أي إلّا.

(٩) حقيقةً أو حكماً، والغالب كونه غاية لما قبل حتّى نحو: ﴿لن نبرح عليه عاكفين حتّى يرجع إلينا موسى﴾ و قد يكون علّة غائيّة نحو: جد حتّى يغيظ الحسود. (شرح النّاظم)

(١٠) لا يريد أن حتّى عامل في الرّفع، بل يريد أنّه يرفع المضارعُ بعد حتّى.

(١١) الحال المحقّق كقولك لمن تُكلّمه: طلبتُ لقاءك حتّى أحدّثك الآن، والحال المقدّر أن يكون الفعل قد وقع، فيقدِّر المخبرُ به اتّصافَه بالعزم عليه فينصب، لأنّه مستقبل بالنّسبة إلى تلك الأحوال، و قد يقدِّر اتّصافَه بالدّخول فيرفع لأنّه حال بالنّسبة إلى تلك الحال، و منه قوله تعالى: ﴿و زلزلوا حتّى يقولُ الرّسولُ﴾ على قراءة النّصب استقبال. (شرح النّاظم)

(٥٠٥) وَبَعْدَ فا وَ واوِ مَعْ مَحْضَيْ طَلَبْ[1] أَوْ نَفْيِهِ[2] أَجِبْتَ، وَاجْزِمْ[3] فِي الطَّلَبْ

(٥٠٦) إِنْ تُسْقِطِ الْفا لِلْجَزا،[4] وَالنَّهْيَ ضَع إِنْ قَـبْلَ لا إِنْ يَـخْتَلِفْ فَـالْجَزْمَ دَع[5]

(٥٠٧) وَالْأَمْرَ غَيْرَ افْعَلْ[6] جَوابَهُ اجْزِمِ وَفـي جَـوابٍ لِـلرَّجا نَـصْبٌ نُـمِي[7]

---

(١) الطّلب المحض أمر بالصّيغة و نهي و دعاء واستفهام و عرض و تحضيص و تمنّ، [مثالها:]

يا ناقة سيري عـنقاً فسيحاً إلى سـليمان فـتستريحاً

﴿و لا تكوننّ من الّذين ظلموا فتكونَ﴾ ﴿هل من شفعاء فيشفعوا لنا﴾ يا ابن الكرام ألا تدنوا فتبصرَ ما،

لولا تعوجين يا سلمىٰ على دَنِفٍ فتخمد[ي] نـارَ وجـدٍ كـاد تُـفنيه

﴿يا ليتني كنت معهم فأفوزَ﴾، فإن كانت الفاء لغير الجواب بأن كانت لمجرّد العطف أو كان النّفي أوالطّلب غير محض وجب الرّفع نحو: ألم تسأل الرّبع فينطق و نحو ما تزال تأتينا فتحدّثنا. و مثال واو المصاحبة ألم أك جارك و يكون بيننا المودّة، لا تنه عن خلق و تأتيَ مثله، ﴿يا ليتنا نردّ و لا نكذّب﴾ فيمن نصب، فإن لم يكن الواو بمعنى مع بل كان لمجرّد العطف امتنع النّصب.

(٢) الفاء المجاب بها نفي محضٌ كقوله تعالى: ﴿لا يقضى عليهم فيموتوا﴾ (شرح النّاظم).

المضارع إذا وقع في جواب النّفي أو الطّلب المحضين فإن اقترن بفاء السّببيّة أو واو المصاحبة وجب نصبه بأن الواجب الإضمار، و إن لم يقترن فوجب الرّفع في جواب النّفي، والجزم في جواب الطّلب غير النّهي، و كذا فيه إن صلح وضع إن الشّرطيّة قبل لا النّاهية، و إن لم يصلح وجب الرّفع؛ و جواب الأمر الغير المحض بأن يكون بصورة الخبر أو اسم الفعل يرفع أو يجزم إن لم يقترن بهما، و جواب النّفي الغير المحض يرفع قرن بهما أو لا، و إن لم يكن الفاء للسّببيّة أي لم يكن للجواب أو الواو للمصاحبة بل كانا لمجرّد العطف وجب الرّفع أيضاً.

(٣) المضارعَ بما يكون الفعل جواباً له لأنّه شبيه بالشّرط. (شرح النّاظم)

(٤) أي وقت قصد الجزاء و لا واو حينئذ، مثاله: أسلم تدخل الجنّة. (المحشّي والنّاظم)

(٥) نحو: لا تفعلِ الشّرّ يكونُ شرّاً لك فجزمه ممتنع، و إن لم يختلف فاجزم نحو: لا تفعل الشّرّ يكن خيراً لك.

(٦) أي إذا كان الطّلب غير محض بأن كان بصورة الخبر أو باسم الفعل فيمتنع نصب جوابه، كقولك: حسبك الحديث ينم النّاس، و صه أحدّثْك. (شرح النّاظم)

(٧) و منه قراءة حفص: ﴿لعلّي أبلُغ الأسباب أسباب السّموات فأطّلعَ﴾ (شرح النّاظم)

(٥٠٨) وَاعْطِفْ عَلَى اسْمٍ خَالِصٍ فِعْلاً بِفا[١] أَوْ واوٍ[٢] أَوْ أَوْ[٣] ثُمَّ،[٤] وانْصِبْ[٥] وَاحْذِفا

(٥٠٩) أَوْ أَثْبِتْ أَنْ، وَحَذْفُ أَنْ وَالنَّصْبُ شَذّ[٦] فِـي غَـيْرِ مـا مَـرَّ،[٧] وَمَـنْ قـاسَ انْـتُبِذ

(١) لولا توقّع معترٍ فأُرضيَه. (٢) للبس عباءة و تَقِرَّ عيني.

(٣) أو ﴿يرسِلَ رسولاً﴾ على قراءة النّصب. (٤) إنّي و قتلي سُلَيكاً ثمّ أعقِلَه.

(٥) المعطوفَ بأن مضمرةً جائزةَ الإضمار. (المحشّي والنّاظم) (٦) [نحو:] خذ اللّصّ قبل يأخذَك.

(٧) [أي] المعطوفِ بما ذكر على الاسم الصّريح و مواضع وجوب الإضمار و جوازه المذكورة.

خاتِمَةٌ

(٥١٠) تُــزادُ أَنْ[١] بَــعْدَ إذا وَ لَــمّا[٢] وَ بَـــيْنَ لَـــوْ وَ قَسَــمٍ، وَ تُــنْمىٰ

(٥١١) كَأَيْ لِــتَفْسِيرٍ بِجُمْلَتَيْنِ[٣] فـي أُولا هُـــمَا الْــقَوْلُ وَ لَــفْظُهُ نُــفي

---

(١) في مواضع، [أي] تقع زائدة لا عمل و لا معنى [له] إلّا التّأكيد.

(٢) التّوقيتيّة [نحو:] ﴿و لمّا أن جاءت رسلنا﴾ [و كتب أيضاً:]

رقــبته اللّــيل فــلـمّا أن [زائــدةٌ] بــدا كالبدر أومئ طرفُه أن (تفسيريّة) اسجُدا

(كفاية) (٣) أي بشرط أن تقع بين جملتين.



الْكِتابُ الثّالِثُ

في الْمَجْرُوراتِ وَ مٰا حُمِلَ عَلَيْها

وَ هِيَ الْمَجْزُوماتُ

(٥١٢) الْجَرُّ بِالْحَرْفِ أَوِ الْإِضافَةِ[١] وَارْدُدْ عَلىٰ مَنْ زَعَمُوا[٢] خِلافَه

الْحُرُوفُ[٣]

(٥١٣) إِلىٰ لِلْانْتِها[٤] وَ مَعْنىٰ في[٥] وَ مَعَ[٦] وَ مِنْ[٧] وَ عِنْدَ[٨] وَ لِتَبْيِينٍ تَقَع[٩]

---

(١) أي بالمضاف [نحو:] غلام زيد، و قيل بالحرف المقدّر، و قيل بالعامل المعنويّ و هو كونه مضافاً إليه. في الإضافة المعنويّة، أمّا اللّفظيّة فلا تقدير لحرف فيها، فجرّ المضاف إليه فيها بالمضاف أو بعامل معنويٍّ؛ و قيل فيها أيضاً تقدير حرف، فإضافة الصّفة إلى المفعول بتقدير لامٍ لتقوية العمل و إلى الفاعل بتقدير من.

(٢) زاد الأخفش الجرّ بالتّبعيّة و هو ضعيف، كجرّ الصّفة بتبعيّة الموصوف فيكون عامل التّابع معنويّاً. (النّاظم والمحشّي). (٣) المذكور منها هنا ثلاثة عشر سوى أحرف القسم. (شرح النّاظم)

(٤) أي انتهاء الغاية زماناً أو مكاناً نحو: ﴿ثمّ أتمّوا الصّيام إلى اللّيل﴾، ﴿من المسجد الحرام إلى المسجد الأقصى﴾. (شرح النّاظم) (٥) كقوله تعالى: ﴿ليجمعنّكم إلى يوم القيامة﴾ أي فيه، (شرح النّاظم)

(٦) كقوله تعالى: ﴿من أنصاري إلى الله﴾. (شرح النّاظم) (٧) [نحو:] ما لي لا أروىٰ إلى مقبّل، أي منه.

(٨) أشهى إليّ من رحيق السّلسل أي عندي.

(٩) بعد ما يفيد حبّاً أو بغضاً من فعل تعجّب أو اسم تفضيل نحو: ﴿قال ربّ السّجن أحبّ إليّ﴾. (شرح النّاظم)

(٥١٤) اَلْباءُ لِلْإِلْصاقِ[١] وَالتَّعْدِيَةِ وَالسَّبَبِيَّةِ[٢] وَالْاِسْتِعانَةِ[٣]

(٥١٥) وَمِثْلَ مَعْ[٤] وَمِنْ[٥] وَعَنْ وَفي[٦] عَلىٰ وَ بَدَلاً[٧] وَ زائِداً وَ كَإِلىٰ

(٥١٦) حَتّىٰ لِلْاِنْتِهاءِ في اسْمٍ ظاهِرٍ[٨] وَخُصَّتِ الْآخِرَ[٩] أَوْ كَالْآخِرِ

---

(١) فيفيد مباشرة الفاعل للمفعول حقيقة كأمسكت به أو لا كمررت به. [و كتب أيضاً:] نوعان لا يصل الفعل إلى المفعول إلّا به كمررت بزيد، [و هذا] إلصاق مجازيّ، و يدخل على المنصوب بفعله كأمسكت به أي أمسكته بباشرة لا بمحض المنع كما في أمسكته. (٢) تدخل على السّبب كمات بالجوع.

(٣) تدخل على آلة الفعل و هي غير السّبب ككتبت بالقلم. (المحشّي) قال الرّضي: السّببيّة فرع الاستعانة. (شرح النّاظم) و لذا قد يقتصر على الاستعانة، و بعضهم اقتصر على السّببيّة، فأدرج الاستعانة فيها، والحقّ أنّهما معنيان و أنّ السّبب والآلة متغايران.

(٤) يصلح موضعه مع، و يغني عنه و عن مدخوله الحال نحو: ﴿فسبّح بحمد ربّك﴾ أي مع حمده و حامداً. (شرح النّاظم) (٥) نحو: ﴿عيناً يشرب بها عبادالله﴾ أي منها. (شرح النّاظم)

(٦) نحو: ﴿نصركم الله ببدر﴾ أي فيه. [و] ﴿من إن تأمنه بقنطار﴾ أي عليه. (شرح النّاظم)

(٧) كقول عمر رضي الله عنه: «كلمة ما يسرّني إن لي بها الدّنيا» أي بدلها. (شرح النّاظم)

(٨) [أي] لا يدخل الضّمير إلّا في الضّرورة و إلى يعمّ. (٩) و من أجزاء الشّيء، و لم تختصّ إلى.

(٥١٧) وَ رُبَّ لِلتَّقْلِيلِ وَالتَّكْثِيرِ[١] وَ خُصَّتِ الْمُنْكَرَ[٢] مَعْ ضَمِيرِ[٣]

(٥١٨) عَلَىٰ تَكُونُ اسْماً كَفَوْقَ تُلْفِىٰ[٤] وَ تُعْطِي الْاِسْتِعْلَا كَثِيراً حَرْفاً

(٥١٩) وَ مِثْلَ عَنْ[٥] وَ مَعْ[٦] وَ مِنْ[٧] وَاللَّامِ[٨] فِي[٩] وَالْبَا[١٠] وَ لٰكِنْ[١١] وَ مَزِيدَةً تَفِي

---

(١) الأكثر على أنّ ربّ للتّقليل دائماً، و بعض على أنّها للتّكثير دائماً، و بعض على أنّها لهما معاً، فقيل يغلب في التّقليل و يندر في التّكثير، و هذا مختار النّاظم. و قيل عكسه، و قيل هي موضوعة لهما من غير غلبة في أحدهما، و قيل لم يوضع لواحد منهما بل هو حرف إثبات و إنّما يفهم التّقليل أوالتّكثير من خارج.

(٢) الموصوفَ معرباً أو مبنيّاً كلفظ مَن.

(٣) مفردٍ مذكّرٍ مميّزٍ بنكرةٍ متّصلةٍ بالضّمير منصوبةٍ تثنّى و تجمع و تؤنّث. [و كتب أيضاً:] الأصحّ أن هذا الضّمير معرفة جرى مجرى النّكرة في دخول ربّ عليه لما أشبهها في أنّه غير معيّن و لا مقصود، و قال بعضهم إنّه نكرة لوقوعه موقع النّكرة بخلاف الضّمير العائد على نكرة متقدّمة نحو: لقيت رجلاً فضربته لأنّه نائب مناب معرفة إذ الأصل فضربت الرّجل، أو متأخّرةٍ نحو: نعم رجلاً زيد، فإنّه واقع موقع ظاهر معرَّف بأل أو مضافٍ إلى ما فيه أل. (شرح النّاظم) لا لرجوعه إلى نكرة، في ضمير النّكرة مذاهب ثلاثة كما سبق في باب الضّمير: قيل معرفة دائماً، و قيل نكرة دائماً، و قيل إن عاد إلى واجب التّنكير كالحال والتّمييز فنكرة و إلّا كالعائد إلى الفاعل أو المفعول فمعرفة، والأوّل هوالأصحّ، و على هذا الأصحّ فرّق بعض بين ضمير دخله ربّ و بين غيره، فقال إنّه نكرة لا كسائر الضّمائر العائدة إلى النّكرة فإنّها معارف و لوكان المرجع واجبالتّنكير كما سبق، والأصحّ ترك الفرق و جعل الكلّ معرفة.

(٤) فيدخل عليها حرف الجرّ نحو: غدت مِن عليه البيت. (٥) في وقت كونه حرفاً [نحو:] رضيت عليك.

(٦) نحو: ﴿إنّ ربّك لذو مغفرة للنّاس على ظلمهم﴾ أي مع ظلمهم. (شرح النّاظم)

(٧) نحو: ﴿إذا اكتالوا على النّاس﴾ أي من النّاس. (ش)

(٨) نحو: ﴿و لتُكبّروا اللهَ على ما هداكم﴾ أي لأجل هدايته إيّاكم. (شرح النّاظم)

(٩) ﴿و دخل المدينة على حين غفلة﴾ أي في حين. (شرح النّاظم)

(١٠) نحو: ﴿حقيق على أن لا أقول على اللهِ إلّا الحقّ﴾. أي بأن لا أقول. (شرح النّاظم)

(١١) نحو: فلان كثير الذّنوب على أنّه لا يقنط من رحمة الله، أي لكن. (شرح النّاظم)

(٥٢٠) بِعَنْ تَجاوَزِ[١] ابْتَدا[٢] اسْتَعْلِ[٣] ابْدِلِ أَوْ خُذْ كَفي[٤] وَالْبا[٥] وَ بَعْدَ[٦] عَلِّلِ[٧]

(٥٢١) وَ فِي لِظَرْفَيِ الْمَكانِ وَالزَّمَن[٨] وَ كَإِلىٰ عَلىٰ[٩] وَ مَعْ[١٠] وَالْبا[١١] وَمِن[١٢]

(٥٢٢) بِالْكافِ شَبِّهْ زِدْ[١٣] وَ عَلِّلْ[١٤] وَ تَخُصّ بِمُظْهَرٍ، وَاسْماً أَتَتْ[١٥]، فَاجْرُرْ بِنَصّ[١٦]

---

(١) أي أفد ذلك نحو: رُويتُ عن فلان. (٢) كمِن نحو: ﴿يقبل التّوبة عن عباده﴾ أي منهم.

(٣) كعلى نحو: ﴿فإنّما يبخل عن نفسه﴾ أي على نفسه. (شرح النّاظم)

(٤) كقوله: فلا تك عن حمل الرّباعة وانياً. أي في قوله تعالى: ﴿و لا تنيا في ذكري﴾ (شرح النّاظم)

(٥) ﴿و ما ينطق عن الهوى﴾ أي به. (٦) كقوله تعالى: ﴿طبقاً عن طبقٍ﴾ أي بعد طبق. (شرح النّاظم)

(٧) نحو: ﴿و ما نحن بتاركي آلهتنا عن قولك﴾ (شرح النّاظم)

(٨) اجتمعا في قوله تعالى: ﴿غلبت الرّوم في أدنى الأرض و هم من بعد غلبهم سيغلبون﴾ (شرح النّاظم)

( ) نحو: ﴿فردّوا أيديهم في أفواههم﴾ أي إليها. (شرح النّاظم)

(٩) نحو: ﴿و لأصلّبنّكم في جذوع النّخل﴾ أي عليها. (شرح النّاظم)

(١٠) نحو: ﴿ادخلوا في أُمم﴾ أي معهم. (شرح النّاظم)

(١١) نحو: ﴿يذرؤكم فيه﴾ أي بسببه. (شرح النّاظم)

(١٢) نحو: ثلاثين شهراً في ثلاثة أحوال. أي منها. (شرح النّاظم)

(١٣) نحو: ﴿ليس كمثله شيء﴾. (شرح النّاظم) (١٤) نحو: ﴿واذكروه كما هداكم﴾. (شرح النّاظم)

(١٥) كقوله: يضحكن عن كالبرد المنهمّ. (شرح النّاظم) (١٦) الكافَ الاسميّ بحرف أو إضافة.

(٥٢٣) وَكَيْ لِتَعْلِيلٍ،[١] وَتَخْتَصُّ بِما وَأَنْ مِنَ الصَّدْرِ وَ ما مُسْتَفْهِما

(٥٢٤) لِلاِخْتِصاصِ اللامُ وَالتَّعْدِيَةِ وَالْمُلْكِ وَالتَّوْكِيدِ وَالصَّيْرُورَةِ[٢]

(٥٢٥) وَالْعِلَّةِ التَّمْليكِ[٣] أَوْ كَفي[٤] عَلىٰ وَ عِنْدَ بَعْدَ[٥] مِنْ[٦] وَ عَنْ[٧] وَ مَعْ[٨] إِلىٰ

(٥٢٦) مِنَ ابْتَدِءْ بِها[٩] وَ بَيِّنْ[١٠] عَلِّلِ بَعِّضْ[١١] وَ لِلْفَصْلِ أَتَتْ[١٢] وَالْبَدَلِ[١٣]

(١) كقولهم في السّؤال عن العلّة كيمه. (شرح النّاظم)

(٢) و تسمّى لام العاقبة كقوله تعالى: ﴿فالتقطه آل فرعون ليكون لهم عدوّاً و حزناً﴾، لدوا للموت وابنوا للغراب. (شرح النّاظم)

(٣) نحو: و هبت لزيد ديناراً. (شرح النّاظم)

(٤) نحو: ﴿لا يجلّيها لوقتها إلّا هو﴾

(٥) ﴿أقم الصّلاة لدلوك الشّمس﴾

(٦) نحو: سمعت له صراخاً أي منه.

(٧) مع القول نحو: ﴿و قالت أخريٰهم لأولٰهم ربّنا هؤلاء أضلّونا﴾. (شرح النّاظم)

(٨) كقول الشّاعر:

فلمّا تفرّقنا كأنّي و مالكا لطول اجتماع لم نبت ليلا معاً

(شرح النّاظم)

(٩) الغاية مطلقاً مكاناً أو زماناً أو غيرها [نحو:] «من محمّد ﷺ إلى هرقل (عظيم روم)».

(١٠) الجنس، و أكثر وقوع من التّبيينيّة بعد ما و مهما.

(١١) و هي الّتي يسدّ بعض مسدّها نحو: ﴿منهم من كلّم الله﴾. (شرح النّاظم)

(١٢) و هي الدّاخلة على ثاني المتضادّين نحو: ﴿والله يعلم المفسد من المصلح﴾. (شرح النّاظم)

(١٣) [نحو:] لا ينفع ذاالجدّ منك الجدّ أي بدلك.

(٥٢٧) وَالنَّصِّ لِـلْعُمُومِ[١] أَوْ مِـثْلَ إِلیٰ وَ عَنْ وَ في[٢] وَ عِـنْدَ[٣] وَالْـبا[٤] وَ عَـلیٰ

(٥٢٨) وَ زِيدَ في نَفْيٍ[٥] وَ شِبْهِهِ فَخُصّ نَكِــرَةً، وَ اسْــماً أَتَتْ مَـفْعُولاَ نُـصّ[٦]

(٥٢٩) وَ مُذْ[٧] وَ مُنْذُ، وَ لِوَقْتٍ ذانِ جَرّ[٨] كَمِنْ بِـماضٍ وَ كَـفي فـي مـا حَـضَر

(٥٣٠) وَاسْمانِ[٩] إِنْ تَلَتْهُمَا الْجُمْلَةُ[١٠] أَوْ رَفْـعٌ، وَ جَـرَّ غَـيْرَ مُـظْهَرٍ أَبَـوْا

(٥٣١) وَ زِيدَ ما في مِنْ وَ عَنْ لَيْسَ يَكُفّ وَالْبا، وَ في الْغالِبِ رُبَّ الْكافَ كَفّ[١١]

---

(١) على العموم في نكرة لا تختصّ بالنّفي نحو: ما جائني من رجل.

(٢) نحو: ﴿إذا نوديَ للصّلاة من يوم الجمعة﴾ أي فيه. (شرح النّاظم)

(٣) نحو: ﴿لن تغنيَ عنهم أموالهم و لا أولادهم من الله شيئاً﴾. (شرح النّاظم)

(٤) ﴿ينظرون إليك من طرف خفيّ﴾. (٥) نحو: ﴿ما تسقط من ورقة إلّا يعْلمها﴾. (شرح النّاظم)

(٦) كقوله تعالى: ﴿فأخرج به من الثّمرات رزقاً لكم﴾ أعرب صاحب الكشّاف من مفعولاً لأخرج، و رزقاً مفعولاً لأجله، قال: و كذا حيث كانت من للتّبعيض فهي في موضع المفعول به، قال الطّيّبيّ: و إذا قدّرت من مفعولاً به كانت اسماً. (شرح النّاظم) (٧) مبتدأ خبره كمِن...إه (٨) يجرّان اسم الوقت فقط.

(٩) بمعنى أوّل المدّة إن كان الزّمان ماضياً أو جميع المدّة إن لم يكن الزّمان ماضياً.

(١٠) اسميّة [نحو:] و مضطلع الأضغان مذ أنا يافع، أو فعليّة [نحو:] ما زال مذ عقدَتْ يداه إزاره.

(١١) فإذا كفّها فيدخلا على الجملة اسميّة و فعليّة.

(٥٣٢) وَأُضْمِرَتْ رُبَّ فَجَرَّتْ بَعْدَ بَلْ[١] واوٍ وَ فـا، وَهُــوَ[٢] بِـغَيْرِ رُبَّ قَـلّ[٣]

***

(١) بل بلد ملاء الفجّاج قتمه. (٢) أي الحذف و بقاء العمل.

(٣) كقولهم: مررت برجل صالح إن لا صالح فطالحٍ حكاه يونس، أي إن لا أمرّ بصالح فقد مررت بطالح، و قولهم في اليمين: ها آللهِ بمدّة همزة اسم الذّات والجرّ في بعض القراءات. (النّاظم والمحشّي)

حُرُوفُ الْقَسَمِ[١]

(٥٣٣) الْباءُ وَهِيَ الْأَصْلُ[٢] وَاخْتُصَّتْ بِأَنْ يَجُوزَ مَعْها[٣] ذِكْرُ فِعْلٍ[٤] حَيْثُ عَنّ

(٥٣٤) وَالتّاءُ وَاخْتُصَّتْ بِلَفْظِ اللّٰهِ وَاللّامُ[٥] وَالْواوُ بِلا اشْتِباهِ

(٥٣٥) لِظاهِرٍ[٦] مَعْ أَيْمُنِ[٧] الْمُضافِ لِلّٰهِ وَالْكَعْبَةِ ثُمَّ الْكافِ

(٥٣٦) وَلِلَّذي،[٨] وَيَلْزَمُ رَفْعَ ابْتِدا وَجُمْلَةُ الْقَسَمِ ما قَدْ أَكَّدا

(٥٣٧) لِخَبَرٍ غَيْرِ تَعَجُّبٍ،[٩] وَفي إِثْباتِهِ بِاللّامِ أَوْ إِنَّ يَفي

---

(١) الجارّة خمسة، [و] تسمية الخمسة حروفاً تغليب لأنّ أيمناً اسم.

(٢) و إن كانت الواو أكثر استعمالاً. (شرح النّاظم) (٣) و أن يكون الجواب طلبيّاً كما يأتي في النّظم.

(٤) لا يظهر الفعل مع باقي الحروف أصلاً. (٥) عطف على ضمير اختصّت.

(٦) و لو غير اسم الله بخلاف الباء، يدخل الضّمير.

(٧) و فيه لغات تبلغ عشرين... و هو اسم همزته للوصل، و قيل للقطع، معرب لازم الرّفع على الابتداء والخبر محذوف. (شرح النّاظم) (٨) لا إلى غير هذه الأربعة قال ﷺ: «أيم الّذي نفسي بيده».

(٩) يسمّى جواباً أي الجملة ثانية خبريّة فعليّةً أو اسميّةً.

(٥٣٨) في النَّفْيِ[1] ما وَ لا وَ إِنْ[2]، وَاخْصُصْ بِيا ... وَالْقِ بِهِ[3] لَمّا وَ إِلّا طَلَبا[4]

(٥٣٩) وَ تَلْزَمُ اللّامُ مَعَ النُّونِ لَدىٰ ... مُضارِعٍ مُسْتَقْبَلٍ،[5] وَ إِنْ بَدا

(٥٤٠) مُصَرَّفاً[6] مُثْبَتاً الْماضي فَمَعْ ... قَدْ، وَ بِمَعْنىً قُدِّرَتْ إِنْ لَمْ تَقَع

---

(١) أي في الجواب المنفيّ اسميّة أو فعليّة.

(٢) دون غير الثّلاثة، [نحو:] والله لا زيد في الدّار و لا عمرو، ﴿و لإن أتيت الّذين أوتوا الكتاب بكلّ آية ما تبعوا قِبلتَك...﴾، ﴿لإن زالتا إن أمسكهما﴾.

(٣) القسمَ الّذي بالباء أي أجب القسم بالباء بالطّلب أو بلمّا أو بإلّا كقوله:

بربّك هل ضممت إليك ليلى ... بعيشك يا سلمى ارحمي ذا صبابة

قالت له بالله يا ذاالبُردين ... لمّا غَنِثْتَ نفساً أو اثنين

بالله ربّك إلّا قلتِ صادقة (أي كلمة صادقة) ... تريد (أي المرأة) طلب الجماع مرّة أو مرّتين

(٤) جواباً طلبيّاً، أداة أو فعلاً.

(٥) و إن صدّر الجواب بمضارع حالٍ انفردت اللّام، و كذا إن اقترن المستقبل بحرف تنفيس. (شرح النّاظم)

(٦) أمّا الجامد فلا يكون فيه قد لا لفظاً و لا تقديراً.

الْإِضافَةُ

(٥٤١) تَنْوِيناً[۱] أَوْ نُوناً[۲] لِلْإِعْرابِ احْذِفِ
مَهْما تُضِفْ،[۳] وَالثّانِيَ اجْرُرْ،[٤] وَانْوِ[٥] في

(٥٤٢) أَوْ لاماً[٦] أَوْ مِنْ في الَّتي تَعْرِيفاً أَوْ
تَخْصِيصاً أَعْطَتْ، وَ هِيَ[۷] مَحْضَةً رَأَوْا

(٥٤٣) وَ مَعْنَوِيَّةً، وَ أَمّا فِى الصِّفَةِ[۸] فَإِنَّها لَفْظِيَّةٌ[۹] مُخَفَّفَة[۱۰]

---

(۱) ملفوظاً أو مقدّراً كما في نحو مساجد. (۲) تَبع التّنوينُ أو النّونُ.

(۳) إضافة لفظيّة أو معنويّة [و كتب أيضاً:] ما فيه ذلك.

لا خلاف في جواز إضافة نحو عشرين إلى غير التّميز، و إنّما امتنع إضافتها إلى التّميز.

(٤) بالأوّل أي بالمضاف. (٥) في الثّاني أي في المضاف إليه معنى...

(٦) معنى اللّام هو الأصل، و لذا يحكم به مع صحّة تقديرها، وامتناع تقدير غيرها نحو: دار زيد، و مع صحّة تقديرها و تقدير غيرها نحو: يد زيد و رِجله، و عند امتناع تقديرها و تقدير غيرها نحو: عند زيد و معه. و مواضع من أقلّ من مواضع اللّام، و مواضع في أقلّ من مواضع من، و لا يحكم بمعنى من و لا بمعنى في إلّا حيث يحسن تقديرهما دون تقدير غيرهما، فمواضع من مضبوطة بكون المضاف بعض المضاف إليه مع صحّة إطلاق اسمه عليه كثوب خزّ و خاتم فضّة. (شرح النّاظم) (۷) أي الإضافة بتقدير أحد الحروف الثّلاثة.

(۸) المضافة إلى معموله و هو المفعول به في اسم الفاعل، والمرفوع في اسم المفعول والصّفة المشبّهة.

(۹) لا معرّفة و لا مخصّصة لكونها في نيّة الانفصال. (المحشّي والنّاظم)

(۱۰) بحذف التّنوين أو النّون أو الضّمير في المضاف إليه.

(٥٤٤) فاعِلاً أَوْ مَفْعُولاً[١] أَوْ مُشَبَّهَة وَمَـا لِـتَعْرِيفِ أُخَيرَةٍ جِهَة[٢]

(٥٤٥) مِنْ ثَمَّة[٣] جازَ وَصْلُ أَلْ بِذَا الْمُضافِ[٤] دُونَ سِواهُ حَيْثُ جا بِلا خِلاف[٢]

---

(١) إذا كانا متعدّيين(ا) و أضيفا إلى المفعول به المنصوب لا إلى الفاعل أو أضيف اسم المفعول إلى نائب الفاعل(ب) إذا لم يكن له منصوب، أو لازمين و أضيفا إلى الفاعل أو نائبه بعد فرض نصبه بتشبيهه بالمفعول به، و كذا القول في الصّفة المشبّهة، و مثله المنسوب فإنّهما يضافان إضافة لفظيّة إلى الفاعل بعد فرض نصبه على التّشبيه بالمفعول في المعرفة أو مطلقاً، و على التّميز في النّكرة أو مطلقاً، و لا يضاف شيء من الأربعة أي اسم الفاعل اللّازم واسم المفعول كذلك(ج) والصّفة المشبّهة والمنسوب إلى الفاعل بدون الفرض المذكور، و لا يضاف شيء من اسمي الفاعل والمفعول المتعدّيين(د) إلى المرفوع أصلاً، إذ لا يجوز فرض نصبه و إلّا لاشتبه بالمفعول به المنصوب، فاحفظ، و يأتي في بحث اسمي الفاعل والمفعول في الكتاب الرّابع.

(ا) التّعدّي في اسم المفعول المضاف إلى المفعول به لابدّ أن يكون إلى مفعولين أحدهما نائب عن الفاعل والآخر منصوب جرّ بالإضافة.

(ب) و ذلك إذا لم يكن له منصوب، و إلّا فلا يضاف إلى النّائب لخوف اللّبس بذلك المنصوب.

(ج) هذا اللّزوم في اسم المفعول بالنّظر إلى المفعول الثّاني.

(د) المراد بتعدّي اسم المفعول الّذي لا يضاف إلى المرفوع تعدّية إلى غير النّائب بأن يكون لفعله مفعولان. أريد بهما [أي بالاثنين لا بالصّفة المشبّهة] الحال أو الاستقبال.

(٢) لأنّ الإضافة فيها نقل عن أصل، و هو الرّفع بخلافها في غيرها، فهي عن فرع و هو النّصب، لأنها إذا قصد تعريفها أدخل عليها اللّام. أمّا الأوّلان فقد يتعرّفان بأن يقصد الوصف بهما من غير اختصاص بزمان دون زمان نحو: ﴿ مالك يوم الدّين ﴾ فالإضافة حينئذ محضة. (شرح النّاظم والمحشّي)

(٣) دليل إنّيّ على كون اللّفظيّة غير معرّفة و كون المعنويّة معرّفةً.

(٤) الوصفِ المضاف إلى المعمول. [و كتب أيضاً:] و دخول ربّ عليه و جعله وصفاً لنكرة و حالاً.

(٥٤٦) إنْ كانَ جَمْعاً[١] أَوْ مُثَنّىً أَوْ وُصِل بِالثّاني أَوْ ما ذا بِهِ الْجَرَّ عَمِل

(٥٤٧) تَأْنيثاً اكْسِبْ أَوَّلاً وَالضِّدَّ إنْ يَصِحَّ حَذْفٌ، وَ هُوَ كَالْبَعْضِ[٢] يَعِنّ

(٥٤٨) وَ لا تُضِفْ لِاسْمٍ بِمَعْنىً يَتَّحِد كَتابِعٍ إلّا بِتَأْويلٍ[٣] تَجِد[٤]

(٥٤٩) أَلْزِمْ إضافَةَ حُمادىٰ[٥] في أُخَر وَ بَعْضُ هٰذا لَمْ يُضَفْ لِما ظَهَر

(٥٥٠) كَوَحْدَ لَبَّيْ وَ دَوالَيْ، وَ إلىٰ مَعْرِفَةٍ ثُنِّيَ[٦] كِلْتا وَ كِلا

---

(١) لا بدون هذا الشّرط إلّا على مذهب الفرّاء فإنّه أجاز الضّارب زيد. (شرح النّاظم) [و كتب المحشّي:] لم يجزه القوم لعدم فائدة في الإضافة حينئذ، لأنّ التّنوين ذهب باللّام، فلم تفد الإضافة تخفيفاً، و لا يشبه بالحسن الوجه كما يشبه الضّارب الرّجل لعدم اللّام في المضاف إليه.

(٢) من المضاف إليه، بعض أو مثله.

(٣) كسعيد كرز أي مسمّى هذا اللّقلب و صلاة الأولى أي السّاعة الأولى، و مسجد الجامع أي الوقت الجامع، و دين القيّمة أي الملّة القيّمة، و سحق عمامة أي من عمامة، و جرد قطيفة أي من قطيفة. [و كتب أيضاً:] الأصل عمامة سحق و قطيفة جرد، قدّم و جعل نوعا مضافاً إلى الجنس. (شرح النّاظم)

(٤) مراده بلفظ تجد أنّ الإضافة بالتّأويل سماع لا يقاس فيها.

(٥) حمادى الشّيء و قصاراه بمعنى غايته.

(٦) و لو معنىً فقط، نحو: كلا ذلك وجه و قبل.

(٥٥١) وَ لا تُفَرِّقْهُ بِعَطْفٍ، وَأُولِى   أُولاتِ ذا[١] إِلَى اسْمِ جِنْسٍ[٢] مُعْتَلى

(٥٥٢) كُلٌّ وَ بَعْضٌ لازِماها، فَامْتَنَع   تَعْرِيفُهُ بِاللّامِ[٣] أَوْ حالاً يَقَع[٤]

(٥٥٣) وَ لا تُضِفْ أَيّاً[٥] لِعُرْفٍ مُنْفَرِدٍ[٦]   ما لَمْ تُكَرِّرْ أَوْ بِهَا الأَجْزا قُصِد

(٥٥٤) فَالْوَصْلُ لِلْعُرْفِ وَ لِلنُّكْرِ الصِّفَة[٧]   وَالشَّرْطُ الإِسْتِفْهامُ أَطْلِقْ مُخْلِفه[٨]

(٥٥٥) وَ يُحْذَفُ الْمُضافُ فَالتّالي لِذا   يَخْلُفُهُ فِي الْحُكْمِ[٩] أَوْ جُرَّ إِذا

---

(١) بمعنى صاحب، و فروعه: ذوا، ذَوُو، ذات، ذواتا، ذوات.

(٢) و شذّ إضافة ذو إلى العَلَم، و كذا إلى الضّمير عند المتأخّرين، خلافاً لأبي حيّان، و قوله المختار عندي. (شرح النّاظم)   (٣) عند عدم إضافتها لفظاً أيضاً، لأجل نية الإضافة فيها.

(٤) أجاز الأخفش [خلافاً للجمهور] تجريد كلٍّ [بخصوصه لا في بعض أيضاً] من معنى الإضافة وانتصابه حالاً، و وافقه أبوعليّ و ابن درستويه.   (٥) لازم الإضافة معنىً لا لفظاً.

(٦) فإنّما تضاف إلى نكرة أو مثنًّى نحو: أي رجل و أيّ الزّيدين عندك. (شرح النّاظم)

(٧) أي تعمّان المعرفة والنّكرة فإذا أضيفتا إلى نكرة فتكونان نفس المضاف إليه ككلّ أو إلى معرفة فتكونان كبعض، و في التّنزيل: ﴿أيّما الأجلين قضيتُ﴾ و في الحديث: «أيّما إهاب دبغ فقد طهر» و تقول: أي الرّجلين قام لا قاما، و أي رجلين قاما لا قام. (المحشّي والنّاظم)   (٨) أي المضافَ إليه له فإنّه يأتي في خلفه أي المضاف.

(٩) في الإعراب والتّذكير والتّأنيث والإفراد.

(٥٥٦) يُماثِلُ الْمَحْذُوفُ ما بَعْدُ عُطِف[١] … وَ أَوَّلٌ يَـبْقىٰ إِذِ الثّـاني حُـذِف

(٥٥٧) بِحالِهِ[٢] بِشَرْطِ عَطْفٍ[٣] قَدْ وَلِي … أَضَـفْتَهُ لِـمِثْلِ تـالي الْأَوَّلِ[٤]

(٥٥٨) مَفْعُولٌ أَوْ ظَرْفٌ أَجِزْ أَنْ يَفْصُلا[٥] … عـامِلَهُ الْـمُضافَ عَـنْ ثـانٍ تَـلا[٦]

(٥٥٩) كَذَا الْيَمِينُ مَـعَ إِمّـا[٧] مُـغْتَفَر[٨] … وَالنَّعْتُ[٩] وَالنِّـدا[١٠] وَالْأَجْـنَبِيّ نَـدَر[١١]

---

(١) أي بعدَه، و هذا الضّمير لما أي ما عُطف المحذوف عليه بعده، فما عبارة عن المذكور كقوله:

أكـلَّ امـرئٍ تحسـبين امـرءاً … و نـارٍ تُـوقَّد بـاللّيل نـاراً

(٢) قبل الحذف من غير تنوين أو لام أو إضافة أخرى.

(٣) و قد يفعل مثل هذا دون عطف نحو: أفوقَ تنام أم أسفلَ بالنّصب على تقدير وجود المضاف إليه كأنّه قال: أفوق هذا تنام أم أسفل منه. (شرح النّاظم)

(٤) [أي] المضاف الباقي بعد حذف المضاف إليه له كقول بعض العرب: قطع اللهُ يدَ و رجلَ من قالها أي الكلمة. (المحشّي والنّاظم)

(٥) [كقولهم:]

تـــرك يـــوماً نـــفسك … و هــواهــا سعيٌ في رَداها

و في الحديث: «هل أنتم تاركو لي صاحبي» [و نحو:] ﴿قتلَ ألادهم شركاءهم﴾.

(٦) و لا يجوز الفصل بها إن لم يكن المضاف عاملاً فيها إلّا ضرورة نحو: كما خُطَّ الكتاب بكفِّ يوماً يهوديٍّ.

(٧) كقول بعضهم: هذا غلامُ واللهِ زيدٍ، و قول الشّاعر:

همـا خـطّتا إمّـا إسارٍ و منّةٍ … و إمادمٍ والموتُ بالحرّ أجـدر.

(شرح النّاظم) (٨) أي يجوز الفصل باليمين و بإمّا بين المضاف والمضاف إليه.

(٩) [نحو:] من ابن أبي شيخ الأباطح طالبٍ.

(١٠) كقوله:

كأن بـــرزونَ أبـــا عـــصامِ … زيـــدٍ حمـــارٌ دُقّ بـــاللّجام

(شرح النّاظم) (١١) الفصل بها بين المضاف والمضاف إليه.

الْمُضافُ إِلىٰ ياءِ الْمُتَكَلِّمِ

(٥٦٠) آخِرَ ذي الْيَا اكْسِرْ،[١] وَ قَدْ يُسْتَثْنىٰ ذُو عِلَّةٍ[٢] وَالْجَمْعُ وَالْمُثَنّىٰ

(٥٦١) فَالْياءُ[٣] وَالْواوُ بِذي الْياءِ[٤] ادُّغِم وَ أَلِفٌ[٥] لا في هُذَيْلٍ[٦] قَدْ سَلِم

(٥٦٢) وَاقْلِبْ[٧] لَدىٰ إِلىٰ عَلىٰ مَعَ الضَّمير[٨] وَالْيا سُكُونٌ فيهِ،[٩] وَالْفَتْحُ كَثير

(٥٦٣) وَ قَلَّ حَذْفٌ مَعَ كَسْرٍ ما تَلا وَ فَتْحُهُ،[١٠] وَ أَلِفاً[١١] إِنْ تُنْقَلا[١٢]

---

(١) أي آخر المضاف إلى ياء المتكلّم. (٢) من مقصور أو منقوص نحويّ.

(٣) الّذي هو آخر الاسم المضاف إلى ياء المتكلّم. (٤) و يفتح حينئذٍ ذلك الياء المضاف إليه.

(٥) في آخر المضاف إلى الياء. (٦) تبدّله ياءً و تدغمه في الياء.

(٧) في أشهر اللّغاة، و بعض العرب يقول: لدايَ و علايَ.

(٨) المضاف إليه للدى أو المجرور بإلى و على إذا كانا حرفين أو اسمين.

(٩) المضافُ إليه المكسور ماقبله، بعد حرف سالمٍ، كغلامي. (١٠) بعد حذف الياء و مع قلب الياء ألفاً.

(١١) أي وقلبه أي الياء ألفاً بعد فتح ماقبله.

(١٢) أي فتح السّابق مع حذف الياء و مع قلبه ألفاً سماع لا يقاس.

(٥٦٤) فَإِنْ تُنادِ[١] جازَتِ الْخَمْسُ ولا وَالْأَفْصَحُ الْحَذْفُ وَكَسْرُ ما تَلا

(٥٦٥) وَ زِدْ بِأُمٍّ وَ أَبٍ[٢] تَعْوِيضَ تا[٣] فَتْحاً وَ كَسْراً، وَاجْتِماعاً[٤] شَذَّتا[٥]

(٥٦٦) وَ نادِبٍ[٦] عَلَى السُّكُونِ جَوِّزا فَتْحاً وَ قَلْباً،[٧] وَ سِواهُ أَفْرِزا[٨]

(٥٦٧) وَ قِيلَ فِي الْأَسْما: أَبِي[٩] أَخِي حَمِي هَنِي[١٠] ابْنُمِي[١١] وَ فِيَّ، وَالنَّزْرُ فَمِي

(١) المضافَ إلى ياء المتكلّم. (٢) مضافين إلى الياء.

(٣) عن الياء المضاف إليه أو الألف المنقلبة عن الياء. (٤) بين العوض والمعوّض عنه.

(٥) التّاء والياء أو الألِف المنقلبة عنها، فلغاة الأمّ والأب المضافين إلى ياء المتكلّم إذا نوديا عشرة: خمسة يا غلامي و يا أبتِ بالفتح والكسر، و يا أبتي بسكون الياء و فتحه، و يا أبتا و قلّ ضمّ التّاء، فتكون إحدى عشرة.

(٦) المنادى المضافَ إلى ياء المتكلّم، بزيادة ألف النّدبة.

(٧) للياء ألفاً، و يحذف الألف حينئذ لاجتماع الألفين [نحو:] وا عبدَيا، وا عبدا.

(٨) أي فَصِّل سواه حتّى تعرف حكم قسم من ذلك السّوا.

فعلى لغة من أثبتها [الياء] مفتوحة تفتح [أي تبقى فتحه] فقط، و تزاد الألف [للنّدبة]، و على لغة من حذف الياء و أبقى الكسر أو فتح بعد حذف الياء أو قلب الياءَ ألفاً تقلب أي الياء ألفاً و تحذف لألف النّدبة. (شرح النّاظم) (٩) أجاز المبرّد أبيَّ بردّ اللّام و ابن مالك أخِيَّ كذلك. (شرح النّاظم)

(١٠) بلا ردّ في الأربعة لا كما إذا أضيفت إلى غير الياء. (١١) بإبقاء الميم الزّائدة.

خاتِمَةٌ

(٥٦٨) مَنْ أَثْبَتَ الْجَرَّ عَلَى الْـمُجاوِرَة فيالنَّعْتِ[١] وَالتَّوْكِيدِ[٢] فَاقْفُ ناصِرَه

(٥٦٩) وَمَنْ يَزِدْ عَطْفاً،[٣] وَمَنْ يَنْفي، وَمَنْ خَصَّ بِنُكْرٍ أَوْ سَماعٍ قَدْ وَهَن

---

(١) كقولهم: هذا جُحْرُ ضبٍّ خَرِبٍ صفة جحر. (النّاظم والمحشّي)

(٢) نحو: يا صاح بلّغ ذوي الزّوجات كلِّهم بجرّ كلّهم على الجاورة، لأنّه تأكيد لذوي المنصوب لا للزّوجات، و إلّا لقال: كلّهنّ. (شرح النّاظم)

(٣) و خرّجوا عليه قوله تعالى: ﴿ وامسحوا برؤوسكم و أرجلكم ﴾ (بجرّ أرجل) قال أبوحيّان: و ذلك ضعيف جدّاً و لم يحفظ من كلامهم. قال: والفرق بينه و بين النّعت والتّأكيد أنّهما تابعان بلا واسطة، فهما أشدّ مجاورة من العطف المفصول بحرف العطف، فالعطف فيالآية على المجرور الممسوح إشارة إلى مسح الخفّ. (شرح النّاظم)

الْجَوازِمُ[1]

(٥٧٠) بِلَا وَ لامِ الطَّلَبِ الْفِعْلَ اجْـزِما   وَ لَـمْ وَ لَـمّا[2] إِنْ وَ إِذْ مـا حَـيْثُما[3]

(٥٧١) أَيّـانَ أَيْـنَ مَـنْ وَ أَيٍّ مَـهْما   أَنّـىٰ مَـتىٰ، مَـا تِـلْوُ إِذْما[4] أَسْما

(٥٧٢) وَ إِنْ وَ تـالِيها لِـفِعْلَيْنِ جَـزِم   اَلشَّرْطُ فَـالْجَزاءُ،[5] وَ ذَاالْـجَوابِ سِـمْ[6]

---

(١) للفعل المضارع؛ و يجزم الفعل الماضي محلّاً. [و هي أي الجوازم] أحرف ستّة و أسماء تسعه، أمّا أمّا فناب عن مهما و هو اسم، و أمّا لو فلا يجزم. [و كتب أيضاً:] لا يشمل لو و أمّا و أدوات التّحضيض و أداتي امتناع لوجود إذ لا جزم في شيء من ذلك.

(٢) هذه الأحرف الأربعة تقتضي مجزوماً واحداً، والحرفان الباقيان أعني إن و إذما و بقيّة الجوازم الّتي هي أسماء تقتضي مجزومين كما يأتي في النّظم، و تسمّى أدوات الشّرط. (المحشّي والنّاظم)

(٣) لتعليم المكان كأنّى و أين، و أمّا متى و أيّان فللزّمان، و كذا إذما على القول بكونه اسماً لا حرفاً.

(٤) عدّ النّاظم إذما من الحروف تبعاً لسيبويه، و قيل اسم.

لابدّ في أدوات الشّرط من فعل يليها يسمّى شرطاً، و من فعل بعده أو ما يقوم مقامه [إذا لم يكن عطف] يسمّى جزاءً و جواباً. (شرح النّاظم)

(٥) إشارة إلى وجوب تأخير الجزاء عن الشّرط و هو مذهب البصرة دون الكوفة.

(٦) بكسر السّين و تخفيف الميم أو فتحه و تشديد الميم.

(٥٧٣) مُضارِعَيْنِ ماضِيَيْنِ[1] أَوْ ذَوَيْ تَخالُفٍ، وَلْيَأْتِيا مُسْتَقْبِلَيْ[2]

(٥٧٤) وَبَعْدَ ماضٍ جازَ في الْجوابِ ضَمّ[3] وَ غَيْرِهِ ضَرُورَةٌ،[4] وَ يُلْتَزَم

(٥٧٥) فِيهِ إِفادَةٌ، وَ فاءٌ تَدْخُلُ[5] إِنْ لَمْ يَصِحّ شَرْطاً،[6] وَ عَنْها يُبْدَلُ

(٥٧٦) إِذا بِغَيْرِ طَلَبِيٍّ[7] مَا انْتَفى وَالْفِعْلَ يَتْلُوهُ بِواوٍ أَوْ بِفا

(٥٧٧) ثَلِّثْ،[8] وَ تالِي الْفا أَوِ الْواوِ وَسَط الْجُمْلَتَيْنِ انْصِبْهُ وَاجْزِمْهُ فَقَط[9]

(١) يجزم الماضي تقديراً. هكذا كتبه المحشّي. و لكنّ الصّحيح أنّه: يجزم الماضي محلاً. (المحرّر مهدي چوري) (٢) سواء كان اللّفظ مضارعاً أو ماضياً.

(٣) والرّفع عند سيبويه على تقدير تقديمه، و كونِ الجواب محذوفاً، و عند المبرّد على تقدير الفاء. (شرح النّاظم)

(٤) نحو: إن يَصرَع أخوك تَصرَع. (٥) ليعلم ارتباطها بالأداة. (شرح النّاظم)

(٦) أمّا إن صحّ لم يحتج لفاء، فإن اقترن بها فعلى خلاف الأصل و يكون مؤوّلاً. [و كتب أيضاً:] بأن كان جملة اسميّة أو فعليّة فعلها غير متصرّف كعسى و نعم، أو ماض لفظاً و معنىً نحو: ﴿...فقد سرق أخ له من قبل﴾. أو أمراً نحو: ﴿إن كنتم تحبّون الله فاتّبعوني﴾ أو فعل مطلوب به التّرك نحو: ﴿و من يعمل من الصّالحات و هو مؤمن فلا يخاف ظلماً و لا هضماً﴾ أو مضارع بالسّين أو سوف أو منفيّ بلن أو ما أو إن [النّافية]. (شرح النّاظم)

(٧) أي بكلام اسميّ و غير منفيّ نحو: ﴿و إن تصبهم سيّئة بما قدّمت أيديهم إذا هم يقنطون﴾. (المحشّي والنّاظم)

(٨) بالجزم عطفاً على الجواب والنّصب على إضمار أن، والرّفع على الاستيناف، [نحو:] ﴿إن تبدوا ما في أنفسكم أو تخفوه يحاسبكم به الله، فيغفرُ لمن يضاء و يعذّبُ من يشاء﴾ (المحشّي والنّاظم). هذا الإضمار لأن على سبيل الجواز، ولذا لم يذكر في بحث وجوب إضمار أن.

(٩) راجحاً عطفاً على فعل الشّرط (المحشّي). قال سيبويه: سألت الخليل [أستاذ سيبويه] عن قوله: إن تأتني فتحدّثني أُحدّثك، و إن تأتني و تحدّثني أحدّثك فقال: هذا يجوز، والجزم الوَجه. (شرح النّاظم)

(۵۷۸) وَ ما مِنَ الْجَزا أَوِ الشَّرْطِ عُرِف يُحْذَفْ،[۱] وَ ما أُخِّرْ جَوابُهُ حُذِف[۲]

(۵۷۹) مِنْ قَسَمٍ وَالشَّرْطِ، لٰكِنِ إنْ سَبَق مُبْتَدَءٌ فَالشَّرْطُ بِالذِّكْرِ أَحَقّ[۳]

(۵۸۰) وَ إِنْ أَتىٰ شَرْطانِ[۴] فَالْجَوابُ لِسابِقٍ،[۵] هٰذا هُوَ الصَّوابُ[۶]

(۵۸۱) وَالشَّرْطُ وَالْجَزاءُ يُحْذَفانِ مَع إنْ،[۷] وَالْأَداةُ حَذْفُها هُنا امْتَنَع[۸]

---

(۱) [كقوله:]

فطلّقها فلست لها بكفؤ و إلّا (من حذف الشّرط) يعلُ مفرقك الحسام

(۲) اكتفاء بجواب السّابق منهما. (شرح النّاظم)

(۳) فيقال: زيد والله إن تقم يكرمك، أو زيد إن تقم والله يكرمك بالجزم لا غير.

(٤) بلا عطف، و إن كان عطف فالجواب لهما معاً، [و كتب أيضاً:] يكون الثّاني قيداً للأوّل.

(۵) [نحو:]

إن تستغيثوا بنا إن تذعروا تجدوا منّا معا قلَ عِزٍّ زانّها كرمُ

[و كتب أيضاً:] والثّاني مستغنى عن جوابه لقيامه مقام ما لا جواب له و هو الحال.

(٦) لا أنّ الجواب للأخير، و جواب الأوّل الشّرط الثّاني و جوابه.

(۷) لا مع غير إن من سائر الأدوات، [نحو:] قالت بنات يا سلمى و إن كان فقيراً معدماً قالت: و إن.

(۸) [أي] في باب الشّرط كما في باب الجزم ـ و لو غير أدوات الشّرط ـ والجرّ.

(٥٨٢) وَ لِأَداةِ الشَّرْطِ صَدْرٌ[١] فَالْأَصَحّ تَأْخِيرُها لَوْ عَنْ جَزاءٍ لَمْ يُبَح

(٥٨٣) وَ مُطْلَقاً[٢] تُعْرَبُ[٣] لِلزَّمانِ تَجِي أَوِ الْأَحْداثِ[٤] وَالْمَكانِ[٥]

(٥٨٤) وَ إِنْ تَلاها لازِمٌ فَمُبْتَدا وَالْخَبَرُ الشَّرْطُ عَلىٰ مَا اعْتُمِدا[٦]

(٥٨٥) أَوْ مُتَعَدٍّ[٧] فَهِيَ مَفْعُولٌ بِهِ[٨] كَذاكَ الْإِسْتِفْهامُ[٩] فَاحْفَظْ تَنْبِهِ[١٠]

---

(١) كالاستفهام و مالنّافية، خلافاً لكوفيّة (المحشّي) جوّز الكوفيّة تقديم الجواب على الأداة، و جوّزه قوم في ما إذا كان الشّرط ماضياً نحو: أقوم إن قمت، أو كانا ماضيين نحو: قمت إن قمتَ. (المحشّي والنّاظم)

(٢) عارياً عن الجارّ حرفاً أو مضافاً. [و كتب أيضاً:] في هذه الأبيات إعراب أسماء الشّرط، فنقول: لا يتقدّم على اسم الشّرط عامل فيه إلّا حرف الجرّ أو الاسم المضاف إليه، فحرف الجرّ متعلّق بفعل الشّرط، والمضاف إليه حكمه في الإعراب حكم اسم الشّرط لو لم يضف إليه. (شرح النّاظم)

(٣) إذا كانت أسماءً لا حروفاً. [و كتب أيضاً:] محلّاً في غير أيّ. (٤) أي أريد به المصدر فمفعول مطلق.

(٥) الحاصل أنّ اسم الشّرط إذا أريد به الزّمان أو المكان يكون مفعولاً فيه، و إذا أريد به المصدر يكون مفعولاً مطلقاً، و إن لم يرد به شيء ممّا ذكر فإن تلاه...إه

(٦) ذهب بعض إلى أنّ الخبر مجموع الشّرط والجزاء. (شرح النّاظم)

(٧) [نحو:] ﴿و من يضلل اللهُ فلا هادي له﴾.

(٨) إن كان الفعل واقعاً على اسم الشّرط، و أمّا إن كان واقعاً على ضميره نحو من رأيته أكرمه أو متعلّقه نحو: من رأيت أخاه أكرمه فهي مسألة الاشتغال، و ستأتي. (شرح النّاظم)

(٩) [أي] كأسماء الشّرط في جميع ما ذكر أسماء الاستفهام، (المحشّي والنّاظم)؛ إلّا أنّه قد يقع بعد الاستفهام اسم نكرة نحو: مَنْ أب لك؟ فيكون مبتدءاً، أو معرفةٌ نحو: من زيد؟ فيكون خبراً، و لا يقع هذا النّوع في اسم الشّرط. (شرح النّاظم) (١٠) نبُه مثلّثة نباهة، شرف. (القاموس)

مَسْأَلَةٌ

(٥٨٦) لَوْ[١] حَرْفُ شَرْطٍ[٢] فِي الْمُضِيّ[٣] وَ يَنْتَقِلْ
لَـــهُ مُـــضارِعٌ تَـــلاها، وَ يَـــقِلّ

(٥٨٧) مُسْتَقْبَلٌ مَعْنىً، وَ بِالْفِعْلِ تَخُصّ وَ أَنَّ مُـــبْتَدأ[٤] لَـــدىٰ عَـــمْرٍو بِـــنَصّ[٥]

(٥٨٨) جَـوابُـها فِـعْلٌ بِـلَمْ[٦] أَوْ مُـثْبَتا مـاضٍ بِـلامٍ[٧] أَوْ بِـما عـارٍ[٨] بِـتا

---

(١) الشّرطيّة، أمّا الموصولة فرادفة لأن، و قد مضى. (شرح النّاظم)

(٢) مرادفة لإن إلّا أنّ إن للتّعليق في المستقبل و لو للتّعليق في الماضي. (شرح النّاظم)

(٣) و من ضرورة كونها للتّعليق في الماضي أن يكون شرطها منفي الوقوع، لأنّه لو كان مثبتاً لكان الجواب كذلك و لم تكن حرف تعليق بل إيجاب لإيجاب، لكن لو للتّعليق لا للإيجاب، فلابدّ من كون شرطها منفيّاً، و أمّا جوابها فإن كان مساوياً للشّرط في العموم كما في قولك: لو كان الشّمس طالعة [كان النّهار موجوداً انتفى، أو أعمّ نحو: لو كانت الشّمس طالعة] كان الضّوء موجوداً، فلابدّ من انتفاء القدر المساوي منه للشّرط، و لذلك تسمع النّحويّين يقولون: لو حرف يدلّ على امتناع الشّيء لامتناع غيره أي يدلّ على امتناع الجواب لامتناع الشّرط، و لا يريدون أنّها تدلّ على امتناع الجواب مطلقاً لتخلّفه في نحو لو ترك العبد سؤالَ ربّه لأعطاه، و إنّما يريدون أنّها تدلّ على انتفاء المساوي من جوابها للشّرط، هكذا قرّره بدر الدّين ابن‌مالك. (شرح النّاظم)

(٤) لا يحتاج لخبر، [نحو:] ﴿و لو أنّهم آمنوا﴾

(٥) و قيل الخبر محذوف،...، و مذهب المبرّد والزّجاج والكوفيّين أنّ أنّ في محلّ الرّفع على الفاعليّة لفعل مقدّر بعد لو أي لو ثبت أنّهم آمنوا. (شرح النّاظم) (٦) نحو: لو لم يخف الله لم يعصه.

(٧) [نحو:] لو جاء زيد لكان كذا. (٨) ذلك الماضي المنفيّ بما.

(٥٨٩) أَمَّا[١] كَمَهْما يَكُ مِنْ شَيْءٍ،[٢] وَمَا فِعْلٌ يَلِي هٰذِي لِمَغْنىً عُلِما[٣]

(٥٩٠) وَفَا لِتِلْوِ تِلْوِهَا[٤] الْزِمْ،[٥] وَيَشِذّ[٦] فِي النَّثْرِ حَذْفُها بِلا قَوْلٍ نُبِذْ[٧]

(٥٩١) لَوْلَا امْتِناعُ لِوُجُودٍ، فَالْزِما مُبْتَدَءاً، جَوابُها[٨] ماضٍ بِما[٩]

(٥٩٢) أَوْ مُثْبَتٌ يُقْرِنُ بِاللَّامِ، وَإِنْ تَجِي لِتَحْضِيضٍ فَبِالْفِعْلِ زُكِن

(١) حرف شرط و تفصيل و تأكيد. (شرح النّاظم)

(٢) أي يقدّر بذلك، فهو قام مقام اسم شرط و فعل شرط.

(٣) و هو أنّه قام مقام آلة شرط و فعل شرط، فلو وليه فعل لتوهّم أنّه فعل شرط، فإذا وليه اسم بعده فاء كان ذلك تنبيهاً على ما قُصِد من كون ما وليه مع مابعده جواباً.

(٤) إمّا مبتدأ نحو: أمّا قائم فزيد، و إمّا خبر نحو: أمّا زيد فقائم، و إمّا عامل في ما ولي أمّا نحو: أمّا زيد فأكرمْ، أو مفسّر عامل فيه نحو: أمّا زيداً فأعرض عنه. (٥) ليظهر أنّ مابعد أمّا جواب لها.

(٦) من النّادر حديث: «أمّا بعد ما بال رجال يشترطون شروطاً ليست في كتاب الله». (شرح النّاظم)

(٧) كقوله تعالى: ﴿فأمّا الّذين اسودّت وجوههم أكفرتم بعد إيمانكم﴾ الأصل فيقال لهم: أكفرتم بعد إيمانكم. (شرح النّاظم) (٨) في ذلك تفصيل سبق في بحث الابتداء.

(٩) لفظاً و معنىً، أو مضارع لفظاً مجزوم بلَم. (شرح النّاظم)

(٥٩٣) وَ مِثْلُها لَوْما، وَ تَأْتي هَلّا حَضّاً[1] وَ أَلّا، فَتَخُصّ الْفِعْلا[2]

في المعينين المذكورين

---

(١) خاصّة، و لا تكون هلّا و لا ألّا لامتناع لوجودٍ.

(٢) و متى وليها اسم فهو على إضمار فعل نحو قوله:

و نُبِّئتُ ليلىٰ أَرسَلتْ بشَفاعةٍ إليّ فهلّا نفسُ ليلىٰ شفيعها

فينوى بعد هلّا كان الشّأنيّة. (شرح النّاظم)

الْكَلامُ عَلىٰ بَقِيَّةِ حُرُوفِ الْمَعاني

(٥٩٤) «الْهَمْزَةُ»[1] الْأصْلُ في الْاِسْتِفْهامِ ... مِنْ ثَمَّةَ تَخْتَصُّ بِالْاِنْعِدامِ[2]

(٥٩٥) وَ أَفْهَمَ التَّصْدِيقَ وَالتَّصَوُّرا[3] ... وَ دَخَلَ النَّفْيَ وَ عاطِفاً يُرىٰ[4]

(٥٩٦) «الْأَلِفُ اللَّيِّنُ»[5] ساكِناً جَرىٰ ... فَصْلاً[6] وَ إِنْكاراً[7] كَذا تَذَكُّرا[8]

(٥٩٧) «أَلا» لِتَحْضِيضٍ[9] وَ عَرْضٍ ضاحي ... كَذاكَ لِلتَّنْبِيهِ[10] وَاسْتِفْتاحِ[11]

---

(١) ألف يقبل الحركة و يبتدأ به. (٢) سواء تقدّمت على أم أم لم تتقدّمها. (شرح النّاظم)

(٣) نحو: أزيد قائم أم عمرو، و هل تختصّ بطلب التّصديق، و بقيّة الأدوات تختصّ بطلب التّصوّر. (شرح النّاظم)

(٤) نحو: ﴿أولم ينظروا﴾ و سائر أدوات الاستفهام تتأخّر عن حروف العطف نحو: ﴿و كيف تكفرون﴾. (شرح النّاظم) (٥) نوع من الألف لا يقبل الحركة و لا يبتدأ به.

(٦) بين نون النّسوة و نون التّأكيد [نحو:] اضربنانّ. (شرح النّاظم)

(٧) نحو: أعمراه لمن قال: لقيت عمراً. (شرح النّاظم)

(٨) و كافّة في بينا، و لمدّ الصّوت في المنادى المستغاث والمندوب والمتعجّب منه.

(٩) نحو: ﴿ألا تحبّون أن يغفر الله لكم﴾. (شرح النّاظم)

(١٠) فتدلّ على تحقّق مابعدها، و تدخل الجملتين الاسميّة والفعليّة نحو: ﴿ألا إنّهم هم السّفهاء﴾، ﴿ألا يوم يأتيهم ليس مصروفاً عنهم﴾. (شرح النّاظم)

(١١) أي لا تقع ألا بأيّ معنى كان إلّا في أوّل الكلام. [و كتب أيضاً:] أي لألا صدر الكلام سواء كان للتّحضيض أو العرض أو للتّنبيه، فليس الاستفتاح معنىً ثالثاً.

ألا الاستفتاحيّة هي ألا الطّلبيّة والتّنبيهيّة. فقوله للتّنبيه بيان معناه، و قوله واستفتاح بيان مكانه، و كذلك التّحضيض والعرض معنى واحد إنّما بينهما قليل فرق.

(٥٩٨) «أَمَا» لِغَيْرِ أَوَّلٍ،[1] وَ«أَيْ» تَرِد مُفَسِّراً يَتْلُو بَيانٌ[2] مُنْفَرِد

(٥٩٩) «إِي» لِجَوابٍ[3] وَ«أَجَلْ» «جَيْرِ» «نَعَم» «بَلىٰ»[4] لَهُ بِالنَّفْيِ،[5] إِي قَبْلَ الْقَسَم

(٦٠٠) «سَوْفَ» وَ«سِينٌ» حَرْفُ تَنْفِيسٍ وَذي أَضْيَقُ مِنْ سَوْفَ، وَ وَصْلُهَا انْبِذِ[6]

(٦٠١) «قَدْ» حَرْفُ تَحْقِيقٍ[7] وَ تَقْرِيبٍ، كَذا حَرْفُ تَوَقُّعٍ[8] وَ تَقْلِيلٍ، خُذا[9]

---

(١) أي يكون للتّنبيه لا للعرض و يقع في الاستفتاح.

(٢) أي عطف بيان أو بدل لما قبله إذا كان مفرداً، و قد يقع تفسيراً للجمل نحو: و ترمينني بالطّرف أي أنت مذنب. (شرح النّاظم) (٣) تصديق للمخبر، و وعد للطّالب، و إعلام للمستخبر. (شرح النّاظم)

(٤) الخمسة حروف الجواب، و أصلها نعم. (شرح النّاظم)

(٥) أي يجاب به النّفي و يُوجِبه أي يفيد إبطالَ النّفي، و في التّنزيل: ﴿ألست بربّكم؟ قالوا بلى﴾ و عن ابن عبّاس ـ رضي الله عنهما ـ لو قالوا: نعم كفروا، بخلاف لا، فإنّه لا يجاب به إلّا الإيجاب، يقال: قام زيد؟ فتقول: لا. (المحشّي والنّاظم)

(٦) أمّا سوف فقد يفصل عن الفعل بالفعل الملغى كقوله:

و ما أدري و سوف أخال أدري أقومٌ آل حصنٍ أم نساءُ

(شرح النّاظم)

(٧) نحو قوله تعالى: ﴿قد أفلح من زكّاها﴾، ﴿قد يعلم ما أنتم عليه﴾. (شرح النّاظم)

(٨) كقولك: قد يقدّم الغائب اليوم، إذا كنت تتوقّع قدومه، و قول المؤذّن: قد قامت الصّلاة، لأنّ الجماعة منتظرون لذلك. (شرح النّاظم) (٩) نحو: قد يصدق الكذوب. (شرح النّاظم)

(٦٠٢) وَ إِنَّـما يَـدْخُلُ مالَمْ يَـجْمُدِ   مِـنْ خَـبَرِيٍّ مُـثْبَتٍ مُـجَرَّدِ[١]

(٦٠٣) وَ فَـصْلُهُ مِـنْهُ بِـغَيْرِ الْـقَسَمِ   يَـقْبُحُ، كُـلٌّ لِـلشُّمُولِ[٢] قَـدْ نُـمي

(٦٠٤) لِـمُفْرَداتِ النُّكْـرِ وَالْـمُعَرَّفِ   جَـمْعاً وَ أَجْـزا مُـفْرَدٍ مُـعَرَّفِ[٣]

(٦٠٥) وَ«كُلَّما» ظَرْفٌ[٤] لِـتَكْرارٍ، نَـصَب   جَـوابُـهُ، وَ مـاضِيانِ قَـدْ وَجَب

(١) من جازم و ناصب و حرف تنفيس. (شرح النّاظم)

(٢) كلّ و كلّما من الاسم، فذكرهما هنا استطراد بتبعيّة كلّا.

(٣) فإذا قلت: أكلت كلّ رغيفٍ لزيد كانت لعموم الأفراد، فإن أضفت الرّغيف إلى زيد صارت لعموم أجزاء فردٍ واحد، و من هنا وجب في قراءة ﴿ كذلك يطبع الله على كلّ قلب متكبّر جبّار﴾ بترك تنوين قلب و تقدير كلّ بعد قلب، ليعمّ أفراد القلوب كما عمّ كلّ أجزاء القلب. (شرح النّاظم)

(٤) في نحو: ﴿ كلّما رزقوا منها من ثمرة رزقاً قالوا﴾ ... و ناصبها الفعل الّذي هو جوابه في المعنى مثل قالوا في الآية، و جاءتها الظّرفيّة من جهة ما فإنّها اسم نكرة بمعنى وقت، أو حرف مصدريّ أنيب عن الزّمان. و تحتاج إلى جملتين إحداهما مترتّبة على الأخرى، و يجب المضيّ في صدر كلّ منهما نحو: ﴿ كلّما نضجت جلودهم بدّلناهم﴾. (شرح النّاظم)

(٦٠٦) «كَلَّا»[1] بَسِيطَةٌ[2] لِرَدْعِ زَجْرِ وَ كَأَلَا حَقَّاً وَ إِي لِلنَّضْرِ

(٦٠٧) «لَمَّا» وُجُودٌ لِوُجُودٍ حَرْفَا في ما مَضىٰ، وَ قالَ قَوْمٌ[3] ظَرْفا[4]

(٦٠٨) وَ جُمْلَتَيْنِ يَقْتَضي، وَالْعامِلُ جَوابُها،[5] وَ حَذْفُهُ مُسْتَعْمَلُ[6]

(٦٠٩) لِطَلَبِ التَّصْدِيقِ «هَلْ»، وَ ما تَلا نَفْيٌ وَ لَا اسْمٌ بَعْدَهُ فِعْلٌ جَلا[7]

---

(١) الوارد من كلّا في التّنزيل ثلاثة و ثلاثون موضعاً كلّها في النّصف الأخير، و أكثر ما نزل بمكّة ـ شرّفها الله تعالى ـ (شرح النّاظم)

(٢) خلافاً لثعلب قال بتركه من كاف التّشبيه و لا النّافية، و شدّدت لامها لتقوية المعنى و لدفع توهّم بقاء معنى الكلمتين. (شرح النّاظم) (٣) ابن السّرّاج والفارسيّ و ابن جني. (شرح النّاظم)

(٤) بمعنى حين، و قال ابن مالك بمعنى إذ، قال ابن هشام: و هو حسن، لأنّها مختصّة بالماضي، و بالإضافة إلى الجملة. (شرح النّاظم)

(٥) فعل ماض، أو مضارع، أو جملة اسميّة مقرونة بإذا الفجائيّة أو بالفاء. (شرح النّاظم)

(٦) قيل في آية ﴿فلمّا نجّاهم إلى البرّ فنهم مقتصد﴾ إنّ الجواب محذوف أي انقسموا قسمين فنهم مقتصد. (شرح النّاظم) (٧) فلا يقال في الاختيار: هل زيد قام، بخلاف الهمزة في الجميع. (شرح النّاظم)

نُونَا التَّأْكِيدِ

(٦١٠) أَكِّـدْ بِـنُونَيْنِ شَـدِيدَةٍ وَ ذي   خِـفَّةٍ أَمْـراً وَالْـمُضارِعَ الَّـذي

(٦١١) جا طَلَباً[١] أَوْ شَرْطاً إمّا[٢] قَدْ تَلا   أَوْ مُـثْبَتاً فـي قَسَـمٍ مُسْـتَقْبِلا[٣]

(٦١٢) وَ بَعْدَ ما[٤] وَ لَمْ وَ لا[٥] لَمْ يَرْجَحِ   وَ غَـيْرِ إمّـا،[٦] وَ أَخـيرَهُ افْـتَحِ[٧]

(٦١٣) وَاشْكِلْهُ[٨] قَبْلَ مُضْمَرٍ لِـينٍ بِـما   جـانَسَ، وَالْـمُضْمَرَ حَـذْفَهُ الْـزِما

---

(١) بأن يكون أمراً باللّام أو نهياً أو دعاءً أو تحضيضاً أو عرضاً أو تمنّياً أو استفهاماً. (شرح النّاظم)

(٢) المركّب من إن الشّرطيّة و ما الزّائدة.

(٣) كقوله تعالى: ﴿ تالله لتسألنّ عمّا كنتم تفترون ﴾. (شرح النّاظم)

(٤) الزّائدةِ كقوله: قليلاً به ما يحمدنّك وارث. (شرح النّاظم)

(٥) نحو: يحسبه الجاهل ما لم يعلما أي يعلمن، ﴿ واتّقوا فتنةً لا تصيبنّ الّذين ظلموا منكم خاصّة ﴾.

(٦) من أدوات الشّرط كقوله: من تثقفن (أي تجدن) منهم فليس بآئب. (أي راجع).

(٧) إذا كان مفرداً أي لم يتّصل به ضمير بارز.

(٨) أي و لكن اشكله...إه أي حرّكه في التّأكيد و قبله. [و كتب أيضاً:] أي يفتح قبل الألف، و يكسر قبل الياء و يضمّ قبل الواو، ثمّ يحذف الياء والواو حينئذ، و تثبت الألف فيقال: لا تضربِنّ و لا تضربُنّ و لا تضربانّ. (شرح النّاظم)

(٦١٤) لا أَلِفاً، وَآخِرَ الْفِعْلِ الأَلِفْ   يَا اقْلِبْ إِنِ الأَلِفَ يَرْفَع، وَاحْذِفْ

(٦١٥) إِنْ يَرْفَعِ الْواوَ أَوِ الْيا، وَاشْكِلِ   ذَيْــنِ وَ جانِسْ، وَالْخَفِيفُ لا يَلي[1]

(٦١٦) لِأَلِفٍ[2] بَلْ أُخْتُها، وَاكْسِرْ،[3] وَمَع   نُـونِ إِنـاثٍ[4] أَلِفٌ قَبْلُ اجْتَمَع[5]

(٦١٧) وَاحْذِفْ خَفِيفَةً[6] لِساكِنٍ تَلا   وَ بَعْدَ غَيْرِ الْفَتْحِ فِي الْوَصْفِ عَلىٰ

(٦١٨) وَ رُدَّ مـا لَها بِوَصْلٍ حُذِفا   وَ بَعْدَ فَتْحٍ قُلِبَتْ ذي أَلِفا

---

(١) بعد الألف، خلافاً ليونس جوّز الخفيفة و يكسرها.

(٢) ألفِ الفاعل، و يعلم من هذا أنّه لا يدخل الخفيفة فعل جماعة الإناث أيضاً، لأنّه لو دخله لزم زيادة الألف كما يزاد في التّقيلة الأصلِ، و لا يكون ألف قبل الخفيفة، فاعرف.

(٣) الأختَ حينئذ أي إذا اجتمع مع الألف.

(٤) و إسكان آخر الفعل الّذي لحقه هذا النّون أي نون الإناث ظاهر.

(٥) و لا تكون حينئذ أيضاً إلّا مكسورة مشدّدة لا خفيفة [نحو:] اضربانٌ.

(٦) مطلقاً قبلها فتح أو كسر أو ضمّ [كقوله:] لا تهين الفقير أي لا تهينن.

خاتِمَةٌ

(٦١٩) نُونٌ تُـرىٰ لَـفظاً فَـقطْ تَـنْوِينُ   فَـــمِنْهُ تَـــنْكِيرٌ،[١] كَـــذا تَـــمْكِينُ[٢]

(٦٢٠) وَعِـوَضٌ،[٣] وَ ذُو تَـقابُلٍ، وَلا   تَـــعُدَّ ذا تَـــرَنُّمٍ[٤] وَ مـا غَـلا[٥]

---

(١) يلحق بعض الأسماء النّكرة كصهٍ و سيبويه.   (٢) يلحق الأسماء المعربة المنصرفة.

(٣) عن المضاف إليه نحو: إذ في يومئذ، أو عن لام الكلمة نحو: جوارٍ.

(٤) يلحق القوافي المطلقة كقوله: أقلّي اللّوم عاذل والعِتابن. (المحشّي والنّاظم)

(٥) يلحق القوافي المقيّدة كقوله: و قاتم الأعماق خاوي المختَرقَنْ... فهذان نونان لا تنوينان، و لذا وجدا في ما فيه الألف واللّام، و في الأفعال والحروف. (شرح النّاظم) (و كتب المحشّي:) فهما نونا التّرنّم والغالي، لا تنوينا التّرنّم والغالي.

الْكِتابُ الرّابِعُ

في الْعَوامِلِ

(٦٢١) الْفِعْلُ[1] إِمّا ذُو لُزُومٍ أَوْ تَعَدّ[2] أَوْ نـاقِصٌ[3] هٰـذا وَ هٰـذا قَـدْ فَـقَد

(٦٢٢) أَوْ وَصَفُوهُ[4] بِهِما عَلَى الأَصَحّ[5] نَـحْوُ شَكَـرْتُ وَ قَـصَدْتُ وَ نَـصَح

(٦٢٣) فَالْمُتَعَدّي مَا اسْمُ مَفْعُولٍ[6] بُني مِـنْهُ إذا عَـنْ حَـرْفِ جَـرٍّ يَـغْتَني

---

(١) أي مطلق الفعل لا الفعل المطلق. (٢) كلاهما يسمّى تامّاً، و كذا القسم الرّابع تامّ.

(٣) واسطة بين اللّازم والمتعدي، [و هو] باب كاد و كان.

(٤) قال الرّضي والشّاطبي: و هذا النّوع مقصور على السّماع. (شرح النّاظم). [و كتب المحشّي:] هذا الوصف بهما كوصف الرّمّان حلو حامض، فيكون المجموع وصفاً واحداً، لا كوصف زيد مثلاً بعالم و عاقل.

(٥) و قيل هذا القسم متعدّ و حرف الجرّ إذا كان زائدٌ، و قيل لازم و حرف الجرّ إذا لم يكن محذوف.

(٦) أي فعل تامّ أي مستغن عن حرف جرّ.

(٦٢٤) وَغَيْرُهُ[١] اللّازِمُ[٢] ما دَلَّ عَلىٰ سَجِيَّةٍ[٣] أَوْ عَرَضٍ[٤] أَوْ فَعُلا[٥]

(٦٢٥) أَوِ افْعَلَلَّ افْعَنْلَلَ انْفَعَلَ أَوْ طاوَعَ[٦] ما عُدِّي لِواحِدٍ، قَفَوْا

(١) أي ما بني منه اسم مفعول غير تامّ بأن افتقر إلى حرف جرّ.

(٢) من الأفعال ما يستدلّ على لزومه بمعناه، و منه ما يستدلّ عليه بمجرّد وزنه، فمن الأوّل أن يكون الفعل سجيّة، و هو ما دلّ على معنى قائم بالفاعل لازم له كشجع و جبن و حسن و قبح و طال و قصر و قوي و نهم إذا كثر أكله، و كأفعال النّظافة والدّنس نحو: نظُف و وضؤ و طهُر و نجُس و رجس و قذِر، و منه أيضاً أن يكون الفعل عرضاً، و هو ما ليس حركة جسم من معنى قائم بالفاعل غير ثابت فيه كمرض و كسِل و نشط و حزِن و فرِح، و منه أيضاً أن يكون الفعل مطاوِعاً لمتعدّ إلى مفعول واحد، لا إلى اثنين، والمراد بالفعل المطاوع الدّالّ على قبول مفعول لأثر الفاعل فيه. و من القسم الثّاني أن يكون الفعل على وزن فعُلَ بضمّ العين كعذب و جنب، أو على وزن افعللّ كاقشعرّ(ا) وابذعرّ أي تفرّق، أو على وزن افعنلَلَ كاحرنْجَم(ب) واثْعنجرَ (أي فاضَ و سارَ)، أو على وزن انفعلَ كانقطع وانصرم وانقضى. (شرح النّاظم).

(ا) و ما لحق به كاكوهّد الفرخ إذا ارتعد.

(ب) واقعنسس و ما لحق به كاحرنبى الدّيك إذا تنفّس.

(٣) استدلال على لزوم الفعل بمعناه. [و كتب أيضاً:] المراد بالسّجيّة ما يشمل الطّبيعة ككرم و قدر و ضدّ ذلك، والخلقَ كفقه و عذب و خطب، و أفعالَ النّظافة و أفعال الدّنس كجنب، واللّون كاحمرّ واسوادّ، والحلية كدعج و كحل و شنب و سمن و هزل. و أمّا العرض فنحو: بطر و أشِرَ بمعنى مرِحَ. و لا تكرار بذكر فعُلَ، لأنّه علامة لفظيّة، و ما سبق معنويّة، و هو موقوف على السّجايا.

(٤) العرض في اصطلاح الحكمة ما يقابل الجوهر، و أقسامه تسعة مشهورة، و مراد القوم به هنا نوع من قسم الكيف، والسّجيّة أيضاً نوع آخر منه، فاعرف.

(٥) استدلال على لزوم الفعل بمجرّد وزنه.

(٦) [استدلال] أيضاً على لزوم الفعل بمعناه.

(٦٢٦) وَ عَدِّهِ بِـهَمْزَةٍ[1] وَ حَـرْفِ جَـرّ   وَ حَـذْفُهُ عَـلَى السَّـماعِ يُـقْتَصَر

(٦٢٧) فَانْصِبْ[2] أَوِ اجْرُرْ بِسَماعٍ،[3] وَ قِسِ   مَـعْ كَـيْ وَ أَنْ أَنَّ إِذا لَـمْ يُـلْبِسِ[4]

(٦٢٨) وَ فِي مَحَلِّ ذَيْنِ خُلْفٌ[5] فَالْأَصَحّ   نَصْبٌ، وَ مَنْ يَـقُولُ: جَـرٌّ، ما وَضَح

---

(١) أي بالنّقل إلى باب الإفعال، و قد يعدّى بتضعيف العين أي بالنّقل إلى باب التّفعيل، و بزيادة السّين أي بالنّقل إلى باب الاستفعال، و بزيادة الألف أي بالنّقل إلى المفاعلة، فتخصيص الهمزة بالذّكر لكثرتها، أو أراد بالهمزة الزّيادةَ بوجه من الوجوه الأربعة المشهورة، والتّعدية بالتّوسّع تأتي آنفاً، و وجه ترك التّعدية بالتّضمين والمغالبة ظاهر لايخفى، ففي هذه الأسباب السّبعة يحصل المفعول به التّامّ للفعل، و أمّا التّعدية بحرف الجرّ فإنّما يحصّل المفعولَ به الغير التّامِّ.

(٢) المجرورَ بعد الحذف، توسّعاً في الفعل و إجراءً له مجرى التّعدية. (شرح النّاظم)

(٣) المقصور على السّماع نوعان منه وارد في السّعة أيضاً، و هو باب شكر، و منه مخصوص بالضّرورة كعسل الطّريق، و آليت حبّ العراق، والباقي على الجرّ كأشارت كليبٍ أي إلى كليب.

(٤) لا إذا ألبس نحو: رغبت في أن تجيء، فلا يحذف في لئلّا يتوهّم أنّ المحذوف عن فيكون رغبت بمعنى أعرضت.

(٥) و كذا في محلّ كي يجري هذا الخلاف قياساً عليهما، و إنّما خصّص الخلاف بهما لأنّ أهل الاختلاف لم يعدّوا كي في ما يكون حذف الحرف عليه قياساً، و إنّما زاده ابن‌هشام في المغني، ثمّ إنّه لا يحذف مع كي إلّا لام العلّة لأنّها لا تجرّ بغيرها أي اللّام بخلاف أنْ و أنّ.

(٦٢٩) وَالْمُتَعَدّي[1] ما لِواحِدٍ و ما   لِاثْنَيْنِ[2] ثانيهِ لِجَرٍّ[3] انْتَمىٰ

(٦٣٠) وَحَذْفُهُ[4] بِالنَّقْلِ[5] في اخْتارَ أَمَرْ[6]   سَمّىٰ كَنَى اسْتَغْفَرَ يَهْدي[7] في أُخَرْ[8]

(١) من غير النّواسخ أقسام أربعة. (النّاظم والمحشّي)

قوله «المتعدّي» الظّاهر أنّ مراده به ما بني منه اسم المفعول التّامُّ، فلا يدخل نحو مررت به في القسم الأوّل، و لا نحو ضربته بالسّوط، نظراً لبالسّوط في القسم الثّاني، والأوّل خارج عن المقسم، والثّاني نظراً للهاء داخل في القسم الأوّل، و نحو: ﴿فاجتنبوا الرّجس من الأوثان﴾ أيضاً خارج عن القسم الأوّل و عن المقسم، إذ لا يبنى منه اسم مفعول تامّ، و لو بني منه فليس ذلك بمطرد، و إن كان الرّجس يسمّى مفعولاً به تامّاً و صريحاً لظهور النّصب في لفظه، بل القسم الثّاني فعل اقتضى بحسب معناه مفعولاً به تامّاً بلا واسطة حرف فيبنى منه اسم مفعول تامّ و مفعولاً به بواسطة حرف سواء ذكر ذلك الحرف فيسمّى المفعول به تامّاً أي صريحاً لظهور نصبه بسبب حذف الحرف أو ذكر فيسمّى المفعول حينئذ ناقصاً أي غير تامّ أي غير صريح، لعدم ظهور النّصب في لفظه، و لا يبنى من الفعل بالنّظر إلى المفعول الثّاني اسم المفعول التّامّ المطّرد.

(٢) تامّين أو تامّ و ناقص أو لها بنفسه. (المحشّي والنّاظم)

(٣) محذوفٍ أو مذكورٍ [نحو:] اخترت زيداً الرّجال أو من الرّجال.

(٤) يفهم منه أنّ ذلك الحرف في هذا المفعول الثّاني يعمّ أن يذكر و أن يحذف، و أمّا الحذف في نحو: ﴿فاجتنبوا الرّجس﴾ فليس من هذا الباب، لأنّه حذف لا من المفعول الثّاني، و هو أيضاً سماع، و لو أريد بالمتعدّي هنا المعنى العامّ الشّامل لنحو مررت به لم ينحصر الأقسام نحو: ضربته بالسّوط يوم الجمعة.

[و كتب أيضاً:] يفهم منه أنّ حرف جرّ المتعدّي أعمّ من أن يكون مذكوراً أو محذوفاً، و إذا كان محذوفاً لا فرق بين أن ينصب المجرور بنزع الخافض و يجرّ بإضمار الجارّ، فررت بزيد يوم الجمعة أمام الأمير متعدّ بالحرف نظراً لكلّ من المفاعيل، و كذا ضربته بالسّوط نظراً للسّوط، و كذا اخترت زيداً من الرّجال نظراً للثّاني، و كذا اخترت الرّجال نظراً له، و ﴿فاجتنبوا الرّجس﴾ و إن كان المنصوب على النّزع الخافض غير ظرف و علّة يسمّى مفعولاً به تامّاً أي صريحاً على ما فهمته.

(٥) أي لم يسمع في كلّ فعل، إنّما سمع في اختار، إه. و ليس بقياس في ذلك، و لا يقاس على ذلك غيره أبداً. [و كتب أيضاً:] و جوّز الأخفش الصّغير و ابن الطّراوة القياس في كلّ ما لا لبس فيه بأن يتعيّن الحرف و مكانه نحو: اخترت قومك الزّيدين و بريتُ القلم السّكّينَ أي به. (شرح النّاظم)

(٦) و في غير ذلك لم ينقل أي لم يسمع الحذف، فلا يجوز الحذف في غير محلّ السّماع.

(٧) [نحو:] ﴿اختار موسى قومه﴾ أي من قومه، أمرتك الخير فافعل ما أُمِرتَ به أي أمرتك بالخير، سمّيتُ ولدك أحمد أي به، كنيتُ ولدي أبا القاسم أي به، أستغفرالله ذنباً لست مُحصيَه أي من ذنب، هديناه السّبيل أي إليه.

(٦٣١) وَ ما إِلَى اثْنَيْنِ بِدُونِهِ كَسِىٰ وَ حَذْفُ ثاني ذا وَ ذاكَ ذُواتِّسا[١]

(٦٣٢) وَالْفِعْلُ يَأْتي ذا تَعَدٍّ[٢] وَ قِصَر بِمَعْنَيَيْنِ لا بِمَعْنىً[٣] كَفَغَر[٤]

تَقْسيمٌ آخَرُ

(٦٣٣) الْفِعْلُ ذُو تَصَرُّفٍ[٥] وَ جامِدُ[٦] فَمِنْهُ قَلَّ[٧] وَ تَعالَ وارِدُ[٨]

(٨) [نحو:] ﴿زوّجناكها﴾ أي بها، ﴿و صدق (بتخفيف الدّال) عليهم إبليس ظنّه﴾ أي في ظنّه، و عبّرتُ زيداً سوادَه أي بسواده، [و] دعوت ولدي محمّداً أي به.

(١) خلافاً للسّهيلي منع الاقتصار في البابين على منصوب واحد.

(٢) تارة متعدّياً و تارة لازماً باختلاف المعنى. (شرح النّاظم)

(٣) فخرج باب شكر، فإنّه ليس بمتعدّ و لا لازم، بل متعدّ كما سبق و لا لازمٌ.

(٤) فاه و شحاه بمعنى فتّحَه، و فغر فوه و شحى بمعنى انفتح، و كذلك زاد و نقص. (شرح النّاظم)

(٥) و هو ما اختلَفَت بنيتُهُ لاختلاف زمانه، و هو كثير. (٦) له واحد فقط من الثّلاثة.

(٧) غير ما مرّ في النّواسخ والاستثناء قلّ، للنّفي المحض، و يرفع الفاعل متلوّاً بصيغة مطابقة له نحو: قلّ رجل يقول ذلك و قلّ رجلان يقولان ذلك بمعنى ما رجل. (شرح النّاظم) (٨) لم يأت منه الماضي و لا المضارع.

أَفْعالُ الْمَدْحِ وَالذَّمِّ

(٦٣٤) نِعْمَ[١] وَ بِئْسَ[٢] رافِعَا اسْمَيْنِ بِأَلْ[٣] أَوْ مـا أُضِيفَ لِـلَّذي لَـهَا اشْـتَمَل[٤]

(٦٣٥) أَوْ مُـضْمَرٍ فَسَّـرَهُ مُـمَيِّزُ[٥] وَ جَـمْعُهُ مَـعْ فـاعِلٍ[٦] مُـجَوَّزُ

(٦٣٦) وَ مـا لِـبِئْسَمَا اشْـتَرَوْا مُـمَيِّزُ[٧] وَ سـيبَوَيْهِ فـاعِلٌ، وَ مَـيَّزُوا[٨]

---

(١) بحذف العاطف عطف على قلّ و تعال.

(٢) المقصود بهما إنشاء المدح والذّمّ. (شرح النّاظم). [و كتب المحشّي:] الدّليل على أنّهما فعلان لا اسمان ـ كما ذهب إليه الكوفيّة ـ جواز دخول تاء التّأنيث السّاكنة عليهما عند جميع العرب، و اتّصال الضّمير الرّفع البارز بهما في لغة قوم. (٣) الجنسيّة كقوله تعالى: ﴿نعم المولى و نعم النّصير﴾. (شرح النّاظم)

(٤) و لو بواسطة [نحو:] ﴿و لنِعم دار المتّقين﴾. (المحشّي والنّاظم)

(٥) [أي] مضمرٍ بلا مرجع فسّره وجوباً مميّز بعده [و هو] نكرة منصوبة نحو: نعم رجلاً زيد.

(٦) معرّفٍ بأل أو مضاف إلى ذلك نحو: نعم الرّجل رجلاً زيد.

(٧) للفاعل المستكنّ عند الأكثر (ن ـ م). (و كتب المحشّي:) اختلف في ما إذا اتّصلت بنعم أو بئس مفرداً نحو: دققته دقّاً نعمّا، أو واقعاً بعده مفرد نحو: ﴿إن تبدوا الصّدقات فنعمّا هي﴾ أو جملة فعليّة نحو نعمّا صنعتَ، فالأكثر على أنّه تميز للفاعل المستكنّ فنكرة منصوبة المحلّ، و ابن خروف و سيبويه على أنّه فاعل للفعل فمعرفة مرفوعة المحلّ، فعلى الأوّل هو نكرة تامّة لا موصوفة، و على الثّاني معرفة تامّة لا موصوفة و لا موصولة، و عليهما إذا وقعت بعده جملة فتكون أي تلك الجملة صفة لنكرة محذوفة، و يكون ذلك المحذوف مخصوصاً بالمدح أو الذّمّ، ففي الآية أي بئس شيئاً أو الشّيءُ شيءٌ اشتروا، أو يقال على الأوّل أي كونِ ما تميزاً: إنّ الجملة صفة لما، فيكون إذا وقعت بعده جملةٌ نكرةً ناقصة.

(٨) أي ما عن نكرة ظاهرة تقع بعد نحو نعم كنعم رجلاً بأنّها ترفع إبهامَ المستكنّ دون ما، لأنّه يساوي المستكنّ في الإبهام فكيف يرفع إبهامه و بأنّها لا يقتصر عليها بعد نعم، و كثر الاقتصار بعده على ما، فهو معرفة و فاعل، لا نكرة و تميز.

(٦٣٧) وَ بَعْدُ[١] جَا الْمَخْصُوصُ لاَ مَعْ مُشْعِرِ[٢] مُبْتَدَءاً[٣] وَ خَبَراً لِمُضْمَرِ

(٦٣٨) كَبِئْسَ ساءَ،[٤] وَ كَنِعْمَ فَعُلا مِنْ ذي ثَلاثَةٍ،[٥] وَ حَبَّذَا اجْعَلا

(٦٣٩) فاعِلَهُ ذا، وَ بِلاَ قُلْ ذَمّا وَ أَوْلِ ذا مَخْصُوصَها أيّاً مّا[٦]

(٦٤٠) وَ أَلْقِ ذا وَ ما سواهَا ارْفَعْ بِحَبّ[٧] أَوْ جُرَّبا،[٨] وَ مِنْهُ[٩] ضَمُّ الْحا غَلَب[١٠]

---

(١) أي بعد ما استوفى نعم و بئس مرفوعَهما والتّمييز.

(٢) و قد يتقدّم على نعم ما يدلّ على المخصوص، فيغنى عن ذكره كقولك: العلم نعم المقتنى والمقتفى.

(٣) خبره الجملة قبله.

(٤) في الذّمّ و الاستعمال و عدم التّصرّف والاقتصار على كون الفاعل معرّفاً بأل أو مضافاً لما فيه أل أو مضمراً مفسّراً بتمييز بعده والمجيء بعد الفاعل بالمخصوص بالذّمّ، فيقال: ساء الرّجل زيد، و ساء غلام الرّجل عمرو، و ساء غلاماً عبدُ هندٍ، قال الله تعالى: ﴿بئس الشّراب و ساءت مرتفقاً﴾ و قال: ﴿ساء ما يحكمون﴾ فهذا على حدّ ﴿بئسما اشتروا به أنفسهم﴾. (شرح النّاظم)

(٥) قال تعالى: ﴿كبرت كلمة تخرج من أفواههم﴾ أي بئس كلمة. (شرح النّاظم)

(٦) مذكّراً أو مؤنّثاً، مفرداً أو مثنًّى أو مجموعاً. و لو طابقتَ بين الفاعل والمخصوص بالمدح قلت: حبذي هند و حبّ أولاء الزّيدون. (شرح النّاظم) (٧) المرادِ به المدح كقولك: حُبَّ زيدٌ رجلاً. (شرح النّاظم)

(٨) أي بباء زائدة نحو: حُبَّ بزيد رجلاً. (م-ن) (٩) أي من حبّ الملقىٰ عنه ذا الرّافع لغير ذا بالنّقل.

(١٠) من حركة عينها، و قد لا يضمّ. (شرح النّاظم)

فِعْلَا التَّعَجُّبِ

(٦٤١) وَ مِنْهُ ما أَفْعَلَ أَفْعِلْ[١] عَجَبا وَ تِلْوَ ذَاكَ انْصِبْ، وَ هٰذَا اجْرُرْ بِبا[٢]

(٦٤٢) وَ حَذْفُهُ جازَ لِعِلْمٍ، وَ صِلِ بِالْفِعْلِ،[٣] أَوْ بِالظَّرْفِ[٤] وَالنِّدَا افْصِلِ

(٦٤٣) وَالْفَصْلُ بَيْنَ ما وَ أَفْعَلَ امْتَنَع إِلّا بِكانَ إِنْ مَزِيدَةً تَقَع[٥]

(٦٤٤) وَ ما هُنا مُبْتَدَأٌ[٦] عَلَى الأَصَحّ[٧] نَكِرَةٌ ذاتُ تَمامٍ، اتَّضَح

---

(١) لفظه أمر و معناه خبر، ثمّ أريد به إنشاء التّعجّب.

(٢) الزّائدة، و هذا المجرور فاعل لأفعل. [و كتب أيضاً:] لا خلاف في فعليّة أفعِلْ. (شرح النّاظم)

(٣) فلا تفصل بينهما، و لا يتقدّم المعمول على الفعل. (٤) بشرط تعلّقه بفعل التّعجّب.

(٥) قال مادح النّبيّ ﷺ:

ما كان أسعد من أجابك آخذاً بهداك مجتنباً هوىً و عناداً

(شرح النّاظم)

(٦) و ساغ الابتداء بها لأنّها في تقدير التّخصيص، والمعنى شيء عظيم أحسن زيداً أي جعله حسناً. (شرح النّاظم)

(٧) و ذهب الأخفش إلى أنّ ما هنا موصولة، و هي مبتدأ و أحسن صلتها، والخبر محذوف وجوباً تقديره: الّذي أحسن زيداً شيء عظيم. (شرح النّاظم)

الْمَصْدَرُ وَ اسْمُهُ

(٦٤٥) كَفِعْلِهِ[1] الْمَصْدَرُ[2] إِنْ حَلَّ مَحَلّ ... فِعْلٍ وَ أَنْ[3] أَوْ ما[4] مُضافاً أَوْ مَعْ أَلْ

(٦٤٦) أَوْ لا وَ كانَ مُفْرَداً مُكَبَّرا ... وَ غَيْرَ مَحْدُودٍ وَ لَيْسَ مُضْمَرا[5]

(٦٤٧) وَ حَذْفُهُ[6] وَ وَصْلُهُ مُحْتَظَرُ ... وَ كَوْنُهُ أُخِّرَ في ما شَهَرُوا

(٦٤٨) وَ إِنْ تُضِفْ لِظَرْفٍ أَوْ فاعِلٍ أَوْ ... مَفْعُولِهِ كَمِّلْ بِما لَهُ تَلَوْا[7]

---

(١) في العمل من رفع الفاعل و نصب المفعول.

(٢) إن قصد به ما يقصد بفعله من الحدوث والنّسبة إلى مخبر عنه، و علامة ذلك صحّة تقديره بالفعل مع الحرف المصدريّ... فإن لم يصح تقدير المصدر بالفعل مع الحرف المصدريّ لم يسغ عمله، و من ثمّ كان قولهم: مررت بزيد فإذا له صوت صوتَ حمارٍ، النّصب فيه بإضمار فعل لا بصوت المذكور، لأنّه لا يصحّ تقدير أن يصوت مكانه، فلو قلتَ: مررت به فإذا له أن يصوت لم يحسن، لأنّ أن يصوت فيه معنى التّجدّد والحدوث، و أنت لا تريد أنّه جدّد الصّوت في حال المرور، و إنّما تريد أنّك مررت به فوجدت الصّوت بتلك الصّفة. (شرح النّاظم)

(٣) إن كان ماضياً أو مستقبلاً. (شرح النّاظم)

(٤) إن كان حالاً، لأنّ فعل الحال لا تدخل عليه أن. (شرح النّاظم)

(٥) فإنّ الضّمير الرّاجع إلى المصدر ليس بمصدر حقيقةً، كما أنّ ضمير العلَم ليس بعَلَم. (شرح النّاظم)

(٦) و قيل: يجوز حذف المصدر و بقاء معموله لدليلٍ كما يحذف المضاف لدليل و يبقى عمله في المضاف إليه. (شرح النّاظم)

(٧) من نصب المفعول بعد الإضافة إلى الفاعل، و من رفع الفاعل بعد الإضافة إلى المفعول، و من عمل في ما بعدُ رفعاً و نصباً إذا أضيف إلى الظّرف، نحو: عرفت انتظارَ يومِ الجمعة زيدٌ عمراً.

(٦٤٩) وَكَهُوَ اسْمُ الْمَصْدَرِ الْمِيمِيُّ[١] لَا ذُو عَلَمٍ،[٢] وَالْغَيْرُ[٣] ذُو خُلْفٍ جَلَا[٤]

---

(١) اسم المصدر إن كان أوّله ميم مزيدة لغير مفاعلة، و يسمّى الميميّ يعمل بلا خلاف، لأنّه مصدر في الحقيقة كقوله:

أظلوم إنّ مُصابكم رجلاً ... أهدى السّلامَ تحيّةً ظُلْمُ

(«ظلوم» نداء، «أهدى السّلام» الجملة صفة «رجلاً»، «تحيّة» مفعول مطلق لأهدى، «ظلم» خبر إنّ)

(٢) و إن كان اسم المصدر عَلَماً، و هو ما دلّ على المصدر دلالة مغنيةً عن أل لتضمّن الإشارة إلى حقيقته كيسارِ و بَرّةَ و فجارِ لم يعمل بلا خلاف. (شرح النّاظم)

(٣) أي غير هذين القسمين من اسم المصدر. [و كتب أيضاً:] و هو اسم المصدر المأخوذُ من اسم حدث لغيره، كالثّوب والكلام والعطاء أخذت موادّ الأحداث، و صيغت لما يثاب به، و لجملةٍ مع القول و لما يُعطى. (شرح النّاظم)

(٤) فالبصريّون منعوا إعماله إلّا في الضّرورة، و جوّزه قياساً أهل الكوفة و بغداد إلحاقاً له بالمصدر. (شرح النّاظم)

اِسْمُ الْفاعِلِ وَالْمَفْعُولِ

(٦٥٠) كَفِعْلِهِ اسْمُ فاعِلٍ[١] إنْ يُعْزَلِ عَنِ الْمُضِيّ[٢] مُكَبَّراً، وَقَدْ وَلي

(٦٥١) نَفْياً أَوِ اسْتِفْهاماً[٣] أَوْ مَوْصُوفاً أَوْ ذا حالٍ أَوْ ذا خَبَرٍ، كَما رَأَوْا

(٦٥٢) وَمُطْلَقاً[٤] يَعْمَلُ ذا وَصْلٍ[٥] لِأَلْ وَلِلْمُثَنّى مِنْهُ وَالْجَمْعِ الْعَمَل

(٦٥٣) وَعامِلٌ يَنْصِبُ[٦] أَوْ يَخْفِضُ ما تَلا، وَنَصْبُ ما سِواهُ حُتِما

---

(١) ما صيغ من مصدر موازناً للمضارع ليدلّ على فاعله غيرَ صالح للإضافة إليه. (شرح النّاظم). [و كتب المحشّي:] قالوا: ـ لكن النّاظم لم يذكره ـ يجوز إضافة اسم الفاعل إذا كان لازماً لكن مع قلّة و عدم حسن.

(٢) أي لم يكن ماضي المعنى، بل قُصِد به الحال أو الاستقبال.

(٣) لأنّ النّفي والاستفهام بالفعل أولى.

(٤) عن شرط العزل عن المضيّ.

(٥) لأنّه لما كان صلة للموصول [و] أغنى بمرفوعه عن الجملة أشبه الفعل معنىً واستعمالاً. (شرح النّاظم)

(٦) أي اسم الفاعل المجتمع فيه الشّروط. (شرح النّاظم). [و كتب المحشّي:] الشّرائط لعمل اسم الفاعل في المفعول به لا في سائر المفاعيل و في الفاعل الظّاهر أيضاً عند بعض لا في الفاعل المضمر.

[و كتب أيضاً:] و يرفع الفاعلَ فقط و لا ينصبه و لا يجرّه موصولاً أو مفصولاً بلا شرط إن كان مضمراً؛ [و] لم يقل النّاظم بإضافة اسم الفاعل اللّازم إلى فاعله.

(٦٥٤) وَ مِنْهُ في الأصَحِّ ذُو تَحْوِيلِ[١] لِكَـثْرَةٍ مِـنْ فَـعِلٍ فَـعِيلِ

(٦٥٥) فَـعّالٍ أَوْ مِـفْعالٍ أَوْ فَـعُولِ[٢] وَ مِـثْلَهُ يَـجْرِي سِـمَى الْمَفْعُولِ[٣]

(٦٥٦) وَاخْتُصَّ أَنْ يُضافَ[٤] لِاسْمٍ مُرْتَفِعْ[٥] مَـعْنىً، وَ فـي ذَبْـحٍ وَ شِـبْهٍ يَـمْتَنِعْ[٦]

---

(١) من اسم الفاعل المشهور، فيعمل عمل اسم الفاعل بشروطه.

(٢) أنكر الكوفيّون إعمال الخمسة، لأنّها زادت على معنى الفعل بالمبالغة و لزوال الشّبه الصّوريّ... و أنكر أكثر البصريّين إعمال فَعِلٍ و فعيلٍ لقلّتهما. (شرح النّاظم)

(٣) فيعمل مع أل الموصول مطلقاً، أو كان مجرّداً منه بشرط معنى الحال أو الاستقبال و أن يعتمد على نفي أو استفهام أو ذي نعت أو حال أو خبر. (شرح النّاظم)

(٤) جوازاً، بشرط أن لا يكون له منصوب ثان. [و كتب أيضاً:] لا يضاف اسم الفاعل المتعدّي إلى فاعله، و لا ينصبه، و كذا اسم المفعول إلى نائب الفاعل ممّا يتعدّى لاثنين، نحو كسا للإلتباس بالمفعول في الأوّل و بالثّاني في الثّاني، و أمّا الصّفة المشبّهة و اسم الفاعل اللّازم و اسم المفعول المتعدّي لواحد فقط كمضروب فينصب و يجرّ المرفوعَ لعدم اللّبس. لم يزد النّاظم هذا أي اسم الفاعل اللّازم، نعم صرّح في التّصريح بجواز إضافته إلى الفاعل، لكن مع قلّة و عدم حسن.

(٥) إذا أزيلت النّسبة إليه (المرفوع) تقول: زيد مضروبٌ عبدُه برفع العبد لإسناد مضروب إليه، و تقول: زيد مضروبُ العبدِ بالإضافة لأنّك أسندتَ اسم المفعول إلى ضمير زيد، فبقي العبد فضلةً، فإن شئت نصبته على التّشبيه بالمفعول به، فقلت: زيد مضروبُ العبدَ، و إن شئت خفضت اللّفظ فقلت: مضروبُ العبدِ. (شرح النّاظم)

(٦) أي لا يعمل ما بمعنى اسم المفعول و هو بغير صيغته كذبح و قبض و قتيل خلافاً لابن عصفور. (شرح النّاظم)

اَلصِّفَةُ الْمُشَبَّهَةُ

(٦٥٧) الصِّفَةُ الْمُشَبَّهَةُ[١] تَعْمَلُ كَفاعِلٍ، وَ فِي الشُّرُوطِ تُجْعَلُ

(٦٥٨) لٰكِنَّها لِحاضِرٍ فَقَطْ[٢] وَ لا تَعْمَلُ في سابِقٍ أَوْ ما فُصِلا

(٦٥٩) أَوْ أَجْنَبِيٍّ،[٣] وَ هُنَا النَّصْبُ[٤] عَلىٰ تَمْيِيزٍ أَوْ تَشْبِيهِ مَفْعُولٍ جَلا

---

(١) و هي المصوغة من فعل لازم صالحة للإضافة إلى ما هو فاعل له في المعنى، و عدم موازنتها للمضارع كضَخْم و عَظْم و حَسَنٍ و خَشِن و ملئان و أحمر أكثر من موازنتها له كضامر و منبسط و معتدل و مستقيم. (شرح النّاظم)

قول الشّارح: «فعل لازم» خرج اسم الفاعل المتعدّي كضاربٍ، و خرج أيضاً اسم الفاعل اللّازم ككاتب، لأنّه و إن جاز إضافته إلى الفاعل لعدم اللّبس بالمفعول لكنّها تقلّ و لا تحسُنُ لأنّ الإضافة إلى المرفوع موقوف على تقدير بتحويل الإسناد عنه إلى الموصوف.

قول الشّارح: «أكثر من موازنتها» و زعم الزّمخشريّ و ابن‌الحاجب أنّ الصّفة المشبّهة لا تكون موازنة للمضارع أصلاً. (المحشّي)

قول الشّارح: «و إن جاز» لا أثر لهذا الجواز في النّظم. (المحشّي)

قول المصنّف: «الصّفة المشبّهة» و شبّهت باسم الفاعل في الدّلالة على معنى ما هو له، و في قبول التّأنيث والتّثنية والجمع بخلاف أفعل التّفضيل، و في سلامة بنيتها عن عروض التّغيير بخلاف أمثلة المبالغة. (شرح النّاظم)

(٢) أي لا تعمل إلّا مراداً بها الحال فقط بخلاف الاستقبال... بخلاف اسم الفاعل يعمل مراداً به الاستقبال، كما يعمل مراداً به الحال، و في متقدّم و مفصول و في أجنبيّ. (شرح النّاظم)

(٣) و إنّما تعمل في سببيّ، والمراد به المتلبّس بضمير صاحب الصّفة إمّا لفظاً نحو: زيد حسن وجهه أو معنى نحو: حسن الوجهُ أي منه. (شرح النّاظم)

(٤) أي في الصّفة المشبّهة، و في اسم الفاعل على المفعول به. (المحشّي والنّاظم)

(٦٦٠) فَارْفَعْ[1] وَ جُرَّ انْصِبْ بِها مَعْ أَلْ وَ لا   ذا أَلْ[2] وَ ذا إِضافَةٍ[3] وَ ما خَلا

(٦٦١) وَ لا تَجُرَّ مَعَ أَلْ[4] ما قَدْ خَلا   مِنْ أَلْ وَ مِنْ مُضافِ ما أَلْ شَمِلا

---

(١) الرّفع على الفاعليّة، والجرّ على الإضافة، والنّصب على التّشبيه بالمفعول في المعرفة، و على التّمييز في النّكرة. (شرح النّاظم) [و كتب المحشّي:] و قيل: على التّشبيه بالمفعول مطلقاً، و قيل على التّمييز مطلقاً.

(٢) مفعول الأفعال الثّلاثة السّابقة على التّنازع. [و كتب أيضاً:] تعميم للمعمول.

(٣) إلى المعرّف باللّام، أو إلى ضمير الموصوف، أو إلى المضاف إلى ضميره، أو إلى المجرّد من أل والإضافة، نحو: الحسن وجه الأبِ، والحسن وجهُهُ، والحسن وجهُ أبيه، والحسن وجهُ أبٍ، فهذه ستّة و ثلاثون وجهاً في إعمال الصّفة المشبّهة... كلّها جائزة الاستعمال إلّا أربعة أوجه. (شرح النّاظم)

(٤) فلا يجوز الحسن وجهِهِ، و لا الحسن وجهِ أبيه، و لا الحسن وجهٍ، و لا الحسن وجهِ أبٍ. (شرح النّاظم)

	الصّفة مع أل			الصّفة بلا أل		
المعمول السّببي	ترفع	تجرّ	تنصب	ترفع	تجرّ	تنصب
المعرّف بأل	الحسنُ الوجهُ	الحسنُ الوجهِ	الحسنُ الوجهَ	حسنُ الوجهُ	حسنُ الوجهِ	حسنٌ الوجهَ
المضاف إلى ما بأل	الحسنُ وجهُ الأبِ	الحسنُ وجه الأب	الحسنُ وجهَ الأبِ	حسنٌ وجهُ الأبِ	حسنُ وجهِ الأبِ	حسنٌ وجهَ الأبِ
المضاف إلى ضمير الموصوف	الحسن وجهُهُ	الحسنُ وجهِهِ	الحسنُ وجهَهُ	حسنٌ وجهُهُ	حسنُ وجهِهِ	حسنٌ وجهَهُ(×)
المضاف إلى المضاف إلى ضمير الموصوف	الحسنُ وجهُ أبيهِ	الحسنُ وجهِ أبيهِ	الحسنُ وجهَ أبيهِ	حسنٌ وجهُ أبيهِ	حسنُ وجهِ أبيهِ	حسنٌ وجهَ أبيهِ(×)
المجرّد من أل والإضافة	الحسن وجهٌ	الحسنُ وجهٍ	الحسنُ وجهاً	حسنٌ وجهٌ	حسنُ وجهٍ	حسنٌ وجهاً
المضاف إلى المجرّد من أل والإضافة	الحسن وجهُ أبٍ	الحسنُ وجهِ أبٍ	الحسنُ وجهَ أبٍ	حسنٌ وجهُ أبٍ	حسنُ وجهِ أبٍ	حسنٌ وجهَ أبٍ
	الأخيران قبيحان	الأربعة الآخر باطلة	المتوسّطان ضعيفان	الأخيران قبيحان	المتوسّطان ضعيفان	(×)الإثنان ضعيفان

والبواقي بعد إخراج الأربعة عشر الباطلِ والقبيحِ والضّعيفِ اثنان و عشرون، كلّها حسنة

أَفْعَلُ التَّفْضيلِ

(٦٦٢) وَ أَفْعَلُ التَّفْضِيلِ مُضْمَراً رَفَع[١] وَ ظَاهِراً[٢] إِنْ مَوْقِعَ الْفِعْلِ وَقَع

(٦٦٣) كَمَا رَأَيْتُ[٣] رَجُلاً أَحْسَنَ فِي[٤] عَيْنَيْهِ كُحْلٌ[٥] مِنْهُ فِي عَيْنِ الصَّفِي

(٦٦٤) وَ نَصْبُهُ الْمُطْلَقَ مَمْنُوعٌ بِلا خُلْفٍ وَ مَفْعُولاً بِهِ فِي مَا اعْتَلَى[٦]

(١) لا اسماً ظاهراً في اللّغة المشهورة، لأنّ شبهه باسم الفاعل ضعيف من قِبَل أنّه في حال التّنكير لا يؤنّث و لا يثنّى و لا يجمع، بخلاف اسم الفاعل والصّفة المشبّهة، إلّا أن أدّى ترك رفعه الظّاهرَ إلى فصل بمبتدأ بين أفعل والمفضل عليه... و حكى سيبويه أنّ بعض العرب يقول: مررت برجل أكرمُ منه أبوه، فيرفع بأفعل التّفضيل الظّاهر مطلقاً. (شرح النّاظم)

(٢) و إنّما اشترط كون الظّاهر سببيّاً لأنّ ذلك يجعله صالحاً للقيام مقام المضمر، فإنّ الاستغناء بالظّاهر السّببيّ عن المضمر كثير، و لأنّ كونه سببيّاً على الوجه المستعمل يجعل أفعلَ واقعاً موقع الفعل، فإنّ قولك: ما من أحد أحسنَ في عينيه الكحل من زيد يقوم مقامه ما من أحد يحسن في عينيه الكحل كزيد، فينزل ارتفاع الظّاهر بأفعل هنا ـ لوقوعه موقع الفعل ـ منزلة إعمال اسم الفاعل الموصول به الألف واللّام حال المضيّ، لأنّ وصل أل به أوجب تقديره بفعل. (شرح النّاظم)

(٣) أشار بالمثال إلى أسباب الوقوع موقع الفعل. (المحشّي) [و كتب أيضاً:] و كقوله ﷺ: «ما من أيّام أحبُّ إلى الله فيها الصّوم منه في عشرة ذي الحجّة». (شرح النّاظم)

(٤) ظرف لأحسن أي بمنزلة ظرفه، لكونه حالاً من فاعله، و كحل فاعل له فليسا لفصل محرّم.

(٥) فلو لم يجعل كحل فاعلاً لأحسن صار مبتدأً له، فيلزم الفصل بين أحسن و منه بكحل.

(٦) حكى ابن مالك في شرح الكافية الإجماع أيضاً، فحيث في قوله تعالى: ﴿الله أعلم حيث يجعل رسالته﴾ مفعول به لا مفعول فيه، و هي موضع نصب بفعل مقدّر يدلّ عليه أعلم. (شرح النّاظم)

(٦٦٥) وَ إِنْ يُجَرَّدْ[١] صِلْ بِمَنْ[٢] وَ ذَكِّرِ وَحِّدْ كَمَا أُضِيفَ لِلْمُنَكَّرِ[٣]

(٦٦٦) وَ تِلْوُ أَلْ طِبْقٌ،[٤] وَ إِنْ يُضَفْ لِذِي عُرْفٍ وَ مَعْنَىٰ مِنْ طَرَحْتَ[٥] فَكَذِي[٦]

(٦٦٧) وَ إِنْ قَصَدْتَ[٧] جَوِّزَنْ،[٨] وَ قَدِّمِ مِنْ مَعَ تَالٍ إِنْ بِهِ تَسْتَفْهِمِ

---

(١) لأفعل التّفضيل ثلاثة أحوال: الأوّل أن يجرّد من أل والإضافة، و يساوي هذا المجرّدَ المضافَ إلى نكرة في لزوم الإفراد والتّذكير، الثّاني المعرّف بالألِف واللّام، الثّالث: أن يضاف إلى معرفة. (شرح النّاظم)

(٢) و لا تفصل بينهما أي بين أفعل و من بأجنبيّ. (ش) [و كتب أيضاً:] يعني أنّ جواز الأمرين مشروط بكون الإضافة فيه بمعنى من، و ذلك إذا كان أفعل مقصوداً به التّفضيل، أمّا إذا لم يقصد به التّفضيل فلابدّ فيه من المطابقة لما هو له. (قال المحشّي: هذا شرح لا أدري شارحه)

(٣) نحو: هما أفضل رجلين، و هم أفضل رجال، و هي أحسن امرأة، و هنّ أحسن نسوة. (شرح النّاظم)

(٤) في الإفراد و أخويه والتّذكير و أخته.

(٥) و لا يلزم كونه بعض ما أضيف إليه بخلاف المراد به معنى المجرّد، فإنّه يساويه في اعتبار معنى من، و لذلك قد يتأوّل بنكرة، فيقع حالاً، و لابدّ حينئذ من كونه بعض ما أضيف إليه، فلو قيل: يوسف أحسن إخوته امتنع عند إرادة معنى المجرّد [من أل والإضافة]، و جاز عند إرادة معنى المعرّف باللّام. و أفعل التّفضيل مثل أيٍّ في أنّه بمعنى بعض إن أضيف إلى معرفة، و بمعنى كلّ إن أضيف إلى نكرة، و لهذا يقال: خير الرّجلين زيد، و خير رجلين الزّيدان، (شرح النّاظم).

قول الشّارح: «أضيف إلى معرفة» و لم يطرح معنى من فإنّه لو أضيف إلى معرفة و طرح معنى من لم يلزم كونه بمعنى بعض، كما قال قبلُ: و لا يلزم كونه بعض ما أضيف إليه، إه. (المحشّي)

(٦) فلابدّ من مطابقته لما هو له كالمعرّف بأل، لتساويهما في التّعريف و عدم اعتبار معنى من. (شرح النّاظم)

(٧) معنى من في المضاف إلى معرفة أي أردت به معنى المجرّد من أل والإضافة بأن قصدت به التّفضيل على المضاف إليه.

(٨) أن يكون كذي، فيوافق المعرّفَ بأل في ملازمة المطابقة لما هو له، و يجوز أين يخالفها أي يخالف المعرّفَ بأل و يوافق المجرّدَ من أل والإضافة في ملازمة الإفراد والتّذكير، و قد اجتمع الأمران في قوله ﷺ: «ألا أخبركم بأحبّكم إليّ و أقربكم منّي مجالسَ يومِ القيامة أحاسنكم أخلاقاً الموطّئون أكنافاً الّذين يألفون و يؤلفون». (شرح النّاظم)

(٦٦٨) وَامْنَعْهُ في الإِخْبارِ في اخْتِيارِ   والْـحَذْفُ[١] وَالْـفَصْلُ[٢] كَـثِيرٌ جـاري

(١) لِمِن و مجروره المفضَّلِ عليه، و بقاء أفعل. [و كتب النّاظم:] إذا دلّ عليهما دليل كقوله تعالى: ﴿والآخرة خير و أبقى﴾. (شرح النّاظم)

(٢) بين أفعل و من بغير أجنبيّ. [و كتب النّاظم:] بتمييز نحو زيد أكثر مالاً منك، و بظرف نحو أنت أخطى عندي منه، و بجارّ و مجرور نحو: هو أدنى إليّ منك. (شرح النّاظم)

أَسْماءُ الْأَفْعالِ وَالْأَصْواتِ[1]

(٦٦٩) ما نابَ عَنْ فِعْلٍ سِمَيِ الْفِعْلِ كَصَهْ[2] وَ ما بِمَعْنَى افْعَلْ كَثِيرٌ نَحْوُ مَهْ[3]

(٦٧٠) وَ قَلَّ[4] غَيْرُهُ كَهَيْهاتَ[5] وَ وَيْ[6] وَ مِنْ سِمَى الْفِعْلِ[7] رُوَيْدَ بَلْهَ أَيْ

(٦٧١) إِنْ نَصَبا، وَ مَصْدَرَيْنِ خَفَضا[8] عَلَيْكَ[9] دُونَكَ إِلَيْكَ[10] أَعْرِضا

---

(١) أسماء الأصوات ألفاظ أشبهت أسماء الأفعال في الاكتفاء بها، دالّة على خطاب ما لا يعقل، و على حكاية بعض الأصوات. (شرح النّاظم)

(٢) بمعنى اسكُت، و شتّان بمعنى افترق، و أَوَّه بمعنى أتوجّع. و استعمالها كاستعمال الأفعال من كونها عاملة غير معمولة، بخلاف المصادر الآتية بدلاً من اللّفظ بفعلها، فإنّها و إن كانت كالأفعال في المعنى فليست مثلها في الاستعمال لتأثّرها بالعوامل [الّتي تدخل الأسماء]. (شرح النّاظم)

(٣) و آمينْ بمعنى استجب، و أيْهِ بمعنى امضِ في حديثك، و هيتَ بمعنى اِسرَع، و حيّهل بمعنى ائْتِ، إذا تعدّى بنفسه، وَ عجّل إذا تعدّى بالباء، وَ أقبل إذا تعدّى بعلى [نحو:] إذا ذكر الصّالحون فحيّهل بعمر رضي الله عنه. (شرح النّاظم) ﴿...هيتَ لك﴾ مثلّثة الآخر و قد يكسر أوّله أي هلمّ. (القاموس المحيط)

(٤) مجيء أسماء الأفعال بمعنى الماضي والحال. (ش)

(٥) و وَشكان و سرعانَ بمعنى سرع. (ش)

(٦) و وا، و واهاً بمعنى أعجب، و أُفٍّ بمعنى أتضجّر. (المحشّي والنّاظم)

(٧) أي من جملة أسماء الأفعال ما كان في أصله مصدراً، و من جملتها أيضاً ما كان في أصله ظرفاً أو حرف جرّ [مع مجرور]، ثمّ خرج من ذلك فصار بمنزلة صهْ في الدّلالة على معنى الفعل و تحمّل الضّمير. (شرح النّاظم)

(٨) أي مفعولين مطلقين معربين إن خفضا مابعدهما.

(٩) لا يستعمل هذا النّوع في الغالب إلّا جارّاً لضمير المخاطب، و شذّ «عليّ» أي أولني، و «إليّ» أي أتنحّى، و «عليه» أي ليلزم. (شرح النّاظم)

(١٠) و عندك و لديك بمعنى خذ، و مكانَك بمعنى أُثبُت، و وراءَكَ بمعنى تأخّرْ، و أمامَك بمعنى تقدّمْ. (ش)

(٦٧٢) وَ حُكْمُهُ كَما يَنوبُ عَنْهُ في إعْمالِهِ، لٰكِنَّهُ لَمْ يُحْذَفِ

(٦٧٣) وَ لَمْ يُؤَخَّرْ وَ سِماتُ الْمُضْمَرِ[1] ما لَحِقَتْ، وَ نَوِّنْ إنْ تُنَكِّرِ[2]

(٦٧٤) وَ شِبْهُهُ الْمَحْكِيُّ[3] بِهْ أَوْ خُوطِبا[4] غَيْرَ الَّذي يَعْقِلُ صَوْتاً لُقِبا

---

(١) و لا تلحقها ضمائر الرّفع البارزة، و لهذا حكم بفعليّة هاتِ و تعالَ لاتّصال ضمير الرّفع البارز بهما في قولك: هاتي و تعاليْ و هاتيا و تعالَيا و هاتوا و تعالَوا و هاتينَ و تعالَينَ. (شرح النّاظم)

(٢) ثمّ منها ما لزم التّنكير ك: واهاً و ويهاً، و منها ما لزم التّعريف كنزال و بلهَ و آمينَ، و منها ما استعمل بالوجهين كصهْ و صهٍ، و مهْ و مهٍ، و أفُّ و أفٍّ. (ش)

(٣) كغاق للغراب، و طاق للضّرب، و طَق لوقع الحجارة، و قب لوقع السّيف، و خازِبازِ للذّباب، و قاشِ ماشِ للقماش. (شرح النّاظم)

هذا موضع سادس لوجوب حذف العامل و لو عاملاً في غير الظّرف غير الواضع الخمسة المذكورة سابقاً، والمعمول هنا إن كان ظرفاً فليس بمستقرّ، بل هو لغوٌ، وكذا في الموضع الخامس. [وكتب أيضاً:] والحاصل أنّ المانع في نحو: زيداً مررت به، و زيداً ضربت أخاه من تقدير الكون العامّ وجود الدّليل على إرادة الكون الخاصّ و عدم صلاحيّة مثل الملفوظ للتّقدير على أنّ المقدّر خاصّ آخر سوى الملفوظ، فالمانع من تقدير مثل الملفوظ يعدل بنا إلى تقدير مخصوص آخر، لا إلى تقدير العامّ، فالمانع مانع من تقدير العامّ.

(٤) إمّا زجر كهلّا للفرس، و عدَس للبغل، و حَلْ للبعير، و إمّا دعاء كجيء للإبل الموردة، و تَشُوءْ للحمار المورد. (ش)

الظُّرُوفُ والْمَجْرُورُ[١]

(٦٧٥) الظَّرْفُ وَالْمَجْرُورُ إِنْ يَعْتَمِدا[٢] كَالْوَصْفِ يَرْفَعْ فاعِلاً تالٍ بَدا[٣]

(٦٧٦) حَتْماً،[٤] وَقِيلَ جازَ فِيهِ الْإِبْتِدا[٥] كَما هُوَ الْواجِبُ إِنْ مَا اعْتَمَدا

(٦٧٧) وَالْعامِلُ الْفِعْلُ الَّذِي قَدْ حُذِفا أَوْ ذانِ[٦] إِذْ نابا، فَفِيهِ اخْتُلِفا

---

(١) الظّرف و لو مجازاً مستقرّ، و يسمّى تامّاً، و هو ما تُرِكَ و نُسِيَ عامله أي متعلّقه، و لغو و يسمّى ناقصاً، و هو ما ذُكر عاملُه أو تُرك و نُوي؛ أو يُقال في الأوّل: ما رفع فاعلاً ظاهراً أو ضميراً، و في الثّاني: ما لم يرفع؛ أو في الأوّل: ما كان متعلّقة من الأفعال العامّة، و في الثّاني: ما كان متعلّقة من الأفعال الخاصّة؛ والتّحقيق أنّه يجوز في المستقرّ كون متعلّقه خاصّاً يلايم المقام؛ و لكن يكون حينئذٍ أيضاً محذوفاً منسيّاً، و يعطى فاعله للظّرف؛ أو يقال في الأوّل: ما له بعد نصبه لفظاً أو محلّاً مع فاعله محلّ آخر من الإعراب، و في الثّاني: ما انحصر إعرابه على النّصب، هذا.

(٢) على ما ذكر في باب اسم الفاعل من نفي و استفهام و مبتدأ و موصوف و موصول و ذي حال.

(٣) [أي] ظهر، و كذا يرفعان المضمر بالأولى. (٤) على رأي المحقّقين الأصحّ الآتي بقوله: «أو ذان...»

(٥) للاسم الظّاهر و خبريّة الظّرف. [و كتب أيضاً:] والظّرف في صورة وجوب ابتداء الظّاهر بعده، و كذا في صورة ابتدائه جوازاً مستقرّ أيضاً رافع لمضمر و معتمد على المبتدأ نظراً إلى ذلك المضمر.

(٦) عند المحقّقين و هو الأصحّ. (ن ـ م)

(٦٧٨) وَ وَاجِباً قَدْ عُلِّقَا بِالْفِعْلِ أَوْ مُشْبِهٍ أَوْ مَا فِيهِ رِيحُهُ[١] رَأَوْا

(٦٧٩) لا زائِدٌ[٢] وَ حَرْفُ الاسْتِثْنَاءِ مَعْ رُبَّ[٣] وَ كَافٍ وَ لَعَلَّ،[٤] وَامْتَنَعْ

(٦٨٠) ظُهُورُهُ إِنْ حالاً أَوْ قَدْ وَصَلا أَوْ خَبَراً أَوْ صِفَةً[٥] أَوْ مَثَلا[٦]

(١) تقول: فلان حاتم في قومه، فتعلّق الظّرف بما في حاتم من معنى الجواد، فإن لم يوجد شيء من ذلك قدّر، نحو: ﴿و إلى ثمود أخاهم صالحاً﴾ بتقدير و أرسلنا، و مثله: ﴿و بالوالدين إحساناً﴾ بتقدير و أحسنوا، و من ذلك البسملة الشّريفة. (النّاظم والمحشّي)

(٢) و تستثنى أحرف [جرٍّ] لا تتعلّق بشيء [نحو:] ﴿وكفى بالله شهيداً﴾، ﴿هل من خالقٍ غيرالله﴾. (ش)

(٣) كربّ رجل صالح لقيته أو لقيت، لأنّ مجرورها مفعول في الثّاني و مبتدأ في الأوّل، أو مفعول على حد زيداً ضربته، و يقدّر النّاصب بعد المجرور لا قبل الجارّ، لأنّ ربّ لها الصّدر من بين حروف الجرّ. (شرح النّاظم)

قول الشّارح «مجرورها» منصوب تقديراً أو محلاً أو مرفوع كذلك لاشتغال لفظه بجرّ ربّ.. و قوله «مفعول في الثّاني» تامّ و صرّيح إلّا أن يخصّ الصّريح بالمعرب لفظاً و لا يشمل نحو: رأيت هذا أو موسى.

(٤) في لغة من جرّ بها، و هم عقيل. (ش). [و كتب المحشّي:] والمجرور بلعلّ و لولا مبتدأ كما كان قبل الجرّ، و بربّ مفعول أو مبتدأ كذلك، و بالحرف الزّائد أيضاً كذلك فاعل أو مفعول أو مبتدأ.

(٥) سواء في ذلك رَفَعا ظاهراً أو ضميراً، و كذا إذا رفعا ظاهراً بعد نفي أو استفهام، و كذا إذا رفعا ظاهراً على قول الكوفيّة.

(٦) أو شبهه كقولهم لمن ذكر أمراً: قد تقادم عهده حينئذ الآن، و أصله كان ذلك حينئذ واسمع الآن، و قولهم للمعرس: بالرّفاء والبنين بإضمار أعرست. (شرح النّاظم) «الرّفاء» أي بالالتيام و جمع النّجل. (المحشّي)

(٦٨١) مُـقَدَّماً[١] وَالْكَـوْنَ[٢] قَدِّرْ إِلّا لِـمانِعٍ أَوْ لِـدَلِيلٍ دَلّا[٣]

(١) والأصل أن يقدّر متعلّقها مقدّماً عليها كسائر العوامل مع معمولاته. و قد يعرض ما يقتضي ترجيح تقديره مؤخّراً، و ما يقتضي إيجابه، فالأوّل نحو: في الدّار زيد، لأنّ المحذوف هوالخبر، و أصله أن يتأخّر عن المبتدأ. والثّاني نحو: إنّ في الدّار زيداً، لأنّ إنّ لا يليها مرفوعها. (شرح النّاظم) يمكن أن يكون استثناء هذين مراداً في قوله: «لمانع، إه» أي لمانع من تقديره مقدّماً أو لدليل على ترجيح تقديره مؤخّراً.

(٢) المطلق، فيقدّر في زيد في الدّار و عندك كائن أو مستقرّ أو مضارعهما إن أريد الحال أو الاستقبال، نحو: الصّومُ اليومَ أو في اليوم، والجزاء غداً أو في الغد، أو يقدّر كان أو استقرّ أو وصفهما إن أريد المضيّ. (شرح النّاظم) [و كتب المحشّي:] قد يلزم كون المقدّر فعلاً كما إذا وقع الظّرف صلة، و قد يلزم كونه مفرداً أي وصفاً كما إذا وقع صفة لمعرفة.

قول المصنّف «والكون قدّر» إه، أي كلُّ عامل مقدّرٍ كونٌ عامّ إلّا ما قُدّر لوجود مانع من عمل الملفوظ في ذلك المعمول، فإنّ مررت لا ينصب زيداً و لو لم يكن بعده «به»، و كذا ضربته لا ينصب زيداً و لو لم يلفظ بعده بـ «أخاه» لعدم كونه مضروباً في الواقع، فلذلك إنّما يقدّر مناسبهما لا مثلهما، ففي هذا لا يقدّر الكون العامّ إذ المانع إنّما منع عمل الملفوظ، و لزم من ذلك عدم تقدير مثله، و لا يمنع عمل مناسبه حتّى لا يقدّر المناسب أيضاً، فلا يعدل إلى العامّ لوجود الخاصّ، فافهم؛ و إلّا ما قدّر واستغنى عن ذكره لوجود دليل عليه و قرينةٍ تذكِّره مذكورةٍ في الكلام تماثل المقدّر في اللّفظ والمعنى أو في المعنى فقط، ففي نحو والله ليس التّقدير للمانع إذ لا ملفوظ، هناك يصلح للعمل فيه، و لكن لم يذكر العامل للاستغناء عنه بقرينة الواو، و كذا في نحو: زيداً ضربته ليس التّقدير للمانع إذ لا مانع؛ و يصحّ عمل الملفوظ في زيداً، لكن لمّا شغله الضّمير و لم يعمل فيه بسبب ذلك لا لعدم صلاحيّته في حدّ ذاته لم يذكر ضربت آخرُ قبل زيداً، لدلالة هذا عليه والاستغناء به عنه، و لم يعكس لغرض بيّن في محلّه.

و أمّا التّقدير والاستغناء عن الإظهار في ما إذا كان المتعلّق عامّاً فليس للمانع و لا للدّليل المذكور، بل لانفهام العامّ و تبادر الذّهن إليه من غير ذكره إذا لم يذكر الخاصّ، هذا أوّل الشّعر؛ و ظهر أنّ حذف العامل في القَسَم و في قسمي الاشتغال أي ما قدّر مثل الملفوظ و ما قدّر مناسبه و لو لم يكن المعمول ظرفاً لازم، و هذا موضع سادس لوجوب حذف العامل غير الخمسة المذكورة؛ والظّرف في كذا كما في المثَل المحذوف متعلَّقُ الظّرف فيه، و كما إذا حذف عامل الظّرف الخاصّ على سبيل الجواز لوجود قرينة نحو: ﴿و إلى ثمود﴾ أي أرسلنا، و ﴿و بالوالدين إحساناً﴾ أي و أحسنوا، و من هذا البسملة الشّريفة لغو لا مستقرّ، و كأنّ من جوّز ذلك العامل العامّ كان يقال زيد كائن في الدّار أو عندك يقول بلَغْويّة الظّرف حينئذ، ثمّ جرّ الحرف الزّائد والحروف السّتّة إعـراب و عَـلَم الإضافة، و إن أبيتَ فعلم ملحق(ا) الإضافة، والمستثنى المجرور بالأحرف الثّلاثة الاستثنائيّة ليس له إعراب آخر سوى هذا الجرّ، و يقال جاء القوم عدا زيد كلاً مشتمل على فعل و فاعل و تستثنى من الفاعل، و هذا المستثنى ليس فاعلاً أو مفعولاً أو ملحقاً بأحدهما، بل من قسم المضاف إليه، فاعرف.

☞

و في نحو زيد كعمرو يقال عمرو مجرور لفظاً بالكاف مرفوع تقديراً أو محلاً لاشتغال لفظه بجرّ الكاف خبر لزيد، و صحّة المفعول لملاحظة معنى الكاف مع الخبر و إنه له يلاحظ في اللّفظ، فافهم.

(۱) أشار إلى ذلك الفاضلان عبد الغفور و عبدالحكيم في حواشي مجرورات الكافية.

(۳) كما في القَسَم: فيقدّر أُقسم، و كما في الاشتغال فيقدّر كالمنطوق به نحو: يومَ الجمعة صمت فيه. (شرح النّاظم) [و كتب المحشّي:] على المقدّر نفسِه بأن يكون الدّليل من لفظه و معناه، كما في الاشتغال أو من معناه فقط كما في القَسَم.

التَّنازُعُ[١] في الْعَمَلِ

(٦٨٢) إنْ طَلَبَ[٢] اثْنَانِ سِمِيً[٣] وَ ما سَبَق فَــواحِــدٌ يَــعْمَلُ،[٤] وَالثّاني أَحَــقّ[٥]

(٦٨٣) وَالْكُــوفَةُ الأَوَّلُ لَا التَّعَجُّبُ[٦] فَــعَمَلَ الثّــاني الْــمُجيزُ[٧] يُــوجِبُ

(٦٨٤) وَ يَعْمَلُ الْمُهْمَلُ[٨] في ضَمِيرِ ذي تَــنازُعٍ إنْ كــانَ رَفْــعاً، وَ خُــذِ

---

(١) طلب عاملين العمل في اسم متأخّر عنهما، فشمل العاملان الفعلين نحو قوله تعالى: ﴿آتوني أُفرغ عليه قِطراً﴾ أوالاسمين كقوله: عُهِدتُ مُغيثاً مُغنياً من أُجرته، أو الاسم والفعل نحو: ﴿هاؤم اقرؤوا كتابيه﴾. والتّنازع إمّا في الفاعليّة أو في المفعوليّة، أو فيهما. (شرح النّاظم)

(٢) خرج بذكر الطّلب العاملان المؤكّد أحدهما بالآخر. (ش)

(٣) فاعليّتهُ أو مفعوليّته أو كان العاملان مختلفين في الاقتضاء.

(٤) لئلّا يلزم التّوارد.

(٥) المختار عند البصريّين أعمال العامل المتأخّر مع تجويزهم إعمال الأوّل لقربه و لعدم لزوم الفصل بين العامل و معموله بالأجنبيّ و لعدم لزوم العطف على الجملة قبل تمامها و قولهم موافق للقياس و أكثر الاستعمالات. واختار الكوفيّون إعمال العامل الأوّل مع تجويزهم إعمال المتأخّر لسبقه و للاحتراز عن الإضمار قبل الذّكر. (المحرّر مهدي چوري)

(٦) استثناء من أصل الباب، فلا يجري التّنازع في فعل التّعجّب، لما يلزم فيه من الفصل بينه و بين معموله على إعمال الأوّل.

(٧) و جوّزه طائفة و رجّحه ابن‌مالك بشرط إعمال الثّاني ليزول ما ذكر من الفصل المحذور نحو: ما أحسن و أجمل زيداً و أفهِم و أعقِل بزيد. و ردّه أبوحيّان بأنّه حينئذ ليس من باب التّنازع إذ شرطه جواز إعمال أيّهما شئت في المتنازع فيه. قال: فإن ورد بذلك سماع جاز. (شرح النّاظم)

(٨) في المتنازع فيه، ثانياً أو أوّلاً. [و كتب النّاظم:] مثال ذلك على إعمال الثّاني قاما و قعد أخواك، رأيت و أكرمت أبويك، ضرباني و ضربت الزّيدين، ضربت و ضربني الزّيدون، تضمر في الأوّل الفاعل، و تحذف منه المفعولَ لأنّه فضلة، فلا يصحّ إضماره قبل الذّكر. و مثاله على إعمال الأوّل قام و قعدا أخواك، رأيت و أكرمتهما أبويك، ضربني و ضربهما الزّيدان، ضربت و ضربوني الزّيدون، تضمر في الثّاني ضمير الفاعل و ضمير المفعول. (شرح النّاظم)

(٦٨٥) في الثّاني إِضْمارَ سِواهُ، وَعَرِّ[١] فــي أَوَّلٍ لا مُــلْبِساً،[٢] فَأَخِّــرِ[٣]

(٦٨٦) وَالْمُضْمَرَ الْمُخْبِرَ عَنْ غَيْرِ الَّذي طــابَقَ مــا فَسَّــرَ أَظْــهِرْ[٤] وانْــبِذِ

(٦٨٧) وَهُــوَ بِكُــلِّ مُــقْتَضًى[٥] يَــجُوزُ لَا الْــحالُ وَالْــعِلَّةُ وَالتَّــمْيِيزُ

---

(١) أي احذف إضمار سواه أي احذف النّصب.

(٢) و ذلك كأحد مفعولي ظنّ، مثاله مفعولاً أوّلاً ظننت منطلقة و ظنّتني منطلقاً هندٌ إيّاها، و مثاله مفعولاً ثانياً ظنّني و ظننت زيداً عالماً إيّاه. (شرح النّاظم) [و كتب أيضاً:] و من صور الإلباس قولك: ما عنّي و ملت إلى زيد، فيجب الإضمار و يمتنع الحذف إذ لو حذف عنّي لتوهّم أن المراد مال إليّ، و كذا في رغب فيّ، و رغبت عن زيد. (شرح النّاظم)

(٣) ليؤمن حذف ما لا يجوز حذفهُ و تقديم ضمير المنصوب على مفسّر لا تقدّم له بوجه. (ش)

(٤) أي فإن منَع من إضمار المفعول المؤخّر مانع تعيّن إظهاره، و ذلك إذا كان خبراً عمّا يخالف المفسّر بإفراد أو تذكير أو بغيرهما، كقولك على إعمال الثّاني ظنّاني عالماً و ظننت الزّيدين عالمين، فإنّ الزّيدين و عالمين مفعولا ظننت و عالماً ثاني مفعولي ظنّاني، و جيء به مظهراً، لأنّه لو أضمر فإمّا أن يجعل مطابقاً للمفسّر و هو ثاني مفعولي ظننت، فيلزم فيه الإخبار بمثنًى عن فرد، و إمّا أن يجعل مطابقاً لما أخبر به عنه و هو الياء في ظنّاني فيلزم فيه إعادة ضمير مفرد على مثنًى. و تقول على إعمال الأوّل ظننت (إذا كان القائل مذكّراً) و ظنّتني منطلقاً هنداً منطلقة، فهنداً منطلقة مفعولا ظننت و منطلقاً ثاني مفعولي ظنّتني و جيء به مظهراً، لأنّه لو أضمر فإمّا أن يذكر فيخالف مفسّره، و إمّا أن يؤنّث فيخالف المخبر به عنه. (شرح النّاظم)

(٥) من فاعل و مفعول و مفعولين و ثلاثة، و في المصدر نحو: ضَرَب و ضُرِب عبدالله ضرباً. (شرح النّاظم)

و مثال المصدر في النّسخة الّتي بين أيدينا ضربت و ضرب عبدالله ضرباً. (المحرّر مهدي چوري)

الْإِشْتِغالُ[١]

(٦٨٨) إِنْ يَشْغَلِ الْمُضْمَرُ لِاسْمٍ قَدْ سَبَق ... أَوْ مـا حَوىٰ[٢] نَـعْتاً بَـياناً أَوْ نَسَق[٣]

(٦٨٩) بِالْواوِ[٤] فِعْلاً أَوْ شَبِيهاً يَعْمَلُ ... فِـي سابِقٍ[٥] بِـالْأَجْنَبِيّ مـا يُـفْصَلُ[٦]

(٦٩٠) لا صِلَةً[٧] أَوْ مـا مُعَلِّقاً[٨] تَـلا ... أَوْ كَمْ إِذا أَوْ لَيْتَما هَلّا[٩] أَلا

---

(١) هو أن يتقدّم اسم و ينصب ضميرَه أو ملابِسَه، جائز العمل في ما قبله لو لم يشتغل بمابعده، من فعل و اسم فاعل و مفعول. (شرح النّاظم)

(٢) بنفسه بأن يكون مضافاً إلى ذلك الضّمير الرّاجع للاسم المذكور كزيداً ضربت أخاه، أو لا بنفسه بل من حيث نعته أو بيانه أو معطوفه، فقوله نعتاً، إه بتقدير و لو نعتاً، إه أي و لو حوى الشّاغل ذلك الضّميرَ من جهة نعته، إه، أي حوى ذلك نعت الشّاغل إه، فاعرف.

(٣) [مثال هذه الثّلاثة الأخيرة:] هنداً أكرمتُ رجلاً يحبّها، زيداً ضربت عمراً أخاه، زيداً ضربت عمراً و أخاه. (شرح النّاظم) (٤) دون غيرها من حروف العطف. (ش)

(٥) أي يجوز أن يعمل في سابقه لو لم يشغله ما ذكر. [و كتب النّاظم:] بخلاف ما لا يعمل في سابقه، و هو فعل التّعجّب والصّفة المشبّهة و أفعل التّفضيل و اسم الفعل و المصدر والوصف الّذي هو صلة أل [إلى آخر المذكورات في النّظم] فلا يجري الاشتغال في شيء من ذلك. (شرح النّاظم) قول الشّارح: «المصدر» الّذي هو في قوّة أن يفعل [نحو:] زيد ضرباً أخاه.

(٦) يمتنع الاشتغال في مفصول من الفعل بأجنبيّ، نحو: زيد أنت تضربه و هند عمرو يضربها، فلا ينصب إذ المفصول لا يعمل في ماقبله فلا يفسّر عاملاً فيه. (شرح النّاظم)

(٧) لأل أو غيره، إذ لا تعمل هؤلاء في سابقها، نحو: زيد الّذي ضربته.

(٨) من أدوات التّعليق كالشّرط والاستفهام نحو: زيد كيف وجدته، زيد ما أضربه، عمرو لأضربنّه، زيد لن أكرمه، الدّرهم لا المعطيكه عمرٌو. (المحشّي والنّاظم)

(٩) [أمثلة هذه الخمسة الأخيرة:] زيد كم لقيته، خرجت فإذا زيد يضربه عمرو، ليتما زيد ضربه عمرو، زيد هلّا ضربته، عمرو ألا تُكرمه. (شرح النّاظم). قول الشّارح: «خرجت فإذا» إه: لا يأتي بعد إذا المفاجاة فعل إلّا بقلّة مقروناً بقد كما يأتي. قول الشّارح «ليتما زيد ضربه عمرو»: لم يسمع الفعليّة بعد ليتما بما الكافّة. (المحشّي) قوله «ألا» للتّمنّي؛ أمّا ألا للتّحضيض أو العرض فواضح أمره أنّه للاستفتاح، و كذا ما للاستفهام.

(٦٩١) فَالسّابِقَ انْصِبْهُ وُجُوباً إِنْ تَـلا   مَــا اخْـتُصَّ بِـالْفِعْلِ[١] وَالاِسْـتِفْهامَ لا

(٦٩٢) ذا هَمْزَةٍ،[٢] فَاخْتَرْ بِها[٣] كَاللَّذْ غَلَب   لِـلْفِعْلِ أَوْ مَـصْدَرٍ[٤] أَوْ فِـعْلِ طَـلَب[٥]

(٦٩٣) أَوْ تالِ عاطِفٍ بِلا فَصْلٍ عَـلىٰ   فِـــعْلِيَّةٍ[٦] أَوْ تَـرْكٍ أَجْـدىٰ خَـلَلا

(٦٩٤) وَ ذاتَ وَجْهَيْنِ[٧] إِنِ الْعَطْفُ تَلا   خَيِّرْ، وَ رَفْعٌ فـي سِـوىٰ هٰـذا عَـلىٰ[٨]

(١) كأداة الشّرط والتّحضيض و نحوها نحو: إن زيداً رأيته فأكرمه، و حيثما عمراً لقيته فأهنه، و هلّا زيداً كلّمته. (شرح النّاظم)

(٢) نحو: هل مرادَك نلته، و متى أمةَ الله تضربها. و يختار النّصب مع جواز الرّفع بعد الاستفهام بالهمزة نحو: أزيداً ضربته. (ش)

(٣) النّصبَ في الاسم الواقع بعد الهمزة. [و كتب أيضاً:] أي اختر النّصب بسبب الاستفهام و بالّذي غلب الفعلَ و بمصدر طلب و فعله و بتالي عاطف، و بتركٍ له أخلّ و أوهم غير الصّواب، إلّا أنّ النّصب في الطّلب لسابقه و في ماقبله للاحقه و في التّالي لنفسه، و في التّرك لمحلّه، فلا تشتبه.

(٤) هذا المصدر ليس في قوّة أن يفعل. (المحشّي) نحو: زيداً ضرباً له، والله حمداً له. (ش)

(٥) و هو الأمر والنّهي والدّعاء نحو: زيداً اضربه، و خالداً لا تشتمه، و زيداً أصلح الله شأنه، و عبدَك اللّهمّ ارحمه. (شرح النّاظم)

(٦) نحو: قام زيد و عمراً كلّمته، لما في النّصب مشاكلة بعطف جملة فعليّة على جملة فعليّة، فإن كان فصل فالرّفع أجود نحو: قام زيد و أمّا عمرو فأكرمته، لأنّ الكلام بعد أمّا مستأنف مقطوع عمّا قبله. (شرح النّاظم)

(٧) استثناء من قوله: «و تالي عاطف» [و كتب أيضاً:] أي اسميّة الصّدر فعليّة العجز لتعادل التّشاكل نحو: زيد ضربته و عمرو أكرمته، فالنّصب عطف على العجز والرّفع عطف على الصّدر. (شرح النّاظم)

(٨) فالأقسام (للاشتغال) على هذا أربعة: لازم النّصب، و راجح النّصب على الرّفع، و مستو فيه الأمران، و راجح الرّفع على النّصب؛ و أمّا الخامس و هو لازم الرّفع فليس من أقسام الاشتغال، و لذا أسقطته في التّقسيم، و أشرت إليه صدر الباب في المخرجات من ضابط باب الاشتغال و هو أقعد من صنيع الألفيّة. (شرح النّاظم)

(٦٩٥) وَانْصِبْ بِفِعْلٍ[1] واجِبِ الإِضْمارِ[2] مِـنْ لَفْظٍ أَوْ مَعْنًى أَخي الإِظْهارِ

(٦٩٦) في[2] ما بِحَرْفٍ أَوْ إِضافَةٍ فُصِل ذَا امْرُرْ بِهِ وَاضْرِبْ أَخاهُ الْمُنْتَقِل

(٦٩٧) وَالنَّصْبُ لِلسّابِقِ والْمُضْمَرِ مِنْ واحِدَةٍ،[3] في شَرْطِهِ خُلْفٌ زُكِن

(٦٩٨) وَ شَرْطُهُ أَنْ يَقْبَلَ الإِضْمارَ[4] لا حـالٌ وَ تَمْييزٌ وَ شِبْهٌ[5] انْجَلى

---

(١) و قيل بالفعل الظّاهر، [و] يرد عليه أزيداً مررتَ به أو هدمتَ داره، فيعمل في الاسم المذكور و في ضميره معاً عند الفرّاء، أو في الاسم فقط والضّمير ملغى عند الكسائيّ. (٢) لئلّا يلزم جمع الدّليل مع المدلول.

(٣) كما هو عند الفارسيّ والسّهيليّ والشّلوبين في أحد قوليه أم أعمّ كما هو عند سيبويه والأخفش والشّلوبين في ثاني قوليه، فإن كان نصب الضّمير على المفعوليّة شرط نصب السّابق عليها أو الظّرفيّة فكذلك. و لا يجوز نصب الضّمير على المفعوليّة مثلاً والسّابق على المفعول له أو الظّرف، فلا يقال: زيداً قمتُ إجلاله (أي أجللته)، أو زيداً جلست مجلسه (أي لابسته). قال سيبويه: أعبدَالله كنتُ مثلَه أي أشبهت عبدالله، فانتصب السّابق مفعولاً والمتأخّر خبراً لكان. (شرح النّاظم)

(٤) فيجوز الاشتغال في الظّرف والمفعول له المجرور والمفعول معه، نحو: يومَ الجمعة ألقاك فيه، واللهِ أطعمت له، والخشبةَ استوى الماء و أيّاها؛ و أمّا المصدر فإن اتّسع فيه جاز الاشتغال عنه، نحو: الضّربَ الشّديدَ ضربته زيداً، و كذا المطلق، لأنّه مفعول، و إن كان مفعولاً له بني على الإضمار إن جوّزناه جاز و إلّا فلا. (فيقال: تأديباً ضربته زيداً). (شرح النّاظم). قول الشّارح «و كذا المطلق» كأنّ النّسخة: و كذا المفعول له المنصوب، لأنّه مفعول مطلق عند الزّجاج. (٥) مصدرٍ مؤكّد و مجرور ما لا يجرّ المضمر كحتّى والكاف. (ش)

خاتِمَةٌ

(٦٩٩) في الرَّفعِ الاِشْتِغالُ[١] يَجْري أَبَدا كَـالنَّصْبِ إِمّـا فـاعِلاً أَوْ مُـبْتَدا[٢]

(٧٠٠) فَالاِبْتِدَا احْتِمْهُ في زَيْدٌ غَدا[٣] وَاخْـتَرْ خَـرَجْتُ فَـإِذا ذا قَـدْ بَـدا[٤]

(٧٠١) وَالفاعِلَ احْتِمْهُ بِـإِنْ زَيْـدٌ قَـرا وَاخْـتَرْ بِـنَحْوِ: أَمُـحَمَّدٌ سَـرىٰ[٥]

(٧٠٢) وَاسْتَوَيا في نَـحْوِ: زَيْـدٌ قَـعَدا وَ عـامِرٌ مَـرَّ،[٦] وَقِسْ ذا أَبَـدا

---

(١) عن الاسم السّابق بضميره، لكن هنا يعمل العامل في السّابق لعلم صحّة تقدّم الفاعل على عامله.

(٢) يأتي فيه أي في هذا الرّفع ما تقدّم من التّقسيم. (شرح النّاظم)

(٣) لعدم تقدّم ما يطلب الفعلَ لزوماً أو اختياراً. (ش)

(٤) [أي] بعد إذا الفجائيّة إذا كان مع الفعل قد، و إلّا فيجب الابتداء. [و كتب أيضاً:] لرجحان وقوع الاسم بعد إذا و جواز وقوع الفعل مع قد بعدها بقلّة. (شرح النّاظم) (و كتب المحشّي:) هذا، و قيل لا يقع بعدها الفعل أبداً، و قيل يقع مطلقاً.

(٥) ﴿...ليلاً من المسجد الحرام إلى المسجد الأقصى الّذي باركنا حوله...الآيه﴾ نعم إي واللهِ تعالى

(٦) أي في نحو: زيد قعد و عامر مرّ، لأنّ الجملة الأولى ذات وجهين، فالابتداء عطفاً على الصّدر والفاعليّة عطفاً على العجز. (شرح النّاظم، بتغيير جزئي في أوّله)

الْكِتابُ الْخامِسُ

في التَّوابِعِ

(٧٠٣) يَتْبَعُ في الإِعْرابِ الأَسْماءَ الأُوَل   نَعْتٌ[١] بَيانٌ ثُمَّ تَوْكِيدٌ بَدَل

(٧٠٤) وَ نَسَقٌ، وَ عِنْدَ الاِجْتِماعِ   كَذا تُرَتَّبُ عَلىٰ نِزاعِ[٢]

(٤٠٥) وَ عامِلُ الْمَتْبُوعِ فِيها يَعْمَلُ[٣]   وَالْحَرْفُ ذُو واسِطَةٍ،[٤] وَالْبَدَلُ

(٧٠٦) مُقَدَّرٌ فِيهِ[٥] بِلَفْظِ الأَوَّلِ   لا تَبَعِيَّةٌ عَلَى الْقَوْلِ الْجَلِيِّ[٦]

---

(١) للتّوضيح أو المدح أو الذّمّ أو التّرحّم أو التّأكيد.

(٢) فيقال: جاء أخوك الكريم محمّد نفسه رجل صالح و رجل آخر، و قدّم قوم التّأكيد على النّعت...، و عندي أنّه ينبغي تقديم عطف البيان [على النّعت]. (شرح النّاظم)

(٣) في الثّلاثة الأُول عند المبرّد وابن‌كيسان و ابن السّرّاج و عزي للجمهور، و في المعطوف عند الأكثر، و في البدل عند بعض، و عليه المبرّد و ابن‌مالك.

(٤) و قيل العامل في المعطوف يقدّر بعد الحرف، و قيل هو الحرف نفسه. (ش)

(٥) عند الأكثر، فالبدل من جملة ثانية لا من الأولى. (ش)

(٦) في الثّلاثة الأُول، كما هو عند الخليل و سيبويه والأخفش والجرميّ، ثمّ اختلف فقيل المراد التّبعيّة من حيث المعنى أي اتّحاد معنى الكلام، اتّفق الإعراب أو اختلف، و قيل: المراد الاتّحاد من حيث الإعراب. (شرح النّاظم)

النَّعْتُ

(٧٠٧) النَّعْتُ تابِعٌ مُتِمٌّ ما نَعَت[١] إِمّا لَهُ[٢] أَوْ لِسَبَبِهِ ثَبَت[٣]

(٧٠٨) وافَقَهُ تَنَكُّراً تَعَرُّفا وَشَرْطُهُ أَنْ لا يَكُونَ أَعْرَفا[٤]

(٧٠٩) وَهُوَ في الإِفْرادِ وَالتَّذْكِيرِ أَوْ فَرْعَيْهِما كَالْفِعْلِ،[٥] وَالنَّعْتَ رَأَوْا

(٧١٠) مُشْتَقّاً[٦] أَوْ مُشْبِهَهُ كَذي وَذا[٧] وَنَسَبٍ وَكُلٍّ[٨] أَيٍّ ذُو اللَّذا[٩]

---

(١) يوضحه أو يخصّصه أو يؤكّده، و قد يأتي لمدح أو ذمّ أو ترحّم.

(٢) في النّعت الحقيقيّ نحو: مررت برجل كريم. (م ـ ن)

(٣) في النّعت السّببيّ نحو: مررت برجل كريم أبوه. (م ـ ن) (٤) من المنعوت، بل دونه أو مساوياً. (م ـ ن)

(٥) الواقع موقعه في مطابقة المنعوت و عدمها، فإن كان [النّعت] جارياً على ما هو له رفع ضمير المنعوت، و طابقه [نحو:] مررت بامرأة حسنة، أو على ما هو لشيء من سببه، فإن لم يرفع السّببيّ فهو كالجاري على ما هو له، لأنّه مثله في رفعه ضمير المنعوت، كقولك: مررت بامرأة حسنة الوجهِ، أو رفعه كان بحسبه في التّذكير والتّأنيث نحو: مررت بامرأة حسنٍ وجهُها، و جاز فيه رافعاً لجمع الأفراد والتّكسير والجمع بالواو والنّون على لغة أكلوني البراغيث نحو: مررت برجل كريمٍ أو كرامٍ أو كريمين آباؤه. (شرح النّاظم)

(٦) اسم فاعل أو مفعول أو صيغة مبالغة أو صفة مشبّهة أو اسم تفضيل. (شرح النّاظم)

(٧) اسم الإشارة غير المكانيّة. (المحشّي والتّصريح)

(٨) بمعنى كامل بشرط إضافته إلى مثل المنعوت به لفظاً و معنىً، و كذا أيٌّ كزيدٌ الرّجل كلُّ الرّجل أو رجلٌ أيُّ رجلٍ. (٩) الموصول المبدوّ بهمزة. (ش)

(٧١١) وَ نَعَتُوا بِمَصْدَرٍ فَذَكَّرُوا[١] و وَحَّدُوا،[٢] وَ يَنْعَتُ الْمُنَكَّرُ[٣]

(٧١٢) بِجُمْلَةٍ[٤] بِرابِطٍ كَالصِّلَةِ[٥] وَ كَثُرَ الْحَذْفُ كَعائِدٍ بِتي

(٧١٣) وَ رَتِّبِ الْمُفْرَدَ ثُمَّ الظَّرْفا فَجُمْلَةً مِنْ غَيْرِ حَتْمٍ يُلْفَى[٦]

(٧١٤) يَمْنَعُ نعتُ مُضْمَرٍ وَالنَّعْتُ بِه وَ شِبْهُهُ[٧] وَ مَصْدَرٌ لِطَلَبِه[٨]

---

(١) وجوباً و لو كان المنعوت أنثى.

(٢) ذلك المصدرَ و لو كان المنعوت مثنّى أو جمعاً، يقولون: امرأة أو اثنتان أو نساء أو رجل أو اثنان أو رجال رِضىً، و كأنّهم قصدوا بذلك التّنبيه على أنّ الأصل ذات، أو ذواتا أو ذوات أو ذو أو ذوا أو ذوو رِضىً.

(٣) لا المعرّفُ، لأنّ الجملة يمكن تأويلها بالمفرد النّكرة لا بالمفرد المعرفة.

(٤) فتكون كالخبريّة واقعة موقع المفرد.

(٥) و شذّ النّعت بالطّلبيّة في قوله: جاءوا بمذق هل رأيت الذّئب قطّ، و هو مؤوّل على اضمار القول. (ش)

(٦) كقوله تعالى: ﴿و قال رجل مؤمن من آل فرعون يكتم إيمانه﴾. (ش)

(٧) و كذا كلّ ما أشبهه من المتوغّل في البناء كأسماء الشّرط والاستفهام و كم الخبريّة و ما التّعجبيّة والآن و قبل و بعد. (شرح النّاظم)

(٨) نحو: ضرباً له و سقياً لك لا ينعت لأنّه بدل من الفعل، و لا ينعت به لأنّه طلب. (ش)

(٧١٥) وَ عَكْسُهُ إِشارَةٌ،[1] وَالْمُخْتَلِف[2] مِنْ نَعْتِ غَيْرِ الْفَرْدِ فَرِّقْ مُنْعَطِف[3]

(٧١٦) وَ نَعْتُ مَعْمُولَيْ وَحِيدَيْ عَمَلِ[4] وَ مَعْنىً[5] أَتْبِعْهُ[6] كَأَوْصافٍ[7] تَلي

(٧١٧) مُفْتَقِراً،[8] وَ إِنْ بِدُونِها يَمِزْ أَوْ بَعْضِها الْإِتْباعَ وَالْقَطْعَ أَجِزْ[9]

(٧١٨) رَفْعاً[10] وَ نَصْباً بِالَّذي الْحَذْفَ لَزِم وَ حَذَفُوا نَعْتاً وَ مَنْعُوتاً عُلِم[11]

---

(١) ينعت و يُنعت به، خلافاً للكوفيّين والزّجاج، و أمّا العَلَم فينعت و لا يُنعت به، و أيّ و نحوها ينعت بها و لا تنعت، و قيل: إنّ الموصول كذلك. (ش)

(٢) و أمّا نعت غير المفرد مثنىً أو جمعاً إذا كان متّفق المعنى فيستغنى فيه عن التّفريق بالتّثنية والجمع فيقال رأيت رجلين كريمين أو رجالاً كُرَماءَ. (شرح النّاظم)

(٣) بعضه على بعض. فيقال: رأيت رجلين عالماً و جاهلاً، و مررت برجال شاعر و كاتب و فقيه. (ش)

(٤) و إن اختلف العاملان عملاً أو معنى أو في كليهما وجب قطع النّعت عن المنعوت بإضمار هو أو أعني نحو: جاء زيد و ذهب عمرو الكريمان (بتقديرهما) أو الكريمين (بتقدير أعني)

(٥) نحو: انطلق زيد و ذهب عمرو الكريمان. (شرح النّاظم) (٦) وجوباً، للمتبوع في الإعراب، و لا تقطع.

(٧) أي يجب الاتباع في هذه الأوصاف أيضاً.

(٨) إلى كلّ تلك الأوصاف، بأن لم يتعيّن إلّا بجميع النّعوت.

(٩) في ما يتميّز المنعوت بدونه، و لك الاتّباع في بعض والقطع في بعض.

(١٠) على إضمار مبتدءٍ واجب الحذف، و لك في القطع أن ترفع بعضاً و تنصب بعضاً. (المحشّي والنّاظم)

(١١) و من حذف المنعوت قوله تعالى: ﴿و عندهم قاصرات الطّرف أتراب﴾

عَطْفُ الْبَيانِ

(٧١٩) عَطْفُ الْبَيانِ تـابِعٌ لِـما يَـلي[١] يَـجْلُو كَـنَعْتٍ[٢] مِـنْ وِفـاقِ الْأَوَّلِ[٣]

(٧٢٠) وَ قِيلَ لا يَجْرِي بِنُكْرٍ،[٤] وَ لَـزِم جُـمُودُهُ،[٥] وَ جُـمْلَةً لَـيْسَ يَـسِمْ

(٧٢١) وَ بَـدَلاً يَـصْلُحُ[٦] لا إِنْ يَـمْتَنِع[٧] حُـلُولُهُ مَـحَلَّ مـا لَـهُ تَـبِع

---

(١) إشارة إلى اختياره وجوبَ تقدّم عطف البيان على النّعت.

(٢) في تكميل متبوعه توضيحاً (في المعرفة) أو تخصيصاً (في النّكرة). (شرح النّاظم)

(٣) في الإعراب والتّذكير والإفراد والتّعريف و فروع الثّلاثة.

(٤) خلافاً للكوفيّين والفارسيّ والزّمخشريّ، و قولهم الصّواب. (شرح النّاظم)

(٥) و لو تأويلاً، والمراد بالجامد تأويلاً العَلَم الّذي كان أصله صفة فغلبت فيه الاسميّة. (ش)

(٦) كلّ ما كان عطف بيان، بخلاف العكس، لأنّ البدل لا يشترط فيه التّوافق في التّعريف والتّنكير، و لا في الإفراد و فرعيه. (شرح النّاظم)

(٧) كان يقع مجرّداً عن الإضافة تابعاً لمنادىً منصوبٍ أو مضموم نحو: يا أخانا الحارثَ، و يا غلامُ بشراً، و يا أخانا زيداً بالنّصب، فإنّه يتعيّن في هذه الأمثلة كونه عطفَ بيان، و لا يجوز إعرابه بدلاً، لأنّه في نيّة تقدير حرف النّداء فيلزم ضمّه، و نحو: يا زيد الرّجل، إذ على البدليّة يلزم دخول يا على المعرّف بأل، و ذلك ممنوع. و كأن يجرّ متبوعه بما لا يصلح إضافته إليه بأن كان صفة مقترنة بأل والتّابع خال منها نحو: أنا ابن التّارك البكريّ بشرٍ، فإنّه لا يجوز هنا البدليّة لئلّا يلزم إضافة المعرّف بأل إلى الخالي منها. (شرح النّاظم)

التَّوْكيدُ[١]

(٧٢٢) بِـالنَّفْسِ أَوْ بِـالْعَيْنِ الاسْمُ أُكِّدَا ... مَـعْ ضَمِيرٍ طَابَقَ الْمُؤَكَّدَا

(٧٢٢) بِـالنَّفْسِ أَكِّدْ مُتْبِعاً بِـالْعَيْنِ ... مَـعْ مُضْمَرٍ طَابَقَ،[٢] وَاجْمَعْ ذَيْـنِ

(٧٢٣) بِأَفْـعَلَ إِنْ تَـبِعَ الْـمُثَنّىٰ[٣] ... وَكُـلَّا اذْكُـرْ إِنْ شُـمُولٌ يُـعْنىٰ

(٧٢٤) كِلْتا جَمِيعاً وَكِلا[٤] مَعْ مُضْمَرِ ... وَ فـاعِلاً مِـنْ عَـمَّ بِـالتّاءِ اذْكُـرِ

(٧٢٥) وَبَعْدَ[٥] كُلٍّ جِئْ بِأَجْمَعَ[٦] جُـمَعِ ... جَـمْعاءَ أَجْـمَعِينَ إِنْ كُـلًّا فَـدَعِ[٧]

(٧٢٦) وَبَـعْدَ ذا[٨] أَكْـتَعُ ثُـمَّ أَبْـصَعُ ... مُـرَتَّباً، وَبَـعْدَ هٰـذا أَبْـتَعُ[٩]

---

(١) معنويّ لدفع توهّم المجاز بلفظ النّفس والعين و تثنيتهما و جمعهما، و لدفع توهّم إرادة الخصوص بكلّ و كلا و كلتا و جميع و عامّة. و لفظيّ لقصد التّقرير خوفاً من النّسيان أو عدم الإصغاء أو الاعتناء. (شرح النّاظم)

(٢) في الإفراد والتّذكير و فروعهما. (ش)

(٣) على المختار، و يجوز الإفراد والتّثنية. (ش) [و كتب المحشّي:] أو الجمعَ، و ذلك بالأولى بل بالوجوب، فلا يجوز جاء الزّيدون نفسهم، بل يجب أنفسهم، هذا. (٤) كلا و كلتا لتأكيد المثنّى خاصّة.

(٥) يريد أنّه يجوز إفراد كلّ و إفراد أجمع و جمعهما، لكن في صورة جمعهما يجب تأخير أجمع عن كلّ.

(٦) إذا أضيف كلّ إلى ضمير المذكّر المفرد. (٧) أي إن شئت اكتف بأجمع و مابعده عن كلّ فاتركه.

(٨) أي إذا ذكر أكتع أو مابعده فلابدّ أن يكون بعد أجمع.

(٩) زاده الكوفيّون، و لا يجوز أن يتعدّى هذا التّرتيب. (ش)

(٧٢٧) وَ لا تُؤَكِّدْ مُنْكَراً ما لَمْ يُفِد[١] وَ فـي الْـمُثَنّىٰ صوْغُ أَجْمَعَ فُقِد[٢]

(٧٢٨) وَ إِنْ تُؤَكِّدْ مُضْمَراً رَفْعاً[٣] وُصِل بِـالنَّفْسِ والْـعَيْنِ فَـبَعْدَ الْـمُنْفَصِل[٤]

(٧٢٩) لا بِسِوىٰ هٰذَيْنِ،[٥] وَاللَّفْظِيُّ[٦] مُكَــرَّرٌ، وَ ذاكَ مَــعْنَوِيُّ

(٧٣٠) وَ إِنْ تُعِدْ مُضْمَرَ وَصْلٍ[٧] فَاللَّذا بِـهِ وَصَـلْتَ مَعَهُ،[٨] الْحَرْفُ[٩] كَـذا

---

(١) بأن يكون محدوداً مثل يوم و ليلة و شهر و حول، غير محدود كحين و وقت و زمان لا فائدة في تأكيده، و منع البصريّون تأكيد النكرة مطلقاً، و قول الكوفيّين أولى بالصّواب. (شرح النّاظم)

(٢) أي لم يسمع، فإنّما يؤكد بالنّفس والعين و كلا و كلتا، و أجاز الكوفيّون مع اعترافهم بعدم سماعه.

(٣) و أمّا ضمير غير الرّفع فلا فرق بين توكيده بالنّفس أو بالعين و بين تأكيده بغيرهما في عدم وجوب الفصل بالضّمير المنفصل. (ش)

(٤) تأكيده بالمنفصل (تأكيداً لفظياً) لا قبل ذلك، نحو: قوموا أنتم أنفسكم.

(٥) [أي] فإن أكّد بغير النّفس والعين من ألفاظ التّأكيد المعنويّ لم يلزم تأكيده بضمير المنفصل، تقول: قوموا كلّكم. (شرح النّاظم). و لكن يجوز قوموا أنتم كلّكم. (المحشّي)

(٦) يكون في المفرد والجملة والاسم والفعل والحرف. (ش)

(٧) لم يجز أن يعاد مجرّداً ممّا اتّصل به.

(٨) نحو: عجبت منك منك، و مررت بك بك. (ش)

(٩) الغير الجوابيّ لا يعاد إلّا ما اتّصل به نحو: إنّ زيداً إنّ زيداً فاضل، و في الدّار في الدّار زيد. (شرح النّاظم)

(۷۳۱) غَيْرَ جَوْابٍ،[1] وَ بِمُضْمَرٍ فُصِل لِلرَّفْعِ أَكِّدْ كُلَّ مُضْمَرٍ وُصِل[2]

(۷۳۲) وَ جَوَّدُوا في الْجُمْلَةِ الْفَصْلَ بِثُمّ[3] والظّاهِرِ الْمَجْرُورِ عَوْدَ الْجارِّ أُمّ

(۱) كنعم و بلى و جيرِ و إي و لا، فتعاد وحدها. (ش)

(۲) مستتراً نحو: ﴿أسكن أنت و زوجك الجنّة﴾ أو بارزاً موفوعاً نحو: فعلت أنت، أو منصوباً نحو: رأيتني أنا، أو مجروراً نحو: مررت به هو. (شرح النّاظم)

(۳) بينها و بين المعادة قال الله تعالى: ﴿أولى لك فأولى، ثمّ أولى لك فأولى﴾. (ش)

الْبَدَلُ

(٧٣٣) الْبَدَلُ التّالي بِلا حَرْفٍ قُصِد ... بِالْحُكْمِ، بَعْضاً[١] أَوْ مُطابِقاً[٢] يَرِدْ

(٧٣٤) أَوْ ذَا اشْتِمالٍ[٣] أَوْ كَتِلْوِ بَلْ،[٤] وَذا ... أَنْ تَقْصِدَ[٥] اضْرِاباً[٦] بَدا أَوْ فَانْبِذا

(٧٣٥) بِهِ الْخَطا، وَشَرْطُ بَعْضٍ وَاشْتِمالْ ... صِحَّةُ الإسْتِغْنا[٧] وَ مُضْمَرٌ يُحَالْ

---

(١) من متبوعه المبدل منه، يقال له: بدل بعضٍ من كلّ نحو: أكلت الرّغيف نصفَه.

(٢) للمبدل منه مساوياً له في المعنى، يقال له بدل كلّ من كلّ نحو: مررت بأخيك زيدٍ.

(٣) من جانب المبدل منه على البدل، يقال له بدل اشتمال. [و كتب النّاظم:] و هو ما يدلّ على معنى في متبوعه، نحو: أعجبني زيد حسنه، أو يستلزم ذلك نحو: ﴿يسألونك عن الشّهر الحرام قتالٍ فيه﴾ لأنّ القتال في الشّهر الحرام يستلزم معنى في المتبوع، و هو ترك تعظيمه. (شرح النّاظم)

(٤) فيسمّى البدلَ المبايِنَ للمبدل منه بحيث لا يشعر به ذكر المبدل منه بوجه. (ش)

(٥) أحدهما بدل الإضراب، و هو ما يذكر متبوعه بقصد، و يسمّى بدل البداء كقولك: أكلت تمراً زبيباً، أخبرت أوّلاً بأكل التّمر ثمّ أضربت عنه، و جعلته في حكم المتروك ذكره، و أبدلت منه الزّبيب على حدّ العطف ببل، مثل ما إذا قلت: أكلت تمراً بل زبيباً، و منه قوله ﷺ: «إنّ الرّجل ليصلّي الصّلاة و ما كتب له نصفها ثلثها ربعها إلى عشرها»؛ والثّاني بدل الغلط والنّسيان، و هو ما لا يريد المتكلّم ذكر متبوعه، بل يجري لسانه عليه من غير قصد كقولك: رأيت رجلاً حماراً، أردت أن تقول: رأيت حماراً فغلطت أو نسيت فقلت رجلاً، ثمّ تذكّرت فأبدلت منه الحمارَ. (شرح النّاظم)   (٦) فيكون المبدل منه كالبدل مقصوداً بالحكم.

(٧) بالبدل منه و عدم اختلال الكلام لو حذف البدل أو أظهر فيه العامل، فلا يجوز قطعت زيداً أنفه، و لا لقيت كلَّ أصحابك أكثرَهم، و لا مررت بزيد أبيه، و لا عقلت زيداً بعيرَه، و لا أسرجت القوم دابّتَهم. (ش)

(٧٣٦) وَالْوِفْقَ فِي التَّعْرِيفِ وَالْإِظْهارِ لا ... نَشْــرِطُ، لٰكِــنْ ظــاهِراً لا تُــبْدِلا

(٧٣٧) مِنْ مُضْمَرِ الْحاضِرِ[١] إِلّا مَا اشْتَمَلْ[٢] ... أَوْ بَــعْضاً[٣] أَوْ إِحــاطَةً[٤] عَــلَيْهِ دَلّ

(٧٣٨) وَ بَدَلٌ مِنْ شَرْطٍ أَوْ مَا اسْتَفْهَما ... يُــقْرَنُ بِــالْأَداةِ،[٥] وَالْــقَطْعُ سَــما[٦]

(٧٣٩) وَ بَدَلُ الْفِعْلِ مِنَ الْفِعْلِ يَرِد[٧] ... وَ جُــمْلَةٌ مِــنْ جُــمْلَةٍ[٨] وَ مُــنْفَرِد[٩]

---

(١) أمّا ضمير الغائب فيبدل منه كما يبدل من الظّاهر نحو: ضربته زيداً و مررت به عمروٍ. (ش)

(٢) كقوله: بلّغنا السّماء مجدُنا و سناؤنا. قوله «مجدنا» بدل اشتمال من ضميرنا. (ن ـ م)

(٣) كقوله تعالى: ﴿لقد كان لكم في رسول الله أسوة حسنة لمن كان يرجو الله واليوم الآخرَ﴾. (ش)

(٤) و هذا في بدل الكلّ نحو: جئتم صغيركم و كبيركم. (ش) [و كتب المحشّي:] «بعضاً» و «إحاطة» منصوب بعلّيّة دلّ من باب الاشتغال أي إلّا بدلاً ظاهراً أفاد بعضاً من المبدل منه، فهو بدل بعض من كلّ أو أفاد إحاطة فهو بدل الكلّ من الكلّ.

(٥) نحو: ما تقْرَأْ إن نحواً و إن فقهاً اقرئْهُ، و كيف زيد أصحيح أم سقيم؟، و من ذا أسعيد أم عليّ؟، و كم مالك أعشرون أم ثلاثون؟، و متى سفرك أغداً أم بعد غدٍ؟. (ش)

(٦) في البدل على إضمار مبتدأ، كما في النّعت كحديث: «بني الإسلام على خمسٍ: شهادةُ أن لا إله إلّا الله....» الحديث. و تقول: مررت برجلين طويلٌ و قصيرٌ، و مررت بزيد أخوك. (شرح النّاظم)

(٧) فيشتركان في الإعراب كقوله تعالى: ﴿و من يفعل ذلك يلق أثاماً يضاعَفْ له العذاب...﴾ [فيضاعف بدل من يلق]. (شرح النّاظم)

(٨) نحو: ﴿أمدّكم بما تعلمون أمّدكم بأنعام و بنين﴾.

(٩) كقول الشّاعر:

إلى الله أشكو بالمدينة حاجةً ... و بالشّام أخرى كيف يلتقيان

فكيف يلتقيان بدل [بدل كلّ من كلّ] من حاجة و أخرى، كأنّه قال: أشكو هاتين الحاجتين تعذّرَ التقائهما. (شرح النّاظم)

(٧٤٠) وَ لا تُقَدِّمْ بَدَلَ الْكُلِّ،[1] وَ فـي   جَـوازِ حَـذْفِ مُـبْدَلٍ خُـلْفٌ يَـفي[2]

على المبدل منه

وإبقاء البدل (ش)

(١) بخلاف بدل البعض فيقدّم، لكنّ الأحسن إضافته نحو: أكلت ثلث الرّغيف. (ش)

(٢) جوّزه الأخفش و ابن‌مالك نحو: أحسِنْ إلى الّذي وصفتَ زيداً أي وصفته، و منعه السّيرافيّ و غيره، لأنّ البدل للإسهاب [أي الإطناب] والحذف ينافيه. (شرح النّاظم)

حُرُوفُ الْعَطْفِ

(٧٤١) لِمُطْلَقِ الْجَمْعِ لَدَى الْبَصْرِيَّة[١] «الْـــواوُ»لا تَـــرْتِيبٍ[٢] أَوْ مَـــعِيَّة

(٧٤٢) وَ خُصِّصَتْ بِعَطْفِ ما لا يُغْتَنىٰ وَالْـخاصِّ لِـلْعامِّ[٣] وَ عَكْسِـهِ هُنا[٤]

(٧٤٣) وَ ذي تَرادُفٍ[٥] وَ أَوْصافٍ[٦] عَدَد[٧] وَ مَـا اقْـتَضىٰ تَـثْنِيَةً[٨] وَ مَـا اتَّـحَد

---

(١) واستدلّ على ذلك بأنّ التّثنية [و كذا الجمع] مختصرة من العطف بالواو فكما تحتمل ثلاثة معان و لا دلالة لفظها على تقديم و لا تأخير فكذلك العطف بها [الواو]. (شرح النّاظم)

(٢) كما شذّ به قطرب و ثعلب و طائفة. (شرح النّاظم)

(٣) نحو: ﴿من كان عدوّاً لله و ملا ئكته و رسله و جبريل و ميكال﴾. (ش)

(٤) نحو: ﴿ربّ اغفر لي و لوالديّ و لمن دخل بيتي مؤمناً و للمؤمنين والمؤمنات﴾. (ش)

(٥) نحو: ﴿إنّما أشكو بثّي و حزني إلى الله﴾. (ش)

(٦) نحو: ﴿هو الأوّل والآخر والظّاهر والباطن﴾. (ش)

(٧) أي عطف العقد على النّيّف في باب العدد، نحو: أحد و عشرون. (شرح النّاظم)

(٨) أو جمعاً كقول الفرزدق:

إنّ الرّزيّـة لا رزيّـة مـثلُها فـقدانُ مـثل محمّد و محمّد

(شرح النّاظم). «محمّد» الأوّل محمّد بن الحجّاج بن يوسف، و «محمّد» الثّاني محمّد بن يوسف أخي الحجّاج. (المحشّي)

(٧٤٤) عامِلُهُ مَعْ سابِقٍ[١] مَعْنىً إذا يُحْذَفُ،[٢] وَالتَّضْمِينُ أَوْلىٰ فَخُذا[٣]

في هذا القسم الأخير

(٧٤٥) «اَلْفاءُ» لِلسَّبَبِ وَالتَّعْقِيبِ بِحَسَبِ الْمَقامِ وَالتَّرْتِيبِ[٤]

أي بمهلة بلامهلة ز(ش) لمعان

(٧٤٦) وَ خُصِّصَتْ بِعَطْفِ جُمْلَةٍ[٥] خَلَت مِنْ عائِدٍ وَ ما لِتَفْصِيلٍ جَلَتْ

لسابقته على مجمل من سائر حروف العطف

---

(١) أي مع عاملٍ معمولٍ سابق، ملفوظ ذلك العامل و كذا المعمول. (حاشية المحشّي بتغيير ما في لفظه).

(٢) أي عطفْ عامِل حذف و بقي معموله عْلى عامِل ظاهر يجمعهما معنىً واحدٌ كقوله تبارك و تعالى: ﴿ والّذين تبوّؤوا الدّار والإيمان﴾ أصله واعتقدوا الإيمان إذ التّبوّء لا يناسبه فاستغني بمعموله عنه، لأنّ فيه و في تبوّؤوا معنى لازموا و ألفوا، و قول الشّاعر: علفتها تبناً و ماءً بارداً أي و سقيتها، والجامع الطّعم، و قوله: فزجّجن الحواجب والعيونا أي و كحّلن، والجامع التّحسين، هذا ما قرّره ابن‌مالك والجمهور، و جعله من عطف الجمل بإضمار فعل مناسب كما تقدّم في باب المفعول معه لتعذّر العطف، و جعله طائفة من عطف المفرد بتضمين الفعل الأوّل معنى يتسلّط به عليه، فيقدّر آثروا الدّار والإيمان و نحوه.

قال أبوحيّان: فركّب ابن‌مالك من المذهبين مذهباً ثالثاً، قال: والّذي اختاره التّفصيل فإن صحّ نسبة العامل الظّاهر لما يليه حقيقةً تعيّن في‌الثّاني الإضمار، لأنّه أكثر من التّضمين نحو: يجدع الله أنفه و عينه أي و يفقأ عينه، فنسبة الجدع إلى الأنف حقيقةٌ، و إن لم يصحّ نسبته إليه حقيقة فالتّضمين لتعذّر الإضمار، نحو: علفت الدّابّة(ا) تبناً و ماء أي أطعمتها أو غذوتها، والأكثرون على أنّ التّضمين ينقاس، و ضابطه أن يكون الأوّل والثّاني مجتمعين في معنى عامّ لهما. (شرح النّاظم)

(ا) فإنّ العلف لا ينسب إلى التّبن من غير تجريد. (المحشّي)

(٣) من إضمار العامل، [و هذا] اختيار من النّاظم لما ذهب إليه طائفة من النّحاة.

(٤) معنى كقام زيد فعمرو أو ذكراً و هو عطف مفصّل على مجمل نحو: ﴿ فأزلّهما الشّيطان عنها فأخرجهما ممّا كانا فيه﴾. (ش)

(٥) يلزمها العائد، صلة أو صفة أو خبر. (م ـ ن)

أي يلزم تلك الجملة العائدُ إذا خلت منه لما في‌الفاء من الرّبط نحو: مررت برجل يبكي فيضحك زيد. (المحرّر مهدی چوری)

(٧٤٧) وَ«ثُمَّ» لِلتَّشْرِيكِ وَالتَّرْتِيبِ مَع   تَأَخُّرٍ، وَ مَوْقِعَ الْفا قَدْ تَقَع

(٧٤٨) «حَتَّى» كَواوٍ،[1] ثُمَّ لَيسَتْ تُتْبِعُ   إلّا كَبَعْضٍ[2] غايَةٍ لا يُجْمَعُ[3]

(٧٤٩) «أَمْ»[4] بِاتِّصالٍ بَعْدَ هَمْزَةٍ كَأَيْ[5]   أَوْ ما تُسَوّي بَيْنَ جُمْلَتَيْنِ أَيْ

(٧٥٠) مُؤَوَّلاً بِمُفْرَدَيْنِ،[6] وَالَّتي   ذاتُ انْقِطاعٍ[7] كَأَبَلْ[8] قَدْ وَفَتِ

---

(١) لمطلق الجمع، و في الحديث: «كلّ شيء بقضاء و قدر حتّى العجزِ والكيس». (شرح النّاظم)

(٢) قال ابن‌هشام: والضّابط أنّها تدخل حيث يصحّ الاستثناء، و تمنع حيث يمتنع، و لهذا لا يجوز: ضربت الرّجلين حتّى أفضلَهما، و لا صمت الأيّام حتّى يوماً. (شرح النّاظم)

(٣) لأنّ الجزئيّة لا تتأتّى إلّا في المفردات، خلافاً لابن السّيّد يعطف بها الجمل نحو: سريتُ بهم حتّى تكلّ مطيهم، برفع تكلّ عطفاً على سريت. (شرح النّاظم)

(٤) قسمان متّصلة و منقطعة، والمتّصلة قسمان. (ن ـ م)

(٥) أي يطلب بها أي بتلك الهمزة و بأم التّعيين، فتقع بين مفردين و بين جملتين من غير تأويلها بمفردين نحو: ﴿أأنتم أشدّ خلقاً أم السّماء بناها﴾ و كقوله: فقلت أهي سرتْ أم عادني حلم. (شرح النّاظم)

(٦) كقوله تعالى: ﴿سواء علينا أجزعنا أم صبرنا﴾. (ش)

(٧) و هي الّتي تقع بعد غير همزة الاستفهام، و ذلك إمّا خبر محض نحو قوله تعالى: ﴿تنزيل الكتاب لا ريب فيه من ربّ العالمين﴾، ﴿أم يقولون افتراه﴾ أو همزة لغير الاستفهام (الحقيقيّ) نحو: ﴿ألهم أرجل يمشون بها أم لهم أيد﴾ بأن تكون للإنكار أو استفهام بغير الهمزة نحو: ﴿هل يستوي الأعمى والبصير أم هل تستوي الظّلمات والنّور﴾. (نقله المحشّي من شرح النّاظم بدون ذكر الأمثلة)

(٨) عند البصريّين بمعنى بل الإضرابيّة والهمزة مطلقاً. (ش)

(٧٥١) خَيِّرْ[١] أَبِحْ قَسِّمْ وَ أَبْهِمْ وَاشْكُكْ«أَوْ» كَـبَلْ[٢] وَ كَـالْواوِ لِأَمْـنٍ خُـذْ بِأَوْ

(٧٥٢) وَ مِثْلُ أَوْ«أَمّا»وَ ذي لَمْ تَعْطِفِ[٣] وَ خُـصَّتِ الْـواوَ[٤] وَ مِـثْلَها قُـفِي[٥]

(٧٥٣) نِـداءً إِثْـباتاً وَ أَمْـراً«لا»تَـلي[٦] وَالشَّـرْطُ فـي الثّـاني عِـنادُ الْأَوَّلِ[٧]

(٧٥٤) «لٰكِـنْ»لِـلْاِسْتِدْراكِ بَـعْدَ نَـفْيِ مِـنْ قَـبْلِ مُـفْرَدٍ[٨] وَ بَـعْدَ نَـهْيِ[٩]

---

(١) الأوّلان في الطّلب والخمسة في الخبر.

(٢) للإضراب في رأي الكوفيّين و أبي علي و ابن برهان، تقول: أنا أخرج ثمّ تقول أو أقيم، أضربت عن الخروج و أثبتّ الإقامة كأنّك قلت: لا بل أقيم. (شرح النّاظم)

(٣) أبداً عن ابن كيسان و أبي علي، واختاره ابن مالك، فالعطف في إمّا المسبوقة بمثلها إنّما هو بالواو الّتي قبلها. [و كتب أيضاً:] خلافاً لأكثر النّحويّين حيث قالوا: إنّ إمّا المسبوقة بمثلها عاطفة. (شرح النّاظم)

(٤) إذا كانت ثانية لا الأولى.

(٥) و قد يستغنى عن إمّا الأولى، و قد يستغنى عن الثّانية بإلّا، و قد تخلو الثّانية عن الواو و قد يستغنى عن إمّا [الثّانية] والواو معاً بأو. (شرح النّاظم)

(٦) يعطف بها منفيّ بعد إثبات في الخبر كقولك: زيد كاتب لا شاعر، و بعد الأمر نحو: اضرب زيداً لا عمراً، و بعد النّداء نحو: يا ابن أخي لا ابن عمّي. (ش)

(٧) فلا يقال: جائني رجل لا زيد، لأن لا تدخل لتأكيد النّفي، و ليس في مفهوم الكلام الأوّل ما ينفي الفعل عن الثّاني، فإن أريد ذلك المعنى جيء بغير فيقال: غير زيد، بخلاف لا امرأة أو عالم لا جاهل أو عمرو لا زيد، فإنّ مفهوم الخطاب اقتضى في قولك: جاء رجل و نحوه نفي المرأة و نحوها، فدخلت لا للتّصريح بما اقتضاه المفهوم. (شرح النّاظم)

(٨) فإن وليها جملة فغير عاطفة، بل حرف ابتداء سواء كانت بالواو أو بدونها و من غير اقتران بالواو، فإن اقترنت به فحرف ابتداء. (شرح النّاظم)

(٩) بخلاف الإيجاب، فيتعيّن كونها حرف ابتداء فيه، و تليها الجملة فيقال: قام زيد لكن عمرو لم يقم. (ش)

(٧٥٥) وَبَلْ كَذا[١] فَإِنْ لِمُثْبَتٍ تَلا[٢] أَوْ أَمْرٍ الْحُكْمَ[٣] لِثانٍ نَقَلا[٤]

(٧٥٦) وَهِيَ مَعَ الْجُمْلَةِ لِلْإِبْطالِ[٥] لا عَطْفَ فِى الْأَرْجَحِ[٦] وَانْتِقالِ[٧]

(٧٥٧) وَعَدَّ قَوْمٌ في الْحُرُوفِ إِلّا[٨] وَ أَيْ[٩] وَ لَيْسَ[١٠] أَيْنَ[١١] كَيْفَ[١٢] هَلّا[١٣]

---

(١) أي من حروف العطف بشرط أن يكون بعده مفرد لا جملة.

(٢) أمّا إن تلاها مفرد و كانت بعد نفي أو نهي فتكون لتقرير حكم ماقبلها و جعلِ ضدّه لمابعدها، نحو: ما قام زيد بل عمرو. (شرح النّاظم) (٣) أو نفي أو نهي فلتقرير الأوّل و جعل ضدّه للثّاني.

(٤) و يزيل الحكم عن الأوّل حتّى كأنّه مسكوت عنه. (ش)

(٥) للمعنى الأوّل والإثبات للثّاني؛ أمّا مع المفرد فعاطفة.

(٦) حينئذ أي إذا كان بعدها جملة، بل حرف ابتداء. (م-ن) (٧) من غرض إلى آخر بدون إبطال. (ش)

(٨) [نحو:] ﴿خالدين فيها ما دامت السّماوات والأرض إلّا ما شاء ربّك﴾ أي و ما شاء ربّك. (ش)

(٩) نحو: رأيت الغضنفر أي الأسد. (ش)

(١٠) فتكون حرفاً كلا، قال أبوبكر رضي الله عنه: بأبيَّ شبيهٌ بالنّبيِّ ليس شبيه بعليّ. (ش)

(١١) [نحو:] لقيت زيداً فأين عمراً. (ش) (١٢) كقوله: و هانَ على الأدنى فكيف على الأباعدِ. (ش)

(١٣) قالوا يقول العرب: جاء زيد فهلّا عمرو، و ضربت زيداً فهلّا عمراً، فيجيء الاسم موافقاً للأوّل في الإعراب دلّ على العطف. (شرح النّاظم)

مَسْأَلَةٌ

(٧٥٨) وَاعْطِفْ عَلَىٰ مُضْمَرِ رَفْعٍ مُتَّصِلِ[1] مَعْ فاصِلٍ،[2] وَ شاعَ عَطْفُ ما فُصِلِ[3]

مستتر أو بارز — غالباً (ش) — ضمير

(٧٥٩) وَ مُضْمَرَ الْخَفْضِ أَعِدْ إِنْ تَعْطِفِ عَلَيْهِ خافِضاً، وَ تَرْكُهُ اصْطُفي[4]

وهو متصل البتة — وجوباً عند الأكثر (ش) — الإعادة أي جواز تركه

(٧٦٠) وَامْنَعْ عَلَىٰ مَعْمُولَيْ عامِلَيْنِ في مُرَجَّحٍ،[5] وَ قيلَ في الْجَرِّ يَفي

مذهب سيبويه — العطف

(٧٦١) وَالْعَطْفُ فِي الْإِسْمِ وَ فِي الْفِعْلِ وَ في ماضٍ وَ مُفْرَدٍ لِأَضْدادٍ يَفي[6]

على الاسم — على الفعل — على مضارع وبالعكس — على جملة وبالعكس.

---

(١) و إن كان الضّمير المتّصل منصوباً حسن العطف عليه و إن لم يفصل.

(٢) ضميراً منفصلاً أو غير ضمير. [و كتب النّاظم:] و ربّما اكتفي بفصل «لا» بين العاطف والمعطوف كقوله تعالى: ﴿و ما أشركنا و لا آباؤنا﴾ و قد يعطف على الضّمير المرفوع المتّصل بلا فصل، كقول الشّاعر: ما لم يكن و أب له لينا لا، و ليس بمقصور على الشّعر. حكى سيبويه مررت برجل سواءٍ والعدمُ بعطف العدم على الضّمير في سواء و مع ذلك فهو قليل في الكلام، ضعيف في القياس. (شرح النّاظم)

(٣) والعطف عليه من غير شرط. (ش)

(٤) أنشد سيبويه: فاذهب فما بك والأيّام من عجبٍ. (ش)

(٥) العطف على معمولي عاملين يمتنع عند سيبويه مطلقاً، و يجوّزه شرذمة مطلقاً، و قيل يمتنع في العوامل اللّفظيّة لا إذا كان أحدهما معنويّاً، و قيل يجوز في المعنويّة و في اللّفظيّة الزّائدة، لا في غير الزّائدة، و قيل يجوز إذا كان أحد العاملين جارّاً اسماً أو حرفاً سواء تقدّم المجرور المعطوف أم تأخّر، و قيل بشرط تقدّمه لكن سواء تقدّم المجرور المعطوف عليه أم تأخّر، و قيل بشرط تقدّم المجرور في المتعاطفة. [و كتب أيضاً:] و أمّا العطف على معمولَي أو معمولات عاملٍ واحدٍ فيجوز بإجماع نحو: ضرب زيد عمراً و بكر خالداً، و ظنّ زيد عمراً منقطعاً و بكر جعفراً مقيماً... و لا يجوز العطف على معمولات عوامل ثلاثة بإجماع. (شرح النّاظم)

(٦) إن اتّحد المعطوف والمعطوف عليه بالتّأويل. (ش)

(٧٦٢) وَجازَ حَذْفُ الْواوِ وَالْمَعْطُوفِ بِهِ   وَ ذَيْنِ وَالْفا[١] مَعَ تالٍ، فَانْتَبِه

(٧٦٣) وَيُحْذَفُ الْمَتْبُوعُ قَبْلَ واوِ[٢]   وَطابَقَ الْمُضْمَرُ بَعْدَ الْواوِ[٣]

(٧٦٤) وَفَصْلُ غَيْرِ الْواوِ وَالْفاءِ[٤] يَقَع   بِقَسَمٍ وَالظَّرْفِ، وَالسَّبْقُ امْتَنَع[٥]

(٧٦٥) وَالْأَصْلُ فِي الْعَطْفِ[٦] عَلَى اللَّفْظِ ضُبِط   تَوَجُّهُ الْعامِلِ إمْكاناً شُرِط[٧]

(٧٦٦) وَلِلْمَحَلِّ زِدْ[٨] تَأَصُّلاً[٩] وَأَنْ   يُوجَدَ مُحْرِزٌ[١٠] هُناكَ حَيْثُ عَنّ

---

(١) دون غير الواو والفاء من سائر العطف. (٢) لا قبل غيره من باقي حروف العطف.

(٣) نحو: زيد و عمرو منطلقان، و مررت بهما، و يفرد بعد غيرها غالباً مراعىً فيه المتأخّر أو المتقدّم. (ش)

(٤) أما فصلها فلا يقع إلّا ضرورة. (ش) (٥) للمعطوف على المعطوف عليه.

(٦) على المعرب و لو حكماً لمنادى المضموم واسم لا المفتوح يعطف على لفظه أو محلّه القريب و كلاهما على الأصل.

(٧) فلا يجوز في نحو: ما جائني من امرأة و لا زيدٌ إلّا الرّفع عطفاً على الموضع، لأنّ من الزّائدة لا تعمل في المعارف. (شرح النّاظم) (٨) على الشّرط المذكور أي إمكانِ توجّه عامل المحلّ عليه.

(٩) فلا يجوز مررت بزيد و عمراً، لأنّه لا يجوز مررت زيداً،(ا) أو يشترط أيضاً أُصالة الموضع، فلا يجوز هذا الضّارب زيداً و أخيه، لأنّ الوصف المستوفي لشروط العمل الأصل إعماله، لا إضافته لا لتحافه بالفعل. (ش)

(ا) فلا يمكن توجّه عامل المحلّ المعطوف عليه على المعطوف. (المحشّي)

(١٠) أي طالب لذلك المحلّ، فلا يجوز إنّ زيداً و عمرو قائمان، لأنّ الطّالب لرفع عمرو هو الابتداء و هو التّجرّد و قد زال بدخول إنّ، و لا إنّ زيداً قائم و عمرو على العطف (على زيداً). (شرح النّاظم)

(٧٦٧) وَالشَّرْطُ فِي الْعَطْفِ عَلَى التَّوَهُّمِ[1] صِحَّةُ ذاكَ الْعامِلِ الْمُسْتَوْهِمِ[2]

دخول

(١) وقع العطف على التّوهّم في أنواع الإعراب، فمثال الجرّ ما تقدّم، و مثال الرّفع ما حكى سيبويه إنّهم أجمعون ذاهبون، و إنّك و زيد ذاهبان على توهّم أنّه قال هم (و أنت). و مثال النّصب قاله الزّمخشريّ في قوله تعالى: ﴿فبشّرناها بإسحاق و من وراء إسحاق يعقوب﴾ بالنّصب على معنى وهبنا. و مثال الجزم، قاله الخليل و سيبويه في قوله تعالى: ﴿فأصدّق و أكن﴾ بالجزم على معنى تشبيه مدخول الفاء بجواب الشّرط، و إذا وقع ذلك في القرآن عبّر عنه بالعطف على المعنى لا بالتّوهّم أدباً. (شرح النّاظم)

(٢) يجوز ليس زيد قائماً و لا قاعدٍ بالجرّ على توهّم دخول الباء في الخبر. (ش)

خاتمةٌ

(٧٦٨) تابِعَ مَبْنِيِّ النِّدَا[١] انْصِبْ[٢] مُطْلَقا[٣] مُـضافاً أَوْ شَـبِيْهَهُ فِـي الْـمُنْتَقىٰ[٤]

(٧٦٩) وَانْصِبْ أَوِ ارْفَعْ[٥] مُفْرَداً[٦] مَعْ عَطْفِ أَلْ وَمـا خَـلا كَـمُسْتَقِلٍّ[٧] وَالْـبَدَلْ[٨]

---

(١) لا المنصوبِ إذ ينصب توابعه و لو مفردة إلّا البدل والمعطوف الخالي من أل، فيضمّان إذا أفرِدا.

(٢) لأنّ الأصل في تابعه النّصب لكونه منصوب المحلّ و تأكّد ذلك بالإضافة و شبهها. (شرح النّاظم)

(٣) أيّاً كان من التّوابع الخمسة.

(٤) و جوّز الكوفيّون و أبوبكر ابن‌الأنباري رفع النّعت المضاف،... و جوّز الفرّاء رفع التّوكيد والعطف نسقاً. (ش)

(٥) و إن كان مفرداً جاز فيه الرّفع حملاً على اللّفظ والنّصب حملاً على المحلّ، نحو: يا تميم أجمعون و أجمعين. (شرح النّاظم) (٦) صرّح به ليستثني قوله: «و ما خلا».

(٧) أي و لكن معطوف (مفرد أو لا) خلا عن أل كمنادى مستقل عند الجمهور.

(٨) فما كان من البدل والمعطوف بالحرف الخالي من أل مضافاً أو شبيهه نصب، و ما كان مفرداً أو نكرة مقصودة رفع(ا) كما لو دخلت عليه يا، لأنّ البدل يقدّر فيه مثل عامل المبدل منه، والنّسق شبيه به لصحّة تقدير العامل قبله، و لاستحسان ظهوره توكيداً، كما يظهر مع البدل نحو: يا زيد رجلاً صالحاً و يا زيد بطّةُ(ب)، (شرح النّاظم).

(ا) أي ضمّ، سمّاه رفعاً لعروضه كالرّفع.

(ب) بضمّ بطّة لا رفعه، أفهمه الرّضي قال: و يجوز أن لا يجعل البدل كالمستقلّ، فيجوز يا عالم زيدٌ بالرّفع. (المحشّي)

(٧٧٠) وَاعْطِفْ[١] عَلَى اسْمِ إِنَّ رَفْعاً[٢] أَنَّا بَعْدَ كَمالٍ، وَكَذا لٰكِنَّا

(٧٧١) وَارْفَعْ وُجُوباً بَدَلاً[٣] مُعَرَّفاً مِنِ اسْمِ لا، وَالْباقي[٤] وَجْهَيْنِ اقْتَفىٰ[٥]

(٧٧٢) وَتابِعَ الْمَجْرُورِ بِالْمَصْدَرِ أَوْ وَصْفٍ بِلَفْظٍ[٦] أَوْ مَحَلٍّ قَدْ قَفَوْا

(١) أي تابع اسم إن المكسورة إذا كان نسقاً يجوز رفعه بعد استكمال الخبر لا قبله كقوله: فإنّ لنا الأمّ النّجيبة والأبُ. (شرح النّاظم). [و كتب المحشّي:] سمّي هذا عطفاً على اسم إنّ لكون الصّورة كذلك.

(٢) و يجوز نصبه، و هو الأصل والوجه كقوله: إنّ الرّبيع الجود والخريفا؛ و إذا رفع فالأرجح أنّه على الابتداء، والخبر محذوف لدلالة خبر إنّ عليه، و قيل بالعطف على موضع اسم إنّ، فإنّه كان مرفوعاً على الابتداء. و قائل هذا لا يشرط في العطف على المحلّ وجود المحرز، و قيل بالعطف على محلّ إنّ واسمه، فإنّه رفع على الابتداء، فهو في هذين من عطف المفردات و على الأوّل من عطف الجمل. (ش)

(٣) و لا يجوز نصبه، لأنّ البدل في تقدير العامل، و لا لا تدخل على المعارف نحو: لا أحَدَ زيدٌ فيها. (ش) [و كتب المحشّي:] و من ذلك لا إله إلّا الله على القول بالاستثناء من إله.

(٤) من توابع اسم لا الّتي لنفي الجنس يجوز فيه الرّفع والنّصب مطلقاً سواء كان هو و الاسم مفرداً أم لا، متّصلاً بالمتبوع أم منفصلاً، نعتاً أم غيره من التّوابع نحو: لا رجلَ ظريفٌ أو ظريفاً في الدّار، لا رجل فيها ظريف أو ظريفاً لا أحَدَ رجلٌ أو رجلاً فيها، لا ماءَ ماءً بارداً أو ماء بارد، لا أب وابناً مثل مروان وابنه، لا رجلَ وامرأةٌ في الدّار، لا رجلَ قبيحاً أو قبيح فعله عندك، لا طالعاً جبلاً ظريف أو ظريفاً حاضر. (شرح النّاظم)

(٥) النّصب اتّباعاً لمحلّ اسم لا(ا) والرّفع اتّباعاً لمحلّ لا مع اسمها(ب)، و قيل لمحلّ اسم لا، فإنّ لا عامل ضعيف فلم يمح عمل الابتداء لفظاً أو تقديراً. (شرح النّاظم).

(ا) القريب أو للفظه لعروض البناء.

(ب) فيه أنّ القضيّة ليست معدولة الموضوع فلا يحمل على محلّ لا مع الاسم. صرّح به الفاضل اللّاري في حاشية الكافية. (المحشّي)

(٦) فقط عند سيبويه والمحقّقين خلافاً للكوفيّين و جماعة من البصريّين و جزم ابن مالك جوّزوا الاتّباع للمحلّ. (شرح النّاظم)

(٧٧٣) وَ تابِعُ الْمَفْعُولِ في الْمَصْدَرِ زِدْ لَهُ ارْتِفاعاً[١] إنْ لِمَجْهُولٍ قُصِد

(٧٧٤) وَ لَيْسَ إلَّا اللَّفْظُ في الْمُشَبَّهِ[٢] وَ نَسَقُ التَّعْليقِ لِلنَّصْبِ جِهَة[٣]

---

(١) على تأويل المصدر بحرف مصدريّ موصول بفعل مبنيّ للمفعول. (ش)

(٢) و جوّز الفرّاء رفع تابع مجرورها، لأنّه فاعل في المعنى نحو: مررت بالرّجل الحسنِ الوجهِ نفسُه و أنفه. (ش)

(٣) نحو: علمت لَزيدٌ منطلق و عمراً قائماً (ش) [و كتب المحشّي:] أمّا العطف على محلّ معمول الفعل القلبيّ الغير المعلّق كعلمت زيداً فاضلاً و عمروٌ جاهلٌ فلا يجوز لفوات المحرز.

الْكِتابُ السّادِسُ

في الْأَبْنِيَةِ[1]

(٧٧٥) مُـجَرَّدُ الاِسْـمِ[2] ثُـلاثِيٌّ إِلىٰ خَـمْسٍ، وَمـا زادَ لِسَـبْعٍ[3] وَصَـلا

(٧٧٦) وَغَيْرَ آخِرِ الثُّلاثِي[4] افْتَحْ وَضُمّ واكْسِرْ، وَزِدْ تَسْكِينَ ثـانِيهِ[5] تَـعُمّ

---

(١) من الأسماء المعربة والأفعال. و قد يعبّر عنها بالكلم و بالصّيغ، و يقال للفروع: الأمثلة، و يطلق كل على كلّ. (المحشّي) [و كتب النّاظم:] قال ابن‌الحاجب: و هي إمّا للحاجة المعنويّة بأن توقّف عليها فهم المعنى كالماضي والمضارع والأمر والمصدر و أسماء الزّمان والمكان والآلة والفاعل والمفعول والصّفة المشبّهة و أفعل التّفضيل والتّثنية والجمع والمصغّر والمنسوب، أو اللّفظيّة بأن توقّف عليها التّلفّظ باللّفظ، و ذلك الابتداء والوقف، أو للتّوسّع كالمقصور والمحدود، أو للمجانسة كالإمالة. و قد بدأت بأوزان أبنية الاسم و بالمجرّد منها، لأنّ كلّاً منهما [من الاسم و من المجرّد] أصل بخلاف مقابله، و بالثّلاثيّ، لأنّه أكثر لخفّته، و لذا كثرت أبنيته. (شرح النّاظم)

مراد النّاظم رحمه الله من «الأبنية» الفروع لا الأصول كما هو المتبادر من لفظ الأبنية أي هذا الكتاب في بيان الأمثلة، و لذا قال: قال ابن‌الحاجب و هي إمّا إه، فإنّ قول ابن‌الحاجب «و هي» في الشّافية راجع إلى أحوال الأبنية بمعنى الأصول لا إلى نفس الأبنية، هذا.

(٢) الاسم إمّا مجرّد أو مزيد فيه، والأوّل إمّا ثلاثيّ أو رباعيّ أو خماسيّ، والثّاني إمّا زائده واحد أو اثنان أو ثلاثة أو أربعة.

(٣) فالزّائد لا يزيد على أربعة أحرف إلّا تاء تأنيث و نحوه كعلامة التّثنية والجمع والنّسب؛ و في الرّباعيّ لا يزيد على ثلاثة، و في الخماسيّ لا يزيد على واحد، و في الثّلاثيّ لا يزيد على أربعة.

(٤) أي فاءه و عينه؛ أمّا الآخر فلا يعتبر حاله في بناء الكلمة.

(٥) لا أوّله إذ لا يبتدأ بالسّاكن.

(٧٧٧) وَ فُعِلٌ قَلَّ، وَ عَكْسُ مُهْمَلُ   وَ لِلرُّباعي فَعْلَلٌ وَ فِعْلِلُ

(٧٧٨) وَ فُعْلُلٌ، كَذا فِعَلٌّ فِعْلَلُ   وَ زادَ قَوْمٌ[1] في الْمَباني: فُعْلَلُ

(٧٧٩) فَعَلَّلٌ فُعَلِّلٌ فَعْلَلِلُ   فِعْلَلٌّ لِلْخَمْسَةِ أَوْ فِعَلِّلُ[2]

(٧٨٠) وَ ما عَداهُ زائِدٌ[3] أَوْ حُذِفا[4]   أَوْ شَذَّ أَوْ مِنْ عَرَبِيٍّ انْتَفىٰ[5]

---

(١) الكوفيّون والأخفش وابن‌مالك. (ش)   (٢) على ما زاده قوم، فصارت الأبنية خمسة.

(٣) و منتهى الزّيادة في ثلاثيّ الاسم أربعة أحرف، فبلغ سبعة أحرف كاحرنجام، و في رباعيّه اثنان و ثلاثة، و في خماسيّه واحد فيصير ستّة و لا يصل إلى سبعة كعندليب و عضرفوط، و لا يتجاوز مزيد الاسم سبعة أحرف إلّا بتاء تأنيث كقرعبلانه، أو نحوها كعلامة التّثنية والجمع والنّسب. (شرح النّاظم) [و كتب المحشّي:] و هو إمّا رباعيّ أو خماسيّ أو سداسيّ أو سباعيّ لا أقلّ و لا أزيد.   (٤) منه شيء كيد و دم، الأصل يدي و دمي.

(٥) و أمّا سرخسُ لبلدة و بَلَخشُ لنوع من الجواهر فأعجميان. (نقله المحشّي من التّصريح)

أَبْنِيَةُ الْفِعْلِ[١]

(٧٨١) مُجَرَّدُ الْفِعْلِ ثُلاثٍ أَوْ رُباع   وَمُنْتَهى الزّائِدِ[٢] سِتٌّ بِالسَّماع

(٧٨٢) فَلِلثُّلاثِيِّ مُثَلَّثاً فَعُِل   عَيْناً، وَلِلأَرْبَعِ فَعْلَلَ حَصَل

(٧٨٣) وَلِمَزِيدٍ أَوَّلٍ خُذْ أَفْعَلا   وَفَعَّلَ اسْتَفْعَلَ وافْعَلَّ انْجَلىٰ

(٧٨٤) فاعِلَ مَعْ تَفاعَلَ تَفَعَّلا   وافْتَعَلَ انْفَعَلَ ثُمَّ افْعَوْعَلا

(٧٨٥) وَما عَداها مُلْحَقٌ[٣] تَفَعْلَلا   لِلثّاني وافْعَلَلَّ ثُمَّ افْعَنْلَلا

---

(١) و هو إمّا ثلاثيّ أو رباعيّ، و كلّ منهما إمّا مجرّد أو مزيد فيه.   (٢) أي منتهى حروفه الأصليّة والزّائدة.

(٣) إمّا بدحرج [و هو] ستّة أو بتدحرج [و هو] خمسة أو باحرنجم [و هو] اثنان.

الصَّحِيحُ وَالْمُعْتَلُّ

(٧٨٦) صَحِيحُهُ مِنْ حَرْفِ الْاِعْتِلالِ خالِ   وَغَـــيْرُهُ الْـمُعْتَلُّ، بِـالْفاءِ مِــثال

(٧٨٧) وَالْـعَيْنِ أَجْـوَفُ وَ ذُو الثَّـلاثَةِ   وَاللّامِ مَــنْقُوصٌ[1] وَ ذُو الْأَرْبَــعَةِ

(٧٨٨) لَفِيفٌ إِنْ كـانَ بِـحَرْفَيْنِ يَـحِقّ   مَـــقْرُونٌ إِنْ تَـوالَـيا أَوْ لا فُـرِق

(١) لنقصانه عن قبول بعض الإعراب. (شرح النّاظم)

الْمُضارِعُ[١]

(٧٨٩) مُضارِعٌ زادَ عَلَى الْماضي ابْتِدا بِـالْحَرْفِ مِـنْ نَأَيْتُ، مَـفْتُوحاً عَـدا

(٧٩٠) ما أَرْبَعُ الأَحْرُفِ فـي مـاضِيهِ ولَـوْ مَـزِيداً فَـاضْمُمَنَّ فِـيهِ

(٧٩١) وَ ثَلِّثِ الْعَيْنَ إِنِ الْماضي فُتِح وَ شَـرْطُ فَـتْحٍ[٢] حَـرْفُ حَـلْقٍ يَـتَّضِحْ

(٧٩٢) فِيها أَوِ اللّامِ وَ إِنْ ماضٍ كُسِر فَافْتَحْ، وَ لَكِنْ في الْمِثالِ اكْسِرْ[٣] يَسِر[٤]

(٧٩٣) وَاضْمُمْ بِضَمٍّ، وَاكْسِرَنْ غَيْرَ فَعُل[٥] قَـبْلَ أَخـيرٍ[٦] لا بِـتاءٍ يَـتَّصِل[٧]

---

(١) الفعل إمّا ماض و قد سبق أو مضارع أو أمر. (ش) (٢) لعين حرف المضارع ممّا فتح عين ماضيه.

(٣) عينَ المضارع مع كسر عين الماضي أيضاً.

(٤) أي للسّهولة، فهو اسم بفتحتين منصوبٌ، و حذفُ ألف الإطلاق لغة أو للشّعر، أو هو مضارع مجـزوم في جواب اكسر من يَسَرَ يَيْسِر، فحذف منه ياء الفاء.

(٥) من الرّباعيّ مطلقاً: مجرّداً أو مزيداً فيه والمزيد فيه من الثّلاثيّ.

(٦) سواء كان عينَ الفعل أو اللّام الأولى. (شرح النّاظم) (٧) فلا يتغيّر ماقبل الآخر في المضارع. (ن ـ م)

الْأَمْرُ

(٧٩٤) الْأَمْرُ مِنْ ذِي هَمْزَةٍ بِهَا افْـتَتَح   وَغَـيْرُهُ بِـالتَّالِي[1] ثُـمَّ إِنْ يَـضَح

(٧٩٥) سُكُونُهُ فَجِئْ بِهَمْزِ الْوَصْلِ، ثُمّ   تَـحْرِيكَ قَـبْلِ آخِـرٍ كَـالْأَصْلِ أُمّ

(١) إن كان التّالي متحرّكاً و لو بحسب الأصل كيكرم. (شرح النّاظم)

بِناءُ فِعْلِ الْمَجْهُولِ[1]

(٧٩٦) فَرْعٌ بِنا الْمَجْهُولِ،[2] فَاضْمُمْ أَوَّلا ‏ ‏ وَ مَــعْهُ ثــاني مـا بِــتاءٍ وُصِــلا

(٧٩٧) وَ ثالِثُ الْوَصْلِ، وَ قَبْلَ الْآخِرِ ‏ ‏ اِكْسِـرْ بِماضٍ وَافْـتَحَنْ فـي الْـغابِرِ

(٧٩٨) وَ فَي مِثالِ الْواوِ[3] زِدْ إِنْ تَنْقَلِب ‏ ‏ هَمْزاً، وَ فَي الْأَجْوَفِ إِعْلالاً[4] صَحِب[5]

---

(١) الفعل ماضياً أو مضارعاً إمّا مبنيّ للفاعل أو مبنيّ للمفعول.

(٢) عند الجمهور، لا أصل برأسه كما ذهب إليه الكوفيّون والمبرّد و ابن الطّراوة. (شرح النّاظم)

(٣) سواء كان مضعّفاً أم لا، و سواء كان صحيح اللّام أم لا نحو: أُفِيَ في وُفِيَ. (شرح النّاظم)

(٤) أي أُعلّ عينه من الإعلال مقابل التّصحيح. ‏ ‏ (٥) بخلاف ما لم يعلّ و إنْ اعتلّ نحو: اعتُوِرَ.

(٧٩٩) تُـقْلَبُ يـاءً عَـيْنُهُ أَوْ واواً[١] أَوْ تُشَــمُّ فــاءٌ،[٢] وَاطِّــرادَ ذا رَأَوْا[٣]

(٨٠٠) بِاخْتارَ وَانْقادَ[٤] وَ ما قَدْ ضُعِّفا[٥] وَفـــي الْـمُضارِعِ[٦] اقْــلِبَنْها أَلِــفا

(٨٠١) وَ لامَ ذي الْعِلَّةِ يـاءً،[٧] وَاحْـظُرِ بِــناءَ هٰــذا نــاقِصاً[٨] فـي الْأَظْـهَرِ[٩]

---

(١) فيبقى ضمّ الفاء و هي أردأ اللّغات. (المحشّي والنّاظم)

(٢) فتشمّ العين، كذا يظهر، [و هي] أوسط اللّغات. [و كتب أيضاً:] هذا الإشمام لكسر الفاء الّذي كان مضموماً في الأصل، والإمالة الآتية للفتحة، هذا، و إشمام العين الياءِ الّذي في الأصل واو أو ياء و إمالة الألف تابعان، فاحفظ.

و هو ضمّ الشّفتين مع النّطق بحركة الفاء بين حركتي الضّم والكسر ممتزجة منهما. (شرح النّاظم). الإشمام أن تشير إلى الضّمّ مع التّلفّظ بالكسر و لا تغيّرَ الياء. (البهجة المرضيّة). حقيقة هذا الإشمام أن تنحو بكسرة فاء الفعل نحو الضّمّة، فتميل الياء السّاكنة بعدها نحو الواو قليلاً، إذ هي تابعة لحركة ماقبلها، و هذا مراد النّحاة والقرّاء؛ لا ضمّ الشّفتين فقط مع كسر الفاء كسراً خالصاً كما في الوقف، و لا الإتيان بضمّة خالصة بعدها ياء ساكنة كما قيل. (السّعديني)

قال أبوحيّان: جوّزوا(ا) اللّغات الثّلاث و إن ألبس و لم يبالوا بالإلباس كما لم يبالوا به حين قالوا مختار لاسم الفاعل والمفعول، والفارق بينهما تقديريّ لا لفظيّ.

(ا) خلافاً لابن‌مالك، قال: و تتعيّن إحدى اللّغات الثّلاث إذا أسند الفعل للتّاء أو النّون و ألبس بغيره من الأشكال، فيتعيّن غير الكسر في بعت و دنت و خفت، و يتعيّن غير الضّمّ في زدنَ و قدنَ. (شرح النّاظم)

(٣) المذكورِ من إشمام الفاء و ضمّه و كسره.

(٤) افتعل وانفعل الأجوفين المعلّين. [و كتب النّاظم:] و حكم الهمزة [و فاءِ المجرّد] تابع للعين، فتكسر أو تشمّ أو تضمّ. (شرح النّاظم) (٥) الضّمّ على رأي الجمهور، والكسر على رأي قوم، والإشمام عند قوم.

(٦) المجهول من الأجوف المعلّ. (٧) و إن كانت منقلبة عن واو. (ش)

(٨) من كان و كاد و أخواتها. (ش) (٩) خلافاً لسيبويه والسّيرافيّ والكوفيّين. (شرح النّاظم)

بِناءُ التَّعَجُّبِ وَالتَّفْضيلِ

(٨٠٢) يُصاغُ مِنْ فِعْلٍ[1] ثُلاثٍ صُرِّفا   قـابِلِ فَـضْلٍ ذي تَـمامٍ مَـا انْـتَفىٰ

(٨٠٣) ما وَصْفُهُ أَفْعَلُ لِلْفاعِلِ[2] نَـدّ   وَ فَـاقِداً اخْـلُفْهُ أَشْـدِدْ وَ أَشَـدّ

(٨٠٤) مَصْدَرُهُ[3] بَعْدَ أَشَدَّ انْصِبْ،[4] وَ جُرّ   بِـا بَـعْدَ أَشْـدِدْ، وَ سِـوىٰ هٰـذا نَـدَر[5]

---

(١) لا من اسم أي لا من مصدر لا فعلَ له.

(٢) و لا معبّرٍ عن فاعله بأفعل فعلاء. (شرح النّاظم) [و كتب المحشّي:] أي لم يبيّن منه الصّفة المشبّهة على وزن أفعل.

(٣) و يؤتى بمصدر المنفيّ والمبنيّ للمفعول غير صريح إبقاءً للفظهما نحو: ما أكثر أن لا تقوم و أن تُضرب. (شرح النّاظم)

(٤) مفعولاً في ما أفعل و تمييزاً في أفعَلَ مِن. (ش)

(٥) فلا يبنيان اختياراً من اسم و لا من فعل رباعيّ كدحرج، و لا ثلاثيّ مزيد فيه أفعَلَ كان أو غيرَه، و لا ناقص ككان و كاد و أخواتها، و لا منفيّ لزوماً نحو: ما عاج بالدّواء، أو جوازاً نحو: ما ضرب، و لا غير متصرّف كنعم و بئس و يدع و يذر، و لا ما لا يقبل الكثرة والتّفاضل كمات و فنى و حدث، و لا مبنيّ للمفعول لزوماً كزُهيَ أو لا كضُرِبَ، و لا ما وصفه على أفعل كحمر و سود و عورَ. [و كتب النّاظم:] أي شذّ نحو قولهم: هو أقمَنُ به في التّفضيل و أقْمِنْ به في التّعجّب، إذ لا فعل لوصف القَمِن، و ما أخصره لأنّه من اختصر، و ما أعساه من عسى، و ما أزهاه من زُهيَ، و أسود من القار و أبيض من اللّبن. (شرح النّاظم)

بناءُ الْمَصْدَرِ

(٨٠٥) فَعْلٌ لِذي ثَلاثَةٍ عُدّي، فَعَل كَفَرَحٍ لِلازِمٍ عَلىٰ فَعِل

(٨٠٦) وَ فَعَلَ اللّازِمُ ذُو فُعُولِ مِثْلُ غَدا، وَلَيْسَ ذا شُمُولِ

(٨٠٧) بَلْ ذُو امْتِناعٍ[1] فَلَهُ فِعالُ وَالدّاءُ وَالصَّوْتُ لَهُ فُعالُ

(٨٠٨) وَ فَعَلانٌ فَهُوَ ذُو التَّقَلُّبِ لِلسَّيْرِ وَالصَّوْتِ فَعيلاً اجْتَبِ

(٨٠٩) فُعُولَةٌ فَعالَةٌ لِفَعُلا وَما لِذا خالَفَ خُذْ ما نُقِلا[2]

(٨١٠) وَغَيْرُ ذي ثَلاثَةٍ[3] مَقيسُ مَصْدَرُهُ كَقُدِّسَ التَّقْديسُ

(١) من فعل اللّازم [نحو:] إباءً و شراداً و نفاراً.

(٢) نحو: ذهب ذهاباً، و وقَدَت النّار وقوداً، و سَخَط سخطاً، و رضِيَ رِضىً، و عظُم عظَمَةً، و كبُر كِبَراً. (ش)

(٣) من الثّلاثيّ المزيد والرّباعيّ مجرّداً أو مزيداً فيه.

(٨١١) وَ زَكِّــهِ تَــزْكِــيَةً وَ أَجْمِلا إِجْـــمالَ مَـــنْ تَــجَمُّلاً تَــجَمَّلا

(٨١٢) وَاسْــتَعِذِ اسْــتِعاذَةً ثُــمَّ أَقِــمْ إِقــــامَةً، وَغـــالِباً ذَا التّــا لَــزِمْ[1]

(٨١٣) وَ مُدَّ وَافْتَحْ قَبْلَ خَتْمٍ وَاكْسِرا ثــالِثَ ذي الْــهَمْزَةِ تَكْـفي الْـمَصْدَرا

(٨١٤) وَالرّابِعَ اضْـمُمَنْهُ فـي تَـفَعْلَلا فِــــعْلالٌ أَوْ فَـــعْلَلَةٌ لِـــفَعْلَلا

(٨١٥) لِـفاعَلَ الْـفِعالُ وَالْـمُفاعَلَة وَ فَـــــعْلَةٌ[2] لِـــمَرَّةٍ مُـــماثِلَة

(٨١٦) وَ فِــعْلَةٌ لِــهَيْئَةٍ، وَ غَــيْرَ ذي ثَـــلاثَةٍ بِـــالتّاءِ مَـــرَّةً خُــذِ[3]

---

(١) و قد تحذف العين و لا يعوّض عنها كقوله تعالى: ﴿و إقام الصّلاة﴾. (ش)

(٢) من مصدر الفعل الثّلاثيّ المتصرّف التّامّ. (شرح النّاظم والتّصريح) فإن كان بناء المصدر على فَعْلَة كرحمة رحمة فيدلّ على المرّة منه بالوصف. (ش)

(٣) و لا يبنى منه هيئة، و شذّ قولهم: هو حسن العِمَّة [من تعمّ] والقِمْصَةِ، و هي حسنة الخِمْرَة، والنِّقْبَة. (شرح النّاظم)

(٨١٧) وَمِنْ ثُلاثٍ صِيغَ لِلْمَكانِ وَالْمَصْدَرِ الْمَفْعَلُ وَالزَّمانِ[1]

(٨١٨) وَفي مِثالِ الْواوِ عَيْناً اكْسِرِ كَذاكَ مِنْ يَفْعِلُ غَيْرُ الْمَصْدَرِ[2]

(٨١٩) وَلَفْظُ مَفْعُولٍ[3] بِزَيْدٍ مِفْعَلَة مِفْعَلاً الْمِفْعالَ الْآلَةَ اجْعَلَه

(١) إن اعتلّت لامه مطلقاً سواء كانت مفتوح العين في المضارع أم مكسورها، أم مضمومها، مثالاً أم لا. (ش)

(٢) من الزّمان والمكان، والمصدرُ بالفتح كمَضرَب. و اسم الزّمان والمكان والمصدر الميميّ من يفعَل و يفعُل بفتح العين كمشرب و مقتل. (شرح النّاظم)

(٣) اسم المكان والزّمان والمصدرُ الميميّ واسم المفعول في غير الثّلاثيّ المجرّد على وزن واحد، و هو وزن اسم المفعول من ذلك الباب.

أَبْنِيَةُ الصِّفاتِ[١]

(٨٢٠) كَفاعِلٍ[٢] اسْمُ فاعِلِ الثُّلاثِيِّ[٣] لا فَعِلَ الْأَلْوانِ وَالْأَحْداثِ[٤]

(٨٢١) فَأَفْعَلُ لَهُ[٥] وَ فَعْلانُ امْتِلا[٦] وَ ما لِلْأَعْراضِ فَصُغْهُ فَعِلا[٧]

(٨٢٢) وَ لا فَعُلْتُ فَلَهُ فَعِيلُ وَالْفَعْلَ خُذْ، وَ فَعَلٌ قَليلُ

(٨٢٣) وَ أَفْعَلُ، وَ غَيْرُ فاعِلٍ اتَّصَف فَعَلَ مَفْتُوحاً بِهِ كَوَصْفِ عَفّ[٨]

---

(١) اسم الفاعل و اسم الفمعول، [والأوّل] يعمّ المشبّهة والمبالغة.

(٢) مقيس في فعَلَ المفتوح متعدّياً أو لازماً و في فعِل المكسور المتعدّي، و في فَعِلَ اللّازم و فَعُل المضموم مسموع. (شرح النّاظم) [و كتب المحشّي:] و شذّ فاعل في فعِل اللّازم الّذي هو غير الألوان والأحداث كسالم وامرأة عاقر، و في فعُل كحامضٍ. (٣) المراد به هنا ما يعمّ الصّفة المشبّهة و أمثلة المبالغة.

(٤) أي الخلق أي العيوب الظّاهرة والحليّ.

(٥) للألوان والخلق كأخضر و أسود و أكدر و أحول و أعور و أجهر [للّذي لا يبصر بالشّمس]. (شرح النّاظم) [و كتب المحشّي:] كالأبلج من البلج، و هو نقاوة مابين الحاجبين، والأكحل (چاو رەشی بێ سورمه).

(٦) و حرارة الباطن كشبعان و ريّان و عطشان و صديان [بمعنى عطشان]. (شرح النّاظم)

(٧) كفرحٍ و أشِر و بطِر و غرِث. (ش) «أشر» الّذي لا يحمد النّعمة والعافية. (التّصريح)

(٨) و شاب فهو أشيب و شاخ فهو شيخ و طاب فهو طيّب. (ش)

(٨٢٤) وَ غَيْرُ ذي الثَّلاثِ كَـالْمُضارِعِ   مَـعْ ضَـمِّ مـيمٍ ثُـمَّ كَسْرِ الرّابِـعِ[1]

(٨٢٥) وَ إِنْ فَتَحْتَ فَاسْمُ مَفْعُولٍ، وَ ذُو   ثَـلاثَةٍ زِنَـةَ مَـفْعُولٍ خُـذُوا

(٨٢٦) وَ نابَ نَقْلاً عَنْهُ فِـعْلٌ وَ فَـعَلْ[2]   كَـذٰلِكَ الْـفَعِيلُ[3] مَـعْنىً لا عَـمَلْ[4]

(٨٢٧) وَ لا تُصِغْ مِـنْ مُـتَعَدٍّ مُشَـبَّهَة   وَ كَـثْرَةٌ لَـهُ الثُّـلاثِيُّ جِـهَة[5]

---

(١) مطلقاً أي مكسوراً كان في المضارع أم مفتوحاً. (ش)

(٢) كذِبْح بمعنى مذبوح، و قَبَض بمعنى مقبوض. (ش)   (٣) ككحيل و قتيل و طريح و ذبيح. (ش)

(٤) لا تعمل الأوزان الثّلاثة عمل الفعل، إنّما تنوب عن اسم المفعول في الدّلالة على المعنى لا في العمل أيضاً.

(٥) و شذّ بناء أمثلة المبالغة من غير الثّلاثيّ المجرّد كدرّاك من أدرك، و مِعْطاء من أعطى و نذِر و أليم من أنذَرَ و آلم، و زهوق من أزهقَ. (شرح النّاظم)

التَّأْنيثُ[١]

(٨٢٨) عَـلامَةُ التَّأْنِـيثِ تـاءٌ وَ أَلِـفْ   وَ فـي أَسامٍ قَـدَّرُوا التّـا، وَ عُـرِفْ

(٨٢٩) بِالرَّدِّ فـي التَّـصْغيرِ وَالإِضْـمارِ   وَ خَـبَرٍ وَالْـوَصْفِ وَالْـمُشارِ

(٨٣٠) وَ لا تَلي فَعُولاً أَصْلاً[٢] مِـفْعَلا[٣]   مِـفْعِيلاً الْـمِفْعالَ، وَاسْمَعْ ما تَـلا[٤]

(٨٣١) وَ غـالِباً تُـمْنَعُ مِـنْ فَـعِيلِ   تـابِعاً الْـمَوْصُوفَ[٥] كَـالْقَتيلِ

(٨٣٢) وَاخْتِمْ بِهَا[٦] الْماضِيَ مُسْنَداً إِلىٰ   ذاتِ حِـرٍ أَوْ مُـضْمَرٍ[٧] حَـتْماً جَـلا

---

(١) بالتّاء (و هو الأصل) أو الألفِ مقصورة أو ممدودة.

(٢) أي إذا كان بمعنى فاعل. (المحشّي). [و كتب النّاظم:] أمّا الّذي بمعنى مفعول فتلحقه كركوبة بمعنى مركوبة. (شرح النّاظم)

الفَعول بمعنى فاعل كصَبور و شكور أكثر منه بمعنى مفعول كركوب، فهو الأصل له.

(٣) كمغشم للّذي لا ينتهي عمّا يريده و يهواه لشجاعة.

(٤) هُ، التّاء من هذه الأربعة [نحو:] عدوّة و مسكينة و ميقانة.

(٥) فإن لم يتبع الموصوف لحقه التّاء كذبيحة ونطيحة و أكيلةِ السّبع. (شرح النّاظم)

(٦) لكن سّاكنة لا متحرّكة كتاء الأسماء و حرفاً لا اسماً كتاء ضربتِ فعل المتكلّم أو المخاطب.

(٧) و لو كان عائداً إلى مؤنّث مجازي كالشّمس طلعت.

(٨٣٣) وَ راجِحاً في الظّاهِرِ الْمَجازِ مَع   فَصْلٍ[١] بِلا إلّا، وَ ساوىٰ إنْ وَقَع

(٨٣٤) في جَمْعِ تَكْسِيرٍ أوِاسْمِ الْجَمْعِ[٢] أَوْ   جِنْسٍ مُؤَنَّثٍ كَذا نِعْمَ رَأَوْا[٣]

(٨٣٥) وَالْجَمْعُ بِالْأَلِفِ وَالتّا لِلذَّكَر[٤]   وَ واهِياً في ما بِإِلَّا الْفَصْلُ قَرّ[٥]

(٨٣٦) وَ هٰذِهِ ساكِنَةٌ، وَالتّاءُ في   بَدْوِ مُضارِعٍ لِماضٍ تَقْتَضي[٦]

(٨٣٧) وَ أَلِفُ التَّأْنِيثِ ذُو قَصْرٍ وَ مَدّ   أَوْزانُها مَرْجِعُهَا النَّقْلُ تُعَدّ

---

(١) بين الفعل والمؤنّث الحقيقيّ [نحو:] قامت اليوم هند.

(٢) مطلقاً أي لمذكّر أو مؤنّث، نحو قامت الزُّيود و قام الزّيود، و «قالت الأعراب»، «و قال نسوة». (ش)

(٣) [نحو:] نعمت أو نعم المرأة فلانة.

(٤) نحو: جاءت الطّلحات و جاء الطّلحات، و لا يجوز إلحاق التّاء في جمع المذكّر السّالم خلافاً للكوفيّين. فيقال عندهم: قامت الزّيدون. (شرح النّاظم)

(٥) و مرجوحاً إن فصِل بإلّا كقوله:

مـا بـرئتْ مـن ريـبة و ذمّ   فـي حـزبنا إلّا بـنات العـمّ

(ش).

(٦) فتجب في هند تقوم و تقوم هند والشّمس تطلع و ترجّح في تطلع الشّمس و تهبّ الرّيح و يرجّح تركها في ما يهبّ في كذا إلّا الرّيح. (ش)

(٨٣٨) كَوَزْنِ ذِكْرىٰ أُرَبىٰ حُبارىٰ   فَعْلىٰ[1] سِبَطْرىٰ سُمَّهىٰ شُقّارىٰ

(٨٣٩) كَذاكَ فَعْلاءُ[2] وَ مُطْلَقُ افْعِلاءْ[3]   عَيْناً وَ فَعْلَلا فَعالا فُعْلَلا

---

(١) كأرطىٰ و سكرىٰ و دَعوىٰ و صَرعىٰ. (ش)

(٢) كصحراء و رغباء و طرفاء و حمراء و ديمةٍ هطلاء. (ش)

(٣) كقولهم لليوم الرّابع من أيّام الأسبوع: أربعاء. (ش)

الْمَقْصُورُ[١] وَالْمَمْدُودُ[٢]

(٨٤٠) ذُو الْقَصْرِ ما يَخْتِمُ لازِماً أَلِفْ   وَالْمَدِّ ما ذي[٣] بَعْدَها هَمْزٌ أُلِفْ

(٨٤١) ذُو صِحَّةٍ[٤] مِنْ قَبْلِ طَرْفِهِ انْفَتَح   نَظِيرُهُ الْمُعْتَلُّ قَصْرُهُ اتَّضَح

(٨٤٢) كَفِعَلٍ وَ فُعَلٍ جَمْعاً عُرِف   لِفِعْلَةٍ وَ فُعْلَةٍ، وَ ذُو أَلِفْ

(٨٤٣) مِنْ قَبْلِ طَرْفِهِ نَظِيرُهُ امْدُدِ   كَمَصْدَرٍ بِهَمْزِ وَصْلٍ ابْتُدِي

---

(١) هو الاسم المتمكّن الّذي حرف إعرابه ألف لازمة كالفتى والعصا، بخلاف المبنيّ كإذا و ما آخره غير ألف كالياء كالقاضي، و ما آخره ألف غير لازمة كالأسماء السّتّة حالة النّصب. (شرح النّاظم)

(٢) هو الاسم المتمكّن الّذي آخره همزة بعد ألف زائدة ككساء و رِداءو حمراء، بخلاف نحو: أولاء و شاءٍ و راءٍ ممّا ألِفه بدل من أصل، فلا يسمّى ممدوداً.

(٣) أي تلك الألفَ، فذي مفعول «أُلِف» الآتي، و فاعله ضميرها، فعلى هذا يكون جملة «بعدها همز» حالاً من ذي، لكونه مفعولاً لـ«أُلِف»، و يحتمل أن يكون «ذي» مبتدءاً و يكون جملة «بعدها همز» خبره، و حينئذ «أُلف» فعل مجهول صفة همز، و يفهم من تلك الصّفة كون الهمز زائداً كما لا يخفى.

(٤) القصر والمدّ في الأسماء على ضربين: قياسيّ و سماعيّ فالقصر القياسيّ في كلّ معتلّ له نظير من الصّحيح يطّرد فتح ماقبل آخره كمِرىً جمع مريةٍ و مُدىً جمع مُدْيَةٍ فإنّ نظيرهما من الصّحيح قِربة و قِرَبٌ و قُربة و قُرَب. والمدّ القياسيّ في كلّ معتلّ له نظير من الصّحيح يطّرد زيادة ألف قبل آخره كمصدر ما أوّله همزة وصل كارعوىٰ ارعواء [كاحمرّ] واستقصى استقصاءً وارتئى ارتئاءً [كاجتمع]. (شرح النّاظم)

(٨٤٤) وَالْعادِمُ النَّظِيرِ ذُو قَصْرٍ[1] وَ مَدّ[2] بِالنَّقْلِ، وَاقْصُرْ لِاضْطِرارٍ ما يُمَدّ[3]

---

(١) كالفتى واحد الفتيان والسّنا الضّوءِ والثّرى التّرابِ والحِجى العقلِ. (ش)

(٢) كالفتاء حداثة السّنّ، والسّناءِ الشّرفِ، والثّراء كثرة المال، والحذاء النّعل. (ش)

(٣) واختلف في جواز مدّ المقصور [للضّرورة] فمنعه البصريّون و أجازه الكوفيّون. (شرح النّاظم)

بِناءُ التَّثْنِيَةِ[١] وَ جَمْعِ التَّصْحِيحِ بالواو والياء أو التاء

(٨٤٥) آخِرَ مَقْصُورٍ[٢] يُثَنّىٰ عُدِّيا[٣] ثَلاثَةً أَوْ أَصْلُهُ الْيَا اقْلِبَنْهُ يا

(٨٤٦) كَالْجامِدِ الْمُمالِ،[٤] وَاقْلِبِ الْأَلِف بِغَيْرِ ذا[٥] واواً، وَ صَحْراءُ أُلِف

(٨٤٧) بِالْواوِ، وَاللَّذْ[٦] كَحَيا عِلْبا خُذا بِواوٍ أَوْ هَمْزٍ، وَ صَحِّحْ غَيْرَ ذا[٧]

(٨٤٨) وَ آخِرَ الْمُعْتَلِّ[٨] في الْجَمْعِ احْذِفِ وَالْفَتْحُ[٩] في الْمَقْصُورِ أَبْقِهْ تَقْتَفِ[١٠]

---

(١) الاسم المعرب إمّا مفرد أو تثنية أو جمع، والجمع إمّا مكسّر أو مصحّح، والمصحّح إمّا بالواو أو الياء والنّون، و إمّا بالألف والتّاء.

(٢) الاسم المتمكّن ينقسم إلى صحيح [و معتلّ، والمعتلّ إلى منقوص إه] و منقوص و مقصور و ممدود، فإذا ثنّي الصّحيح أو المنقوص لحقيقته العلامة من غير تغيير كقولك في غلام و جارية و قاض: غلامان و جاريتان و قاضيان، و إذا ثنّي المقصور وجب تغيير ألفه. (شرح النّاظم) (٣) سواء كانت في الأصل ياءً أو واواً. (ش)

(٤) أي أو كانت ثالثة مجهولة الأصل كقولك في متى مسمًّى به متيان. (شرح النّاظم)

(٥) بأن تكون ثالثة بدلاً من الواو كقولك عصوان، أو مجهولة الأصل و لم تمل كإلَوان في تثنية إلى مسمًّى به. (شرح النّاظم) (٦) همزته بدل من أصل أو للإلحاق.

(٧) بأن يكون همزة الممدود أصلاً غير بدل كقُرّاء.

(٨) أي المنقوص، أو المراد أعمّ من المنقوص والمقصور. [و كتب النّاظم:] و إذا جمع الاسم جمع تصحيح [أي بالواو والنّون] فإن كان صحيحاً أو ممدوداً فحكمه في لحاق علامة الجمع حكمه في لحاق علامة التّثنية، و إن كان منقوصاً حذف آخره، و قلبت الكسرة الّتي قبله ضمّة في الرّفع نحو: جاء القاضون، و إن كان مقصوراً حذف آخره، و وليت علامة الجمع الفتحة الّتي كانت قبل الآخر نحو: جاء المصطفَوْن و رأيت المصطفَيْن، و جاء موسَوْنَ و رأيت موسَيْنَ. (شرح النّاظم) (٩) حصر أي لا تبق إلّا الفتح أي احذف الألف دون الفتح.

(١٠) في الأحوال دون كسرة المنقوص في حال الرّفع.

(٨٤٩) في الْجَمْعِ بِالتَّا الْهَمْزَةَ اقْلِبْ وَالْأَلِفْ كَما تُثَنِّيهِ،[١] وَتا ذي التّا[٢] حُذِف[٣]

(٨٥٠) وَالْعَيْنُ صَحَّتْ ساكِناً في اسْمٍ[٤] عَلىٰ ثَلاثَةٍ مُؤَنَّثٍ وَ لَوْ خَلا

(٨٥١) تَتْبَعُ[٥] فا في شَكْلِهِ، وَ سَكِّنِ[٦] تالي سِوَى الْفَتْحِ أَوِ افْتَحْ يَهُنِ

(٨٥٢) وَ ذِرْوَةً[٧] وَ زُبْيَةً[٨] لا تُتْبِعِ[٩] وَ غَيْرُ ما قُرِّرَ شَذَّ،[١٠] فَاسْمَعِ

---

(١) و إذا جمع الاسم بالألف والتّاء فحكمه في لحاق علامة الجمع حكمه في لحاق علامة التّثنية إلّا أنّ ما فيه هاء التّأنيث تحذف منه عند تصحيح ما هي فيه، كقولك في مسلمة و مؤمنة: مسلمات و مؤمنات، فإن كان قبل تاء التّأنيث همزة بعد ألف زائدة جاز فيها القلب والإبقاء إن كانت بدلاً من أصل، و وجب فيها التّصحيح إن كانت أصلاً غير بدل، فتقول في بناءة: بناءات، و في وضاءة: وضاءات بالتّصحيح لا غير؛ و إن كان قبل التّاء ألف قلبت واواً إن كانت ثالثة بدلاً منها نحو: قطاة و قطوات و ياء إن كانت ثالثة بدلاً منها نحو: فتاة و فتيات، أو رابعة مطلقاً نحو: معطاة و معطيات. (شرح النّاظم) (٢) المعتلّ، و كذا الممدود والمقصور إذا كان في آخرها تاء.

(٣) إذا جمع بالألف والتّاء لا إذا ثني.

(٤) فلو كان صفة أو معتلاً عينه و لو بالإدّغام وجب بقاء السّكون نحو: صَعْبات و جَوْزات. (ش)

(٥) أي إذا جمع الاسم بالألف والتّاء تتبع العينُ السّاكنُ وجوباً الفاءَ في شكله إذا كان فتحاً (مفهوم حاشية المحشّي). [و كتب أيضاً:] بشرط كونه اسماً صحيح العين و ليست لامه واواً بعد كسرة و لا ياءً بعد ضمّة كتَمَرات [في تمرة] و وعَدات في وَعْدٍ، فلو كان صفة تعيّن الإسكان، و كذا لو كان معتلّ العين و لو كانت لامه واواً بعدكسرة أو ياءً بعد ضمّة امتنع في الجمع الإتّباع. (شرح النّاظم) (٦) و يجوز الإتّباع لحركة الفاء أيضاً.

(٧) ممالامه واو بعد كسرة على فائه. (٨) ممالامه ياء بعد ضمة على فائه.

(٩) عينَه فائَه، انّما جاز الإسكان والفتح.

(١٠) كِعيَرات بالفتح في عير و قول الشاعر: فتستريحَ النفسُ من زَفْراتها بالسكون والقياس زفَراتها بالفتح (شرح النّاظم).

جَمْعُ التَّكْسيرِ[1]

(۸۵۳) لِـقِلَّةٍ[2] أَفْـعِلَةٌ أَفْـعُلُ ثُـمّ — فِـعْلَةٌ أَفْـعالٌ[3] بِـغالِبٍ[4] تَـؤُمّ

(۸۵٤) فَأَفْـعُلٌ لِـفَعْلٍ اسْـماً صَحّا — عَـيْناً[5] وَ ذي أَرْبَـعٍ اسْـماً أَضْحىٰ

(۸۵۵) مِثْلَ عَـناقٍ وَ ذِراعٍ،[6] وَ سِـوىٰ — ذا مِـنْ[7] ثُـلاثِيٍّ فَأَفْـعالاً[8] حَـوىٰ

(۱) على ضربين: جمع قلّة و جمع كثرة، فجمع القلّة مدلوله بطريق الحقيقة الثّلاثة فما فوقها الى العشرة، و جمع الكثرة مدلوله بطريق الحقيقة ما فوق العشرة الى غير نهاية، و يستعمل كلّ منهما موضع الآخر مجازاً. (شرح النّاظم).

يرتقي بناؤه بالاستقراء إلى أربعة و عشرين (كمال الدين). [و كتب المحشّي على قول النـاظم التّكسـير:] للواحد بنقص أوزيادة أو تبديل صورة أو نقص و تبديل معاً أو بجميع ذلك كغلمانٍ.

(۲) و كذا الجمع بالواو أو الياء والنّون والجمع بالألف والتّاء فأنّهما كالأوزان الأربعة من المكسّر.

(۳) و ما عدا هذه الأربعة من أبنية التّكسير فهى جموع كثرة. (ش)

(٤) وقد يستغنى ببعض أبنية القلّة عن بعض أبنية الكثرة، و ببعض أبنية الكثرة عن بعض أبنية القلّة، فالأوّل كرجل و أرجُل، و عنق و أعناق، و قتب و أقتاب، وفؤاد و أفئدة، والثّانى كصفاة و صُفِيٍّ، و رجُل و رِجال، و قلب و قلوب، وصُرَد وصِردانٍ. (شرح النّاظم). قول الشّارح: «عن بعض أبنية القلّة» فلا يبنى هناك جمع قـلّة. و استعمال كلّ منهما في معنى الآخر من القلّة أو الكثرة حينئذ حقيقةٌ. فلايبنى هناك جمع كثرة.

(٥) نحو كلب و أكلب، و كعب وأكعب، و ظبي و أظبٍ، ودلو و أَدْلُوٍ، و قالوا: عبد و أعبُدٌ،و إن كان صفة لغلبة الاسميّة، و شذّ نحو عين و أعين، وثوب وأثوب. و شذّ له أفعال كفرخ و أفراخ و زند و أزناد، [خلافاً لسيبويه قال بقياسه]. (شرح النّاظم).

(٦) و أذرعٍ، و عقابٍ و أعقبٍ، و يمينٍ و أيمُنٍ، و شذّ من المذكّر نحو شهاب و أشهُب، و غراب و أغرُبٍ (ش).

(۷) أي ما ليس على فَعْلٍ ممّا (اسم ثلاثىّ) هو صحيح العين، و لا فُعَلٍ، و ذلك ثور و أثوار، و سيف و أسياف، و جمل و أجمال، و ثمر و أثمار، و عَضُد و أعضاد، و حِمل و أحمال، و عِنَب و أعناب، و إبل و آبالٍ، و قُفل و أقفال، و طُنُب و أطناب،. (شرح النّاظم). (۸) قياس في سوى ذا، و شاذّ في ذا كما سبق.

(٨٥٦) لِـفُعَلٍ يَـغْلِبُ فِـعْلانُ،[١] وَ قَـرّ لِاسْـمٍ رُبـاعٍ مُـدَّ ثـالِثاً ذَكَـر

جمع كثرة

(٨٥٧) أَفْـعِلَةٌ[٢] لِـذا فَـعالٌ وَ فِـعال[٣] إنْ حَـوَيا تَـضاعُفاً أَوِ اعْـتِلال[٤]

لزم

فالزم جمعها على غير أفعلة

(٨٥٨) فُـعْلٌ لِـفَعْلا[٥] أَفْـعِلَة،وَ فِـعْلَة كَـوِلْدَةٍ لا قَـيْسَ إلّا نَـقْلَه[٦]

جمع كثرة

أي ولا فعل فعلاء

جمع قلة جمع ولد

في شيء من الأبنية

أي نقله أو نقلة

(٨٥٩) لِاسْمٍ رُباعٍ صَحَّ لاماً زِيدَ مَدّ ثـالِثَهُ وَ لَـمْ يُـضاعَفْ[٧] إذْ وَرَد

---

(١) كَصَرُد و صِردان، و نُغَر و نِغْرانٍ (بالفاء والعين والرّاء المهملتين البلبل). و جاء بعضه على أفعال كرطب و أرطاب. (شرح النّاظم)

(٢) كقَذالٍ و أقذِلَةٍ، و طعام و أطعمة، و حمارٍ و أحمرة، و غراب و أغربة، و رغيف و أرغفة، و عمود و أعمدة.

(٣) أي التزم أفعلة في جمعها؛ يعني أنّ تقديم لذا لحصر المبتدأ. (النّاظم و المحشّي). أي هذا القسمان من الاسم الرّباعي المذكور.

(٤) فالمضاعف كبتاتٍ و أَبِتَّةٍ، و زمام و أزمّة، وإمام و إئمّة، والمعتلّ اللّام كقَبَاءٍ و أقبية، و فِناء و أفنية، و إناء و آنية. (شرح النّاظم) قوله: «كبتات» الزّاد والجهاز أو متاع البيت، و في الحديث: لا يؤخذ منكم عُشرُ البتاتِ.

(٥) لأَفْعَلَ كَحُمْرٍ في جمع أحمرَ و حمراء.

(٦) نحو وَلَدَ و وِلْدَةٍ، و فتىً و فِتْيَةٍ، و صَبِيٍّ و صِبْيَةٍ، و غُلامٍ و غِلْمَةٍ، و خُصَىٍّ و خِصْيَةٍ، و شَيْخ و شَيْخَةٍ، و شُجاع و شِجْعَةٍ. (شرح النّاظم)

(٧) أمّا المضاعف فإن كانت مدّته ألفاً فجمعه على فُعُلٍ نادر كنعان و عُنُنٍ، و إن كانت غير ألف فَفُعُل يطّرد كسرير و سُرُر، و ذلول و ذلل. (ش)

(۸٦٠) بِأَلِفٍ فُعُلٌ[1] اجْعَلْ فُعَلا لِفُعْلَةٍ فُعْلى،[2] وَ أَعْطِ فِعَلا

(۸٦١) لِفِعْلَةٍ،[3] وَ في كَرامٍ[4] فُعَلَة مُطَّرِدٌ، لِكَامِلٍ[5] خُذْ كَمَله

(۸٦٢) وَ لِقَتيلٍ[6] زَمِنٍ وَ مَيِّتِ وَ هالِكٍ وَ أَحْمَقَ فُعْلَى اثْبِتِ

(۸٦٣) لِفُعْلٍ اسماً صَحَّ لاماً فِعَلَة[7] وَ فُعَّلٌ لِفاعِلٍ وَ فاعِلَه[8]

---

(۱) فلا فرق في ذلك بين المذكّر و المؤنّث كقذال و قُذُل، و أتان و أتن، و حمار و حمر، و ذراع و ذرع و قُراد و قُرُد، و كُراع و كُرُع و قضيب و قضب، و عمود و عُمُد، و قلوص و قُلُص. واطّرد فُعُل في فعول بمعنى فاعل كصبور و صُبُر، و غفور و غُفُر. (شرح النّاظم) قوله: «قلوص» من الشّبابة من النّوق (التّصريح، كتبه المحشّي).

(۲) كقُربة و قُرَب، و غُرفة و غُرُف، و الكُبَر و الكُبرى، و الصُّغرى و صُغَر. (ش)

(۳) أي لاسم على فِعلة ككسرة و كِسَر، و حِجّة و حِجَج، و مِرية و مِرىً. (ش)

(٤) أي في وصف على فاعل معتلّ اللّام لمذكّر عاقل كرامٍ و رُماة و ثاض و قُضاة. (ش)

(٥) أي في وصف على فاعل صحيح اللّام لمذكّر عاقل كسافر و سَفَرَة و بارّ و بَرَرَة و ساحر و سَحَرَة. (ش)

(٦) [أي] لوصف على فعيل بمعنى مفعول دالّ على هلاك أو توجّع كقتيل و قتلى و جريح و جرحى و أسير و أسرى. و يحمل عليه ما أشبهه في المعنى من فعيل بمعنى فاعل كمريض و مرضى، و من فَعِل كزَمِن و زمنى، و فَيْعَل كميّت و موتى، و فاعل كهالك و هلكى، و أفعلَ و فَعْلانَ كأحمق و حمقى و سكرانَ و سكرىٰ. (شرح النّاظم) [و كتب المحشّي:] أحمق و سكران لا يخلوان من توجّع مّا.

(۷) كقُرْط و قِرَطة، و دُرْج و دِرَجة، و كُوز و كِوَزةٍ، و دُبّ و دِبَبَةٍ. (ش)

(۸) كضاربٍ و ضُرَّب، و ضاربة و ضُرَّب، و صائم و صوّم و صائمة و صوّم. (ش)

(٨٦٤) وَصْفاً صَحِيحاً،[1] وَكَذَا الْفُعّالُ في مُـذَكَّـرٍ،[2] لِـفَعْلَةٍ فُـعْلٍ[3] يَـفي

(٨٦٥) ما عَيْنُهُ أَوْ فاؤُهُ يا[4] وَ لِـفَعَلْ[5] مـا لامُـهُ مُـضَعَّفٌ وَ لا مُـعَلّ

(٨٦٦) وَ لَوْ بِتا وَ فُعْلٍ أَوْ فِعْلٍ[6] فَـعِيل كَـفاعِلٍ[7] فَـعْلانَ[8] فُـعْلانَ[9] طَـوِيل[10]

(٨٦٧) وَ ما لِذي الْأَرْبَعِ مِنْ أُنْثَى اطَّرَد فـي الْـعَشْرِ جَـمْعاً بِـفعالٍ، وَ أَسَـد

---

(١) و ندر فُعّل في المعتلّ اللّام كعافٍ و عُفّىً و غازية و غُزّىً. (ش)

(٢) وصفٍ صحيح اللّام على فاعل كصائم و صُوّام، و قائم و قُوّام، و ندر في فاعله كصادّة و صُدّاد، و في المعتلّ اللّام كغاز و غزّاءٍ.

(٣) اسمين كانا أو وصفين كقَصْعَةٍ و قِصاع، و خَدلَة و خِدال،. كَعْب و كعاب، و ثوب و ثياب، و صعب و صِعاب،. (ش) قول الشّارح: «كعاب» بمعنى: ممتلية السّاقين والذّراعين. (نقله المحشّي من التّصريح)

(٤) و قلّ في ما عينه ياء كضيف و ضياف، و كذا في ما فاءه ياء كيعر و يعارٍ. (ش) قول الشّارح: «يعر» الجدي يربط في الزُّبْيَةِ للأسد ليقع فيها. (نقله المحشّي من التّصريح)

(٥) كجبل و جِبال، و جمل و جِمال، و رَقَبة و رِقاب، و ثمَرَة و ثِمار. (ش)

(٦) كدُهن و دِهان، و رمح و رِماح، و ذِئب و ذِءاب، و قِدْح و قِداح. (ش)

(٧) و في مؤنّثه كظِراف و كِرام في جمع ظريف و ظريفة و كريم و كريمة. (ش)

(٨) وصفاً و في أُنثَيَيه، و هما فَعلىٰ و فَعلانة، و ذلك نحو: غِضاب و نِدام و خِماص في جمع غَضْبان و غضبىٰ و ندمانٍ و ندامة و خُمْصان و خُمصانة. (ش)

(٩) وصفاً و أُنثاه [و هي] فُعلانة لا غير. (المحشّي والتّصريح)

(١٠) و طويلةٍ وصفين صحيحي اللّام معتلّي العين بالواو، نحو: طِوال في جمع طويل و طويلة. (ش)

(٨٦٨) وَ فُعْلٌ اسماً مُطْلَقَ الْفا[١] وَالْكَبِد   لَــها فُـعُولٌ[٢] لا كَـخُفٍّ[٣] إِذْ بَــرِد

(٨٦٩) فِعْلانٌ لِلْفُعالِ[٤] مَعْ فُعْلٍ[٥] مُعَلّ   عَيْنٍ، كَذا فَعْلٌ،[٦] وَ فـي سِواهُ قَلّ[٧]

(٨٧٠) فُعْلانُ لِلْفَعْلِ سِميَ[٨] فَعِيلٍ[٩]   وَ فَعَلٍ صُحّاً،[١٠] وَ لِلْبَخيلِ[١١]

(٨٧١) خُذْ فُعَلاءَ،[١٢] وَ أَفْعِلاءَ في الْمُعَلّ   لاماً[١٣] وَ مُضْعَفٍ، وَ غَيْرُ ذاكَ قَلّ[١٤]

---

(١) ككعْب و كعوب، و كحِمْل و حمول، و ضِرْس و ضروس، و كجُند و جنود، و بُرد و برود. (شرح النّاظم)

(٢) سماع في أَسَد كأُسُودٍ، و كذُكور في ذَكَر، و مطّرد في الباقي.

(٣) من فُعْل مضاعف أو معتلّ اللّام أو العين إلّا ما ندر من نحو خُصٍّ و خُصوصٍ.

(٤) كغُلام و غِلمان، و غُراب و غِربانٍ. (ش)   (٥) كعُود و عيدان، و كوزٍ و كيزان. (ش)

(٦) كتاج و تيجان، و قاعٍ و قيعان. (ش)

(٧) يحفظ، و لا يقاس عليه، نحو: خَرِب و خِرْبان، و أخ و إخوان، و غَزال و غِزلان، و خَروفٍ و خِرْفان، و قِنْوٍ و قِنوان. (شرح النّاظم)   (٨) كظهر و ظُهران، و بطن و بُطنان. (ش)

(٩) كقضيب و قُضبانٍ، و كثيب و كثبان، و رغيف و رغفانٍ. (ش)

(١٠) كذَكرَ و ذُكران، و جذَع و جُذعانٍ. (ش)

(١١) من فعيلٍ صفة لمذكّرٍ عاقل غير مضاعف و لا معتلّ اللّام. (ش)

(١٢) كبُخَلاء و كُرَماء و ظُرَفاءَ و شُرَفاء. قياس في نحو البخيل، و شاذّ في نحو: رسول و رُسلاء و سمح و سمحاء. (شرح النّاظم)   (١٣) كوليّ و أولياءَ، و غنيّ أغنياء، و نبيّ و أنبياء. (ش)

(١٤) نحو: نصيب و أنصباء، و صديق و أصدِقاء، و هيّن و أهوناءَ. (ش)

(٨٧٢) فَـواعِـلٌ لِـفَوْعَلٍ[1] وَ فـاعَلِ[2] وَ فـاعِلاءَ[3] وَ حـائِضٍ[4] وَ كـاهِلِ

(٨٧٣) فاعِلَةٍ[5] وَ صاهِلٍ، وَ شَذَّ في كَـفارِسٍ،[6] وَ لِـفَعالَةٍ يَـفي[7]

(٨٧٤) فَعائِلٌ وَ شِبْهِهِ[8] وَ لَوْ حُذِف تـا،[9] وَ فَعالٍ مَعْ فَعالىٰ قَدْ عُرِف

(٨٧٥) لِنَحْوِ صَحْراءَ[10] وَ عَذْراءٍ،[11] وَانْتَخِب لِـنَحْوِ كُـرْسِيٍّ[12] فَـعالِيَّ تُـصِب

(١) كجواهر و كواثِر جمع كوثَر. (٢) كطابَعٍ و طوابعَ، و قالَبٍ و قوالِب. (ش)

(٣) كقاصِعاءَ و قواصِعَ. (ش)

(٤) أي و لوصف على فاعلٍ إن كان لمؤنّث عاقلٍ كحائضٍ و حوائِضَ، و طامثٍ و طوامِثَ، أو لمذكّر لا يعقل كصاهلٍ و صواهلَ و ناعِقٍ و نواعِقَ. (ش)

(٥) مطلقاً كصاحب و صواحبَ، و فاطمةَ و فواطمَ، و ناصية و نواصِيَ. (ش)

(٦) من وصف على فاعل لمذكّر عاقل كفوارِسَ و ناكِس و نواكِسَ. (شرح النّاظم)

(٧) من كلّ رباعيّ بمدّة قبل آخره مؤنّثاً بالتّاء كسحابة و سحائب، و رسالة و رسائل، و كناسة و كنائِس. (ش)

(٨) كصحيفة و صحائف و حلوبة و حلائب. (ش)

(٩) كَشِمالٍ و شمائِل، و عقاب و عقائب، و عجوز و عجائز. (ش).

(١٠) من فعلاء الاسم كصَحارٍ (أصله صحارِيُ) و صحارى (النّاظم والمحشّي).

(١١) من فعلاءَ الوصفِ كعذارٍ و عذارى. (النّاظم و المحشّي).

(١٢) من كل ثلاثيٍ آخره ياء مشددة غير متجددة لِلنّسَبِ ككرسيّ و كراسيّ و برديّ و براديَّ، و لا يقال بصريّ و بصاريّ. (شرح النّاظم) و أمّا أناسيُّ فجمع إنسان لا إنسيٍّ، و أصله أناسينُ، فأبدلوا النّون ياءً كما قالوا في ظِربانٍ لدويبة: ظرابيُّ. (الموضّح)

(٨٧٦) وَ زائِدُ الثُّلاثِيِّ[1] غَيْرُ ما زُكِنْ   لَـــهُ فَـعالِلُ[2] وَ شِـبْهُهُ،[3] وَ مِـنْ

(٨٧٧) ذي خَمْسَةٍ جُرِّدَ خَتْمَهُ احْذِفِ[4]   أَوْ رابِـعاً مُشْـبِهَ ذي[5] الزَّيْـدِ تَـفِ

(٨٧٨) وَ زائِداً فِيهِ احْذِ فَنْ[6] إِنْ ما أَتىٰ   لَـيْناً يَـلي[7] الْآخِـرَ، وَالسِّـينَ وَ تـا

(٨٧٩) مِنْ نَحْوِ مُسْتَدْعٍ أَزِلْ، وَ بِـالْبَقا   الْـمِيمُ أَوْلىٰ،[8] وَ كَـذا مـا سَـبَقا

(١) أي ما زاد على ثلاثة ثلاثيّاً مزيداً فيه أو رباعيّاً مجرداً، و كذا أن كان أزيد من أربعة، لأنّه يحذف منه حتى يؤوّل ألى الرّباعيّ إلى المدّة قبل الآخر فجمعه فعاليل.

(٢) يجمع عليه كلّ رباعيّ مجرّد كجعفرٍ و جعافِرَ، و زِبرِجٍ و زبارِجَ، و بُرثُنٍ و براثِنَ. (ش)

(٣) و هو كلّ جمع ثالثه ألف بعدها حرفان، [فـ]ـليس فيهِ أربعة أصول. [و كتب أيضاً:] يجمع عليه [أي على الشّبه] كلّ رباعيّ بزيادة الإلحاق كجوهر و جواهر، و صَيْرَفٍ و صيارِف و عَلْقى و علائِق، أو لغير إلحاق ممّا لم يتقدّم التّنبيه على مثال جمعه كمسجد و مساجد و إصبع و أصابع و سُلَّم و سلالم. (شرح النّاظم)

(٤) كَسَفَرجلٍ و سفارِجَ. (ش)

(٥) أي إن كان الرّابع ممّا يزاد كنونِ خَوَرْنَقٍ أو من مَخرَج ما يزاد كدال فَرَزدَقٍ فلك أن تقول: خوارقُ و فرازقُ، و الأجود خوارِنُ و فرازدُ. (ش)   (٦) كقَبَعْثَرى و قباعث، و فَدَوْكَسٍ و فداكِسَ، و مُدَحرَجٍ و دَحارِجَ. (ش)

(٧) و إلّا فعلى فعاليلَ كقَراطيسَ و قناديل و عصافير. (ش)

(٨) منها، لأنّها مصدّرةٌ و متجدّدة للدّلالة على معنىً. (ش)

(۸۸۰) مِنْ هَمْزٍ أَوْ يـا،[۱] وَآوَ حَـيْزَبُونا أَبْـقِ،[۲] سَـرَنْدیٰ[۳] فـيهِ خَـيَّرُونا

(۱) و نهاية ما يرتقي إليه بناءُ الجمع أن يكون على مثال فعالل أو فعاليلَ، فإن كان في الاسم من الزّوائد ما يخلّ بقاؤه لأحد المثالين حذف، فإن تأتي بحذف بعض أبقي ماله مزيّةٌ، فإن ثبت التّكافي فالحاذف مخيّرٌ، فعلى هذا تقول في جمع مُستَدْعٍ: مَداعٍ، فتحذَف السّين و التّاءَ و تبقى الميمَ، فتقول في أَلَندَدٍ و يَلَندَدٍ: ألادٍ و يلادٍ، فتحذف النّونَ و تبقى الهمزة من أَلندد و الياءَ من يلندد لتصدّر هما، و لأنّهما في موضع يقعان فيه دالّينِ على معنىً بخلاف النّون، فإنّها في موضع لا تدلّ فيه على معنىً أصلاً. (شرح النّاظم).

(۲) في الجمع، فقل: حَزابينُ بقلب الواو ياءً لسكونها و انكسار ما قبلها، و لا تحذفها أي الواوَ، لأنّها لو حذفت لم يغن حذفُها عن حذف الياء، لأن بقاءَ الياءِ مُفَوِّتٌ لصيغة منتهى الجمع. (شرح النّاظم)

(۳) فتقول: سراندُ بحذف الألف و سرادٍ بحذف النّون، و كذا أما أشبهه كَعَلَندى و حَبَنطى، فإن شئت قلت: علاند و حبانط، و إن شئت قلت: علادٍ و حباطٍ (ش)

التَّصْغيرُ[١]

(١) كلّ اسمٍ متمكّن قصد تصغيره فلابدّ من ضمّ أوّله و فتح ثانيه و زيادة ياء ساكنة بعده، فإن كان ثلاثيّاً لم يغيّر بأكثر من ذلك، و إن كان رباعيّاً فصاعداً كسر مابعد الياء. (شرح النّاظم)

الأصل في التّصغير لكونه من جملة تصاريف الكلمة أن لا يكون إلّا في الأسماء المتمكّنة، لا في الأفعال، و لا في الأسماء المبنيّة كما لا يكون في الحروف، و لا يكون في المركّب إلّا في جزئه الأوّل و هو بمنزلة الاسم المفرد؛ و قد جاء شذوذاً في ذا الإشاريّة والّذي الموصولة و فروعهما، فلمّا خولف بتصغير ما ذكر الأصل المذكور خولف في ذلك التّصغير قاعدة تصغير الاسم المعرب أيضاً إيذاناً بأنّ هذا التّصغير خلاف الأصل حيث ترك الحرف الأوّل على ما كان عليه قبل التّصغير و هو الفتح، إلّا في الأولى بالضّمّ، فلا يضمّ الأوّل كما في المعرب، و عُوّض عن ضمّ الأوّل ألف آخراً إلّا في ما فيه علامة التّثنية والجمع المصحّح لمذكّر أو مؤنّث، فقُبل تلك العلامة، و زيد كما في المعرب ياء ساكنة مفتوح ماقبلها إلّا أنّها هنا قد تكون ثانية و في المعرب ثالثة دائماً، و كمّل ما نقص بالحذف عن ثلاثة أحرف لو تبتٍ هنا كما في المعرب، و يقع بعد ياء التّصغير ثانية، و ألف آخراً، و قلب ألف التّكبير ياء لاقتضاء ألف العوض أو ألف التّصغير فتح ماقبله، وادّغم ياء التّصغير في ياء التّكبير أي الياء المنقلب عن الألف؛ والبصريّون على أنّ ذا و تا ثلاثيّ الأصل محذوف العين فأصل المصغّر ذَيَيْيا و تَيَيْيا بثلاث ياءات: الأولى عين الكلمة ردّت بالتّصغير ثمّ حذفت تخفيفاً، والوُسطى حرف التّصغير و لم تحذف لكونها علامته، وادّغمت في لام الكلمة ولم تحذف اللّام أي الثّالثة لأنّ ياء التّصغير موضوع على السّكون لا يفتح بالألف، و على هذا يكون زيادة التّصغير في هذين اللّفظين أيضاً ثالثة بحسب التّقدير، و قول الكوفيّين بشأن المبنيّات أقرب؛ و تقول في ذان و تان: ذَيّان و تيّان رفعاً، و ذيَّينِ و تَيَّينِ نصباً و جرّاً، زيد علامة التّثنية على ذيّا و تيّا، فحذف ألف العوض لملاقاة السّاكن.

و لو قلنا بعدم ورود التّثنية على لفظ المفرد المصغّر بل ذيّان و تيّان واردان على ذان و تان فنقول: زيدَ علامة التّثنية المعرب بعد زيادة ياء التّصغير ثانية في الظّاهر وادّغامه في ياء الألف، فحذف نون الأصل فلم يزد ألف العوض لحصول الطّول بعلامة التّثنية، و يمكن على رأي البصرة لو قلنا بزيادة ياء التّصغير ثانية حقيقة أن نقول: إنّ ياء التّصغير ادّغمت في ياء العين المعادة، و لم يزد ألف العوض، و بقي علامة التّثنية في ذان و تان، فإنّهما معربان في ذيّان و تيّان، و في أولاد بالمدّ والقصر أُولَيّاءِ كذلك، زيدَ الياء ثالثة بعد اللّام وادّغمت في ياء ألف التّكبير، و زيد ألف العوض آخراً في المقصور و قبل آخر الممدود لا آخراً، إذ ليس لنا تصغير خماسيّ إلّا و قبل آخره مدّة، هذا. و يقال في ذاكَ ذيّاكَ، و في ذيّالِكَ، وذلو صغّر الأولى موصولة فكأُولىٰ اسم إشارة بلا فرق.

و نقول في الّذي والّتي: اللَّذَيّا واللَّتَيّا بزيادة ياء التّصغير ثالثةً وادّغامها في ياء التّكبير، و زيادة ألف التّصغير آخراً و فتح ما قبل الياء و ماقبل الألف، و في اللّذان واللّتان رفعاً والّذين واللّتين نصباً و جرّاً اللّذَيان واللّتَيان رفعاً واللّذَيَّينِ واللّتَيَيْنِ نصباً و جرّاً، زيد على المفرد المصغّر علامة التّثنية، فحذف ألف تصغيره المفرد اعتباطاً أو لملاقاة السّاكن، فهو منسيّ أو منويّ.

☞

و أثر الخلاف يظهر في الجمع بالواو أوالياء والنّون، فعلى الأوّل يضمّ اللّام للواو و يكسر للياء، و على الثّاني يفتح فيهما كما يأتي، والأوّل رأي سيبويه والثّاني رأي الأخفش. أو نقول زيد في الّذي والّتي ياء التّصغير ثانية، وادّغم في ياء التّكبير، و لم يؤت بألفه للطّول بزيادة علامة التّثنية، فلم يرد تصغير التّثنية على لفظ المفرد المصغّر، و هذا رأي صاحب التّوضيح.

و في تصغير الّذينَ واللّائينَ في الأحوال الثّلاث اللّذَيُّونَ واللّوَيُّونَ رفعاً واللّذَيِّينَ واللّوَيِّينَ نصباً و جرّاً، فزيد على اللّذيّا علامة جمع المذكّر، فحذف ألف تصغير المفرد اعتباطاً، فضمّ الياء المشدّدة للواو و كسر للياء أو لملاقاة السّاكن، ففتح الياء فيهما؛ أو نقول: زيد على اللّذينَ ياء التّصغير ثالثة و ألفه قبل النّون، فصار بعد ادّغام ياء التّصغير في ياء التّكبير، و فتح الذّال اللّذيّان فأبدل الألف واواً خوف اللّبس بالمثنّى، والفتحة ضمّة أو أبقيت، و هذا رأي «الچاپردي» و لا يخفى أنّ الواو هنا إعراب، و يبدل ياءً في النّصب والجرّ، ففي كونه بدلاً من ألف التّصغير تأمّل. و لا مفرد في اللّائيّينَ على لفظه و لا تثنية فتصغيره جار على لفظه بقلب ألفه واواً و زيادة ياء التّصغير بعده ثالثة وادّغام بعد حذف الهمزة للخفّة في ياءالتّكبير، ثمّ زيد علامة الجمع المعرب، و حذف نون الأصل و ضمّ الياء المشدّدة للواو و كسر للياء، و لم يؤت بألف التّصغير للطّول بعلامة الجمع، فعلى هذا يكون اللّوَيُّون كالّذَيُّون وزناً، كما أنّه مثله معنى، و ما وقع في بعض نسخ الكتب بدلاً من اللّوَيُّون كما ضبطنا من اللّتَويُّون بحذف الألف لا قلبه واواً و بإبقاء الهمزة أو اللّوَئيّون بزيادة ياء التّصغير رابعة و بقاء الهمزة، أو اللّائيّون بإبقاء الألف من غير أن ينقلب واواً و بإبقاء الهمزة و بلا ياء التّصغير في الأوّل و بزيادتها رابعة في الثّاني فكأنّ كلّ ذلك من تحريفات النّساخ.

و تقول في اللّاتي جمع الّتي: اللّتَيّاتُ بوروده على اللّتيّا و حذف ألف التّصغير لألف الجمع، واستغنوا بذلك عن تصغير لفظ اللّاتي واللّائي، فلم يصغّرا عند سيبويه؛ والأخفش يصغّرهما على اللّوَيْتا و اللّوَيْئا بقلب ألفهما واواً على القاعدة كما في ضارب، و زيادة ياء التّصغير ثالثة و ألفه آخراً و بحذف ياء التّكبير لئلّا يصير الاسم المصغّر على خمسةأحرف سوى ياء التّصغير، كذا في «التّصريح». و لو لم يحذف اللّام لصار اللّوَيْتِيا واللّوَيْئِيا بياء خفيفة قبل ألف التّصغير و بعد الهمزة أو التّاء الواقعين بعد ياء التّصغير كما في بعض النّسخ، و لعلّه أيضاً تحريف، لأنّ ياء التّصغير و إن وقع ثالثاً يقع قبل الموصول فيهما و إن لم يعد الألف، و كذا نسخة اللّوَتَيّا واللّوَتَيّا(ا) بياء مشدّدة بعد التّاء أو الهمزة و قبل الألف، لأنّ ياء التّصغير و إن وقع قبل آخر الموصول لم يقع ثالثاً بل رابعاً؛

أمّا اللّوَيّا بياء مشدّدة قبل الألف و بعد الواو في تصغير اللّائي لو ثبت بالنّقل فلا عيب فيه، لأنّه قبل الألف واواً، و حُذِف الهمزة و زيد ياء التّصغير ثالثة و قبل آخر الموصول و زيد ألف التّصغير آخراً، وادّغم ياء التّصغير في ياء التّكبير، و كلّ ذلك مقبول في تصغير المبنيّ، ثمّ المازنيّ كالأخفش يصغّر اللّائي واللّاتي لكن بحذف

☜

(٨٨١) صَغِّرْ ثُلاثِيّاً فُعَيْلاً، وَالَّذي ... فـاقَ فُعَيْعِلاً[١] فُعَيْعِيلاً خُذِ

(٨٨٢) وَ ما بِهِ وَصَلْتَ لِلْجَمْعِ لِذا ... صِلْ،[٢] وَ قُبَيْلَ آخِرٍ زِدْ يا إِذا

(٨٨٣) يُحْذَفُ بَعْضُ الإسْمِ فِيْ ذَيْنِ،[٣] وَ ما ... خالَفَ ما قُلْناهُ نَزْرٌ بِهِما[٤]

☞

الألف دون الياء فيصير اللّاءَيّا واللّاتيّا بتشديد الياء قبل ألف التّصغير و بعد الهمزة أو التّاء، و هذا ملبِس بتصغير المفرد. قاله في «التّصريح».

و لم يصغّر «ذي» الإشاريّة اتّفاقاً، و لا «تي» خلافاً لما يفهم من ألفيّة ابن‌مالك. و جاء شذوذاً أيضاً تصغير بعض من المبنيّات سوى الإشارة والموصول كما في أَوَّهَ أُوَيِّهَ، و في ما أحسنه أُحَيْسِنَهُ و بُعَيلَبَكَّ و سُيَيْبَوَيْهِ و خُمَيْسَةَ عشر، و يصغّر المنادى المبنيّ كيازُيَيْد.

(ا) ضبطهما بكسر التّاء والهمزة غلط، لوجوب فتح ماقبل ياء التّصغير. (منه).

(١) لِما كان قبل آخره لين و لما حذف بعضٌ ،الأوّل بالوجوب والثّاني بالجواز.

وزن المصغّر بهذه الأبنية اصطلاح خاصّ بهذا الباب عتبر فيه مجرد اللفظ تقريباً، و ليس بجار على مصطلح التّصريف، ألا ترى أنّ وزن أُصَيمِدَ و مُكَيْرِمٍ و سُفَيرِجٍ فُعَيلٌ ووزنها التّصريفيّ أُفَـيعِلٌ و مُـفَيعِلٌ و فُـعَيعِلٌ. (التّصريح، نقله المحشّي).

(٢) فيقال في سَفَرجل و مستدع و أُلندد و استخراج و حَيزَبون: سُفَيرِيج [بالياء أو بدونه، كذا مديع] و مُدَيْعٍ و أُلَيْدٌ و أُخَيْرِيج و حُزَيْبِينٌ، فتحذف في التّصغير نفسَ ما حذفتَ في الجمع، و تقول في سَرَندى و حَبَنْطى إن شئتَ: سُرَيْندٌ وَ حُبَيْنِط، و إن شِئتَ: سُرَيْدى و حُبَيْطى. (شرح النّاظم)

(٣) فيقال في سفرجَل: سُفَيْرِيج و سَفاريج، و في حَبَنطى: حُبَيْنِيط و حَبانيط. (ش)

(٤) فيحفظ و لا يقاس عليه، فمّا خولف به القياس في التّصغير قولهم في المغرب: مُغَيْرِبان، و في اثنان: أُثَيْنِيان، و في غِلمَةٍ: أُغَيلِمَة، و في عَشِيَّةٍ: عُشَيْشِيَّةٌ [و في عَشِيٍّ: عُشَيّان]، و ممّا خولف به القياس في التّكسير فجاء على غير لفظ واحد قولهم في رهط: أَراهِط، و باطِل: أباطيلُ، و حديث: أحاديث، و عَروض: أَعاريض. (شرح النّاظم)

(٨٨٤) مِنْ قَبْلِ تا تَأْنِيثٍ[١] افْتَحْ تـالي لِـلْيا وَ مَـدِّ ذاكَ[٢] أَوْ أَفْـعالِ

(٨٨٥) أَوْ مَدِّ سَكْرانَ، وَ لا تُحْذَفُ في ذَا الْبابِ تَـا الْأُنْثىٰ[٣] وَ مَـدَّ الْأَلِـفِ[٤]

(٨٨٦) وَالْـوَسْمُ فـي تَـثْنِيَةٍ والنَّسَبِ والْـجَمْعِ والْـعَجْزُ مِـنَ الْـمُرَكَّبِ

(٨٨٧) وَ مِنْ مُضافٍ زَيْدُ فَعْلانَ اللَّـذا مِـنْ بَـعْدِ رابِـعٍ، وَ ذَا الْـقَصْرِ[٥] إذا

(٨٨٨) زادَ عَلىٰ أَرْبَعٍ[٦] احْذِفْ[٧] إنْ سُبِق بِـمَدَّةٍ فَـهُوَ بِـوَجْهَيْنِ[٨] يَـحِقّ

(١) و إلّا وجب كسره أي كسر تالي الياء إلّا إذا كان محلّ إعراب.

(٢) أي ألفه سواء كان في المقصور أو الممدود.

(٣) فقل في حنظلةٍ: حُنَيْظِلَةٌ، و في حَمراء: حُمَيْراء، و في مُسلِمَين: مُسَيْلِمَيْنِ، و في مُسلِمين: مُسَيْلِمِين، و في مسلماتٍ: مُسَيلِماتٌ، و في عَبْقَرِيٍّ: عُبَيْقِرِيٌّ، و في بَعلَبَكّ: بُعَيْلِبَكّ، و في عبدالله: عُبَيْدالله، و في زَعفَران: زُعَيْفِران. (شرح النّاظم) (٤) أي و لا ألف التّأنيث الممدودة. (ش)

(٥) للتّأنيث لا للإلحاق كألف أَرْطىً فيحذف. (٦) من الحروف، لا في نحو: حُبلى، فتقول: حُبَيْلىٰ.

(٧) لأنّ بقاءَها يخرج البناء عن مثال فعَيعِل و فُعَيعيل، فيقال: في نحو قرقرىٰ [اسم موضع] و لغّيزى: قُرَيقِرٌ و لُغَيغِزٌ. (شرح النّاظم)

(٨) من حذف المدّة و إبقاء ألف التّأنيث والعكس. [و كتب أيضاً:] كقولهم في حُبارىٰ: حُبَيرىٰ. (شرح النّاظم) و أبوعمرو يعوّض عن ألف التّأنيث هاءً فيقول: حُبَيِّرَةٌ. (نقله المحشّي من التّصريح)

(٨٨٩) وَارْدُدْ لأَصْلٍ ثانِياً لَيْناً قُلِب عَـنْهُ،[1] وَ ذَا لِلْجَمْعِ مَفْتُوحاً يَجِب[2]

(٨٩٠) وَالأَلِفُ الثّاني مَزِيداً أَوْ جُهِل[3] واواً، وَ رُدَّ الْحَذْفُ في ما لَـمْ يَـصِل[4]

(٨٩١) بِغَيْرِ تـا إِلىٰ ثَـلاثٍ،[5] وَاكْـتَفِ بِـالأَصْلِ فـي تَـصْغيرِ تَـرْخيمٍ تَـفِ

(٨٩٢) وَاخْتِمْ بِتَا الْعاري ثُلاثِيّاً أُمِـن[6] وَ ذَا الَّـذي صُـغِّرْ شُـذُوذاً[7] لا تُـهِنْ

---

(١) فيقال في قيمَة و ديمَة: قُوَيْمَةٌ و دُوَيْمَة، لأنّهما من القوام والدّوام، و في نحو مُوقِنٍ و مُوسِرٍ: مُيَيْقِنٌ و مُيَيْسِرٌ، لأنّهما من اليقين و اليسر، و في نحو باب و ناب: بُوَيْب و نُيَيْب. (شرح النّاظم)

(٢) و ذلك كقولك: باب و أبواب، و ناب و أنياب، و ضاربة و ضوارب، و آدم و أوادِمُ. (ش)

(٣) أصله كعاج، أو بدلاً من غير لين كالبدل من همزة ك: ءادم. (شرح النّاظم). [و كتب المحشّي:] كضُوَيرِب و عُوَيجٍ و أُوَيدِمٍ.

(٤) سواء كان مؤنّثاً أو مجرّداً منها، فيقال في شَفَةٍ وَ سَنَةٍ وَ عِدَةٍ وَ دَمٍ وَ يَدٍ: شُفَيْهَةٌ و سُنَيَّةٌ وَ وُعَيْدَةٌ وَ دُمَيٌّ و يُدَيَّةٌ. (ش)

(٥) فلو كان المحذوف منه على ثلاثة أحرف بغير تاء التّأنيث صغّر على لفظه، تقول في هذا شاكي السّلاح: شَوَيكٌ، و لا تردّ المحذوف، لأنّ بناء فعيل ممكن بدونه. (شرح النّاظم)

و من التّصغير نوع يسمّى تصغير التّرخيم، و هو تصغير الاسم بتجريده من الزّوائد، فإن كانت أصوله ثلاثة ردّ إلى فُعَيلٍ، و إن كانت أصوله أربعة ردّ إلى فُعَيْعِل، فيقال في المُعطِفِ: عُطَيْف، و في أسود و حامدٍ و محمودٍ: سُوَيدٌ و حُمَيدٌ، و في قِرطاس و عُصفور: قَريطِسٌ و عُصَيْفِرٌ، و تقول في إبراهيم و إسماعيل: بُرَيْهٌ و سُمَيْعٌ. (شرح النّاظم)

(٦) أي واختم وجوباً في التّصغير بتا الاسمَ المؤنّث العاريَ عن التّاء في التّكبير ثلاثيّاً أُمن من اللّبس. (و قوله ثلاثيّاً:) [أي] في الحال كدار و سنّ أو في الأصل كيد، فيقال: دُوَيْرَةٌ و سُنَينَةٌ و يُدَيَّةٌ، و لا يستغنى عن هذه التّاء في غير شذوذ إلّا عند خوف اللّبس فممّا شذّ قولهم: قوس و قُوَيسٌ و بَغل و بُغَيلٌ. و ممّا تركت التّاء فيه خوف اللّبس قولهم: شجر و شُجَير و بقَر و بُقَيْرٌ، لئلّا يلتبس بتصغير شجرة و بقرة. (شرح النّاظم)

(٧) فقيل في ذا و تا و ذَيّا و تَيّا، و في الّذي والّتي: اللّذَيّا واللّتَيّا، و في الّذين واللّائين: اللّذَيُّون [رفعاً] واللّذَيِّينَ [واللّذَيِّينَ نصباً و جرّاً] واللّوَيّون [رفعاً] واللّوَيِّينَ [نصباً و جرّاً]، و في اللّائي واللّاتي: اللّوَيّا واللّوَيْتا. (في الأحوال الثّلاثة). (شرح النّاظم)

النِّسَبُ[١]

(٨٩٣) فِي نِسَبٍ زِدْ يا مُشَدَّداً كُسِر ما قَبْلَها،[٢] وَ حَذْفُ مِثْلِها أُثِر[٣]

(٨٩٤) وَ عَلَمِ التَّأْنِيثِ،[٤] وَالْمَدَّةَ في حُبْلىٰ وَ مَلْهىً أَرْطىً[٥] اقْلِبْ واحْذِفِ

(٨٩٥) وَ أَزِلِ الْخامِسَ مِنْ يا[٦] وَ أَلِفْ[٧] وَالرّابِعَ الْيا اقْلِبْ،[٨] وَالأَوْلىٰ أَنْ حُذِف

(١) إذا قصد إضافة الرّجل إلى أب أو قبيلة أو بلد أو نحو ذلك جعل حرف إعرابه ياءً مشدّدة مكسوراً ماقبلها، و ذلك هوالنِّسَب، فيقال في أحمد أحمدي. (شرح النّاظم) (٢) و هو حرف الإعراب قبل النّسبة.

(٣) في التّشديد والمجيء بعد ثلاثة أحرف فصاعداً. (ش) (٤) أي تاؤه، فقل في مكّة مكّي. (ش)

(٥) ثبوت الألف فيها في حال الوقف أو اللّام أو الإضافة. [و كتب النّاظم:] إذا نُسِب إلى المقصور فإن كانت ألفه زائدة للتّأنيث وجب حذفها إن كان خامسة فصاعداً كحُبارِيٍّ، أو رابعة متحرّكاً ثاني ما هي فيه كجَمَزِيٍّ، و إن كانت رابعة ساكناً ثاني ما هي فيه جاز حذفها و قلبها واواً مباشرة للّام أو مفصولة بألف كحبليٍّ و حَبلَوِيٍّ و حُبلاوِيٍّ، و إن كانت ألف المقصور زائدة للإلحاق فهي كألف التّأنيث في وجوب الحذف إن كانت خامسة كحَبَرْكِيٍّ، و في جواز الحذف والقلب واواً إن كانت رابعة، و إن كان ألف المقصور بدلاً من أصل فإن كانت ثالثة قلبت واواً أو رابعة قلبت أو حذفت، و إن كانت خامسة وجب الحذف. (شرح النّاظم)

(٦) كمُعتَدٍ و معتَدِيٍّ، و مُستعلٍ و مستعلِيٍّ، و كحُبارىٰ و حبارِيٍّ، و كحَبَرْكىٰ و حَبَرْكِيٍّ للقراد و كمصطفىً و مصطفِيٍّ. (شرح النّاظم)

(٧) زائدة للتّأنيث أو الإلحاق أو بدلاً من أصل، و كذا الألف الرّابعة الزّائدة للتّأنيث المتحرّك ثاني ما هي فيه كجَمَزِيٍّ. (٨) جوازاً واواً كقاضٍ و قاضَوِيٍّ. (المحشّي والنّاظم)

(۸۹٦) وَالثّالِثَ[1] اقْلِبْ لازِماً[2] واواً يَلي فَــتْحاً[3] كَــعَيْنِ فَــعِلٍ مَــعْ فُــعِلِ

(۸۹۷) وَ فِعِلٍ،[4] وَ قُلْ بِمَرْمِيٍّ: مَرْمَوِيّ[5] أَوْ مِــثْلِهِ، كَــذا بِــحَيٍّ حَــيَوِيّ[6]

(۸۹۸) وَ عَــلَمُ التَّثْنِيَةِ الْجَمْعِ نُــبِذْ[7] وَ يــاءُ طَــيِّبٍ[8] وَ طــائِيٌّ يَشِــذّ

---

(۱) من الياء والألف المقصورة البدل من أصل.

(۲) كشجٍ و شَجَوِيٍّ، و فتىً و فتَوِيٍّ، و عصىً و عصويٍّ. (شرح النّاظم)

(۳) أي فتح العين في ما ذكر كعين إه

(٤) فيقال في نَمِر و دُئِل و إبِل: نَمَرِيٌّ وَ دُئَلِيٌّ وَ إبِلِيٌّ. و أمّا إذا كان كسر ماقبل الآخر مسبوقاً بحرفين أو أكثر فجاز الوجهان، فيقال في تَغلِبَ: تَغْلَبِيٌّ وَ تَغْلِبِيٌّ. (شرح النّاظم)

(٥) أي إذا نُسب إلى ما آخره ياء مشدّدة مسبوقة بأكثر من حرفين سواء كان الياءان زائدتين ككرسيٍّ أو أحدهما أصلاًكمرميٍّ فالقياس أن يحذف الياءان و يجعل ياء النّسبة مكانهما؛ و بعض العرب يحذف الزّائدتين، و إذ كان أحديهما أصلاً «قلبها واواً و يحذف الزّائدة» فيقول في كرسيٍّ: كرسيٌّ و في مرميّ مَرمَوِيٌّ و إلى هذا أشرت بقولي: «و قل بمرميّ مرمويّ». (شرح النّاظم)

قوله: «قلبها واواً» هكذا كتب المحشّي، و فيالنّسخة الّتي بين أيدينا «قبلها واوا حذف الزّائدة». (المحرّر مهدي چوري)

(٦) و إذا نُسب إلى ما آخره ياء مشدّدة مسبوقة بحرف واحد فقط لم يحذف من الاسم شيء، و لكن يفتح ثانيه، و يعامل معاملة المقصور الثّلاثيّ، فإن كان ثانيه واواً فيالأصل ردّ إلى أصله. و إن كان الياء المشدّد مسبوقاً بحرفين حذف فيالنّسب أولى اليائين، و قلبت الثّانية واواً، فيقال في عَلِيٍّ وَ قُصَيٍّ: عَلَوِيٌّ وَ قُصَوِيٌّ. (شرح النّاظم)

(۷) فيقال فيالنّسب إلى زيدان و نصِيبِينَ و عَرَفاتٍ: زيديّ و نصيبيّ و عَرَفِيّ. (ش)

(۸) و نحوه ممّا يكون قبل الحرف المكسور لأجل ياء النّسبة ياء مكسورة ادّغم فيها ياء. (شرح النّاظم)

(٨٩٩) وَ فَعَلِيٌّ في فَعِيلَةٍ،[١] وَ في فُعَيْلَةٍ قُلْ فُعَلِيّ،[٢] وَ ما نُفي

(٩٠٠) تا مِنْ مُعَلِّ اللّامِ[٣] وَاتْمِمْ ما يَرِد طَويلَةً جَليلَةً،وَ هَمْزُ مَدّ

(٩٠١) هُنا وَ في تَثْنِيَةٍ في نَهْجِ[٤] وانْسِبْ لِصَدْرَيْ جُمْلَةٍ وَ مَزْجِ[٥]

(٩٠٢) وَالثّاني مِنْ إضافَةٍ بِابْنٍ أَوْ أَبْ أَوْ ذاتِ[٦] تَعْريفٍ، وَ غَيْرَ ذا انْتَسِبْ[٧]

(٩٠٣) لِأَوَّلٍ إنْ لَمْ يُخَفْ لَبْسٌ،[٨] وَ رَدّ اللّامِ حَتْمٌ إنْ إذا ثُنّي[٩] يُرَدّ

---

(١) إن لم يكن معتلّ العين و لا مضاعفاً. (ش) (٢) إن لم يكن مضاعفاً كجُهَينَةٍ و جُهَنِيٍّ. (ش)

(٣) فيقال في عَدِيٍّ و قُصَيٍّ: عَدَوِيّ و قُصَويّ، فإن كان صحيح اللّام لم يحذف منه شيء كعَقيلٍ و عَقيليٍّ و عُقَيلٍ و عُقَيلِيٍّ، [فَقُرَشِيٍّ شاذٌ]. (شرح النّاظم)

(٤) فإن كانت زائدة للتّأنيث قلبت واواً كصحراوِيٍّ، أو للإلحاق، أو بدلاً من أصل جاز فيها القلب و الإبقاء كعِلْباويٍّ و علبائيٍّ، و كساوِيٌّ و كسائيّ، أو أصلاً غير بدل وجب إبقاؤها كقرائِيٍّ. (شرح النّاظم)

(٥) فيقال في برق نحره: بَرَقيّ، و في بعلبكّ: بعليّ، و في معدي كرب: معديّ أو معدويّ. (ش)

(٦) أي يكون المضاف معرّفاً بالمضاف إليه (المحشّي). كقولك في غلام زيد و ابن الزّبير و أبي‌بكر: زَيدِيٌّ و زُبَيرِيّ و بَكْرِيّ. (٧) كقولك في أمرئ القيس: اِمرِئيٌّ أو مَرَئِيٌّ. (ش)

(٨) و إلّا فإلى العجز كمنافِيٍّ في عبد مناف.

(٩) ذلك الاسم المحذوف اللّام، أو جمع بالألف و التّاء كأخت و أخوت كقولك أَخَوِيٌّ و أَبَوِيٌّ. (المحشّي والنّاظم).

(٩٠٤) أَوْ لا فَجائِزٌ،[١] وَ تاءَ احْذِفِ[٢] مِنْ بِنْتٍ أُخْتٍ،[٣] وَ لَذِكْرُها[٣] اصْطُفي

(٩٠٥) ثاني ثُنائِيٍّ بِلَيْنٍ[٤] ضَعِّفِ[٥] وَ شِيَةَ[٦] اجْبُرْ وافْتَحِ الْعَيْنَ تَفِ

(٩٠٦) وَانْسِبْ لِجَمْعٍ لَمْ يُصَيَّرْ عَلَما بِواحِدٍ،[٧] وَ فاعِلٍ قَدِ انْتَمىٰ

(٩٠٧) في نِسَبٍ وَ فَعِلٌ فَعّالُ[٨] وَ شَذَّ أَشْيا[٩] قَدْ رَوَى النُّقّالُ

---

(١) فيقال في غدٍ و يَدٍ و ابن: غَدِيٌّ و غَدَوِيٌّ، و يَدِيٌّ و يَدَوِيٌّ و ابنِيٌّ و بَنَوِيٌّ (شرح النّاظم).

(٢) عند سيبويه والخليل، فقل بنويٌّ و أَخَوِيٌّ، كما ينسب إلى مذكرهما. (شرح النّاظم).

(٣) [و هذا] مذهب يونس فيقال بِنتِيٌّ و أُخْتِيٌّ. (ش)

(٤) أو بحرف صحيح جاز فيه التّضعيف و تركه ككم، فيقال: كَمِيٌّ بتشديد الميم أو تخفيفه. (شرح النّاظم).

(٥) فقل في لَوْ: لَوِيٌّ، فإن كان المعتلّ ألفاً ضوعفَ، و أبدلت الثّانية همزة كقولك في «لا» مسمًّى به: لائِيٌّ، و يجوز قلب الهمزة واواً، فيقال لاوِيٌّ. (ش).

(٦) و إن كان محذوفُ الفاء صَحيح اللام لم يردّ المحذوف، فيقال في عِدَةٍ: عِدِيٌّ(ش).

(٧) كقولك في النّسبة إلى الفرائض: فَرَضِيٌّ و إلى الخُمس أَخْمَسِيّ، فإن زال الجمعيّة بنقله إلى العلميّة نسب إليه على لفظه كأنماريٍّ إلى الأنمار، وكذا إن كان باقياً على جمعيّته وجرى مجرى العلم كأنصاريٍّ إلى الأنصار. (شرح النّاظم)

(٨) أي و يستغنى غالباً في النّسب عن يائه ببناء الاسم على فاعِلٍ بمعنى صاحبِ نحو تامِرٍ ولابِنٍ بمعنى صاحب تمرولبن أو على فَعّالٍ في الحِرَفِ كبقّالٍ و حَدّادٍ و بزّاز، أو على فَعِلٍ كرجل طَعِمٍ و لَبِسٍ و عَمِلٍ بمعنى ذي طعام و لباس و عَمَلٍ، أنشد سيبويه: لَستُ بليليٍّ ولكن نَهِرٌ أراد نهاريٌّ أي عاملٌ بالنهار. (شرح النّاظم).

(٩) تسمع و لا قياس عليها كقولهم في النّسبة إلى البَصرة: بِصْرِيٌّ، و إلى الدّهر: دُهْرِيٌّ :والى حَرُوراء: حَرُورِيٌّ ،و إلى البحرين: بَحْرانِيٌّ، و إلى صنعا: صَنعانِيٌّ، و إلى مَروٍ: مَرْوَزِيٌّ، و إلى الرّيّ: رازِيٌّ. (شرح النّاظم)

الْإِمالَةُ[١]

(٩٠٨) الْأَلِفَ الْآخِرَ[٢] عَنْ يا[٣] أَوْ جُعِلْ يـاءً[٤] بِـلا شَـذُوذٍ[٥] أَوْ زَيْـدٍ[٦] أَمِـلْ

(٩٠٩) وَ أَلِفاً يَـلِيهِ هَـا التَّأْنِيثِ[٧] مَـعْ بَـدَلِ عَـيْنٍ مـا كَـماضي[٨] لِـيَبِعْ

---

(١) الإمالة [اصطلاحاً] أن تنحو بالألف نحو الياء و بالفتحة(ا) نحو الكسرة، و لها أسباب؛ و أمّا لغةً فالتّحريف عن القصد أي العدول بالشّيء إلى غير جهة هو فيها. (النّاظم والمحشّي)

(ا) من فتحة قبل الألف، فإمالتها إذا أُمليت الألف واجبةٌ، و من فتحة لا ألف بعدها، كما يأتي.

الإمالة أمر جائز لا لزوم فيه و أحرص النّاس عليها بنوتميم، و قلّت الإمالة في الحجاز. [و] فائدتها تناسب الأصوات، و قد تكون التّنبية على الأصل أو غيره، و أسبابها ثمانية: انقلاب الألف في الطّرف و لو حكماً عن ياء، و صيرورته قياساً من غير زائد في بعض التّصاريف كالتّثنية و مجهول الفعل ياءً مفتوحة، و إنقلابه عن عين فعل يكسر فاؤه إذا أسند إلى المتكلّم ياءً ذلك العين مفتوحاً كباع أو مكسوراً كهاب أو واواً مكسوراً كخاف، و وقوعه بلا فصل قبل ياء كآية و سايرته، و وقوعه بعد الياء بلا فصل أو بفصل واحد أو بفاصلين أوّلهما غير مضموم و ثانيهما هاء، و وقوعه قبل كسر بلا فصل، و وقوعه بعد كسر و لا يكون إلّا بفصل و لو بحرفين أوّلهما ساكن أو متحرّك بغير ضمّ والثّاني هاء، و رعاية التّناسب عند عدم سبب من السّبعة السّابقة مع مُمال قبل أو بعد، إذا وقع في الفاصلة. (٢) احتراز عن ألف هو عين، فإنّ تفصيله يأتي في قوله «مع بدل عين» إه

(٣) كألف الهُدى و هدىً و فتاةٍ و نَواة. (شرح النّاظم) قول الشّارح: «فتاة» فإنّ الألف حينئذ في حكم المتطرّف لكون التّاء في تقدير الانفصال.

(٤) كألف المغزىٰ (بدل من واو)، و حُبلى (للتّأنيث) و أرطىً للإلحاق. (المحشّي والنّاظم)

كأنّه يريد بهذا الألفَ في غير الفعْل نحو دَعا و غَزا، فإنّهما يجعلان ياءً في المجهول و لا يُمالان، بدليل أنّه حصر سبب الإمالة في نحو تلاها على التّناسب إلّا أن يكون مراده ألفها لا ألف تلا، هذا. يّدلّ لهذا أنّه لم يمثّل هنا في الشّرح بالفعل. (٥) احتراز عن قَفَيَّ و هَوَيَّ في إضافة قَفاً و هوىً إلى ياء المتكلّم في لغةٍ.

(٦) احتراز عن قُفَيٍّ في التّصغير و قِفِيٍّ في التّكسير.

(٧) بشروطٍ ذكرت في البيت قبل أي آخراً بدلاً أو صائراً ياءً بلا شذوذ أو زائد.

(٨) ممّا يكسر فاؤه حين يسند إلى تاء الضّمير يائياً كباع [و هابَ] أو واوياً كخاف... بخلاف نحو جال يجولُ و ناب ينوب ممّا تضمّ فاؤه حين يسند إلى الضّمير فإنّ ألفهما لا تُمال. (شرح النّاظم)

(٩١٠) وَتَالِي ياءٍ أَوْ بِحَرْفٍ فُصِلا[1] أَوْ مَعَ هـا أَوْ قَبْلَ كَسْرٍ[2] أَوْ تَلا

(٩١١) تالِيَ كَسْرٍ أَوْ سُكُونٍ ذا وَلِي أَوْ مَعَ ها،[3] وَالرّاءُ[4] وَالْحَرْفُ الْعَلِيّ[5]

(٩١٢) لِمُظْهِرَيْ كَسْرٍ[6] وَ ياكَفّا[7] وَلِي حَرْفٌ عَلِيٌّ،[8] وَكَذا إِنْ يُفْصَلِ

(٩١٣) بِحَرْفٍ[9] أَوْ حَرْفَيْنِ[10] أَوْ قَبْلُ إِذا لَمْ يَنْكَسِرْ أَوْ لَمْ يُسَكَّنْ إِثْرَ ذا[11]

---

(١) الألف عن الياء كيسارٍ و ضُربت يداه. (المحشّي والنّاظم)

(٢) كعالمٍ و بائعٍ، ففي بائع سببان للإمالة: الوقوع قبل كسر، والوقوع قبل ياء، صرّح بالثّاني في الشّرح.

(٣) نحو: يريد أن يضربها، و نحو هذه درهماك. (ش) كأنّه [أي المثال الأخير] غلط من النّسّاخ.

(٤) المفتوحة أو المضمومة نحو: هذا عِذارُك و هذان عِذاراك بخلاف الرّاء المكسورة. (ش)

(٥) من حروف الاستعلاء السّبعة: الخاء والصّاد والضّاد والطّاء والظّاء والغين والقاف.

(٦) بخلاف كسر مقدّر أو ياء مقدّر كخاف و طاب، فإنّ سبب الإمالة فيهما الكسرة والياء المقدّرتان، والسّبب المقدّر لكونه موجوداً في نفس الألف أقوى من السّبب الظّاهر، لأنّه ليس في نفس الألف، بل إمّا متقدّم على الألف أو متأخّر عنه، فلا يمنع الإمالة مانع في نحو طاب و خاف و حاق.

(٧) عن سببيّة الإمالة. [و كتب أيضاً:] موانع الإمالة كأسبابها ثمانية: الرّاء غير المكسورة و أحرفُ الاستعلاء السّبعة.

(٨) كساخط و حاطب و حاظل و ناقض. (شرح النّاظم). [و كتب المحشّي:] أمّا الرّاء الغير المكسور فإنّما يمنع إذا اتّصل بالألف قبله أو بعده. (٩) كنافخ و قابض و ناعق. (ش) (١٠) كمناشيط و مواثيق. (ش)

(١١) أي و كذا إذا كان حرف الاستعلاء قبل الألف مادام لم يكن مكسوراً أو ساكناً إثر كسر أو بعدها راء مكسور، نحو: صالح و طالب و ظالم و غالب و صفائح و قبائل و صمارح، بخلاف نحو: طِلابٍ و غِلاب ممّا حرف الاستعلاء منه مكسور، و نحو: إصلاح و مِطواع ممّا حرف الاستعلاء منه ساكن إثر كسرة، فإنّ أكثر أهل الإمالة يعاملهٖ معاملة ما حرف الاستعلاء منه كان مكسوراً. (شرح النّاظم)

(٩١٤) وَكَفَّ كَفّاً[١] كَسْرُ را، وَلا تُمِل[٢] لِسَبَبٍ فَصْلٍ، وَكَفَّ[٣] ما فُصِل[٤]

(٩١٥) وَلِتَناسُبٍ[٥] أَمِلْ ﴿تَلاها﴾[٦] لا ذَا الْبِناءِ[٧] غَيْرَ «نا» وَلا «ها»[٨]

---

(١) نحو: ﴿و على أبصارهم...﴾ و ﴿...دارالقرار...﴾ ممّا بعد الألف منه راء مكسورة، فإنّه يمال و لا أثر لحرف الاستعلاء فيه. (شرح النّاظم) [و كتب المحشّي:] مانع مانع الإمالة الرّاء المكسورة المجاورة للألف.

(٢) فلا يمال لِزَيْد مالٌ، إذ الكسرة في كلمة والألف في أُخرى.

(٣) فيقال أَتى قاسم بترك الإمالة مع أنّ أَتى في نحو أَتى أحمد يمال. (النّاظم والمحشّي)

(٤) سواء اتّصل بالألف نحو: مِنّا قاسم، أو انفصل بحرف أو حرفين نحو: مِنّا فصل و بيدها سوط، فلا تمال.

(٥) كإمالة ثاني الألفين [لإمالة أوّلها لأجل الكسرة] في نحو معزانا، و رأيت عمادا [بالوقف]، و كإمالة ألف ﴿والضّحى﴾ [مع أنّ ألفه من واو الضّحوة لمناسبة ﴿سجىٰ﴾ أو فيه لمناسبة ﴿قلىٰ﴾ أو مابعده] ﴿واللّيل إذا سجىٰ﴾ [لمناسبة ألف ﴿قلىٰ﴾] لِيُشاكل التّلفّظ بها ما بعدها، وكذلك ﴿والشّمس و ضُحٰيها، والقمر إذا تلاها﴾. (شرح النّاظم مع المحشّي) [و كتب المحشّي أيضاً:] أمّا إمالة ألفها فلا ريب في كونها للتّناسب فقط مع تلا، و أمّا إمالة ألف تلا فيمكن أن تكون لصيرورته ياءً مفتوحةً في المجهول نحو: تُلِيَ أو لتناسبه في (جَلّاها) و مابعده.

(٦) في: ﴿والقمر إذا تلاها﴾ لمناسبة ألف ﴿جلّاها﴾.

(٧) من الحروف والأسماء المبنيّة فإمالة بعض العجم لكن لحن [فعلى هذا] إنّما يمال في الأسماء المعربة والأفعال أي إنّما يستعمل الإمالة إلّا فيهما. [و كتب أيضاً:] لأنّ الإمالة من التّصاريف والأحوال التّصريفيّة.

(٨) أي لا يمال المبنيّ إلّا لفظان: «نا» و «ها» نحو: مرّ بنا و نظر إلينا، و مرّ بها و نظر إليها، و يريد أن يضربها.

(٩١٦) والْفَتْحَ قَبْلَ كَسْرِ[١] راءِ طَـرَفِ[٢] أَمِــلْ[٣] وَ فــي كَــرَحْمَةٍ[٤] إِنْ تَــقِفِ

---

(١) أي من غير فصل، بين الفتح والكسر، و كذا إن فصل بساكن غير ياء نحو من عمروٍ و قيل أو بمكسور نحو أشِر، بخلاف نحو من الغَيْر، و إن عُدّ وقوع الفتحة قبل الرّاء المكسورة و قبل هاء الوقف من الأسباب لزادت على الثّمانية، و لم يعدّوا لقلّة إمالة الفتحة من غير ألف.

(٢) أي راءٍ واقع في طَرَف، نحو: ﴿ترمي بشـرَرٍ﴾ و ﴿غير أولي الضّرَرِ﴾ أي و لو سبق الضّمّة حرف استعلاء. (المحشّي والنّاظم) [و كتب المحشّي أيضاً:] بشـرط أن تكون على غير ياء بخلاف نحو: أعوذ باللهِ من الغِيَرِ و من قبح السِّيَرِ. (التّصريح)

(٣) جوازاً في الوصل والوقف. (م ـ ن). [و كتب المحشّي:] أي بكثرة، أمّا إمالة نحو خَـبطَ رِيـاحٌ و نحـو الصَّرِد فقليلة، [و] يعلم من الشّـرح أنّ التّطرّف غير لازم.

(٤) من كلّ فتحة وليتها تاء [للتّأنيث أو المبالغة] منقلبة للوقف هاءً. (شـرح النّاظم)

الْوَقْفُ

(٩١٧) تَنْوِيناً[١] إِثْرَ فَتْحٍ اجْعَلْ أَلِفا وَقْفاً[٢]، كَذا إِذَنْ،[٣] وَ غَيْرَهُ[٤] احْذِفا[٥]

(٩١٨) وَ صِلَةَ الْمُضْمَرِ[٦] لا فَتْحاً وَ يا مُنَوَّنِ الْمَنْقُوصِ[٧] لا نَصْباً، وَ يا

(٩١٩) في غَيْرِهِ[٨] اثْبِتْ،[٩] وَ عَكْسٌ جا[١٠] وَ في نَحْوِ مُرٍ[١١] يا رُدَّ حَتْماً وَ يَفي[١٢]

---

(١) في الوقف على الاسم المنوّن ثلاث لغات، أعلاها و أكثرها ما في النّظم. (شرح النّاظم)

(٢) في المعرب المنصوب والمبنيّ المفتوح نحو: رأيت زيدا و نحو إيها [بمعنى أتكفّف] و وَيْها [بمعنى أعجب] في أيْهاً و وَيهاً. (النّاظم والمحشّي) (٣) تشبيهاً له بالمنصوب المنوّن.

(٤) من باقي التّنوينات من تنوين إثر ضمّ أو كسر.

(٥) بلا بدل و اسكن الحرفَ كجاء زيدْ و مررت بزيدْ. (م ـ ن)

(٦) كرأيتهْ و مررت بهْ، إلّا في الضّرورة. (ش)

(٧) رفعاً و جرّاً، فيقال: هذا قاضْ و مررت بقاضْ، إلّا أن يكون محذوف العين كمرٍ أو الفاء كيفٍ. (م ـ ن)

(٨) من المنقوص الغير المنوّن.

(٩) في الأحوال الثّلاث نحو: هذا القاضِيْ و رأيت القاضِيْ و مررت بالقاضِيْ. (ن ـ م)

(١٠) نحو: هذا القاضْ و مررت بالقاضْ، [و] كقراءة ابن‌كثير ﴿و لكلّ قوم هادِيْ﴾ و ﴿ما لهم من دونه من والِيْ﴾ بردّ الياء. (شرح النّاظم) (١١) من منقوص حذف عينه، [و مرٍ] اسم فاعل من أرىٰ.

(١٢) عَلَماً من منقوص، حذف فاؤه.

(٩٢٠) وَ غَيْرَها[1] مُحَرَّكاً سَكِّنْ[2] وَ رُمْ[3] تَحْرِيكَهُ أَوِ اشْمِمِ[4] الَّذي تَضُمّ[5]

(٩٢١) أَوْ غَيْرَ هَمْزٍ وَ عَلِيلٍ[6] ضَعِّفِ بَعْدَ مُحَرَّكٍ[7] أَوِ انْقُلْهُ تَفِ[8]

(٩٢٢) لِساكِنٍ تَحْرِيكُهُ جازَ،[9] فَإِنْ يَعْدَمْ[10] نَظِيرٌ لا، وَ فِي الْهَمْزِ[11] يَعِنّ

(١) في الوقف على المتحرّك(ا) خمسة أوجه: الإسكان والرّوم والإشمام والتّضعيف والنّقل. (ش)

(ا) سوى المذكورات قبل، و سوى هاء التّأنيث. (و كتب المحشّي على قول الشّارح «و غيرها»:) من غير ما ذكر من التّنوين و نون إذن و صلة الضّمير و ياء المنقوص.

(٢) لم يوقف على متحرّك هو هاء التّأنيث أي تاؤه إلّا بالإسكان. (شرح النّاظم)

(٣) و هو إخفاء الصّوت بالحركة فتحةً كانت أو ضمّة أو كسرة. (ش)

(٤) المراد بالإشمام هنا الإشارة بالشّفتين إلى الحركة حال سكون الحرف. (ش)

(٥) أي الإشمام لا يكون إلّا في الضّمّة. (٦) أي التّضعيف لا يكون إلّا في الهمزة و لا في حرف علّةٍ.

(٧) نحو: جعفرٌ و درهمٌ و ضاربٌ.

(٨) إن كان الآخر همزة(ا) أو غيرها(ب) بشرط أن لا يحصل حينئذ وزن لا نظير له في كلام العرب بأن كان الحركة غير ضمّة مسبوقة بكسرة و غيرَ كسرة مسبوقة بضمّة، كقولك: رأيت الرِّدَءْ، مررت بالرِّدِءْ و هذا الرِّدُءْ، و هذا البُطُأْ، و رأيت البُطَأْ و مررت بالبُطِأْ، و هذا عَمُرْو، و مررت بِعَمِرْو، و هذا بُرُدْ، و مررت بِعِلِمْ. (شرح النّاظم)

(ا) لا شرط حينئذ إلّا سكون السّابق و قبوله للتّحريك.

(ب) فيشترط حينئذ هذان الشّرطان و شرطان آخران: أن لا يكون الحركة فتحة، و أن لا يجعل وزن لا نظير له. (٩) لا كالألِف والياء المكسور ماقبلها والواو المضموم ما قبلها كرُمّانٍ و قضيبٍ و خروفٍ. (ش)

(١٠) بأن كانت الضّمّة مسبوقة بكسرة أو الكسرة مسبوقةً بضمّة، فلا يقال هذا عِلُمْ و مررت بِبُرِدْ. (شرح النّاظم) في غير المهموز.

(١١) و لو مفتوحاً أو كانت الحركة ضمّة مسبوقة بكسرة أو كسرةً مسبوقة بضمّة مع عدم النّظير حينئذ.

(٩٢٣) وَ مِنْ سِوَى الْمَهْمُوزِ فَتْحٌ ما نُقِل   وَ تَاءُ تَأْنِيثٍ لَدَى اسْمٍ هَا جُعِل[1]

(٩٢٤) لا إنْ تَلَتْ لِساكِنٍ صَحَّ، وَ قَلّ   في جَمْعِ تَصْحِيحٍ[2] وَ شِبْهِهِ،[3] والْمُعَلّ

(٩٢٥) يُوصَلُ بِهَا السَّكْتِ[4] لِحَذْفِ اللّامِ[5]   وَ لَيْسَ فِي الثُّلاثِيِّ ذَا الْتِزَامِ[6]

(٩٢٦) وَ ما في الاسْتِفْهامِ إنْ جُرَّتْ[7] كَذا   لِلْحَذْفِ، وَالْزَمْ إنْ بِالاسْمِ انْجَرَّ[8] ذا

(٩٢٧) وَ وَصْلَها بِذي بِناءٍ لَزِما   أَجِزْ،[9] وَ وَصْلٌ جا[10] كَوَقْفٍ رُبَّما

---

(١) نحو: فاطمه و تمره و مسلمه و فتاه، بخلاف تاء التّأنيث في الفعل كقامت. (ش)

(٢) كقول بعضهم: دفن البَناهْ مِن المكرَماهْ، يريد دفن البناتِ من المكرماتْ. (ش)

(٣) كقول بعضهم في هيهاتْ و لاتْ: هيهاهْ و لاهْ. (ش)   (٤) زيادة هاء السّكت من خوّاص الوقف. (ش)

(٥) جزماً أو بناءً كلم يُعْطِهْ و لم يَرْمِهْ و كأعْطِهْ وارْمِهْ. (شرح النّاظم)

(٦) بل إنّما يلزم في الوقف على الفعل الّذي بقي على حرف واحد أو حرفين أحدهما زائد كقولك في قِ زيداً و لا تقِ عمراً: قِهْ و لا تقِهْ. (ش)

(٧) كقولك في على مَ فعلتَ: على مَهْ، و في مجيءَ مَ جِئتَ: مَجيءَ مَهْ، و في اقتضاءَ مَ اقْتضى زيد: اقتضاءَ مَهْ. (ش)

(٨) كما في اقتضاءَ مَ اقتضى زيدٌ. (ش)

(٩) فلا تلحق [أي هاء السّكت] حركةً إعرابيّةً، و لا ما حركته عارضة كاسم لا والمنادى المضموم والعدد المركّب، و لا تلحق الفعل الماضي و إن كانت حركته لازمةً لشبهه بالمضارع. (شرح النّاظم)

(١٠) في النّثر قليلاً و في النّظم كثيراً كقوله تعالى: ﴿لم يتسَنَّهْ وانْظُرْ إلى...﴾ [أي لم يتغيّر بمرور الزّمان]. ﴿فبهداهُم اقتدِهْ قل لا أسألُكم...﴾. (شرح النّاظم) قوله «لم يتسنّه»: على القول بأنّه من السَّنَةِ واحد السِّنينَ و أنّ لام السّنة واوٌ لا هاءٌ، أو على القول بأنّه من الحمإ المسنون، فأصله لم يَتَسَنَّنْ، أبدلت النّون الأخيرة ألفاً، فإنّ الهاء على هذا أيضاً للسّكت، والفاعل على الجميع ضمير مفرد مستتر عائد على الطّعام والشّراب، لأنّهما كالجنس الواحد. (التّصريح، نقله المحشّي)

خاتِمَةٌ

(٩٢٨) الاِبْتِدا بِساكِنٍ لا يُمْكِنُ[١] فَجِئْ بِهَمْزِ الْوَصْلِ[٢] في ما يَسْكُنُ

(٩٢٩) كَالْماضي وَالْمَصْدَرِ وَالْأَمْرِ لِما فَوْقَ رُباعٍ وَ كَأَمْرٍ انْتَمىٰ

(٩٣٠) إِلَى الثُّلاثِيِّ وَ أَلْ،[٣] وَ يُبْدَلُ[٤] مَدّاً فِي الْاِسْتِفْهامِ أَوْ يُسَهَّلُ

(٩٣١) وَ أَيْمُنٍ[٥] اسْمٍ اسْتٍ ابْنٍ ابْنَمِ وَاثْنَيْنِ وَامْرِءٍ وَ تَأْنيثٍ، نُمي

(٩٣٢) مَكْسُورَةً إِلّا بِأَيْمُنٍ وَ أَلْ فَفُتِحَتْ، وَاضْمُمْ بِضَمٍّ اتَّصَل[٦]

---

(١) في لغة من اللّغات [أي و لو في لغة العجم]، نصّ عليه ابن‌جني و أبوالبقاء، واختار شيخنا العلّامة الكافِيَجِيُّ اختصاص عدم الإمكان بالألف و أنّه في غيرها ممكن. (شرح النّاظم)

(٢) [أي] فإذا احتيج إلى الابتداء بساكن فجئ بهمز الوصل. (ش)

(٣) أي لم يزد همز الوصل في شيء من الحروف إلّا لام التّعريف. (ش)

(٤) و لا يحذف لئلّا يلتبس بالخبر نحو ﴿ آلذَّكَرَيْنِ... ﴾. (ش)

(٥) بني بعض الأسماء [الّتي ليست بمصادر] أوّلها على السّكون تشبيهاً له بالفعل، و ذلك محفوظ في عشرة أسماء. (شرح النّاظم)

(٦) [أي] في فعل ضمّ ثالثة أصالة نحو: أُخرُج و أُستُخرِجَ. (ش)

الْكِتابُ السّابِعُ

في التَّصْرِيفِ الْإِعْلالِيِّ[١]

(٩٣٣) غَيْرَ حُرُوفٍ وَ شَبيهٍ[٢] صَرِّفِ[٣] وَ غَيْرَ ذِي اثْنَيْنِ[٤] إذا لَمْ يُحْذَفِ[٥]

---

(١) أي العمليّ [و هو] مقابل للتّصريف العلميّ [الّذي] هو علم الصّرف.

تصريف الكلمة هو تغيير بُنيتها بحسب ما يعرض لها من المعنى، كتغيير المفرد إلى التّثنية والجمع، و تغيير المصدر إلى بناء الفعل، و اسم الفاعل و اسم المفعول؛ و لهذا التّغيير(ا) أحكام من حيث الصّحّة والإعلال [مثلاً]، و معرفة تلك الأحكام و ما يتعلّق بها تسمّى علم التّصريف، فالتّصريف [العلميّ] إذاً هو العِلم بأحكام بُنيَة الكلمة ممّا لحروفها من أصالة و زيادة و صحّة و إعلال و شبه ذلك، و متعلّقه(ب) من الكلم الأسماءُ الّتي لا تشبه الحروف والأفعالُ، لأنّهما اللّذان يعرض فيهما التّغيير المستتبع لتلك الأحكام؛

و أمّا الحروف و شبهها فلا تعلق لعلم التّصريف بها، لعدم قبولها لذلك التّغيير، و ما كان على حرف واحد أو حرفين فلا يقبل التّصريف، لأنّ هذا هو شبيه الحرف(ج) إلّا أن يكون مغيّراً بالحذف كيد و دمٍ، و مُ اللهِ لأفعلنّ في الأسماء، و قل و بع و قِ في الأفعال، فإنّ ذلك لا يخرجها عن قبول التّصريف. (شرح النّاظم)

(ا) أي هذا التّغيير يستتبع و يستلزم أحكاماً و أحوالاً تعرض على الأصول فتحصل الفروع، فافهم.

(ب) و هو موضع علم الصّرف. (ج) أو هو حرف.

(٢) بالحروف في عدم التّصرّف من الأسماء المبنيّة، أي لا تُصرِّف هذين، إذ لا يعرضهما التّغيير المستتبع للأحوال. (٣) أي غيِّر صورة أصله.

(۴) أو واحد من الأسماء والحروف والأفعال، أي لا تُصرِّفْ إسماً(ا) و لا فعلاً(ب) يكون على حرف أو حرفين، لأنّه ممّا يشبه الحرف إلّا أن يكون ذلك بسبب حذف فيه، فهو حينئذ ليس ممّا يشبه الحرف في عدم التّصرّف، فصرِّفه. (ا) كتاء و نا في ضربتنا مثلاً.

(ب) و لكن لا يكون الفعل كذلك أي على حرف أو حرفين إلّا بالحذف، فكلّ فعل يُصرَّف. [و كتب أيضاً:] خصّ هذا بالذّكر بعد التّعميم بقوله «و شبيهٍ» ليستثنى قوله «إذا لم يحذف» ليدفع بذلك توهّم أنّ كلّ ما كان على حرف أو حرفين فهو من شبيه الحرف، و لا يصرَّف مع أنّه ليس كذلك، إذ نحو قِ و لا تَقِ و نحو يد ليس من الشّبيه، و يصرَّف، فافهم. (٥) و هذا الحذف ليس إلّا في الاسم المعرب والفعل.

(٩٣٤) فِي الصَّرْفِ الْأَصْلُ لازِمٌ[1] وَالْغَيْرُ لا[2] فِي الْوَزْنِ[3] ضِمْنَ فِعْلٍ[4] أَصْلُ قُوبِلا

(٩٣٥) وَزائِداً بِاللَّفْظِ زِنْ،[5] وَكَرِّرِ لاماً إِذا أَصْلٌ بَقِي كَجَعْفَرِ

(٩٣٦) وَزائِداً كَالْأَصْلِ زِنْ[6] كَالْأَصْلِ وَتَا افْتِعالٍ زِنْ بِتاءِ الْعَدْلِ[7]

(٩٣٧) وَيُعْرَفُ الزّائِدُ[8] بِاشْتِقاقٍ[9] أَوْ مَحَلِّهِ[10] وَفِيدِهِ مَعْنىً،[11] رَأَوْا

---

(١) [أي] لا يحذف في شيء من التّصاريف. (ش)

(٢) و يحذف في بعض التّصاريف كألف ضارِبٍ و ميم مكرَم و تاء احتذى. (ش)

(٣) فائدة الوزن بيان أحوال الكلم في ثمانية أمور: الحركات والسّكنات والأصول والزّوائد والتّقديم والتّأخير والحذف و عدمه، والميزان لفظ فَعَلَ، و أحرف التّقطيع عند العروضيّين «لمعت سيوفنا»، فيزيدون على الصّرفيّين بأحرف «مات يونس». (التّصريح)

(٤) أي حروفِ لفظِ فعل من الفاء والعين واللّام. [و كتب النّاظم:] و لذلك يسمّى أوّل الأصول فاءً و ثانيها عيناً و ثالثها و رابعها و خامسها لا ماتٍ. (شرح النّاظم) (٥) أي بمثله لفظاً و محلّاً. (ش)

(٦) بأن يكون الزّائد ضعفاً للأصليّ.

(٧) و إن عرض على تاء افتعال في الموزون تغيير فتقول وزن اصطبر افتعل لا افطعل.

(٨) وإن لم يسقط و بقي في جميع تصاريف اكلمة. (النّاظم و المحشّي)

(٩) أيضاً أي كما يعرف بما سبق من الحذف في بعض تصاريف الكلمة.

(١٠) بأن يكون في موضع تلزم فيه زيادة كعنقس، فوقوع النّون ساكنة غير مدغمة بعدها حرفان يدلّ على زيادتها، أو تكثر كأفكل للرّعدة، فإنّ وقوع الهمزة أوّلاً بعدها ثلاثة دليل زيادتها و إن جُهل الاشتقاق. (شرح النّاظم). (١١) أي أو دلالته على معنى لحرف المضارعة و ألف فاعَلَ و تاء افتعل و ياء التصغير. (ش).

حُرُوفُ الزِّيادَةِ

(٩٣٨) «سَأَلْتُمُونِيهَا» الْحُرُوفُ، فَالْأَلِفُ[١] وَالْياءُ وَالْواوُ[٢] مَزِيدُها عُرِف

(٩٣٩) مَعْ فَوْقِ أَصْلَيْنِ[٣] وَ لا كَوَعْوَعا[٤] وَ يُؤْيُؤٍ[٥] وَ يَسْتَعُورٍ[٦] وَقَعا

(٩٤٠) وَالْمِيمُ وَالْهَمْزُ إِذا تَصَدَّرا قَبْلَ[٧] ثَلاثٍ أَوْ فَهَمْزٌ آخِرا[٨]

---

(١) يحكم بزيادتها إذا صحبت أكثر من أصلين كضارِبٍ و عماد و غضبى و سُلامى(ا)، فإن صحبت أصلين فقط فهي بدل من أصل إلّا في حرف أو شبهه. (شرح النّاظم).

(ا) عظام صغار في أصابع اليدين و الرجلين، و قبعثرى و بَرَدَرايا. (التّصريح).

(٢) يحكم بزيادتهما إذا صحبا أكثر من أصلين. (ش). [و كتب المحشي:] لا يزاد الواو و لا الألف أوّلاً.

(٣) أي لا تزاد الحروف الثّلاثة المذكورة مع أصلٍ واحدٍ و لا مع أصلين، فإذا صحبت أكثر من أصلين يحكم بزيادتها. [و كتب أيضاً:] أي لا تكون في كلمة فيها أكثر من أصلين إلا زائدة.

(٤) أي لا تزاد الواو في كوعوع. [و كتب النّاظم: أي] إلاّ في الثّنائي المكرّر، فهذا النّوع يحكم بأصالة حروفه كلّها كما حكم بأصالة حروف سمسم و نحوه. (شرح النّاظم).

(٥) فزيدت الياء بين الفاء و العين كصَيْرَفٍ، و بين العين و اللّام كقضيب، و بعد اللّام كحذرية(ا)، و مصدّرةً على ثلاثة أصول كيعمل. (ش).

(ا) قطعة من الأرض غليظة.

(۶) شجر يستاك به، أي إلّا إذا تصدّر الياء على أربعة أصول، إلاّ في المضارع كيدحرج. و الواو كالياء إلّا أنّها لا تزاد أوّلاً بل غيرَ أوّل كجوهر و عجوز و عُرْقُوَةٍ(ا). (شرح النّاظم).

(ا) الخشبة المعترضة على رأس الدّلو. (التّصريح).

(٧) فإن تصدر أقبل أربعة أصول فأصلان كإصطبل و مرز جوش. (ش)

(٨) أي إذا تطرّف الهمزة بعد ألف قبلها أكثر من أصلين كحمراءَ و علباءٍ و قُرفُصاءَ، فلو كان قبل الألف أصلان فقط نحو سَماءٍ و بناءٍ فالهمزة أصل أو بدل منه. (ش)

(۹٤۱) وَالنُّونُ[۱] بَعْدَ أَرْبَعٍ مِنْهَا أَلِف وَالنُّونُ فِي الْوَسْطِ[۲] سُكُونُهُ أُلِف

(۹٤۲) وَالتَّاءُ فِي التَّأْنِيثِ والْمُضارَعَة وَنَحْوِ[۳] الْاِسْتِفْعالِ وَالْمُطاوَعَة[٤]

(۹٤۳) وَالسِّينُ فِي اسْتِفْعالِهِ،[٥] وَاللّامُ فِي إِشارَةٍ،[٦] وَالْهاءُ[۷] مَهْما تَقِفِ

---

(۱) كالهمزة في اطّراد زيادتها متطرّفة بعد ألف قبلها أكثر من أصلين كندمان و أفعوان و زعفران. (ش).

(۲) بين حرفين قبلها و حرفين بعدها كغضنفر و هو الأسد و شرنبث و هو الغليظ الكفّين و جرنفش و هو الضّخم. (ش).

(۳) من فروع الاستفعال كاستخرج استخراجاً فهو مستخرج، و في نحو تفعيل و تفاعل و افتعال. (ش)

(٤) لفعّل وفعلل كتعلّم و تدحرج. (ش) (٥) لم يطّرد زيادة السّين في غير الاستفال. (ش)

(٦) لا في غير اسم إشارة، نحوه ذلك و تلك و أولالك و هنالك. (المحشّي و النّاظم).

(۷) لا تزاد إلّا في الوقف، كما مرّ في بابه. (ش)

الْحَذْفُ

(٩٤٤) تُحْذَفُ فا مُضارِعٍ وَالْمَصْدَرِ وَلأَمْرِ مِنْ كَعِدَةٍ[1] خُذْ كُلْ مُرِ[2]

(٩٤٥) وَالْهَمْزُ مِنْ أَفْعَلَ فِي الْوَصْفَيْنِ[3] مَعْ مُضارِعٍ[4] إِنْ كانَ قَلْبٌ لَمْ يَقَعْ[5]

(٩٤٦) وَالْعَيْنُ[6] إِنْ يُسْنَد لِمُضْمَرٍ أَحِسّ[7] وَ ظَلَّ وَاقْرَرْنَ،[8] وَ مِثْلُ ذاكَ مَسّ

---

(١) أي إذا كان الفاء أو واواً. (شرح النّاظم).

(٢) من اللّازم حذف فاءات خذ و كل و مر... و لا يقاس على هذه الأمثله غيرها إلّا في ضرورة.

(٣) أي اسم فاعِلِ أفعَلَ و اسم مفعوله. (٤) يكرم، تكرم، أكرم، نكرم. (ش)

(٥) نحو هَراق الماءَ يُهَريقه فهو مُهَريق، و الماءُ مُهَراق، و كذلك هرجتُ الماشية و تصاريفها و عَيهَلَ يُعَيهِلُ فهو مُعَيهِلٌ والإبل مُعَيهَلَةٌ أي مهملة. (شرح النّاظم) (٦) يحذف العين جوازاً، والأصل عدم الحذف.

(٧) أي إنّما ورد الحذف في هذه الألفاظ الثّلاثة أي أحسّ و ظلّ و مسّ دون غيرها، فالحذف شاذّ ليس بمطّرد، و هذا رأي سيبويه، و ذهب الشّلوبين إلى اطّراده في كلّ فعل مضاعف مكسور العين. (التّصريح)

(٨) قال تعالى: ﴿و قرنَ في بُيوتكنّ﴾. (ش) [و كتب المحشّي:] و يجري الحذف أيضاً في عين يفعِل المضاعف و أمرِهِ المسند إلى نون نسوة، نحو: يَقْرِرنَ واقْرِرنَ و يَقِرنَ و قِرنَ، و قرأ نافع و عاصم: ﴿و قَرْنَ﴾ بالفتح في القاف فهو أمر من قَرِرتُ بالمكان أَقَرُّ به بكسر الماضي و فتح المضارع، و هو قليل، لأنّه تخفيف للمفتوح، و لأنّ المشهور قَرَرْتُ بالمكان بالفتح أقِرُّ. (التّصريح)

الإِبْدالُ

(٩٤٧) أَحْرُفُهُ «طَوَيْتُ دائِمَة»،[١] فَمِنْ واوٍ وَ يــاءٍ آخِــراً هَــمْزٌ يَــعِنّ

(٩٤٨) تِلْوَ مَزِيدِ أَلِفٍ[٢] وَ وَصْفِ ما أُعِلَّ عَــيْناً،[٣] وَ مِــنَ الْمَدِّ[٤] انْــتَمىٰ

(٩٤٩) في مُشْبِهِ الْقَلائِدِ الصَّحائِفِ وَ ثــاني لَــيِّنَيْنِ[٥] بِكَــالنَّيائِفِ[٦]

---

(١) أمّا الهاء فقد سبق أنّها تبدل من التّاء.

(٢) نحو: دعاءٍ و سماءٍ و بناءٍ و ظباءٍ، الأصل دعاوٌ و سماوٌ و بنايٌ و ظبايٌ. و لو كانت الألف غير زائدة فلا إبدال لئلّا يتواليَ إعلالان كآية(ا) و راية، و كذا لو لم يتطرّف الواو والياء كتعاوَنَ و تبايَنَ. (شرح النّاظم)

(ا) كآيٍ جمع آية و واو.

(٣) أي فمن واوٍ و ياءٍ يبدل همز في وصف فعلٍ أُعلّ عينه. [و كتب النّاظم:] كقائل و بائع أصلها قاوِلٌ و بايِعٌ، و لو لم تعلّ العين في الفعل صحّت في اسم الفاعل نحو: عيِنَ فهو عايِنٌ، و عَوِرَ فهو عاوِرٌ.

(٤) أي يبدل الهمزة من حروف المدّ الّذي وَلِيَ ألفَ الجمع الّذي على مثال مَفاعِلَ إن كان مدّة مزيدة في الواحد كقلادةٍ و قلائدَ و صحيفةٍ و صحائفَ و عجوزٍ و عجائزَ، فلو كان غير مدّة أو مدّة غير مزيدة لم تبدل كقسوَرٍ و قساوِرَ و مَغازَةٍ و مَغاوِزَ و معيشةٍ و مَعايِشَ و مثوبَةٍ و مَثاوِبَ. (شرح النّاظم)

(٥) ممّا بعد ألِف جمع الرّباعيّ المكتنف باللّينين.

(٦) كما لو سمّيتَ بِنَيِّف ثمّ كسّرته، فإنّك تقول: نيائِفُ، و نحوه أوّل و أوائِلُ، و عيِّل و عيائِلُ، و سيِّد و سيائِدُ، يبدل مابعد ألف الجمع في كلّ هذا همزةً استثقالاً لتوالي ثلاث ليّنات متّصلة بالطّرف، فلو انفصلت منه بمدّة امتنع الإبدال كطاووسٍ و طواويسَ. (شرح النّاظم)

(٩٥٠) وَ هَمْزَ ذَا افْتَحْ[1] وَ ارْدُدَنْ يا في الْمُعَلّ[2]
لاماً وَ واواً في هَـراوِي[3] لِلثِّقَل

(٩٥١) وَ هَمْزاً أَبْدِلْ أَوَّلَ الْواوَيْنِ في بَـدْءٍ سِوىٰ وُوفي،[4] وَ مَـدّاً اقْـتَفِ[5]

(٩٥٢) عَنْ ثانِي هَمْزَيْنِ بِكَلْمَةٍ سَكَن مِنْ جِنْسِ ما قَبْلُ، وَ ما حُرِّكَ عَنّ[6]

(١) إذا اعتلّ لام ما استحقّ أن يبدل منه مابعد ألف الجمع همزة لكونه إمّا مدّة مزيدة في الواحد، و إمّا ثاني ليّني رباعيّ اكتنفا ألف الجمع. (شرح النّاظم)

(٢) إن لم تكن اللّام واواً سلمت في الواحد؛ و إن كانتها أبدل الهمزة واواً، مثال الأوّل: قضيّة و قضايا، أصله قضائي بإبدال مدّة الواحد همزة و، و هراوة و هراوا، أصله هرائوُ، فجعل هراءَوُ فهراءا فهراوا ليشاكل الجمع واحده في ظهور الواو رابعة بعد ألف، و مثال الثّاني: زاوية و زوايا أصله زوائيُ. (شرح النّاظم)

(٣) ممّا لامه واو سالم في الواحد.

(٤) أي ما لم تكن الواو الثّانية بدلاً من ألف فاعَلَ، مثاله: أواصِلُ جمع واصِلَ، أصله وَ واصِلُ بواوين، الأولى فاء الكلمة والثّانية بدل من ألف و أصله، فإن كانت الثّانية بدلاً من ألف فاعَلَ لم تبدل كوافىٰ وُوفِيَ و وارىٰ وُورِيَ. (شرح النّاظم)

(٥) في النّطق بالهمزة عسر، لأنّها حرف مهتون أي معسور فالنّاطق به كالسّاعل، فإذا اجتمعت مع أخرى في كلمة كان النّطق بها أعسر فيجب إذ ذاك التّخفيف، و ذلك مختلف بحسب حال الهمزتين من كون ثانيتهما ساكنة بعد متحرّكة أو متحرّكة بعد ساكنة أو هما متحرّكان؛ أمّا الأوّل فيجب فيه إبدال الثّانية مدّة تجانس حركةَ أولاهما كآثرتُ أُوثِرُ إيثاراً. (شرح النّاظم)

(٦) ما لم يكن عينَ مضاعف كسئّالٍ. [و كتب أيضاً:] و الأوّل ساكن أو متحرك فيجب فيه(ا) [أي في السّاكن] إبدال الثانية ياءً كقرأيٍ مثال قِمَطرٍ من القرْءِ، أصله قِرَأْءٌ،فالتق في الطّرف همزتان فوجب إبدال الثّانية ياءً، [أمّا في غير الطّرف فيدغم الأوّل في الثّاني و لا إبدال]، أمّا الثّالث فعلى نوعين، لأنّه إمّا أن يكون الهمزتان فيه مصدّرتين أو مؤخّرتين، فالأوّل(ب) تبدل فيه الثّانية واواً تارة و ياءً أخرى، أمّا ما تبدل فيه واواً فهو إذا كانت الهمزة مفتوحةً بعد مفتوحةٍ أو مضمومةٍ، أو مضمومةً بعد مفتوحةٍ أو مكسورةٍ أو مضمومةٍ، فالأوّل كأوادِم جمع آدم، أصله أءادِمُ،

(٩٥٣) ياءً لِكَسْرٍ[١] وَ تَلا إِنْ لَمْ يُضَمّ[٢] أَوْ كانَ لاماً،[٣] وَالسِّوىٰ واواً يُتَمّ[٤]

(٩٥٤) وَالْأَلِفَ اقْلِبْ تِلْوَ كَسْرَةٍ وَ يا[٥] ياءً، كَذَا الْواوُ بِنَحْوِ رَضِيا

(٩٥٥) وَ في شَجِيَّةٍ[٦] وَ غَزْيانٍ، وَ في نَحْوِ صِيامٍ[٧] وَ ثِيابٍ ذِا قُفي[٨]

☞

و الثّاني كأُويدِمَ تصغير آدم أصله أُأَيدِمُ، و الثّالث كأَوُبٍّ جمع أبٍّ، و هو المرعى، أصله أَأْبٌ، والرّابع كإِوَمٍّ مثال إِسْبَعٍ [الظّاهر «إِسْبِعٍ». المحرّر مهدي] من الأمّ، والخامس كأُوُمٍ مثال أُبْكمٍ من الأمّ.

و أمّا ما تبدل فيه ياءً فهو إذا كانت مفتوحةً بعد مكسورةٍ أو مكسورة بعد مفتوحةٍ أو مكسورةٍ أو مضمومةٍ، فالأوّل كإِيَمٍّ مثال إِسَبْعٍ من أمّ، و الرّابع كَأَيِنُّ مضارع أنّ، أصله أَإِنُّ، و الثّالث كإِيِمٍّ مثالُ إِسْبِعٍ من أمّ، و الرابع كَأُيِنُّ مضارع أَأْنَنْتُهُ أي جعلته يَإِنُّ، أصله أُإِنُّ.

(١) إن لم يكن في الوسط، و إلّا لزم الإدغام لا الإبدال.

(ب) و أمّا النّوع الثّاني فتبدل فيه الهمزة الثّانية ياءً سواء كان أوّل الهمزتين مفتوحاً أو مكسوراً أو مضموماً، و لا يجوز إبداله واواً، لأنّ الواو لا تقع متطرّفة في ما زاد على ثلاثة أحرف، و إنّما تبدل ياءً، ثمّ ماقبلها إن كان مفتوحاً قلبت ألفاً، و إن كان مكسوراً أبقيت، و إن كان مضموماً كُسِر، فتقول في مثال جعفرٍ و زِبرِجٍ و بُرثُنٍ من قرأ: القَرْءا والقِرئِي والقُرئِي. (شرح النّاظم)

(١) في نفس الهمزة الثّاني المتحرّك، و حينئذ سكن الأوّل أو تحرّك بأيّ حركة كانت.

(٢) أي الثّاني في صورة تلوه. (٣) أي آخراً والأوّل حينئذ سكن أو تحرّك بأيّ حركة كانت.

(۴) في مصدّرين ضمّ ثانيهما أو فتح، و لم يكسر الأوّل حينئذ بشرط أن لا يكون الأوّل ساكناً في الصّورتين.

(۵) كغُزَيِّلٍ تصغير غزالٍ. (۶) الواو قبل تاء التّأنيث. (۷) في مصدر المعلّ العين على فِعال.

(۸) الواو الواقع عين جمع سكن في واحده أو أعلّ كديارٍ. [و كتب النّاظم:] شرط وجوب القلب فيه وقوع الألف بعد الواو و إلّا جاز التّصحيح أيضاً والإعلال أولى كحِيلَةٍ و حِيَلَةٍ، و قِيمَةٍ و قِيَمَةٍ، و دِيمَةٍ و دِيَمَةٍ، و من التّصحيح حاجة و حِوَجٌ، فإن لحقته التّاء وجب فيه التّصحيح كعَوْد و عِوَدَةٍ، و كُوزٍ و كِوَزَةٍ. (شرح النّاظم)

(٩٥٦) وَالْمُعْطَيانِ[1] يَرْضَيانِ، وَالْحِيَل قَدْ رَجَّحُوا[2]، وَصَحَّحُوا نَحْوَ الْحِوَل[3]

(٩٥٧) وَالْأَلِفَ اقْلِبْ بَعْدَ ضَمٍّ واوا وَالْياءُ[4] فـي كَـمُوقِنٍ قَـدْ ساوا

(٩٥٨) كَالْياءِ لامُ فِعْلٍ[5] أَوْ مِنْ قَبْلِ تا[6] أَوْ فـي كَـمِثْلِ سَـبُعانِ،[7] وَاللَّـتا

(٩٥٩) في الْجَمْعِ كَالْبِيضِ أَقِرَّ، وَاكْسِرِ في عَيْنِ فُعْلَى الْوَصْفِ وَجْهَيْنِ[8] اذْكُرِ

---

(١) الواو المتطرّف المنفتح ماقبله إذا وقعت رابعة فصاعداً. (٢) إعلالَه على عدم الإعلال.

(٣) من مصدر معلّ العين إذا كان على وزن فِعَلٍ. (شرح النّاظم)

(۴) إذا وقعت ساكنة مفردة(ا) بعد ضمّ، فإن تحرّكت لم تعلّ غالباً كعُيَيْنَةٍ و هُيامٍ، و كذا لو تحصّنت بالتّضعيف كحُيَّضٍ. (شرح النّاظم)

(ا) أمّا في الجمع فلا يبدل الياء واواً، بل يكسر المضموم فجمع بيضاءَ بِيضٌ لا بُيضٌ كما يأتي في النّظم.

(۵) [أي] ياء متحرّك بعد ضمّ هو لام إه [و كتب أيضاً:] أي لام فعلٍ لفعلٍ. [و كتب النّاظم:] كنَهُوَ الرَّجلُ أصله نَهُيَ، و قَضُوَ الرّجلُ بمعنى ما أقضاه. (۶) [أي] لام اسم كمَرمُوَةٍ مثال مَقْدُرَةٍ من رَمىٰ. (شرح النّاظم)

(٧) أي كانت قبل الألف والنّون المزيدتين كرَمَوان من رمىٰ، والأصل رَمُيان. (شرح النّاظم)

(٨) إبقاء الضّمّة و إبدال الياء واواً و إبدال الضّمّة كسرة و تصحيح الياء كقولهم في أنثى الأكيس والأضيق: الكُوسىٰ والضُّوقىٰ، والكِيسىٰ والضِّيقىٰ؛ أمّا عين فُعلى الاسم فليس فيه التّصحيح كشجرة طوبىٰ، و هي من الطّيّب. (شرح النّاظم) «طوبى» اسم للجنّة أو لشجرة فيها.

(۹٦۰) فِي لامِ فَعْلَى الِاسْمِ ذا القَلْبُ[1] غَلَبْ   وَ لامُ فُعْلَى الْوَصْفِ بِالْعَكْسِ[2] انْقَلَبْ

(۹٦۱) إِنْ سَكَنَ السّابِقُ مِنْ مُتَّصِلَيْ   واوٍ وَ يا بِلا عُرُوضٍ[3] اقْلِبْ أَيْ

(۹٦۲) الْواوَ يا وَادْغِمْ[4] وَ أَبْدِلْ أَلِفا[5]   مِنْ ياءٍ أَوْ واوٍ لِفَتْحٍ اقْتَفَى

(۹٦۳) إِنْ حُرِّكا[6] وَ حُرِّكَ الَّذِي[7] تَلا   وَ صَحِّحْ إِنْ يَسْكُنْ سِوَى اللّامِ[8] فَلا

---

(۱) فرقاً بينه و بين الصّفة كتقوىٰ، أصله تقْيا، لأنّه من تَقَيْتُ، و لكنّهم قلبوا الياء واواً ليفرقوا بينه و بين نحو: صَدْيا و خَزيا من الصّفات، و خصّوا الاسم بالإعلال لأنّه أخفّ من الصّفة فكان أحمل للثّقل، و مثل تـقوى: شَروىٰ بمعنى المثل، و فَتوىٰ و بَقْوىٰ و ثَنوىٰ بمعنى الفَتيا والبَقْيا والثّنيا، و قولنا «غلب» احتراز من نحو قولهم للرّائحة: ريّا، و لولد البقرة الوحشيّة: طَغْيا، و لمكان بعينه: شَعْيا. (شرح النّاظم)

(۲) الواو ياءً لا الياء واواً كالدُّنيا والعليا، و شذّ قول أهل الحجاز: القُصوىٰ؛ أمّا لام فُعلىٰ الاسم فيسلّم واوه كخُروىٰ. (المحشّي والنّاظم)

(۳) لا كأُعطي و أُعِدُ لعروض الاجتماع، و لا كَقَوْيَ و رُويَ مخفّف قَوِيَ و رُوِيَ [العروض السّكـون]. (شرح النّاظم)   (۴) كَسيّدٍ و مَرميٍّ، أصلها سَيْوِدٌ و مَرمُويٌ. (ش)

(۵) كباع وقال و رمىٰ و دعا، أصلها بَيَع و قَوَلَ و رَمَيَ و دَعَوَ. (ش)

(٦) بحركة أصليّة، فلو كانت الحركة عارضة لم يبدل ما هي عليه كجَيَل و تَوَم مخفّفَيْ: جَيْئَلٍ و تَوْأَمٍ. (ش)

(۷) و لو سكن مابعد الواو والياء وجب تصحيحهما إن لم يكن لاماً كبَيانٍ و طَويلٍ و خَوَرْنَقٍ. (ش)

(۸) أي لام الفعل، من الياء والواو. [و كتب النّاظم:] و إن كان الواو والياء اللّذان سكن مابعدهما لام فعلٍ أبدلتا ألفاً ما لم يكن ذلك السّاكن ألفاً و لا ياء مشدّدة نحو: يَخشَونَ و يَمحَونَ، أصلها: يَخْشَيونَ و يَمْحَوُونَ، أبدل الياء والواو ألفاً، و حذفت للسّاكنين. (شرح النّاظم)

(٩٦٤) ما لَمْ يَكُنْ تابِعُها يا شُدِّدا   أَوْ أَلِفاً،[١] وَ صَحَّ ماضي أَغْيَدا[٢]

(٩٦٥) وَ مَصْدَرٌ،[٣] وَالْواوُ عَيْناً[٤] لِافْتِعَل   مَعْنىٰ تَفاعَلَ أَبانَ[٥] لَمْ تُعَلّ

(٩٦٦) ثانٍ أُعِلَّ[٦] إِنْ بِحَرْفَيْنِ اسْتُحِقّ   هٰذا، وَ عَيْنٌ[٧] ما أَخيرَهُ لَحِق[٨]

(٩٦٧) ما خُصَّ الْإِسْمَ[٩] صَحَّ، وَالنُّونُ إِذا   يَسْكُنُ مِيماً قَبْلَ با اقْلِبْ كَانْبُذا

(٩٦٨) فَالْافْتِعالِ اللَّيْنُ تا أَبْدِلْ[١٠] وَ شَذّ[١١]   فِي الْهَمْزِ[١٢]، وَالتّا في افْتِعالٍ تُتَّخَذ

---

(١) و إلّا فيصحّ كرَمَيا وَ فَتَيان و عَلَويٍّ و مُقْتَوِيٍّ، و هو الخادم. (ش)

(٢) أي عينُ فعل يكون وصفه على أفعل كغَيِدَ فهو أَغْيَدُ وَ حَوِلَ فهو أَحْوَلُ. (ش)

(٣) فقيل: غَيِدَ غَيَداً وَ حَوِلَ حَوَلاً وَ عَيِنَ عَيَناً وَ عَوِرَ عَوَراً. (ش)

(٤) أمّا الياء فيجب إعلاله كابتاعوا واستافوا إذا تضاربوا بالسّيوف. (ش)

(٥) لا إن لم يُبِن معنى تفاعل، فيعلّ نحو: اعتاد و ارتاد.

(٦) كالحَيا والهَوا والحِوىٰ مصدر حوِيَ إذا اسودّ. (ش) [و كتب المحشّي:] إذ هو محلّ التّغيير لا الأوّل، فيصحّح أي الأوّل. [و كتب أيضاً:] من حرفي علّة اجتمعا في كلمة و كان كلّ منهما متحرّكاً مفتوحاً ماقبله.

(٧) عند تحرّكه و انفتاح ماقبله. (ش)   (٨) نحو: جَوَلان و هَيَان و صَوَرى و حيَدىٰ. (ش)

(٩) إذ يبعد بذلك عمّا هو الأصل في الإعلال أعني الفعل. (شرح النّاظم)

(١٠) كاتّصل فهو متّصل، واتّسر فهو متّسر. (ش)   (١١) إبدال فاء افتعل تاءً إذا كان همزة.

(١٢) فشذّ اتّزَرَ في ائْتَزَرَ، والقياس ايتَزَرَ نحو: ايتَكَلَ ايتِكالاً منَ الأكل. (شرح النّاظم)

(٩٦٩) طـاءً بِـإِثْرِ مُـطْبِقٍ[1] وَ دالا[2]   إِنْ تَـتْلُها أَوْ زاءً أَوْ فَـذالاً

(٩٧٠) وَ ما عَدَا السّابِقَ ذُو تَـوْقِيفِ[3]   وَ يُـعْرَفُ الْإِبْـدالُ بِـالتَّصْرِيفِ

---

(١) الحروف المطبقة أربعة: الصّاد والضّاد والطّاء والظّاء، كاصطبر واضطرم واطّعنوا واضطّلحوا، الأصل اصتبر واضترم واطتعنوا واضتلموا. (ش)

(٢) كما إذا بنيتَ مثل افتعل من دانَ و زادَ و ذكرَ فإنّك تقول فيه: ادّان و ازداد واذّكَر، الأصل أدتان و ازتاد و اذتكر. (ش)   (٣) شاذّ مسموع أو لغة قليلة. (ش)

تَخْفِيفُ الْهَمْزَةِ[١] المفردة (ش)

(٩٧١) خُـفِّفَ هَـمْزٌ سـاكِـنٌ فَأَبْـدِلا   مُـجانِساً تَـحْرِيكَ مـا لَـهُ تَـلا

(٩٧٢) وَعَكْسُـهُ[٢] بِحَذْفِهِ وَ يُـنْقَلُ[٣]   وَبَـعْدَ فَـتْحٍ كَـيْفَ كـانَتْ[۴] سَـهَّلُوا

(٩٧٣) أَيْ بَيْنَها وَ بَيْنَ حَرْفِها[۵] وَ ضَـمّ   وَ أَلِـفٍ وَالْكَسْـرِ تُكْسَرْ[۶] أَوْ تُـضَمّ[٧]

---

(١) أمّا المجتمع مع أخرى فقد مضت بأقسامها. [و كتب أيضاً:] إذا لم تكن مبتدءاً بها النّطق، و إلّا فلا تخفّف مفردةً أو مع أخرى، والحذف التّخفيفيّ في نحو «كل» للثّانية، و حذف الأولى ليس للتّخفيف بل للاستغناء؛ والقلب في نحو هَراقَ ليس بقياس.

(٢) أي الهمز المحرّك بعد الحرف السّاكن خُفّفَ جوازاً بحذفه.

(٣) حركة العكس إلى السّاكن قبله. [و كتب النّاظم:] إن لم يكن السّاكن حرف مدٍّ زائداً أو ألفاً مبدلةً من أصل أو نونَ انفعالٍ أو ياءَ تصغيرٍ، و ذلك نحو: رِدْءٍ و إِسأَلْ و الأرضِ، و اجتنب السَّوْءَ يا هذا، و لا تكن مسيئاً، و إن كان السّاكن حرف مدّ زائداً نحو: مَقْرُوٌّ، أو ألفاً مبدلة من أصل نحو: جَآء، أو نونَ انفعال نحو: انااطر أي انعطف، أو ياءَ تصغير نحو رُشَيْءٍ لم يجز النّقل. (شرح النّاظم)* فلو خفّف إنّما يخفّف بيْن بَين، كما يأتي.

(۴) الهمزة المتحرّكة أي مفتوحةً أو مكسورة أو مضمومةً.

(۵) فتجعل في نحو سَأَلَ بين الهمزة والألف، و في نحو يَئِسَ بين الهمزة والياء، و في يَقرَؤُهُ بين الهمزة والواو؛ و كذا الواقعة بعد الألف من الهمزات المتحرّكة، فتجعل بين همزة و مجانِسِ حركتها، فإن كانت فتحةً نحو جاءكم جعلت بين الهمزة والألِف، و إن كانت كسرة نحو ﴿من نساءِكم﴾ جعلت بين الهمزة والياء، و إن كانت ضمّة نحو: ﴿نساؤُكم﴾ جعلت بين الهمزة والواو.

(۶) أي و كذا المكسورة الواقعة بعد مكسور نحو بارئكم أو بعد مضموم نحو سُئِلَ. (ش)

(٧) و كذا المضمومة الواقعة بعد مضمومٍ نحو: يَوْضُؤُ من وَضَأَ، أي حَسُنَ، أو مكسورٍ نحو: ﴿سنقرِؤُكَ﴾. (ش) [و كتب المحشّي:] قوله «تكسر أو تضمّ» قيد للضّمّ والكسر لا للألف أيضاً، إذ الواقعة بعد الألف كالواقعة بعد الفتحة تُسهّل كيف كانت.

(٩٧٤) وَذاتُ فَتْحٍ قُلِبَتْ ياءً وِلا   كَسْرٍ وَ واواً تِلْوَ ضَمٍّ، فَاقْبَلا

النَّقْلُ

(٩٧٥) مِنْ عَيْنِ فِعْلٍ[١] لا تَعَجُّبٍ[٢] وَ لا مُضاعَفٍ وَ نَحْوِ أَهْوىٰ فَانْقُلا

(٩٧٦) تَحْرِيكَهُ لِساكِنٍ صَحَّ[٣] وَ مِنْ اِسْمٍ كَفِعْلٍ[٤] مَعَ وَسْمٍ[٥] قَدْ زُكِنْ[٦]

(٩٧٧) وَالْمِفْعَلَ[٧] الْمِفْعالَ[٨] صَحِّحْ، وَ أَلِفْ إِفْعالِ الْاِسْتِفْعالِ لِلنَّقْلِ[٩] حُذِفْ[١٠]

(٩٧٨) كَواوِ مَفْعُولٍ، وَ قَدْ يُصَحَّحُ ذُوا الْيا، وَ فِي ذي الْواوِ ذا لا يَرْجَحُ[١١]

(١) أي من عين فعلٍ فعلٍ محرّك. [و كتب النّاظم:] إذا كان واواً أو ياءً. (شرح النّاظم)

(٢) لا نقل في التّعجّب نحو ما أَبْيَنَ الشّيء و أقوَمَه، و أَبْيِنْ به و أَقْوِمْ به، حملوه في التّصحيح على نظيره من الأسماء في الوزن والدّلالة على المزيّة، و هو أفعل التّفضيل، و كذا المضاعف نحو ابيَضَّ و اسْوَدَّ لم يعلّوا هذا النّحو لئلّا يلتبس بفاعَلَ، و كذا المعتلّ اللّام نحو أهوىٰ، لئلّا يتوالي إعلالان. (شرح النّاظم)

(٣) كقولك: يَبِينُ و يَقُول، أصلهما يَبْيِنُ و يَقْوُلُ، فلو كان السّاكن قبل العين معتلّاً فلا نقل كبايَعَ و بَيَّنَ. (ش)

(٤) مضارع في زيادته لا في وزنه أو في وزنه لا في زيادته، فالأوّل كتِبْيِع(ا) مثال تِحْلِئٍ(ب) من بَيْع، والثّاني كمقام، فإن أشبهه في الزّيادة والوزن، فإن كان في الأصل فعلاً أعلّ نحو يَزِيد، و إلّا وجب تصحيحه ليمتاز عن الفعل كأَبْيَضَ و أَسْوَدَ. (شرح النّاظم).

(ا) اسم للبقر الذي مضى عليه سنة و دخل في الثانية. (التصريح).

(ب) القشر الذي على وجه الأديم ممايلي منبت الشعر. (التصريح).

(٥) أي مع وسم الفعل من زيادته أو وزنه. (٦) هذا النّقل من العرب أو من الكُتُب المبسوطة.

(٧) كَمِقْوَلٍ لشبهه بمفعال لفظاً و معنىً. (شرح النّاظم).

(٨) كمِسواك و مخياط لمخالفة الفعل في الوزن و الزّيادة. (ش)

(٩) المذكور أي نقل حركة العين إلى الفاء. [و كتب النّاظم:] أي لنقل حركة عينه إلى الفاء حملاً على فعله. (شرح النّاظم). (١٠) ثمّ عوّض عنها هاء التّأنيث. (ش) (١١) بعض العرب، فيقول: ثوب مَصوُونٌ. (ش)

(٩٧٩) وَ جَوَّدُوا تَصْحِيحَ مَفْعُولِ عَدا[١] كَـــذا فُـــعُولٌ[٢] لامُـهُ واواً بَـدا

(١) ممّا لامه معتلّ بالواو، في قال: معدُوٌّ و مَعدِيٌّ، أمّاذو الياء فيسلك به قياس مثله في الإبدال والا دغـام، و تحويل الضمة كسرة كَمَرْمِيٍّ و مَحْمِيٍّ. [و كتب أيضاً:] ممّا لم يكن فعل على فَعِلَ كَرَضىَ، فإنّه بالعكس، قال تعالى: ﴿ راضيةً مرضيّة ﴾، و قال بعضهم: مرضوّة، و هو قليل. (شرح النّاظم)

(٢) فإن كان جمعاً فأكثر ما يجيء معلّاً كعصاً و عَصِيٍّ، و قَفاً و قِفِيٍّ، و قد يصحّح كأبٍ و أُبُوٍّ، و إن كان مفرداً فأكثر ما يجيء تصحيحاً كعُلا و عُلُوّاً، و نما و نُمُوّاً، و قد كعتا عِتِيّاً. (شرح النّاظم)

اِلتِقاءُ السّاكِنَيْنِ

(٩٨٠) إِنْ ساكِنانِ الْتَقَيا يَمْتَنِعُ   نَعَمْ بِتَعْدادٍ وَ وَقْفٍ يَقَعُ

(٩٨١) أَوْ مُدْغَمٍ مِنْ بَعْدِ لَيْنٍ[١] وَابْتِدا   بِالْوَصْلِ مَعْ هَمْزَةٍ[٢] إِي اللّهِ وَ ها[٣]

(٩٨٢) فَالْمَدُّ[٤] وَالتَّوْكِيدُ[٥] حَذْفاً لَزِما   وَيُكْسَرُ الْأَوَّلُ مَعْ غَيْرِهِما[٦]

(٩٨٣) إِلّا لِإِتْباعٍ[٧] أَوِ اسْتِثْقالِ[٨]   وَإِنْ بِهِ يُخْتَمْ فَحَرِّكْ تالي

---

(١) نحو: دابّةٍ و دُوَيْبَّةٍ، و لا الضّالّين. (شرح النّاظم)

(٢) للاستفهام، فإنّ للعرب فيه مذهبين: أحدهما تسهيل همزة الوصل بين بينَ، و الثّاني إبدالها ألفاً، و يمتنع حذفها، و إن كان حذفها وصلاً هو القياس اللّفظيّ، لئلّا يلتبس بالخبر، فرجّحوا مراعاة إفهام المعنى على قياس اللّفظ، و لهذا كان إبدالها ألفاً أقيس، لأنّه إزالة لصورتها و حركتها و هو أقرب مع حصول الفرق به بين الاستفهام والخبر. (شرح النّاظم)

(٣) في القَسَم بإثبات الياء والألف، و ورد بحذفها على القياس. (ش)

(٤) إذا كان الأوّل ممدوداً كقوله تعالى: ﴿يقولوا الّتي هي أحسن﴾، ﴿أفي الله شكّ﴾، ﴿و قيل ادخلا النّار﴾. (ش)

(٥) أي النّون الخفيفة نحو اضربا الرّجلَ، تريد اضربَن. (ش).

(٦) نحو: ﴿لم يكن الّذين كفروا﴾، ﴿قل اللّهمّ...﴾، و نحو أمسِ و جَيرِ. (ش)

(٧) كمنذ حرّكت بضمّ الذّال اتّباعاً لضمّة الميم، و ﴿قُلِ ادعُوا﴾ حرّكت بضمّة اللّام اتّباعاً لضمّة العين. (ش)

(٨) كما في أين و كيف و قوله تعالى ﴿الٓمٓ الله﴾. (ش)

الإدْغامُ[١]

(٩٨٤) أَوَّلَ مِثْلَيْنِ مُحَرَّكَيْنِ[٢] في كَلْمَةٍ أَدْغِمْ لا دَدٍ[٣] وَ صُفَفِ

(٩٨٥) وَ جُسَّسٍ[٤] وَ هَيْلَلٍ[٥] وَ فُعُلِ أَوْ فِعَلٍ أَوْ عارِضٍ[٦] أَوْ فَعَلِ

(٩٨٦) وَ حَيِيَ[٧] افْكُكْ[٨] وَادَّغِمْ[٩] مَعَ اسْتَتَر وَ تَتَجَلّىٰ[١٠] أَوْ عَلىٰ تا يُقْتَصَر

(١) قسمان: الأوّل إدغام المثلين والثّاني إدغام المتقاربين. (شرح النّاظم)

(٢) أمّا إذا سكن الأوّل و تحرّك الثّاني فالإغام واضح.

(٣) أي لا إذا صدرا كددٍ إلّا في نحو تتجلّى الآتي. (النّاظم والمحشّي) [و نقل المحشّي من القاموس:] دأْدَأَ يُدَأْدِءُ دَأْدَأَةً، لَهى و لَعِبَ، الدَّدُ، اللّهوُ واللّعب، هذا دَدٌ و دداً كقَفاً و دَدَنٌ و عينٌ وامرأةٌ والحين من الدّهر، و يعاد في دوى إن شاء الله. (القاموس المحيط)

(٤) جمع جسّاس، أي لا إذا اتّصل أوّل المثلين بدغم. (شرح النّاظم)

(٥) أي لا يكون ملحقاً بغيره. (ش)

(٦) أي لا إذا كان حركة آخر المثلين عارضة كاخصُصَ أبي بنقل حركة الهمزة إلى الصّاد. (ش)

(٧) ممّا يكون المثلان فيه ياءين لازمي التّحريك. (ش)

(٨) نظراً إلى أنّ حركته لكونها مخصوصة بالماضي كالعارض. (ش)

(٩) نظراً إلى أنّهما مثلان متحرّكان في كلمة. (ش)

(١٠) من كلّ ما فيه تاءان، فيجوز استَّر يَسَتِّرُ اسِتّاراً، واتّجلىٰ و تَجلّىٰ. (شرح النّاظم)

(٩٨٧) وَفُكَّ إِذْ يُسْكَنُ قَبْلَ مُضْمَرِ رَفْعٍ، وَفِي جَزْمٍ[١] وَ شِبْهٍ[٢] خَيِّرِ

(٩٨٨) وَعِنْدَ إِدْغَامٍ فَثَانٍ فُتِحا وَالْكَسْرُ وَالإِتْبَاعُ أَيْضاً صَلُحا

(٩٨٩) وَفُكَّ أَفْعِلْ قَاصِداً تَعَجُّبا[٣] دُونَ هَلُمَّ،[٤] وَالَّذِي تَقارَبا[٥]

(٩٩٠) يَجُوزُ بِالْقَلْبِ لِأَوَّلٍ، وَلا يُدْغَمُ إِنْ أَدَّىٰ لِلَبْسٍ حَصَلا

(٩٩١) وَلِاضْطِرارٍ أَدْغِمِ[٦] أَوِ افْصِلِ كَالْحَمْدُ لِلّٰهِ الْعَلِيِّ الْأَجْلَلِ

---

(١) الفكّ نحو: لم يَحْلُل، والإدغام نحو: لم يَحُلَّ، والفكّ لغة الحجاز، والإدغام لغة تميم. (ش)

(٢) أي سكون الأمر نحو: واحلُل واغضُض، و إن شئت قلت: و حُلَّ و غُضَّ. (ش)

(٣) بخلاف غيره من صيغ الأمر نحو: أحبِبْ إلى زيد بعمروٍ، و أشدِدْ بِبَياض وجه زيدٍ. (ش)

(٤) التزم فيه الإدغام، فلم يُقلْ هَلْمُمْ. (ش) (٥) بحث إدغام المتقاربين. (ش)

(٦) من غير وجود شرطه. (ش)

ضَرائِرُ الشِّعْرِ[1]

(٩٩٢) يَـجُوزُ لِـلشّاعِرِ ما يَـمْتَنِعُ ‌ ‌ فـي الْإِخْـتِيارِ حَـيْثُ لا مُـتَّسَعُ[2]

(٩٩٣) وَ آخَـرُونَ جَـوَّزُوهُ مُـطْلَقا[3] ‌ ‌ وَ قَـلْبُ الْإِعْـرابِ[4] عَـلىٰ مـا يُـنْتَقىٰ

---

(١) كثيرة توجد متفرّقة في أبواب العربيّة، و أفردها ابن‌عصفور بالتّأليف. (شرح النّاظم)

(٢) بأن لم يمكنه الإتيان بعبارة أخرىٰ. (ش)

(٣) أي و إن لم يضطرّ إليه، لأنّه موضع أُلِفَت فيه الضّرائرُ بدليل قوله: كم بجود مُقرَفٍ نال العُلىٰ، حيث فصل بين كم و مدخولها بالجارّ والمجرور، و ذلك لا يجوز إلّا في الشّعر، و لم يضطرّ إليه إذ قد يزول الفصل بينهما برفع مقرف أو نصبه. (شرح النّاظم)

(٤) مطلقاً، و قيل إنّما يجوز بشرط تضمين العامل معنى يصحّ به، و قيل يجوز في الكلام أيضاً اتّساعاً و اتّكالاً على فهم المعنى، و من ذلك رفع المفعول في قوله:

إنّ مـن صـادَ عَـقعَقاً لَمَشُـومُ ‌ ‌ كيفَ مَن صاد عَقعَقان و بومُ

و نصب الفاعل في قوله:

قد سالَمَ الحيّاتِ مـنه القَـدَما ‌ ‌ الأفعوانَ والشّـجاعَ الشّـجعما

(شرح النّاظم).

خاتِمَةٌ في الْخَطِّ

(٩٩٤) اَلْـخَطُّ رَسْمُ لَفْظَةٍ بِأَحْرُفِ هِـجائِها[١] إِنْ تَـبْتَدِأْ أَوْ تَـقِفِ

(٩٩٥) فَرَهْ[٢] وَ رَحْمَه[٣] وَ مَجيءَ مَهْ[٤] بِها وَالْياءُ فِي الْقاضي،[٥] وَ قاضٍ دُونَـها[٦]

(٩٩٦) وَ نَحْوُ زَيْداً[٧] وَاضْرِبَنْ[٨] بِالْأَلِفِ وَ مُـدْغَمٌ بِـلَفْظِهِ إِذا يَـفي

(٩٩٧) مِنْ كَلْمَةٍ لا كَلْمَتَيْنِ،[٩] وَاكْتُبِ[١٠] الْـهَمْزَ[١١] بِـالْأَلِفِ بَـدْءاً تُـصِبِ

---

(١) لا برسم حروف أسماء هجائه. (شرح النّاظم)

(٢) الأصل في كل لفظ أن يكتب بصوْرة لفظه بْتقدير الابتداء به و بتقدير الوقف عليه. (ش)

(٣) بخلاف أُخت و بنت و بابِ قائماتٍ و باب قامت هند، فإنّ الوقف على جميع ذلك بالتاء، فلذا تكتب بالتاء. (ش)

(٤) بخلاف حتّى مَ و إلى مَ و على مَ، فإنّه لا يكتب بالهاء و إن وقف عليه بالهاء في الابتدا إلا إذاً قصد الوقوف عليها، فحينئذ يكتب بالهاء (شرح النّاظم).*أي إلا إذا قصد إلحاق الهاء بما المجرور بالحرف و الوقفُ عليه بالهاء.

(٥) لأنّ الوقف عليه بغير ياء على الأفصح. (ش)   (٦) لأنّ الوقف عليه بغير ياء على الأفصح.

(٧) المنوّن المنصوب، و غير المنصوب بالحذف نحو جاء زيد ومررت بزيد، و إذن النّاصبة المضارع. (شرح النّاظم)   (٨) المؤكّد بالنّون الخفيفة، فيكتب اضربا.

(٩) الرّزّاق يكتب على الأصل باللّام و الرّاء، لأنّ الإدغام في كلمتين لا في كلمة واحدة.

(١٠) مطلقاً كأَحَدٍ و إِبِلٍ و أُحُدٍ. (ش)

(١١) إذا تقرّر الضّابط المذكور [أي أنّ الأصل في كلّ لفظ أن يكتب إه] فالنّظر بعد ذلك في شيئين: أحدهما النّظر في مالا صورة له تخصّه، و الثّاني النّظر في ما خولف فيه الأصل المذكور إمّا بوصل، و إمّا بزيادة، و إمّا بنقص، و إمّا ببدل، و النّظر الأوّل في المهموز. (شرح النّاظم).

(٩٩٨) وَ وَسَطاً ساكِنَةً بِحَرْفِ حَرَكَةٍ قَبْلُ،[١] وَ عَكْساً[٢] تُلْفي

(٩٩٩) بِحَرْفِها،[٣] وَ تِلْوَ تَحْريكٍ عَلىٰ تَسْهيلِها،[٤] وَ طَرَفاً قَدْ خُزِلا[٥]

(١٠٠٠) تِلْوَ سُكُونٍ أَوْ بِحَرْفِ ما تَلا[٦] وَاحْذِفْ مِنِ ابْنٍ عَلَمانِ اتَّصَلا[٧]

(١٠٠١) وَ بَعْدَ[٨] لامٍ أَلْ،[٩] كَذاكَ الْبَسْمَلَة[١٠]
وَ صِلْ[١١] بِخَطٍّ كُلَّ حَرْفٍ[١٢] قَبْلَه

---

(١) كيأكل و بئس و يُؤمِنُ. (شرح النّاظم). (٢) أي إذا كان الهمزةُ و سطاً متحرّكةً.

(٣) إن كان قبلها ساكن كَيَسألَ و يَستَلئِمُ و يَلؤُمُ. (ش)

(٤) فإن سهّلت بالألف كتبت بالألف كسَألَ، و إن سهّلت بالياء كتبت بالياء كَفِئَةٍ و يَئِسَ، و إن سهّلت بالواو كتبت بالواو و كَمُؤَجّل و لَؤُمَ. (ش) (٥) و لم يثبت لها في الخطّ صورة، نحو خَبْءٍ و مِلْءٍ و جُزْءٍ. (ش)

(٦) فتكتب بألف بعد الفتحة كَقَرَأَ، أو بياء بعد الكسرة كَيُقرِئُ، و بواو بعد الضّمّة كَبُطُؤَ. (ش)

(٧) به أي بالابن بأن وقع أي الابن بينهما أي بين العلمين. [و كتب النّاظم:] نحو جاء زيدُ بنُ عمرٍو، بخلاف نحو زيد ابن أخينا، و المسلمُ ابن زيد، و المسلم ابنُ أخينا. (شرح النّاظم).

(٨) احذف همزَ أل إذا دخل عليها لامٌ. (٩) نحو لَلرَّجُلُ خير من المرأة. (ش)

(١٠) تخفيفاً لكثرة الاستعمال، بخلاف غيرها نحو ﴿اقرأ باسم ربّك﴾. (ش)

(١١) النّظر الثّاني في الوصل. (ش)

(١٢) أي كلّ كلمة على حرف كالباء و اللّام و الكاف، بخلاف مالا يقبل الوصلَ، و هو ستّة أحرف في ما قاله شارح الهادي: الألف والدّال و الذّال و الرّاء و الزّاء و الواو. (ش) [و كتب المحشّي:] أي من حروف المعاني كباء بزيد، و المباني كحروف عمرو.

(١٠٠٢) وَ مُضْمَرَ الْوَصْلِ وَ ما تَكُفُّ أَوْ مُلْغاةً[1] أَوْ بِالشَّرْطِ لا مَتىٰ[2] تَلَوْ

(١٠٠٣) وَ كُلَّما ما قَبْلَها لَمْ يَعْمَلِ[3] وَ غالِباً بِفي[4] وَ مِنْ إِنْ تُوصَلِ

(١٠٠٤) وَ بِهِما وَ عَنْ إِذا مَا اسْتُفْهِما[5] وَصِلْ بِفي مِنْ إِنْ أَتىٰ مُسْتَفْهِما

(١٠٠٥) وَ مِنْ وَ عَنْ مَوْصُولَةً[6] وَ أَنْ وَ إِنْ[7] شَرْطاً بِلا وَ ما، وَ نُونَها أَبِنْ[8]

---

(١) نحو: ﴿فبِما رحمة﴾، ﴿عمّا قليلٍ﴾، ﴿ممّا خطيئاتهم﴾. (ش)

(٢) من أدوات الشّرط، فلا توصل بها فيكتب متى ما. (المحشّي والنّاظم).

(٣) فيها، و هي الظّرفيّة نحو كلّما جاءَ زيد أكرمته. (شرح النّاظم). [و كتب المحشّي:] أي كلّما الّتي لم يعمل فيها ما قبلها هي كلّما الظّرفيّة، بخلاف كلّما اللّتي عمل فيها ما قبلها، فليست بالظّرفيّة، بل هی كلّ مضافاً إلى ما، نحو هذا كُلُّ ما أعطيتنيه، و رددتُ إليك كُلَّ ما أعريتنيه، و انتفعت بكُلِّ ما أفديتنيه. (المحشّي والنّاظم).

(٤) نحو: ﴿فيما هم فيه يختلفون﴾. (ش) (٥) نحو: فيما جئت؟ ممّا قُدُومك؟ عمّا تسأل؟. (ش)

(٦) نحو: استفدتُ ممّن قرأتُ عليه، و رويتُ عمّن رويتَ عنه. (ش)

(٧) النّاصبة للمضارع بلا، دون المخفّفة من المثقّلة، فتكتب مفصولةً، نحو علمتُ أن لا تقومُ. (ش)

(٨) خطّاً نحو: أريد ألّا تخرجَ، و نحو ﴿إلّا تنصروه﴾، ﴿و إمّا تخافنّ﴾ و إنّما حذفت النّون خطّاً ليتأكّد الاتّصال، و لأنّها حذفت لفظاً للإدغام، فحذفت رسماً ليوافق الخطّ اللّفظَ.

(١٠٠٦) وَأَلِفٌ[1] لِواوِ فِعْلِ جَمْعِ زِيدَ[2] وَ واوٌ في أُولُو وَالْفَرْعِ

(١٠٠٧) وَ في أُولٰئِكَ وَ يا أُوخَيَّ مَع عَمْرٍو بِلا نَصْبٍ وَ تَصْغِيرٍ[3] يَقَع

(١٠٠٨) وَلامُ مَوْصُولٍ[4] سِوَى الْمُثَنّىٰ[5] تُحْذَفُ أَوْ فِيهِ ثَلٰثُ عَنّا[6]

(١٠٠٩) وَ أَلِفُ الرَّحْمٰنِ وَالْإِلٰهِ سُبْحانَ ذا إِضافَةٍ وَاللّٰهِ

(١٠١٠) وَ نَحْوِ ذٰلِكَ وَ هٰذا[7] وَ ثَلٰث لٰكِنْ وَالْأَعْلامِ ارْتَقَتْ فَوْقَ الثَّلٰث[8]

---

(١) النّظر الثّالث في الزّيادة. (ش)

(٢) نحو: جاؤوا و ساروا و كلوا واشربوا و لم يضربوا، فرقاً بينها و بين الواو الأصليّة في يدعو و يغزو، بخلاف واو الجمع في الاسم كأولو الفضل، و ضاربو زيد، و واو المفرد كيدعو. (ش)

(٣) نحو: عُمَيرٍ تصغير عَمرٍو [أي] لا يزاد فيه واو. (٤) النّظر الرّابع في النّقص. (ش)

(٥) فقط، و هواللّذان واللّتان، لم تحذف فيه لئلّا يلتبس [صورة] بالّذِينَ صيغة الجمع. (شرح النّاظم) قول الشّارح: «لئلّا يلتبس» في غير الرّفع. (٦) نحو: للّحمُ خيرٌ من غيره. (ش)

(٧) يحذف ألفها مع الإشارة خالية من الكاف نحو هذا، إلّا تا و تي. (ش)

(٨) كصٰلحٍ و إبرٰهيم و إسمٰعيلَ. (ش)

(١٠١١) ما لَمْ تَرىٰ حَذْفاً كَداوُدَ[١] وَ لا   كَـعامِرٍ[٢] بِـالْحَذْفِ لَـبْسٌ حَـصَلا

(١٠١٢) وَالْواوِ مِنْ واوَيْنِ ضُمَّ الْأَوَّلُ   وَ يـاءُ إِسْـرائِـلَ، وَالْـيا[٣] تُـجْعَلُ

(١٠١٣) فـي أَلِـفٍ رابِـعَةٍ فَـصاعِدا[٤]   أَوْ أَصْـلُها الْـيا أَوْ تُـمالُ[٥] راشِـدا

(١٠١٤) وَكُلَّ حَرْفٍ كَتَبُوا[٦] غَيْرَ بَـلىٰ   حَـتّىٰ عَـلىٰ بِأَلِـفٍ ثُـمَّ إِلىٰ

---

(١) و إسرائِلَ، فلا يحذف الألف حذراً من الإجحاف. (ش)   (٢) إذ لو حذف ألفه لا لتبس بعمر. (ش)

(٣) النّظر الخامس في البدل. (ش)

(٤) في اسم أو فعل سواء كانت مبدلة عن ياء أو فاء أو واو كمصطفيً و يُصطفىٰ و زكّى و مُزكّيً ما لم يكن قبلها ياء كالدّنيا، فتكتب ألفاً فراراً من اجتماع يائين؛ أمّا الثّالثة فإن كانت منقلبة عن ياء كتبت ياءً كفتيً و سعىٰ و رمىٰ، و إن كانت منقلبة عن واو كتبت بالألف كعَدا و غزا و عصاً. (ش)

(٥) أمّا مجهول الأصل فإن أميل كتب ياءً كمتىٰ أو لم تمل فبالألِف. (ش)

(٦) أي كتبوا الألِف اللّيّنَ في الحروف أي حروف المعاني بصورته أي صورة الألف اللّيّن كإلّا و لا و ما غير هذه الأربعة.

(١٠١٥) وَفي لَدَى الْخُلْفُ حَكاهُ النَّاسُ[1] وَالْـخَطُّ فـي الْـمُصْحَفِ لا يُـقاسُ[2]

(١٠١٦) وَمِثْلُ هٰذا أَحْرُفُ الْقَصِيدَة هٰــذا تَــمامُ نَــظْمِيَ «الْـفَرِيدَة»

(١٠١٧) فَـرِيدَةٌ[3] فـي كُـلِّ عِـقْدٍ دُرَّة فـي جَـبْهَةِ الْـمُخْتَصَراتِ غُـرَّة[4]

(١٠١٨) كَــافِيَةٌ لِـلطّالِبينَ وافِـيَة بِـمَقْصَدٍ[5] لِـلْمُعْضَلاتِ شـافِيَة

(١٠١٩) أَتَتْ مِنَ «التَّسْهِيلِ» بِالْخُلاصَة فَـما بِـقارِئٍ لَـها خَـصاصَة

(١) منهم من كتبه بالألف، لأنّه ثالث مجهول و لم يمل، و منهم من كتبه بالياء و جعله مستثنىً من القاعدة السّابقة.

(٢) و يستثنى عمّا أصّلناه شيئان: أحدهما رسم المصحف الشّريف، فإنّه كتبت فيه أشياء على خلاف القياس السّابق منها ﴿نعمَتُ﴾ و ﴿سُنّتُ﴾ في مواضع بالتّاء، و كذا ﴿إمرأتُ﴾؛ و زيدت فيه الألف بعد واو الفعل المفرد و واو جمع الاسم إلى غير ذلك ممّا هو مدوّن في كتب الرّسم اتّباعاً لرسم الصّحابة ـ رضوان الله تعالى عليهم أجمعين ـ والثّاني رسم القوافي فإنّه يكتب فيه التّنوين نوناً، والرَّوِيُّ إذا كان ألفاً ممدودةً يكتب بألفين نحو: لمّا رأَتْ في ظَهْرِيَ انحناءاً، و إن كانت القافية مطلقة تكتب في النّصب بالألف و في غيره بإثبات الصّلة. و هاتان الجملتان اشتهر استثناء هما من قول «ابن درستويه» في كتاب المسمّى بالمتمّم: خطّان لا يقاسان: خطّ المصحف والعروض. (شرح النّاظم)

(٣) الفريدة الدّرّة الكبيرة، و قيل الفريدة الدّرّ إذا انتظم و فُصّل بغيره. (ش)

(٤) الغرّة بياض في جبهة الفرس فوق الدّرهم. (ش)

(٥) بجميع مقاصد الفنون الثّلثة.

(١٠٢٠) تَرْفُلُ[١] مِنْ بَهْجَتِها في الْحُلَلِ[٢] قَدْ غَنِيَتْ بِحُسْنِها عَنِ الْحُلي

(١٠٢١) لَيسَ بِها حَشْوٌ[٣] وَ لا تَعْقيدُ[٤] وَ لا ضَرُورَةٌ وَ لا تَصْريدُ[٥]

(١٠٢٢) تُعْجِبُ كُلَّ كَوْكَبٍ وَقّادِ في هَمِّهِ تَلْقاهُ بِالْمِرْصادِ

(١٠٢٣) يَصُدُّ عَنْها كُلَّ كِزٍّ[٦] جاسِ كَأَنَّهُ في الْكِبْرِ كَالْخَنّاسِ

(١٠٢٤) خايِفُها بِالشَّفعِ ثُمّ الْوَتْرِ مِنْ حاسِدٍ مُمْتَحِنٍ بِالْخَتْرِ[٧]

(١٠٢٥) نَظَمْتُها نَظْماً بَديعَ النَّهْجَة بِلا، وَ وافَى الْخَتْمُ في ذي الْحِجَّة

---

(١) رفَلَ رَفْلاً و رَفَلاناً محرّكةً و أرفَلَ: جرَّ ذيله و تَبَخْتَرَ. (القاموس بنقل المحشّي)

(٢) الحُلّة: إزار و رِداء برد أو غيره، و. لا يكون حلّة إلّا من ثوبين أو ثوب له بطانة والسّلاح، جمعه حلل. (القاموس بنقل المحشّي)

(٣) الكلام الزّائد لا معنى له. (ش)

(٤) تنافرُ التّركيب و عدمُ ورود المعنى المراد. (ش)

(٥) التّصريد: في السّقي دون الرّيّ، والتّصريد في العطاء، التّقليل، و شراب مصرَّد أي مقلّل. (ش)

(٦) المنقبض واليابس والبخيل. (ش)

(٧) الغدر، و في التّنزيل ﴿و ما يجحد بآياتنا إلّا كلّ ختّار كفور﴾. (ش)

(١٠٢٦) مِنْ عامِ خَمْسٍ و ثَمانِينَ الَّتي بَـعْدَ ثَـماني مِأَةٍ لِـلْهِجْرَةِ[1]

(١٠٢٧) فَأَحْـمَدُ اللهَ عَـلىٰ إتْـمامِها شُكْـراً لِـما يَسَّـرَ مِـنْ نِـظامِها

(١٠٢٨) ثُـمَّ عَـلىٰ نَـبِيِّهِ أُصَـلّي والآلِ والأَصْـحابِ أَهْـلِ الْـفَضْلِ[2]

---

(١) و وافق الفراغ من إملاء الشّرح يوم السّبت المبارك حادي عشر جمادىالآخرة سنة خمس و تسعين و ثماني مأة، و صلّى الله على سيّدنا و نبيّنا حبيب ربّ العالمين و شفيع المذنبين في يوم الدّين محمّد المسمّى بأحمد، الموصوف بطٰه و يس، و على آله و صحبه أجمعين إلى يوم الدّين. (شرح النّاظم)

(٢) تمّ تصحيح هذه النّسخة المباركة حسب المقدور والميسور أوان ما اشتغل بتحصيلها قراءةً عليّ أولادي مع من هو أعزّ منهم لديّ ابن إلفي و صاحبي عن قديم الملّا وفا، وفى الله تعالى بإسعادهم و إسعافهم، و جعلهم من العلماء الكاملين العاملين الصّالحين، و رزقهم علوماً وافرةً تنفعهم فيالدّارين آمين، لأوّل ليلة من شعبان «١٣٠٤»، و أنا الفقير الحقير المقصّر المفرّط «حسن الحسينيّ الچوريّ».

***

فهرس الكتاب

الكتاب الثّاني في الفضلات، المفعول به ٨٩

***